جامعـة دمشـق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قســم التاريـخ

مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية 1850 – 1971 م

مشروع أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه
في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشـراف
أ. د. محمود عـامـر

إعـداد
الطالب جمال حماد الحميد

1430هـ / 2009 م

إهـــداء

إلى زوجتي وشريكة دربي الغالية التي صبرت بالوقوف إلى جانبي وكأنها طالبة مثلي دون كلل أو ملل.

وإلى فلذات كبدي أولادي وبناتي الذين تنازلوا عن حقهم في الفسحة واللعب من أجل متابعة دراستي.

أهديكم هذا القبس من الجهد والفكر

N

الصفحة

مقدمة 7

التمهيد: دراسة جغرافية وتاريخية لمنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية والكيانات السياسية المكونة لها 19

الفصل الأول

الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية لنشأة الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

1- الظروف التاريخية ودورها في نشأة الحدود 65

2- الظروف السياسية ودورها في نشأة الحدود 74

3- الظروف الاقتصادية ودورها في نشأة الحدود 79

الفصل الثاني

أبعاد نزاع الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

رؤية مضطربة 91

1- البعد التاريخي والسياسي والأمني والعسكري للحدود 94

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحدود 107

3- البعد الجغرافي والاستراتيجي للحدود..... 112

الصفحة

الفصل الثالث

الدور البريطاني والأمريكي في النزاعات الحدودية
في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

1- الدور البريطاني والأمريكي في نشأة الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية 120

2- الشركات البترولية البريطانية والأمريكية ودورها في النزاعات الحدودية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية 124

3- التنافس الأمريكي البريطاني على نفط منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وأثر ذلك على المنطقة..... 133

أنواع الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية 148

الفصل الرابع

خلافات الحدود السعودية مع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية

توطئة 150

1- النزاع السعودي الكويتي 152

2- النزاع السعودي العراقي 158

3- النزاع السعودي القطري..... 168

4- النزاع السعودي البحراني..... 173

5- النزاع السعودي الإماراتي 178

6- النزاع السعودي العماني 184

7- النزاع السعودي اليمني..... 190

الصفحة

الفصل الخامس

خلافات الحدود بين الدول العربية في الخليج

1- النزاع الكويتي العراقي 200
2- النزاع القطري البحراني 208
3- النزاع العماني اليمني 213
4- النزاع الإماراتي العماني 217
5- النزاع الإماراتي القطري 221
6- نزاعات الحدود بين مشيخات دولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

الفصل السادس

خلافات الحدود بين الدول العربية الخليجية وإيران

1- النزاع العراقي - الإيراني 237
2- النزاع الإيراني - الإماراتي 252
3- النزاع الإيراني - السعودي..... 267
4- الإدعاءات الإيرانية على البحرين 270
5- مضيق هرمز 276

الفصل السابع

الطرق السلمية والقانونية لحل قضايا الحدود العربية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

1- الطرق السلمية لحل قضايا الحدود العربية 284
أ- تسوية النزاع عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية..... 286
ب- تسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة 289
ج- تسوية النزاع من خلال تدخل طرف ثالث 294

الصفحة

2- دور الجامعة العربية في حل قضايا الحدود العربية 303
أ- ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات الحدودية 305
ب- دور الأمين العام للجامعة العربية في مجال تسوية منازعات الحدود ... 307
ج- دور مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات الحدودية..... 312
3- التسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية العربية 318
أ- التحكيم الدولي..... 319
ب- اللجوء إلى القضاء الدولي 325
الخاتمة 332
المصادر والمراجع..... 337
الملاحق..... 367

مقدمة

عرف الوطن العربي منذ أقدم الأزمنة بوحدة أراضيه الطبيعية، وبعراقة شعوبه وما تمتلكه من ماض تليد، مزج بالأصالة لغة وتاريخاً وعادات وتقاليد ميزته عن غيره من الشعوب، فأطرت أرضه وعاداته وتقاليده بأطر قومية، وصبغتها بصبغة الشعب الواحد. غير أن القوى الاستعمارية آلمها امتلاكه لتلك الصفات التي تفرد بها فصممت على انتزاعها وتشويهها، فقسمته إلى مناطق وأقاليم بموجب حدود مصطنعة، قاصدة من ذلك توزيعه إلى شعوب وأمم، قد تساعدها الظروف على تأكيد الفصل والتقسيم المصطنع، وفعلا تمكنت القوى الاستعمارية من تجزئة البيت الواحد، ولم تكتف بذلك بل بدأت تعزف على وتر الأممية القطرية أو المناطقية، زاعمة أن لكل منها سمات ديمغرافية تختلف عن الأخرى بكثير من المميزات، فعدنا نسمع ومن مصادر رسمية الأمة القطرية والأمة البحرانية والأمة الكويتية وهلما جرى .

إزاء هذا التشرذم القومي والقطري وحتى الأرضي، آثرنا دراسة الحدود التي أقيمت في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، لا من باب تأكيدها ولا من باب تجاهلها، وإنما بقصد تحديد التفكير بها وتاريخ طرحها، والدوافع الداخلية قبل الخارجية لتقديم ما يمكن تقديمه ولقول مالا يمكن قوله، فضلا عن الطروحات والتساؤلات التي لا يمكن الإجابة عنها، ولا سبيل لحلها، وليس عارا إقامة حدود مصطنعة لأسباب عديدة، ولكن العار في زيادة التشرذم الإنساني، والسعي لاختلاق قوميات خيالية وتغليفها بمصطلحات لا تنسجم معها لا سياسياً ولا اجتماعياً.

لا زالت قضية الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وستبقى تثير جدلاً حاداً، استقطب الساسة والمحللين وصناع القرار، وعامة الناس أيضاً، حول الأصول التي نجمت عنها تلك المعضلة، وتطورها التاريخي والسياسي، وكذا

الإستراتيجية التي يمكن اعتمادها كآلية لحسم هذا النزاع الطويل المرير، الذي أربك المنطقة بأكملها، وألجمها بلجة من الخوف والفزع، وحربين متتاليتين أثرتا بعمق في الأرزاق والمقدرات التي كانت بمثابة رصيد مهم على صعيد التنمية، والتطور والازدهار والتقدم، لا بل إن عوائد النفط وكأنه أريد لها أن تستثمر في الحروب والأسلحة، والقتل والتدمير بحثاً عن الأمن المزعوم، وكأن قدر الشعوب المستضعفة قد قدر لها أن تنساق إلى هذه " اللعبة الدولية " دون إرادة منها، يحدوها الأمل في الخلاص من هذا التيه، وفق اعتقاد إستراتيجي قد أعد له بعناية فائقة، وتم تسويقه على أنه المخرج الأكيد والأوحد لهذا المرض العضال .

ومن عجب أنه لم تنهض بعد ردود فعل إستراتيجية مضادة مؤطره على صعيد البحث العلمي تناهض الرؤية الغربية «West View» وتنبعث من ذوات أصل وعادات وتقاليد المنطقة، تكون قادرة على فهم واستيعاب، بل هضم طبيعة المنطقة، ذات العرف الخاص بها، ومن ثم تقديم حلول ناجعة لقضاياها ومشكلاتها، وهذا هو المغزى الأول الذي وعته هذه الدراسة، بل كان المحفز على ضرورة البحث والاستقصاء والتحليل لكافة أوجه الخلل وفق رؤية عربية «Arab View» مخلصة، بعد أن ثبت أن أبناء الأمة هم الأقدر على التصدي لتحدياتهم باستجابات عملية، لأنهم مجبولون على أن يكونوا أمناء على أنفسهم وذويهم .

أنا لا أومن بالحدود بين الأقطار العربية التي تحول دون الاتصال المباشر للشعب العربي. بل إن إيماني المطلق - الذي لا يتزعزع مهما حصل أو قيل وأياً كانت الظروف - إن قدرنا هو وحدتنا ولا يمكن أن تكتب لنا حياة كريمة مستقلة ومستمرة بين القوى والتكتلات الحديثة والصراعات الدولية الراهنة إلا باتحادنا بعد إزالة هذه الحدود المصطنعة بيننا[1].

إن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم الدول العظمى والتكتلات الكبرى، وليس عالم الدول الصغيرة التي لا تتمكن من الدفاع عن نفسها، بل تحتاج إلى حماية خارجية

(1) محمد رشيد الفيل، الحدود / وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية، الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، مركز الخليج للكتب، دبي، 1999م، ص17.

مستمرة. وتشير إحصائيات نادي روما إلى أن أي بلد في القرن الحادي والعشرين يقل عدد سكانه عن (150مليون نسمة) لا مستقبل ولا مكانة له[1].

ولهذا يجب أن تتوحد جهودنا في صراعنا الحالي ونقف يداً واحدة أمام التحديات المختلفة الغذائية والسياسية والعسكرية والثقافية ...، التي تكاد تودي باستقلالنا، وتعمل على نهب ثرواتنا واغتصاب حقوقنا ومصادرة حرياتنا.

إن كل قطرة دم عربي تراق - بغير حق - استعداء على الأمة العربية وهدر لكرامتها، وهي غالية الثمن لا تعوض، لأن الإنسان العربي هو أثمن ما على أرض العرب الطيبة، وبهذا الإنسان المتعلم والمؤهل مهنياً يمكن أن نخطط لتنمية مستمرة ناجحة تنقذ شعبنا من الجهل والفقر والمرض. وبهذا الإنسان يمكن أن نصمد أمام التحديات، ونلحق بالركب الحضاري العالمي، لأن الإنسان هو الأصل، فإن صلحت أحواله أغنى الأرض وأغنته وإن فسدت أموره ضاقت به الأرض بما رحبت[2].

أما عن تحديد فترة البحث مابين 1850- 1971م فكان لها أسباب عدة منها: إن سنة 1850م كانت بداية منتصف القرن التاسع عشر الميلادي الذي فرضت بريطانيا هيمنتها على منطقة الخليج العربي، وإصرارها على وجودها في الخليج العربي منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين للمحافظة عليه، لأنه أفضل طريق يوصلها بالهند "درة التاج البريطاني"، ومن هنا كانت بريطانيا تسلك سبلاً مختلفة سياسية وعسكرية للسيطرة على الخليج العربي، حتى نجحت إلى تحويله إلى «بحيرة بريطانية»، لهذا اتبعت حكومة الهند البريطانية سياسة المحافظة على الوضع الراهن للمحافظة على هذا الخليج من أي منافسة دولية[3].

أما عن سنة 1971م الذي هو نهاية فترة بحثي، فيشكل مرحلة تاريخية مهمة ففي هذا العام، شهدت منطقة الخليج العربي العديد من التطورات الإقليمية المهمة منها الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بعد سيطرة دامت قرابة قرن ونصف من الزمان، وظهور مشكلة الفراغ وأمن الخليج، وحصول الدول الخليجية على استقلالها، وقيام دولة

---

(1) الفيل، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع نفسه، ص 18.

(3) المرجع نفسه، ص 18.

الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة وحدود معينة وذلك في الثاني من كانون الأول 1971م .

وأن سنة 1971م تمثل بداية الأطماع الإيرانية في أجزاء من دولة الإمارات العربية، حيث قامت إيران قبل 48 ساعة من إعلان قيام الاتحاد بالعدوان على جزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى واحتلالها في الثلاثين من تشرين الثاني 1971م، ومنذ ذلك الوقت ولا تزال الأزمة في طريق التعقيد .

وتعدّ الفترة مابين 1850- 1971م فترة عصيبة وغنية بالأحداث الداخلية والخارجية في منطقة الخليج العربي عامةً والجزيرة العربية خاصةً فقد شهدت خلال هذه الفترة اكتشاف النفط الذي أعقبه بداية التنافس بين الشركات النفطية البريطانية والأمريكية، وليصبح هذا النفط الشغل الشاغل والهدف الأول والأخير للحكومة البريطانية. إذ قامت بحشد أعقل دبلوماسيها وأمهر بحارتها لتأمين مركزها الممتاز في المنطقة النفطية الخاصة بها مانحة أياهم حرية الحركة والتصرف لتسهيل أعمال الشركات النفطية، والسهر على رعاية مصالحها في وجه الشركات المنافسة الأخرى. وشددت قبضتها أكثر فأكثر على إمارات الخليج العربي، وعملت جادة على رصد تحركات كل زائر أمريكي، بل ومنعت معظمهم من الدخول إلى المنطقة عن طريق حجب تأشيرة الدخول عليهم .

غير أن اكتشاف النفط في بعض الإمارات قد استوجب تخطيط الحدود لتتمكن الشركات من القيام بعمليات المسح الجيولوجي في تلك المساحات المعينة. وهكذا ظهرت مشكلة الحدود سنة 1934م بين السعودية وقطر وبينها وبين أبو ظبي والكويت وسلطنة مسقط وعمان، وبمعنى أصح ظهر منافس جديد لبريطانيا هي الولايات المتحدة الأمريكية .

كما ظهرت مشكلة جديدة في هذه الفترة أفرزها اكتشاف النفط هي تقسيم المياه الإقليمية، فانتقلت المشكلات من البر إلى البحر، وأصبح تحديد المياه البحرية والجروف القارية أمراً في غاية الأهمية، لما يحويه قاع هذا البحر من ثروات نفطية، وبما أن السعودية مشتركة مع أغلب إمارات الخليج العربي بحرياً فقد أصبح تحديد المنطقة أمراً

في غاية الضرورة، حيث ظهرت لأول مرة اتفاقيات بحرية لتقسيم الجروف القارية والمياه الإقليمية بين دول المنطقة والسعودية وإيران .

المحاولات العلمية السابقة :

هناك بعض الجهود العلمية السابقة على هذا البحث التي حاولت طرق هذا الميدان، وإن كان قد غلب على معظمها وجهت النظر المتحيزة ، وبذلك تكون قد خلت من الموضوعية التاريخية التي تلزمها دراسة مثل هذه القضايا الشديدة الحساسية فعلى سبيل المثال قامت الدكتورة ميمونة خليفة الصباح بدراسة العلاقات الكويتية - النجدية في الفترة من 1896-1939م في رسالتها للماجستير بجامعة عين شمس في عام 1983م، وتناولت فيها بالطبع مسألة الحدود بين الجانبين، وأشارت إلى اقتطاع أكثر من ثلثي أراضي الكويت بمقتضى مؤتمر واتفاقية العقير 1922م، وقام باحث آخر من منتسبي جامعة أم القرى في مكة المكرمة وهو السيد خالد حمود السعدون بتبني وجهة نظر مضادة للرسالة المذكورة، في رسالته للماجستير بعنوان العلاقات بين نجد والكويت فيما بين عامي 1902- 1922م وهي الفترة الواقعة في نطاق دراسة الدكتورة ميمونة الصباح، وليس هذا فحسب، بل أن أحد المؤرخين السعوديين وهو الدكتور عبد الله صالح العثيمين كتب بحثاً انتقد فيه الباحثة المذكورة بعنوان «الدكتورة ميمونة الصباح وكتابة تاريخ الكويت» في محاضرات وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، د. ن، 1411هـ، ص 207- 246. وقد نحى المنحى نفسه الدكتور مصطفى عبد القادر النجار في رسالته للدكتوراه بعنوان «التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، في شط العرب» أي مسألة الحدود العراقية - الإيرانية، حيث تبنى الباحث وجهة نظر بلاده الرسمية إزاء المشكلة، وقد فعل الشيء ذاته وأكثر في كتابه بالاشتراك مع الدكتور محمود علي الداوود في عام 1990م الذي جاء بعنوان «الهوية العراقية للكويت» وفي العنوان ما يغني عن البيان، فقد أراد الباحثان بقليل من الأوراق والأحبار أن يمحوا كيان دولة بعد أن عجزت الآلة العسكرية عن ذلك، وقد ردت الدكتورة ميمونة الصباح على الكتابات العراقية في بحث لها بعنوان «تاريخ الأطماع العراقية في الكويت» المنشور بمجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة، ع 74، تموز 1994م ، والمشهد ذاته يتكرر في مواقع أخرى، فقد تبنى

البحث / عصام ضياء الدين السيد وجهة النظر السعودية في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان «عسير في العلاقات السياسية السعودية - اليمنية 1919- 1934م، في آداب أبو سويف، جامعة القاهرة، 1987م، وحمل على الإمام يحيى وسياسته، ولم يتورع عن وصفه بما لا يليق مثل «من ليس لهم عهد أو ميثاق»، «الكذب» وغير ذلك لم يخف ابتهاجه بالتوسعات السعودية في مناطق الحدود مع اليمن، وفي المقابل جاءت رسالة السيد وليد النونو للدكتوراه تحت عنوان «الوضع القانوني لحدود اليمن الدولية» المقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة صوفيا، الذي انتقد وبشدة السياسات السعودية تجاه اليمن، وعدّ أن مأزق قصور الدولة اليمنية يمر من عند مشكلة الحدود اليمنية ــ السعودية، ولم يتورع السيد يحيى علي الأرياني نائب مدير مركز الدراسات والبحوث اليمني في تقديمه للرسالة المذكورة عن وصف السعودية «بالجار المغتصب» والمؤلم أن النزاع الحدودي على الورق لم يكن حبيس الإقليمية، بل انتقل بمعطياته إلى الأوساط العلمية الأوروبية، فعندما قام السيد (John b Kelly) في كتابه "Eastern Arabian frontiers, London Faer 1964".

يتناول مسألة الحدود الشرقية للجزيرة العربية وتحديداً «قضية البريمي» انتقد بشدة المذكرة السعودية المقدمة إلى لجنة التحكيم ووصفها في مجموعها بأنها «رمز محزن للعلمية سيئة التوجيه» ولم يتبن وجهة النظر البريطانية فحسب، بل عمد إلى الإساءة إلى السياسات السعودية فيما يخص بمسألة الزكاة، وولاءات القبائل، ومدى قانونية الأسانيد السعودية، فانبرى أحد الباحثين السعوديين وهو السيد عبد الرحمن الشملان في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان :

The Evolution Of National Boundaries In The Southeastern Arabian Peninsula 1934- 1955" PH. D. Thesis University Of Michigan, 1987.

للدفاع عن وجهة نظر بلاده والرد على مزاعم السيد (Kelly) فكان أن انحاز من حيث يدري أو لا يدري إلى الرأي السعودي في مشكلة البريمي، فأشاد بالمذكرة السعودية، وانتقد المذكرة البريطانية، ووصفها بأنها مخطط العبث بخريطة المنطقة، وتغذية بؤر النزاع والتعصبات القبلية والمذهبية، وإعداد الساحة للاقتتال لأجل أن تسود وتبقى المنطقة معوقة ومكبلة ومليئة بالثغرات. وسط هذه المشادات، يقف البحث على مسافة واحدة من الجميع، فلا يدافع ولا يهاجم، وإنما يقدم المعلومات الموثقة بصدق لعل العقلاء من الأمة يتجاوزون الترهات، ويبتعدون عن الخلافات المصطنعة.

مصادر البحث :

جمعت المادة العلمية للبحث من المصادر والمراجع المتنوعة، تأتي في مقدمتها الوثائق الأجنبية والعربية ذات الصلة بموضوع البحث، لقد تمكنت من جمعها من دارة الدكتور سلطان القاسمي للدراسات الخليجية في مدينة الشارقة، حيث لم يترك القائمون بهذا الصرح العظيم أي صغيرة أو كبيرة من الوثائق الإنجليزية إلاّ جمعوها من وزارة الهند India Office أو وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في دار السجلات العامة Public Record Office بحيث نظمت ونسقت وأصبحت في متناول المختصين والمهتمين، وكذلك حصولي على وثائق مفيدة من مركز الوثائق والدراسات في أبو ظبي، كما اطلعت على المراجع والوثائق في سوريا ولبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، حيث اطلعت في هذه البلدان على المكتبات التخصصية، وكانت استفادتي منها كبيرة ومهمة، فمن المراجع التي اعتمدت عليها كتاب الدكتور محمد رضوان بعنوان نزاعات الحدود في العالم العربي، ودراسته هذه رصينة وهادئة تخلو من تغليب وجهة نظر على حساب أخرى، وهناك دراسة للدكتور عبد الله الأشعل بعنوان قضية الحدود في الخليج العربي. التي تفتقر إلى التوثيق العلمي للوقائع والأحداث إلى جانب عدم تحري الدقة في تواريخ ضبط وقائع الحدث التاريخي، وربما يرجع ذلك إلى تركيز الكاتب على النواحي القانونية ذات التخصص الذي ينتمي إليه، والثالثة دراسة للدكتور محمد حسن العيدروس بعنوان : الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، وهي دراسة قيمة وشاملة في محتوياتها، لكنها تحتاج إلى تنسيق وتوثيق بصورة أفضل. والرابعة دراسة للدكتور محمد محمود السرياني بعنوان: الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، وهي دراسة قيمة ملئت بالخرائط التي تبين نزاعات الحدود في البلاد العربية إضافة للجداول اللازمة. ولا ننسى ما كتبه الدكتور جمال زكريا قاسم صاحب الموسوعة التاريخية الثمينة التي تناول فيها تاريخ منطقة الخليج العربي منذ السنوات الأولى من القرن السادس عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين، ولا يمكن لأي باحث مثلي أن يتناول هذه الفترة من تاريخ الخليج العربي دون الرجوع إلى كتبه. ولا تقل أهمية كتب الأستاذ الدكتور صلاح العقاد التي تتناول الموضوع بكل جرأة وصدق وبالتالي سدة ثغرة مهمة بالنسبة لتاريخ الخليج العربي ؛ فقد اعتمدت الدراسة على التيارات

السياسية في الخليج العربي ؛ والمشرق العربي المعاصر، البترول والاستعمار في الخليج العربي .

والحقيقة أضفت تلك المؤلفات على البحث إضفاءات لا يمكن غض النظر عنها إلى جانب ذلك تناولت العديد من المصادر والمراجع الأخرى التي أدرجتها في نهاية البحث التي كانت لها أهمية في دعم المادة العلمية لموضوع الدراسة.

واعتمد البحث على الرسائل العلمية الجامعية التي نوقشت في الجامعات المصرية والعربية والأجنبية، لما تحتويه هذه الرسائل من معلومات علمية جادة وجديدة لتاريخ المنطقة .

كما اعتمد البحث على عدد كبير من الدوريات التي تصدر في الخليج العربي والبلاد العربية والأجنبية، التي تهتم من قريب أو بعيد بموضوع مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية.

لقد واجهت الباحث بعض الصعوبات، ومن أهمها الصورة المعقدة والمتداخلة لمشكلات الحدود السياسية بين السعودية وإمارات الخليج العربي بصورة عامة، وبين الدول العربية الخليجية بصورة خاصة، ووجهات النظر المتضاربة بين الوزارات المعنية بشؤون الخليج عموماً. وتقارير المبعوثين السياسيين في الخليج. كذلك تضاربت الآراء أيضاً في كتب المؤلفين الإنجليز والأمريكان والمؤلفين المحليين، فكل كاتب يمثل وجهة نظر حكومته، وغلبت النزعة القطرية والحماس السياسي لإثبات وجهة نظر أو نفي وجهة نظر مغايرة. أما الكتّاب العرب الآخرون فكانوا غالباً ما يلزمون جانباً من هذين الجانبين.

أما الصعوبة الأخرى التي تواجه الباحث في التاريخ المعاصر هي فقدان الحرية التي تمكنه من معالجة الأحداث التاريخية بصدق وأمانة. هذه الحرية غير متوفرة في وقتنا، خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بالتاريخ المعاصر. يضاف إلى ذلك أن الكثير من الحقائق قد شابها التشويه والتضليل والتحريف بما يخدم مصالح الدول أو الأفراد، وأمام هذا الوضع تعاملت مع الأحداث بحذر شديد، فتناولت تلك الحقائق تناولاً موضوعياً وبأسلوب غير مباشر في بعض الأحيان.

وكذلك أنَّ لغة الباحث الأجنبية هي الفرنسية وأغلب المصادر والمراجع الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع كانت باللغة الإنجليزية، لكن ولله الحمد تغلبت على هذه المشكلة بمساعدة أشخاص ضليعين في اللغة الإنجليزية ومنهم الأستاذ الدكتور عيسى بابكر الأمين المدرس في جامعة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي كان مشرفاً على رسالتي في الماجستير فله مني الشكر الجزيل.

منهج البحث :

كان طبيعياً والدراسة تنطلق منطلقاً تاريخياً أن يكون المنهج المستخدم هو منهج البحث التاريخي الذي يعد الركيزة الأساسية لعلم التاريخ، وينهض على أسس وثوابت بعينها تهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية ما استطاع الباحث إلى ذلك سبيلا سواء من خلال تحري الدقة في جمع المادة العلمية ونقدها نقداً ظاهرياً وباطنياً، والترفع عن الميل والهوى والتزام الموضوعية في عمليتي التحليل والتركيب التاريخي، فالباحث قاضي، وعليه يقع معيار الصدق أو الكذب، والنفي والإثبات وأحكامه غالباً ما تكون موثوقة لوثوق الناس به وتقديرهم العالي لمجهوداته، ولما كانت الدراسة قد مست مساً خفيفاً بعض المشكلات والقضايا التي تؤدي دوراً كبيراً في تخطيط الحدود السياسية، فكان لا بد من استخدام المنهج المقارن بقصد مقارنة المواقف المختلفة المؤثرة إن سلباً أو إيجاباً على اتجاهات موضوع الدراسة، إلى جانب الجانب الوصفي التحليلي، إلى جانب التثبت بكل دقة وأمانة من كل موقع جغرافي، أو رأي تاريخي أو سند قانوني يخدم قضية البحث الأساسية، كما يعتمد منهج الدراسة على قراءة الحدود قبل ترسيم الحدود وبعده، وتحليل الأسباب والدوافع ومقارنتها مقارنة علمية من خلال الوثائق والدراسات التي تحفل بها المكتبات المحلية ودور الأراشيف البريطانية والفرنسية والتركية، فضلا عن مراكز الإمارات العربية.

تقسيم فصول الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وسبعة فصول مع خاتمة وملاحق على النحو الآتي:

التمهيد وهو عبارة عن دراسة جغرافية وتاريخية لمنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية والكيانات السياسية المكونة لها، وفيها تناولت دراسة الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وأهمية هذا الموقع من الناحية الإستراتيجية، ومن الناحية الاقتصادية، كما تناول هذا التمهيد الكيانات السياسية لمنطقة الدراسة، والمتمثلة في الدول التالية: وهي المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، والعراق، واليمن، وجمهورية إيران الإسلامية.

وتطرق **الفصل الأول** للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية لنشأة الحدود العربية، فتناول نشأة الحدود العربية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية عرفها العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال بداية القرن العشرين، وذلك في إطار التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي سادت العالم بصورة عامة في تلك الفترة التاريخية المهمة، وشملت الوطن العربي كذلك .

أما **الفصل الثاني** فعالج أبعاد نزاع الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وفيه توضحت أن الحدود تشكل عنصراً مشتركاً بين الدول المتجاورة، تؤثر في نظام الجوار السياسي الذي يتسم بروح التعاون والتكامل أو الخلاف والصراع بين النظامين المتجاورين، وتتحكم الحدود في عدة أبعاد جيو سياسية مهمة تؤثر في مكانة الدول المتجاورة على الصعيد الإستراتيجي، وتكييف العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية فيما بينها، كما أن الحدود تشكل عائقاً رئيساً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة للدول العربية كافة.

وقد تعرض **الفصل الثالث** إلى الدور البريطاني والأمريكي في النزاعات الحدودية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وفيه بينت الدور البريطاني والأمريكي في نشأة الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وكذلك دور الشركات البترولية البريطانية والأمريكية في نزاعات الحدود، والتنافس الأمريكي والبريطاني على نفط منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وأثر ذلك على المنطقة.

وعرض **الفصل الرابع** خلافات الحدود السعودية مع دول الخليج والجزيرة العربية، فتناول الخلافات الحدودية السعودية البرية والبحرية مع كل من الدول الخليجية التالية : الكويت، والعراق، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، واليمن. ومع أن معظم الخلافات الحدودية بين المملكة العربية السعودية وجيرانها قد تمت تسويتها عبر المفاوضات السلمية المضنية، غير أن البعض من هذه الخلافات قد شهد نوعاً من التوترات العسكرية والنزاعات الإقليمية المؤسفة التي تمخضت في نهاية المطاف عن التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات حدودية نهائية وحاسمة.

وعالج **الفصل الخامس** خلافات الحدود بين الدول العربية في الخليج، فتناول النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية بين كل من الكويت والعراق، وقطر والبحرين، وعمان واليمن، والإمارات وعمان، والإمارات وقطر، ونزاعات الحدود الداخلية فيما بين الإمارات .

في حين تطرق **الفصل السادس** إلى خلافات الحدود بين الدول العربية الخليجية وإيران، فتناول النزاعات الحدودية بين الدول العربية الخليجية وإيران. النزاع العراقي الإيراني، والنزاع الإيراني الإماراتي، والنزاع الإيراني السعودي، والادعاءات الإيرانية على البحرين، ومضيق هرمز .

وتناول **الفصل السابع** الطرق السلمية لحل قضايا الحدود العربية، مثل تسوية النزاع عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية، وتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة أو من خلال تدخل طرف ثالث، ودور الجامعة العربية في حل قضايا الحدود العربية، فتناول دور ميثاق جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات الحدودية، ودور الأمين العام للجامعة، ومؤتمرات القمة العربية في تسوية النزعات الحدودية العربية. والتسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية العربية، فتناول التسوية القانونية للمنازعات الدولية على وجه العموم إحدى صورتين في التطبيق العملي ؛ وهما التحكيم الدولي من جانب والقضاء الدولي من جانب آخر. ويمكن القول بإن هاتين الوسيلتين تعدان بحق من أكثر الوسائل السلمية التي تفضل الدول اللجوء إليها لتسوية ما قد يُثار بينها من منازعات بشأن الحدود وكذا المنازعات الإقليمية عموماً.

ونظراً لكثرة الخرائط التي فرضتها نزاعات الحدود، فقد تم وضع نماذج في الملاحق، وحرصاً على عدم الإجهاد الشخصي للقارئ، فقد آثرنا عدم الإشارة إليها في هوامش البحث، فضلاً عن ذلك، فقد تم وضع الوثائق في ملحق خاص، علماً بأننا وضعنا نماذج من الملاحق وأشرنا إليها في هوامش البحث.

وبالختام فإنني أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور محمود عامر الذي أشرف على بحثي وقدم لي النصح والإرشاد، كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم التاريخ في جامعة دمشق وإلى كل من قدم لي يد المساعدة.

والله ولي التوفيق

التمهيد:

أ- دراسة جغرافية وتاريخية لمنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

تحتل الجزيرة العربية موقعاً جغرافياً وسيطاً بين قارات العالم، وتطل على اثنين من أهم الممرات المائية في العالم (مضيق هرمز، ومضيق باب المندب) وتحتوي أراضيها على ما يقرب نصف احتياطات العالم من النفط أهم مورد للطاقة في العالم[1]. تمتد حدود شبه الجزيرة العربية من بحر العرب جنوبا إلى بادية العراق والشام شمالا، ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج العربي[2].

تمتد شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض 18-30 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 35-60 درجة شرق خط غرينتش. وبذلك تشغل شبه الجزيرة العربية 12 درجة عرضية تعادل 6.7% من جملة دوائر العرض في العالم، كما تشغل 25 درجة خط طول تمثل 6.9% جملة خطوط الطول في العالم، وتقع في أقصى جنوب غرب أسيا بين ثلاثة مسطحات مائية : الأول البحر الأحمر في الغرب ابتداء من رأس خليج العقبة في الشمال إلى باب المندب في الجنوب، كما تشرف على الساحل الشرقي لهذا البحر بطول 240 كم، والثاني الخليج العربي في الشرق ابتداء من رأس الخليج العربي شمالا حتى مضيق هرمز، وامتداده في ساحل خليج عمان حتى رأس الحد حيث تشرف شبه الجزيرة على الساحل الغربي لهذا الخليج بطول حوالي 1400 كم. أما المسطح الثالث فهو بحر

---

(1) عبد الجليل محمد حسين كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، ط1، القاهرة، مطابع الدار الهندسية، 1424هـ - 2003م، مقدمة الكتاب (هـ).

(2) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، دبي، 1422 هـ / 2002 م، ص 5.

العرب من المحيط الهندي من جهة الجنوب ابتداء من رأس الحد شرقاً، حتى باب المندب غرباً بطول يصل إلى نحو 2200 كم. أما من جهة الشمال فتنفصل شبه الجزيرة العربية عن هضبة بادية الشام بواسطة صحراء النفوذ الكبرى[1].

تضم منطقة شبه الجزيرة العربية سبع دول عربية هي: المملكة العربية السعودية - الكويت - عمان - الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر واليمن. وتشغل شبه الجزيرة العربية مساحة كبيرة من الأرض تبلغ 3.145.469.75 كم^2 تمثل أقل من عشر إجمالي مساحة العالم (8.98 %)[2].

وتعدّ السعودية أكبر دول شبه الجزيرة العربية، حيث تشغل مساحتها 2.2 مليون كم^2 تشكل أكثر من ثلثي إجمالي مساحة المنطقة (69.94 %)، وتليها اليمن التي تشغل مساحة 531.869 كم^2 تعادل نحو سبع إجمالي مساحة المنطقة (16.91 %) وتأتي عمان ثالثة دول المنطقة مساحة إذ تشغل نحو 300.000 تعادل أقل قليلاً من عشر مساحة المنطقة (9.54 %)، وتشغل هذه الدول الثلاث معا جل مساحة شبه الجزيرة العربية إذ تشغل نحو 3.031.869 كيلو مترا أو أكثر من تسعة أعشار وخمس عشر إجمالي مساحة المنطقة (96.39 %). أما الجزء الباقي من المساحة فتشغلها الدول الأربع الأخرى، وتأتي الإمارات رابعة دول المنطقة، حيث تشغل 83657 كم^2 تعادل 2.66 % من جملة مساحة المنطقة، ثم الكويت خامسة بمساحة 17819 كم^2 لا تشكل إلا 0.75 % من جملة مساحة المنطقة، ثم قطر سادسة بمساحة 11437 كم^2 تمثل 0.36 % من جملة مساحة المنطقة، بينما تأتي البحرين في المؤخرة إذ لا تزيد مساحتها عن687.75 كم^2 لا تشكل إلا 0.02% من جملة مساحة شبه الجزيرة العربية[3].

وتجاور شبه الجزيرة العربية دول : مصر - والسودان - وأريتيريا - وأثيوبيا - وجيبوتي من جهة الغرب، التي تفصلها عنها مياه البحر الأحمر، أما من ناحية الشمال

---

(1) السيد خالد المطري، جغرافية شبه الجزيرة العربية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جده، 2000م، ص 9.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

(3) المرجع نفسه، ص 15.

فتجاور دول : العراق - والأردن، ويفصلها خليج العقبة عن شبه جزيرة سيناء في الشمال الغربي[1].

يمتاز الخليج العربي بموقع استراتيجي مهم بين قارات العالم القديم أسيا وأوربا وأفريقيا، مما جعله منذ القرن السادس عشر محط أنظار القوى الأوروبية التي كانت تطمع في الاستفادة من موقعه. وكان في مقدمة هذه الدول البرتغال، ثم هولندا وفرنسا وبريطانيا[2]. وللخليج العربي أهمية اقتصادية (بحكم ثرواته مثل السمك، واللؤلؤ قديما، وحديثا النفط) ضاربة في أعماق التاريخ ولما لا ؟ وهو يمثل كما يقول بيرني : "قلب الشرق جغرافياً وبابه السحري، وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب" ويقول أيضاً : «إن من طبيعة الناس أن ينظروا إلى مشرق الشمس، فلا غرابة إن اتجهت أنظار العالم إلى الشرق»[3].

لقد اتسم الخليج بكثرة أسماكه - ذلك لأن التركيب الجيولوجي لقاع الخليج ودرجة حرارة مياهه وضحالتها لها الفضل الأكبر في تواجد أصداف اللؤلؤ. وأكبر مغاصات اللؤلؤ وأكثرها إنتاجاً هي الواقعة على الساحل العربي للخليج. ويقع أغناها في شمال وشرق البحرين، حيث يجري الصيد منها سنوياً[4].

إن الخليج العربي عبارة عن بحر داخلي يشغل رصيفاً قارياً، ويقع بين خطي عرض 24 شمالاً إلى دائرة العرض 30.30 شمالاً، كما يمتد بين خطي طول 48 شرقاً إلى 56.20 شرقا، بميل عام من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بمقدار ثماني درجات طولية[5].

---

(1) المطري ، مرجع سابق، ص 11.

(2) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853ــ 1914 م ، ج1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1404 هـــ / 1984 م، ص 11 .

(3) جان جاك بيرني، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد أبو العز، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1959م، بيروت، ص 206.

(4) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6، الدوحة، دون تاريخ، ص 3050 .

(5) محمد متولي، ومحمود أبو العلا، جغرافية الخليج - الخليج العربي وخليج عمان ودول شبه الجزيرة العربية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1982 م، ص 12.

يقع الخليج العربي جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوباً، والعراق شمالاً، ويتراوح اتساعه بين (47) كم عند مضيق هرمز و(280) كم في أوسع نقطة فيه، ويبلغ أعمق قسم فيه (100) م قرب جزيرة هرمز[1].

تبلغ مساحة الخليج العربي 226.000 كم^2، ويمتد ساحله العربي من رأس مسندم حتى شط العرب 1500 كم، أما الساحل الإيراني فيمتد 1050 كم من مضيق هرمز جنوبا حتى شط العرب شمالاً، ويتراوح عرض الخليج بين 200 و 300 كم، ويبلغ طوله 1000 كم، أما حجم مياه الخليج العربي فتقدر ب 8500 كم^3، وهو بهذا أكبر قليلاً من خليج سانت لورانس وحوالي ثلثي حجم بحر البلطيق، وأقل من نصف مساحة كل من بحري قزوين (438.500) كم^2، والأسود (435.000) كم^2 [2].

وللتدليل على الموقع المتميز للخليج العربي يفترض بعض الجغرافيين أن العالم على شكل دائرة مستوية الأطراف والجوانب، وإذا حاول شخص النظر إلى مركز هذه الدائرة، فسيبدو له جلياً أن الخليج العربي هو هذا المركز. وقديماً فرض هذا الموقع على الخليج أن يكون مجمعاً لحضارات عديدة قامت على شواطئه كحضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية أو من هي على مقربة منه كالحضارة الهندية، فكان له الدور البارز في ربط هذه الحضارات المتقاربة ببعضها، وكذلك ربطها بحضارات الصين وروما وقرطاجة، ثم ربطها جميعاً بالحضارة العربية الإسلامية التي ولدت بظهور الإسلام، ونشأت وترعرعت بين أحضان أركانه وشرائعه. ومن ثم زادت أهمية الخليج بعد وصول الإسلام إلى شواطئ المحيط الهادي، فأصبح الخليج هو قلب العالم الإسلامي الذي يصل بين المشرق الأقصى الإسلامي والمغرب الأقصى الإسلامي، أو بشكل أوضح بين أندونيسيا شرقاً ودول المغرب العربي غرباً[3].

---

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي / دراسة الجغرافية السياسية، ط2، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981 م، ص 21.

(2) متولي، وأبو العلا، مرجع سابق، ص 12.

(3) محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم / دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع20، أكتوبر 1979م، جامعة الكويت، ص 13- 14.

وإذا دققنا النظر في جغرافية الخليج العربي سيتضح لنا أنه لا يوجد في العالم أجمع مكان آخر غيره يستحوذ على اهتمام القوى العالمية الكبرى قديماً وحديثاً ويكاد يستأثر على مخططاتها واستراتيجياتها الدولية، فالخليج العربي - الذي عرف قديماً باسم البحر الإريتري، ثم عرف باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسمر ثم البحر المرّ والخليج الأحمر -[1] أدى دوراً مهماً في السيطرة على طرق المواصلات البحرية والبرية، حيث كان الطريق العالمي يبدأ مشواره بالخروج من أوروبا بحراً حتى يصل لموانئ سورية ومنها إلى العراق وسواحل الخليج العربي براً، ثم يواصل الطريق في مياه الخليج العربي ومنها إلى بحر العرب ثم إلى الهند ودول الشرق الأدنى والأقصى؛ لذلك كله احتل الخليج مكانة مهمة في المحيطين الإقليمي والدولي بتشكيله لهذه العقدة البحرية البرية المتلاحمة التي تحيط بها جملة من المصالح الاقتصادية العالمية، فأصبحت هذه العقدة نقطة التلاقي الدولية التي تحولت بمرور الأيام إلى البؤرة الأكثر خطورة عالمياً بسبب تشابك المصالح بها وفيها. فهذه المنطقة تكاد تكون هي الوحيدة على مستوى العالم التي تعد منطقة مركزية سليمة لاقتصاد أسلم وأكثر دواماً واستقراراً، فالمنطقة تحوي الطاقة ورؤوس الأموال الجاهزة، وكذا تعد مركز العالم الإسلامي وما يشكله هذا من ثقل معنوي، وهي أيضاً ذلك المركز الكبير لتقديم المساعدات المالية الكبيرة للدول الفقيرة، ومن أجل هذا كله عانت المنطقة من جشع الطامعين ونهم الانتهازيين، فأضحت حائرة بين الطامعين فيها وبين المستفيدين الحقيقيين من ثرواتها[2].

وتأكيداً على عبقرية المكان الذي يتمتع به الخليج ؛ فإنه كان - وما برح - الممر التجاري القصير الآمن لقوافل التجارة المتجهة من شرق العالم إلى غربه ومن شماله لجنوبه، فمثلما أجاد الخليج العربي أدى هذا الدور قديماً قبل حفر قناة السويس، فإنه يبدع الآن في تحقيق هذا المطلب للدول الاقتصادية الكبرى ؛ ويكفي أنه الطريق الأسرع

---

(1) أنور مهدي صالح، وصبري فارس الهيتي، جغرافية الخليج العربي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986م، ص1.

(2) محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي / دراسة تاريخية سياسية 1971- 1990م ،القاهرة، مطبعة المدني، ط1، 1426هـ - 2005م، ص20.

للوصول من وإلى اليابان قلعة الصناعة الحديثة وما جاورها من النمور الآسيوية، وكذلك فإن موقعه على رأس المحيط الهندي ومدخل طريق هرمز جعله موقعاً استراتيجياً بحرياً مميزاً[1].

كما أن الخليج العربي لا يعد فقط البوابة الشرقية للوطن العربي، بل يشكل - أيضاً - الحزام الأمني والعسكري وكذلك مركز الاستطلاع المتقدم بمنطقة الشرق الأوسط بل والأقصى أيضاً، ويعدّ الآن منطقة عسكرية إستراتيجية من الدرجة الأولى[2].

يعدّ الخليج العربي امتدادا مائيا للمحيط الهندي متوغلا داخل الأرض اليابسة مما يساعد على تقريب المسافة مابين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر العراق وسورية، فقد كان ومازال هو الجسر الذي سهل ويسهل الاتصالات بين أسيا وأفريقيا وإقليم البحر المتوسط المتصل بإقليم شمال غرب أوروبا مما أكسب موقعه هذا أهمية كبيرة بربطه لأقاليم مختلفة بعضها ببعض[3].

يشكل البحر الأحمر، وامتداده نحو البحر المتوسط وقناة السويس، والمحيط الهندي ذراعي بحر الخليج العربي الذي هو ممر مائي بحري يمر عبره جزء رئيس من إنتاج نفط البلدان الآتية: إيران، العراق، الكويت، البحرين، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان. أي نصف الأطنان المصدرة من المنطقة باتجاه البلدان الصناعية في العالم[4].

لكل ما تقدم فإن الخليج العربي يتمتع بأهمية دولية من الناحيتين الجيوبوليتيكية والتاريخية أو من النواحي السياسية والاقتصادية فهي تحتل ركيزة من ركائز التوازن الإستراتيجي الدولي International Strategie Balance [5].

---

(1) Neville Brown, Strategic Mobility, (London: Chatto and Windus, 1963) p. 229

(2) محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، ص2.

(3) محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1422هـ / 2002م، ص 3.

(4) أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798- 1978)، بيروت، دار الجيل، 1993م، ص 19.

(5) سعيد حمد سعيد الحساني، تطور العلاقات بين دولتي الإمارات العربية المتحدة وإيران / دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، 1999م، ص 1.

وهكذا استطاع الخليج العربي بموقعه المتوسط في قلب العالم القديم بين العالم الإسلامي والإفريقي في الشرق من ناحية، والعالم الأوروبي من الغرب من ناحية أخرى أن يتحكم في طريق من أهم طرق التجارة الدولية بالازدهار والانتكاس التجاري، ومنذ فجر التاريخ والسفن العربية تبحر عبابه ذهاباً وإياباً وهي تحمل المتاجرين بهذين العالمين ولا يوجد ممر داخلي في العالم له الأهمية العظيمة نفسها التي يتمتع بها الخليج العربي سواء من الناحية الجغرافية أو الناحية التجارية أو التاريخية السياسية[1].

أما خليج عمان فهو المدخل إلى الخليج العربي، ويشغل المنحدر القاري، ولهذا كان أكثر عمقا من الخليج العربي. إذ يبلغ عمق مياهه أمام مسقط أكثر من 500 م، وتختلط مياهه بمياه المحيط الهندي، ولهذا يصعب تحديد مساحته بصورة واضحة. ولكن يمكن تحديد هذه المساحة إذا حدد الخط الذي يفصل بين مياه المحيط الهندي ومياه خليج عمان، فبذلك تقدر مساحته 205.000 كم^2، وطوله 550 كم، وطول ساحله الإيراني الباكستاني 640 كم، وطول الساحل العربي 720 كم ويبلغ اتساع قاعدته 400 كم، ويمتد بين دائرتي العرض 522.30 شمالا و 524 شمالاً[2].

إن دراستي للحدود تعني الدخول بالقلم إلى أتون الغيرة الاقتصادية التي ولّدها النفط والغاز، وأيقظتها الدول الأوروبية من باب حصولها على امتيازات، ومهما جانب البحث الحقيقة أو تعاطف أو انحرف، فإن المشكلة قائمة والنزاعات الحدودية تتأهب للتحول إلى اقتتال نحن معشر الباحثين لا نريده، وهذا الاقتتال محتمل الوقوع إذا ما نفذت الآبار النفطية المجاورة إلى الحدود، وبناءً على هذه الحساسية السياسية الزائدة، آثرنا الابتعاد عن توجيه اللوم لغير العقلاء من القادة العرب والمسلمين الذين عهد الله إليهم رعاية الأمة «كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته» .

---

(1) جميلة سعد زيد العيسى، النفوذ البريطاني في عمان / خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، كلية الآداب للبنات بالدمام، المملكة العربية السعودية، 1412هـ - 1991م. ص 4 .

(2) متولي، وأبو العلا، مرجع سابق، ص 12. -2

ب - الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي:

تتمثل في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي موضوع هذا البحث الكيانات السياسية التالية وكلها حديثة الاستقلال باستثناء المملكة العربية السعودية، التي تخلصت من قيد المعاهدات المانعة سنة 1932م، ولحقت بها الكويت سنة 1961م وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان سنة 1971م.

1- المملكة العربية السعودية :

تقع المملكة العربية السعودية في جنوب غرب أسيا، وتشمل معظم مساحة شبه الجزيرة العربية، ويتكون سطحها من سلسلة جبال السروات في الغرب وهضبة نجد في الوسط وسهول الساحل الشرقي في الشرق، وفي المملكة أطهر بقاع الأرض مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر الإسلامية المقدسة، وعاصمتها الرياض، ومعدل النمو السكاني 3 %. والحكم في المملكة العربية السعودية وراثي في آل سعود، والملك رئيس السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[1]. ويقدر عدد سكان المملكة بنحو 23.300.000 نسمة (2004م)[2].

تحتل المملكة العربية السعودية حيزاً كبيراً في شبه الجزيرة العربية فهي تغطي ما لا يقل عن 80% من مجموع مساحة شبه الجزيرة وتعدّ ثالث دولة عربية من حيث اتساع رقعة مساحتها الجغرافية، وهذا يمثل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا. وتشير الإحصاءات الجغرافية أن مساحة المملكة العربية السعودية تبلغ حوالي 2,253,300 كم^2، ولديها حدود سياسية مع ثمان دول، بالإضافة إلى حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر[3].

---

(1) أمين ساعاتي مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م، ص 77.

(2) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ص 232 .

(3) عيد مسعود الجهيني، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية، الرياض، 1414هـ - 1994م، 36.

تطل المملكة العربية السعودية على الخليج العربي بساحل طويل يبلغ امتداده 600 كيلومتر، وهو جزء من إقليم الإحساء، ويمتد من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت في الشمال حتى إمارات الخليج في الجنوب، ويعدّ هذا الجزء امتدادا للسهل الساحلي الذي تتناوب فيه المساحات التي تغطيها الرمال والحصى أو السبخات الملحية بعضها مع بعض، وتتناثر بها مساحات ذات تربة غرينية (رملية طينية)، ويقدر عدد ينابيع الإحساء بـــ60 ينبوعاً أشهرها عين الخدود والعين الحارة وأم سبعة[1].

وللمملكة في الشمال حدود سياسية مشتركة مع الكويت والعراق والأردن ولها في الجنوب حدود مشتركة مع اليمن. بعض هذه الحدود رسمته معاهدة الطائف والبعض الآخر المجاور للربع الخالي غير محدد كما أن لها حدود سياسية مشتركة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولكنها لم ترسم بعد اكتفاء بالحدود الطبيعية الجنوبية للربع الخالي. أما حدودها السياسية المشتركة في الشرق فهي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتتميز الحدود السياسية الشمالية للمملكة العربية السعودية بأن بها منطقتين محايدتين إحداهما مع الكويت والأخرى مع العراق. وتمتد المملكة في البحر الأحمر غرباً والخليج العربي شرقاً مسافة تبلغ 1200كم في بعض المواضع و1900كم في مواضع أخرى[2].

بعد توحيد مقاطعات الدولة السعودية في 18 أيلول 1932م وتحويل اسم المملكة الحجازية إلى المملكة العربية السعودية، بموجب نظام الأمراء الذي صدر في سنة 1939م، حيث حددت واجبات كل أمير بحكم منطقة معينة، ومازال هذا النظام مطبقا في السعودية في الوقـــت الحاضر، حيث أنها تقسم إلى أربعة مناطق كبيرة لكل منها أمير يشرف على الإمارات الصغيرة، التي هي بمثابة قرى، التي يتألف منها الإقليم، ويسأل عن إدارتها أمام وزارة الداخلية، ويعد الأمراء مسؤولين أيضاً عن إدارة الشؤون الداخلية لإماراتهم[3].

---

(1) عبد الحميد عبد القادر غنيم، مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1975م، ص 15.

(2) محمود أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1409 هـــ / 1988 م، ص، 231- 232 .

(3) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م، ص 868.

ثم صدر مرسوم ملكي سنة 1953م، يقضي بتأليف مجلس للوزراء على أن هذا المرسوم ألحق بمرسوم آخر سنة 1958م أقر نظاما آخر محله وحدد واجبات مجلس الوزراء بتنفيذ جزء من صلاحيات السلطة التنفيذية، أي أنه لا يمارس سلطة رسم سياسية، في حين منح رئيس الوزراء الذي هو ولي للعهد صلاحيات واسعة في توجيه السياسة العامة للدولة والبت في الكثير من القضايا لإدارية[1].

2- دولة الكويت :

تقع في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي بين خطي عرض 28 درجة و 30 درجة شمال خط الاستواء وخطي طول 46 درجة و48 درجة شرق خط غرينتش، وتبلغ مساحتها 17819كم^2 [2]. يحيط بها من الشمال الجمهورية العراقية ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشرق الخليج العربي. ويلاحظ أن الكويت تقع بين ثلاث دول كبيرة المساحة، حيث تفوق مساحة المملكة العربية السعودية مساحة الكويت بنحو 135 مرة، أما إيران فهي تفوق مساحة الكويت 92,5 مرة، كذلك العراق تفوقها 24,4 مرة [3]. ويبلغ عدد سكانها 2,500,000 نسمة (تقديرات عام 2004) [4].

وتمثل دولة الكويت المنفذ الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ومتوسط امتداد أراضي الدولة من الشرق إلى الغرب حوالي 100 كم، كما تبلغ المسافة بين أقصى موقع على حدودها الشمالية وأقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي 200 كم [5]. كما تتميز

---

(1) شاكر، مرجع سابق، ص 869.

(2) ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983 م، ص 14.

(3) محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت، 2000م، ص 20 .

(4) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص236 .

(5) غانم سلطان، وفتحي فياض، جغرافية الكويت / دراسة في الظروف الطبيعية والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 م، ص 28، 29.

ببساطة تضاريسها، فهي عبارة عن صحراء متموجة، تتدرج بالارتفاع من الشرق من مستوى سطح البحر حيث شواطئ الخليج العربي، إلى الغرب والجنوب الغربي حيث يصل الارتفاع إلى 300م في الركن الجنوبي الغربي[1].

ويبلغ طول حدود دولة الكويت حوالي 685 كم منها 195 كم حدود بحرية أي ممتدة على الخليج شرقا، ونحو 490 كم حدود بحرية مشتركة مع كل من السعودية والعراق. حيث يبلغ طول الحدود المشتركة مع السعودية حوالي 250 كم، وطول الحدود المشتركة مع العراق حوالي 240 كم، وأن طول السواحل الكويتية حوالي 300 كم بالتعاريج[2].

تنتشر بعض التلال الصغيرة في الكويت مثل حافة جبال الزور التي تطل على الساحل الشمالي لجون الكويت، ويصل ارتفاعها إلى 145م، وتلال اللياح، وكراع المرو كما تنتشر الأودية والمنخفضات التي تعرف محلياً باسم الخبرات وبعض الكثبان الرملية، ومن أهم الأودية وادي الباطن الذي يسير مع خط الحدود الغربية للبلاد، ومجموعة الشقاق التي تمتد من الشمال الغربي للبلاد، أما الخبرات فتنتشر في جهات مختلفة، ومن أهمها خبرة الروضتين وأم العيش الواقعتان في الشمال[3].

تسود الكويت ظروف المناخ الصحراوي الجاف الحار معظم أيام السنة وتزداد الحرارة خلال فصل الصيف الذي يبدأ من إبريل حتى أكتوبر، وقد تصل درجة حرارته حوالي 51 درجة مئوية، أما المعدل الشهري لأقصى درجات الحرارة فتصل إلى 44 درجة مئوية، وغالباً ما تهب خلاله رياح مثيرة للغبار (عواصف ترابية). أما في فصل الشتاء فرغم قصره يسوده الدفء حيث تصل معدل درجة الحرارة خلاله إلى 18 درجة مئوية وأحياناً تنخفض درجة الحرارة إلى درجة الصفر المئوية. أما فصلا الخريف والربيع فيتميزان بقصرهما، أما الأمطار فشتوية وغير منتظمة وتختلف من سنة لأخرى[4].

---

(1) مصطفى بدر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 1403هـ - 2009م، ص 179 .

(2) سلطان، وفياض، مرجع سابق، ص 29.

(3) بدر، المرجع السابق، ص 179.

(4) المرجع نفسه، ص 180 .

تقع مدينة الكويت - عاصمة دولة الكويت - على الساحل الجنوبي لجون الكويت، ولهذا فهي تتمتع بحماية طبيعية، وقد نشأت المدينة في هذا الموقع منذ حوالي ثلاثة قرون أو أكثر، ثم نمت المدينة بعد ذلك وازدادت أهميتها، وقد أحيطت المدينة عبر تاريخها بثلاثة أسوار لحمايتها حلال السنوات 1760م، 1811م 1920م على التوالي، كما شهدت المدينة نهضة عمرانية سكانية واضحة منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، حيث وضعت خطط لتطويرها على أسس علمية متطورة، فمساحتها اليوم تضاعفت، وامتد العمران خارج أسوار المدينة القديمة، وظهرت الضواحي الحديثة، وشيدت المباني ذات الطابع الحديث، وشقت بها الطرق العصرية التي ربطتها بأجزاء الدولة[1].

ويتبعها عدة جزر أهمها جزيرة وربة 24.5 كم^2 وبوبيان 56 كم^2 وهي غير مأهولة بالسكان، وجزيرة فيلكا التي تبعد عن ميناء الشويخ 25 كيلومتر ومساحتها 33 كيلو متر مربع، وهي الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان من جزر الكويت، ويتبعها جزيرة عوهة ومسكان، وهناك جزر وقرى صغيرة هي أم النمل وكبر وقاروه وأم المرادم، هذا بالإضافة للمنطقة السعودية الكويتية (المحايدة)، التي نصفت مؤخراً إدارياً لتسيير الأعمال الإدارية على ألا يتعارض ذلك مع شروط المناصفة في إنتاج البترول بين الدولتين[2].

تعود النشأة الحديثة للكويت إلى الشيخ مبارك الصباح الذي حكم للفترة (1896- 1915م) وقد استند نظام الحكم فيها إلى أساس السلطة المطلقة للحاكم منذ تلك الفترة، ولم تحصل تطورات جوهرية على هذا النظام حتى حصول الكويت على استقلالها في 19 حزيران 1961م، وذلك بعد إلغاء الاتفاقية التي عقدت في 1899م بينها وبين بريطانيا، وقد قبلت الكويت في الجامعة العربية في 20 تموز 1961م، وفي الأمم المتحدة في 14 آذار 1963م [3].

شهدت الكويت أول إصلاحات في نظام حكمها في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين في عهد الشيخ أحمد الجابر حينما تقدم وجهاء الكويت وبعض أفراد الأسرة الحاكمة بوثيقة إلى نائب الحاكم الشيخ عبد الله السالم تطالب بما يلي :

---

(1) بدر، مرجع سابق، ص 180.

(2) محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت، دار لبنان، بيروت، 1972 م، ص 118.

(3) شاكر، مرجع سابق، ص 864.

1- إصلاح نظام وراثة الحكم بحيث لا يجري خلاف بين العائلة الحاكمة حول تعيين الحاكم الجديد .

2- إنشاء مجلس شورى يرأسه أحد الأشخاص من العائلة الحاكمة الذي يتفق رأي الجماعة على تعيينه حاكماً للبلاد في المستقبل .

3- انتخاب عدد من آل صباح والأهالي لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف.

وقد تكونَّ مجلس الشورى المذكور فعلاً وعين له رئيس من بين أعضائه. وكان الحاكم يجتمع بالمجلس من وقت لآخر. لكن يبدو أن المجلس لم يستمر طويلاً في القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه، فقد دب الخلاف بين أعضائه، وعلى إثر ذلك تعطلت أعماله. وفي سنة 1938م طلب أعيان البلاد من الشيخ أحمد الجابر مرة أخرى تشكيل مجلس تشريعي مكون من 14عضواً، وقد اختير الشيخ عبد الله السالم الذي كان ولياً للعهد رئيسا للمجلس التشريعي[1].

على أن نظام الحكم شهد تطوراً ملموساً بعد الاستقلال، فقد صدرت العديد من القوانين التي أحدثت بعض التغيرات في نظام الحكم بما يتماشى والتطورات العامة التي حصلت في الكويت في السنوات الأخيرة، فقد صدر في سنة 1962م قانون الإمارة، الذي احتوى على (183) مادة ونص، على أن الحكم ديمقراطي وأن السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات وأن السلطات التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء، علماً أن الحكم في الكويت وراثي في ذرية مبارك الصباح[2] .

3- **دولة الإمارات العربية المتحدة** :

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي عرض 22 درجة و 26.5 درجة، وخطي طول 51 درجة و56.5 درجة شرق خط غرينتش، وتبدأ حدود الدولة من إمارة أبو ظبي في خور العديد، وتمتد على طول الساحل الغربي للخليج العربي لمسافة تبلغ

(1) ساعاتي، مرجع سابق، ص 78-79.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 864.

700كم ، وتتبعها أكثر من مائتي جزيرة، وتشكل الصحراء معظم مساحة الدولة حيث تشغل حوالي 65 % منها بالإضافة إلى بعض المناطق الجبلية التي تتركز في إمارتي الفجيرة ورأس الخيمة، أما الواحات فإنها في مدينة العين والعوير والذيد وكلباء ورأس الخيمة وخورفكان، وتغطي السبخات حوالي10 % من المساحة[1].

يحد دولة الإمارات العربية المتحدة من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أيضاً، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان، وتبلغ مساحتها الإجمالية 83,600 كم^2 [2] موزعة على سبع وحدات إدارية هي إمارة أبو ظبي (عاصمة الدولة) والتي تشكل القسم الأكبر من مساحتها، وإمارة دبي وإمارة الشارقة وإمارة عجمان وإمارة أم القيوين وإمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة، في حين بلغ عدد سكان الدولة في سنة 2005م نحو 4.106.427 نسمة[3].

فدولة الإمارات تقع ضمن العروض المدارية الشمالية وتحتل الواجهة الجنوبية من الخليج العربي، كما تشرف بواجهة بحرية أخرى ولكن أقصر على خليج عمان، مما يمنحها موقعاً مهماً من الناحية الإستراتيجية والناحية الاقتصادية القائمة على استغلال البحر كطريق مواصلات ومصدر ثروة [4] .

وتعدّ أبو ظبي أكبر هذه الإمارات وأغناها حيث تبلغ مساحتها حوالي (67340) كم^2 وهي تعادل 86.67 % من مساحة الدولة، وتمتد سواحلها بطول 400 كم من خور

---

(1) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 7،8.

(2) منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947- 1965م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط1، أبو ظبي، 2008م، ص13.

(3) فاهم سلطان عبد الله حسن إبراهيم الشحي، جغرافية التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2007م، ص 2 .

(4) محمود عبد الحميد الكفري، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1422هـ - 2001م، ص 65 .

العديد وآبار سودا نثيل غرباً، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوت شرقاً عند حدود دبي، وتتوغل في الداخل إلى مسافة تزيد على 250كم، تحتل الصحارى 70 % من مساحتها، والأراضي المنخفضة 20% منها، وتنتشر في ربوعها الواحات، وتضم الإمارة جزيرة أبو ظبي العاصمة الاتحادية ومدينة العين عاصمة المنطقة الشرقية ومدينة زايد عاصمة المنطقة الغربية، كما يتبعها عدد من الجزر وتقدر ب 122 جزيرة أهمها جزيرة داس النفطية [1].

تعدّ إمارة أبو ظبي أكبر إمارات الخليج العربي مساحة، فهي أكبر من الكويت وقطر والبحرين مجتمعة بأربع مرات، وتقع في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتحدها غرباً دولة قطر وشرقاً إمارة دبي وسلطنة عمان، وجنوباً المملكة العربية السعودية، وشمالاً الخليج العربي[2] .

وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية والمساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي (3885) كم^2 وهي تعادل 5 % من مساحة الدولة، تطل على الخليج العربي بطول 76 كم، وتمتد إلى الداخل لمسافة 75 كم، سطحها صحراوي ماعدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل، وقليل من الجزر في الخليج العربي، ويخترق مدينة دبي خليج مائي يسمى الخور يمتد داخل المدينة مسافة 10 كم ويقسمها إلى قسمين هما بر دبي مقر حاكم دبي وديره مركزها التجاري، ويتبع الإمارة عدد من المناطق الزراعية مثل العوير، والخوانيج[3].

أما إمارة الشارقة فهي الإمارة الثالثة من حيث المساحة والأهمية، إذ تبلغ مساحتها (2590) كم^2 أي ما يعادل 3.33 % من مساحة الدولة، تتوسط الإمارات المكونة لدولة الإمارات، وتتصل بها جميعاً بحدود مشتركة، وتتوغل في الداخل لأكثر من 85 كم،

---

(1) دولة الإمارات العربية المتحدة، مجموعة الكتب السنوية للأعوام 1977 م، 1978 م، 1979 م، 1981 م، وزارة الإعلام والثقافة.

(2) أحمد خليل عطوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1401هـ - 1981م، ص 41- 42.

(3) دبي لؤلؤة الساحل، دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة إعلام دبي، (د.ت)، ص10.

وتطل أراضي الإمارة على الخليج العربي وخليج عمان، ويتبعها عدد من المناطق مثل كلباء ودبا وخورفكان الميناء الرئيس للإمارة والذيد وهي من المناطق الزراعية، وتضم أيضا عدد من الجزر أبوموسى التي احتلتها إيران و الحمرية وصير بونعير[1]. التي اعتمد اقتصادها قبل اكتشاف النفط وبشكل كبير على استخراج اللؤلؤ من البحر وتسويقه، حيث استأثرت هذه المهنة نحو 85 % من القوى العاملة في الدولة آنذاك، غير أن هذه المهنة تدهورت بعد اكتشاف النفط[2] .

والإمارة الرابعة من حيث المساحة هي إمارة رأس الخيمة وتبلغ مساحتها (1648) كم^2 أي ما يعادل 2.17% من مساحة الدولة، تطل على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ 68 كم وتتوغل في الداخل لمسافة تزيد على 135 كم، ولها حدود مشتركة مع أم القيوين والشارقة والفجيرة، كما تشترك بحدود طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقي، وتضم الإمارة عدد من الجزر أهمها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى الاستراتيجيين، وجزيرة زعاب، ويتبع الإمارة عدد من المناطق الزراعية مثل شعم والرمس والدقداقة[3].

وتعدّ الفجيرة الإمارة الخامسة من حيث المساحة، وتبلغ مساحتها (1165) كم^2 أي ما يعادل 1.5% من مساحة الدولة، وتمتد على خليج عمان لمسافة تبلغ 90 كم، ويغلب على سطحها الطابع الجبلي، الذي يحدها شرقاً ومن الغرب إمارات الشارقة ورأس الخيمة، ومن الشمال سلطنة عمان ورأس الخيمة، ومن الجنوب كلبا التابعة للشارقة وسلطنة عمان، ويتبع الإمارة سهل الباطنة الذي يعدّ من أخصب المناطق الزراعية في الدولة[4] .

أما أم القيوين فهي سادس إمارات الدولة مساحة، حيث تبلغ (777) كم^2 أي ما يعادل 1% من مساحة الدولة الكلية، تمتد على ساحل الخليج العربي لمسافة 25كم بين الشارقة

---

(1) يوسف أبو الحجاج، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة، 1978 م، ص 338، 339.

(2) الشحي، مرجع سابق، 2 .

(3) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 8.

(4) عبد القادر زلوم، عمان والإمارات السبع، (د.ن)، بيروت 1963 م، ص 67.

غرباً ورأس الخيمة شرقاً. وتقع على خور البيضا، وتمتد أراضيها في الداخل لمسافة 35كم، وتتبع الإمارة مناطق زراعية في كل من فلج المعلا والمنامة[1].

وإمارة عجمان، حيث تبلغ مساحتها (259) كم^2 أي ما يعادل 0.33% من مساحة الدولة الكلية، تقع على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ 17 كم بين أم القيوين والشارقة التي تحيط بها من جميع جهاتها وتتبعها منطقة مصفوت الزراعية التي تقع على مسافة 101كم في الجنوب الشرقي على حدود سلطنة عمان[2].

ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة ككيان سياسي واحد في أواخر سنة 1971م، أي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج مباشرة، فتم قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول سنة 1971م، وتم انتخاب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للاتحاد، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائبا للرئيس، وفي 6كانون الأول 1971م تم قبول دولة الإمارات عضواً في الجامعة العربية، وفي 9 كانون الأول 1971م تم قبولها عضوا في الأمم المتحدة[3].

وفي شباط 1972م انضمت إمارة رأس الخيمة للاتحاد، وبعد تشكيل الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة في 2 كانون الأول 1972م، وقد تضمن (152) مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا في الدولة، ويشكل ذلك المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إمارتهم في حالة غيابهم أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وقد منح الدستور هذا المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسيير دفة الحكم في الاتحاد، ورسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور[4].

ونص الدستور كذلك على تشكيل مجلس وطني اتحادي من أربعين عضواً يوزع عدد مقاعد المجلس على الإمارات كالتالي : (8) مقاعد لكل من أبو ظبي ودبي، و(6)

---

(1) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 9.
(2) المرجع نفسه، ص 9.
(3) المرجع نفسه، ص 380.
(4) شاكر، مرجع سابق، ص 867.

مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و(4) مقاعد لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة. ويشارك المجلس الوطني مع المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ومجلس الوزراء في السلطة التشريعية، كما ينظر في مشروع قانون الميزانية السنوية العامة للاتحاد، ويبلغ بالمعاهدات والاتفاقيات التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى، وله الحق في مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة[1] .

4- دولة البحرين :

تقع دولة البحرين ضمن منطقة الخليج العربي مابين خطي طول 48 درجة و57 درجة شرقاً وخطي عرض 24 درجة و30 درجة شمالاً وتبعد 20 كم من الساحل الغربي للخليج العربي و240 كم عن الساحل الإيراني على شكل أرخبيل جزري ينحصر بين المنطقة البحرية الواقعة بين شبه جزيرة قطر وساحل الإحساء وتتكون من 33 جزيرة[2]. مساحتها 711 كم^2، وعدد سكانها 677,886 نسمة (تقديرات عام 2004)[3].

وتعدّ جزيرة البحرين أكبر هذه الجزر، حيث تبلغ 48 كم طولاً و13 - 16 كم عرضاً، ثم يليها المحرق 15 كم^2 وجزيرة سترة 13 كم^2، أما الجزر الأخرى فهي متناثرة، ومن أهمها جزيرة بني صالح، وأم النعسان، وأم الغزلان، وجزيرة يوسف، والحوار، وأم الصان، وجدة، وتتميز البحرين بكثرة ينابيعها من المياه الحلوة في قاع البحر تقدر بـــ(200) بمائتي ينبوع، وقد ساعدت هذه الينابيع على صفاء وجودة لؤلؤ البحرين[4].

ففي الواحات توجد أحراج النخيل كما تزرع الحبوب والموالح إذ أن مناخ البحرين حار ورطب قليل الأمطار. وقد كان لاكتشاف البترول أثر كبير في حياة جزيرة البحرين. إذ غير من ماهية توزيع السكان بالجزيرة، بالإضافة إلى إعطائها دخلاً اقتصادياً جديداً أضيف إلى مصادر الرزق التقليدية المتمثلة في صيد اللؤلؤ والرعي والزراعة التي

---

(1) شاكر، مرجع سابق، ص 867.

(2) حسون، مرجع سابق، ص 15.

(3) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص231 .

(4) أمل إبراهيم الزياني، البحرين، دراسة في العلاقات الدولية وتطور الأحداث بمنطقة الخليج ، دار الترجمة والنشر، بيروت، 1973 م، ص 15.

لا تمثل نشاطاً اقتصادياً ذا أهمية في المنطقة إذ لا تزيد المساحات المزروعة عن بضعة آلاف من الأفدنة[1].

ومناخ البحرين شتاءً معتدل إذ تصل درجة الحرارة في المتوسط 18 درجة مئوية ولكنها تنخفض في أثناء الليل وتسقط الأمطار المحدودة شتاءً التي لا تتجاوز 80 مم أما في فصل الصيف فتتوافق درجة الحرارة المرتفعة 35درجة مئوية مع رطوبة عالية تصل إلى 90% مما يجعل الأحوال الجوية مرهقة جداً للسكان[2].

وقد بدأ استغلال البترول في البحرين في سنة 1930م حينما أعطيت امتيازات للتنقيب هناك لبعض الشركات الأجنبية التي نجحت في اكتشاف البترول في سنة 1931م من منطقة جنوب غرب المنامة في منطقة عوالي، وفي سنة 1956م كان معدل الإنتاج اليومي للبترول في البحرين حوالي 40 ألف برميل أي حوالي مليون طن إلا أن هذا الإنتاج قد زاد بعد ذلك ليسجل أكثر من 4 مليون طن، ويوجد في البحرين معمل لتكرير البترول في سترة يبلغ طاقته الإنتاجية ما يقرب من 8مليون طن سنوياً، ويعتمد في تكريره على البترول السعودي وكذلك على بعض كميات البترول القادمة من الشرق الأقصى. ويعدّ ميناء سلمان الكبير نافذة البحرين التجارية، حيث تمارس فيه تجارة الترانزيت من إيران والهند والعراق والجزيرة العربية[3].

ترجع بداية تأسيس الإدارة الحكومية في البحرين إلى سنة 1919م، حيث أنشئ أول مجلس بلدي للمنامة على أساس التعيين. ثم أنشئت سنة 1926م دائرة مستشاريه للحكومة، عين لها مستشار انكليزي هو تشارل بلجريف الذي استمر في منصبه حتى سنة 1956م.واستمر نظام الحكم مطلقاً يمارسه الحاكم بتوجيه من دائرة المستشار[4]، وبعد سنة 1956م تقرر إنشاء مجلس إداري معين، يتكون من مدراء الدوائر والمسؤولين في الحكومة، ثم استبدلت دائرة المستشارية بدوائر السكرتارية، وصار رئيسها يعرف

---

(1) الجوهري، مرجع سابق، ص 67 .

(2) أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 43.

(3) المرجع نفسه، ص 69 .

(4) حسين البحارنة، دول الخليج الحديثة، شركة التنمية والتطوير، بيروت، 1973م، ص 96،97.

بسكرتير الدولة، ثم أنشئ مجلس الدولة في كانون الثاني 1971م، وهو الذي خلف المجلس الإداري بعد استقلال الدولة في 15 آب 1971م. حيث صدرت مراسيم أميرية تبدل بموجبها لقب (حاكم البحرين) إلى (أمير البحرين). كما تبدل اسم (مجلس الدولة) إلى (مجلس الوزراء) ورئيس المجلس إلى رئس مجلس الوزراء، وأعضاؤه وزراء[1]. وفي كانون الأول سنة 1972م انتخب الشعب 22 عضواً للمجلس التأسيسي وفي 26 آذار 1973م أقر دستور البحرين للعمل بموجبه في البلاد[2].

5- دولة قطر :

تقع قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وعلى وجه التقريب بين خطي العرض (45- 24 و 34-26) شمالاً وبين خطي الطول (45-50 و 40-51) شرقي غرينتش. يحيط بها البحر من الشرق والشمال والغرب[3]، وقطر عبارة عن شبه جزيرة تمتد على شكل لسان بحري، أو كفاً مقلوبة بترت أطراف أصابعه، تحيط بها المياه من الشرق والغرب والشمال، وتتصل مع المملكة العربية السعودية وأبو ظبي في الجهة الجنوبية، وغالبية سطحها غير مستغل، كما أن أجزاء طويلة من سواحلها غير مأهولة بالسكان[4].

تمتد الحدود السياسية بين قطر والمملكة العربية السعودية من رأس خور العديد في اتجاه غربي حتى رأس خليج سلوى. أما الحدود بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تمتد في وسط خور العديد، وتكون مياهه مناصفة بين الدولتين، وتصبح الحدود البحرية بينهما مارة بجزيرة البندق، وتصبح هذه الجزيرة قسمة بين الدولتين، ولهذا تتقاسم الدولتان مناصفة الثروة النفطية فيها[5].

---

(1) حسين البحارنة، التطورات القانونية الدستورية في دول الخليج العربي، المجلة المصرية القانون الدولي، العدد 28، 1972م، ص 273.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 865.

(3) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868- 1916م، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1400هـ - 1980م، ص 13 .

(4) Marlowe, Persian Gulf in the Twenteith Century, London, 1962, P.39.

(5) أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 64،65.

ومساحة قطر في إطار هذه الحدود البرية والبحرية 11,609,65 كم^2 براً، و 25,000 كم^2 بحراً، ويبلغ طول شبه جزيرة قطر من الشمال إلى الجنوب 190كم، ويبلغ عرضها من الشرق إلى الغرب 80 كم، وهي مساحة برية ليست كبيرة، وتعاني من محدودية إمكانياتها الزراعية بسبب الجفاف، أما مساحة المياه الإقليمية التي تخص شبه جزيرة قطر فهي 214% قدر مساحتها البرية[1]. ويبلغ عدد سكان قطر 700 ألف نسمة (تقديرات عام 2004)[2]. وقطر صيفها حار. أما شتاؤها فمعتدل، إذ أن الحرارة تتراوح بين 25 و 33درجة بين شهري كانون الثاني وآذار. أما الرطوبة فمرتفعة على طوال السنة[3].

تتكون أراضيها من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال، ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها (الرياض) وتوجد في مناطق الشمال والوسط التي تعد بدورها من أكثر المواقع خصوبة حيث تكثر فيها النباتات الطبيعية[4].

وكان بروز شبه جزيرة قطر في مياه الخليج العربي عاملاً مهماً على اتصالها التجاري والحضاري بدول الخليج العربي وإيران وبشرقي إفريقيا وبجنوبي وجنوب شرقي أسيا وبالوطن العربي والعالم[5].

---

(1) فاطمة مبارك الكواري، دولة قطر، دراسة في استخدام الأرض، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1987م، ص 4.

(2) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص235 .

(3) نيقولا زيادة، العالم العربي / قطر، مجلة شؤون عربية، ع 15، أيار / مايو 1982م – رجب 1402هـ، ص 295 . وبدر، مرجع سابق، ص 425.

(4) محمد عبد الله ذياب، دولة قطر/ دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1421هـ / 2001م، ص 24.

كانت تسكن القرى الساحلية لشبه الجزيرة قبائل عربية، نزحت من ساحل عمان، أو من قبائل منطقة الإحساء، وذلك قبل استيطان آل خليفة مدينة الزبارة في شبه جزيرة قطر سنة 1766م[1].

أسس آل ثاني نظام الحكم الحديث في قطر[2]، "وثاني" هو الجد الأكبر للأسرة، التي لا تزال في الحكم حتى الآن، وهي من بني تميم، نزحت من موطنها الأصلي في نجد، واستوطنت الجزء الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة قطر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم استقرت في الزبارة. وهناك ولد "ثاني" ثم ابنه "محمد"، الذي استوطن الدوحة، وكان حكام البحرين وقطر آنذاك تابعين لآل خليفة[3].

وخلال حكم الشيخ محمد بن ثاني، حاول الانفصال عن حكم آل خليفة، والاستقلال بحكم قطر، لكن حرباً نشبت بسبب ذلك بينه وبين آل خليفة، سرعان ما توقفت بسبب عودة العثمانيين إلى قطر سنة 1872م. ثم عاود المحاولة ثانية ابنه قاسم، فنجح في ذلك، وأصبحت قطر مستقلة عن البحرين على الرغم من الهيمنة العثمانية التي استمرت من الناحية القانونية البحتة حتى سنة 1915م[4].

أما علاقة قطر السياسية ببريطانيا فقد ابتدأت عام 1868م، عندما عقدت السلطات البريطانية في الخليج، اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني تعهد فيها الأخير باحترام الأحكام العامة للمعاهدة الدائمة للسلام لسنة 1853م، الموقعة من قبل حكام ساحل عمان. وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني حاكماً على قطر. لكن بريطانيا ظلت من الناحية القانونية، تعترف بالوضع الخاص للعثمانيين في قطر حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين تقريباً[5] .

---

(1) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993م، ص 73.

(2) البحارنة، دول الخليج الحديثة، مرجع سابق، ص 22.

(3) مشكور، المرجع السابق، ص 73.

(4) أحمد طربين، التجزئة العربية / كيف تحققت تاريخياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص 127.

(5) البحارنة، دول الخليج الحديثة، المرجع السابق، ص 23.

لم يكن في قطر تنظيم إداري قبل سنة 1949م، حيث كان الطابع القبلي مسيطراً على نظام الحكم، لكن بعد اكتشاف النفط ظهرت حاجة لإيجاد تنظيم إداري لجهاز الحكم، حيث عين في سنة 1950م مستشاراً مالياً ليساعد الحاكم في الشؤون المالية، ثم أنشئ جهاز إداري بعد سنة 1960م حين سحب المستشار البريطاني مع بقاء الحكم مركزياً مطلقاً، يعتمد مباشرة على الحاكم الذي كانت بيده السلطات التشريعية والتنفيذية، وفي سنة 1962م بدأت الحكومة تهتم بتنظيم جهازها الإداري على أسس إدارية حديثة إلى حد ما، حين صدر قانون رقم (1) الذي يقضي بتنظيم الإدارة العليا للحكومة. وفي سنة 1964م صدر قانون آخر بخصوص إنشاء مجلس للشورى مؤلف من (15) عضواً يرأسهم الحاكم أو نائبه. وكان هذا القانون محاولة لإشراك عدد أكبر من أفراد الأسرة الحاكمة في تحمل مسؤولية الحكم ولو عن طريق إجراء توصيات غير ملزمة للحكومة[1].

وفي الفترة (1968- 1971م) اتخذت قطر بعض الخطوات التي تتناسب وعهد الاستقلال الذي بدأ قريباً، فقد تشكلت أول وزارة في قطر برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم، واستمرت هذه الوزارة بعد الاستقلال كما تقرر تأسيس مجلس شورى للدولة، وبعد استقلال قطر في سنة 1971م، أصدر الحاكم أول دستور للبلاد، نص على أن يتولى الأمير السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الشورى، وأن تصدر القوانين بناءً على اقتراح مجلس الوزراء بعد أخذ مشورة مجلس الشورى، كما نص الدستور على أن حكم الدولة وراثي وينحصر في أسرة آل ثاني[2].

6 - سلطنة عمان :

تمتلك سلطنة عمان موقعاً إستراتيجياً بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوياً في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات .

تقع سلطنة عمان في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وتكون مع دولة الإمارات إقليما طبيعياً واحداً هو إقليم عمان، يحده البحر من الشمال (الخليج العربي)

---

(1) الهيتي، مرجع سابق، ص 361.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 866.

ومن الشرق (خليج عمان) ومن الجنوب (بحر العرب) ويحده الربع الخالي من الغرب، ولهذا تعدّ دولة الإمارات العربية الجزء الشمالي من إقليم عمان، وتشترك عمان في الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة في الشمال، والمملكة العربية السعودية في الغرب والجمهورية اليمنية في الجنوب الغربي ، ويمتد مدار السرطان في وسط سلطنة عمان إلى الجنوب من مسقط[1]، وتبلغ مساحة سلطنة عمان 309.500 كم^2 بما في ذلك الجيب الذي يتكون من معظم شبه جزيرة مسندم، الذي تفصله أراضي دولة الإمارات العربية عن الوطن الأم، وعدد سكانها 2,600,000 نسمة (تقديرات عام 2004)[2].

يتبع سلطنة عمان العديد من الجزر. ففي مضيق هرمز توجد جزر سلامة وبناتها، وفي بحر العرب تمتد جزيرة مصيره ومجموعة جزر الحلانيات (كوريا موريا) قريباً من الساحل الجنوبي للسلطنة، يبلغ طول سواحل عمان على بحر العرب والخليج العربي وخليج عمان 2000 كم، ولهذا كان البحر عاملاً مؤثرا في اقتصاد سلطنة عمان، وكان لموانئها أهمية كبيرة، وكان العمانيون وسطاء للتجارة بين دول المحيط الهندي ودول الجزيرة العربية ودول شرق البحر المتوسط. تشغل المرتفعات 15% من مساحة عمان وتغطي الرمال 35% من مساحتها أما الوديان فتشغل 1/2 مساحتها تقريباً، ويمتد مدار السرطان في وسط سلطنة عمان إلى جنوب مسقط[3].

وتقع عمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتمي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة للكرة الأرضية إلا أنه بجنوبها امتدادات للمناخ الاستوائي، ومن هذا الموقع تسيطر عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها[4].

تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج العربي) إلى رأس الحد أقصى

---

(1) أبو العلا، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص 123.
(2) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص234 .
(3) أبو العلا، المرجع السابق، ص 124.
(4) بدر، مرجع سابق، ص 254.

امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس عظيم يتجه من الشمال الشرقي للبلاد إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له 3000 م في منطقة الجبل الأخضر[1].

وإذا كانت عمان تتميز بموقع جغرافي فريد بحكم تميز حدودها الجغرافية الطبيعية فإن هذا الموقع قد حفظ لها شخصيتها المستقلة، وأصبح اتصالها بالبحر من سماتها الواضحة، وكان تنوع أقاليمها الجغرافية في مقدمة العوامل التي جعلت من جغرافية عمان رصيداً قومياً ضخماً فامتداد السواحل لأكثر من 1700 كم وتميزها بكثرة الخلجان الطويلة والعميقة، وفي الداخل جبال بها سفوح سكنها الإنسان العماني منذ أقدم العصور إلى أودية انحدرت من هذه الجبال وشكلت منظومة طبيعية إضافة إلى الصحاري التي كانت دائماً متنافساً للقبائل الضاربة في الصحراء[2].

كانت عمان موطناً لقبائل الأزد العربية منذ القدم، غزاها البرتغاليون في مطلع القرن السادس عشر واحتفظوا بمسقط قاعدة لهم حتى منتصف القرن السابع عشر، فكانت معقلهم الرئيس، غير أن العمانيين بزعامة اليعاربة استطاعوا دحر البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر[3].

سميت عمان قديماً "إمامة عمان" بسبب حكمها خلال الفترة من 1751-1792م من قبل أئمة منتخبين من المذهب الإباضي الإسلامي. وقد خضعت مسقط وسواحل عمان للسيطرة البرتغالية، كما كانت الحال بالنسبة إلى إمارات الخليج منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، عندما تمكن العمانيون من إجلاء القوات البرتغالية سنة 1649م. وكان الإمام سيف بن سلطان الثاني قد استنجد بالقوات الفارسية في عهد نادر شاه، لمواجهة بعض الإضرابات الداخلية. لكن هذه القوات ظلت في مسقط وساحل

---

(1) بدر، مرجع سابق، ص 254.

(2) المرجع نفسه، ص360- 361 .

(3) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، 7ج، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981- 1994م،ج4، ص 205- 210.

عمان حتى مجيء السيد أحمد بن سعيد، الذي أسس حكم سلالة آل بوسعيد[1] في مسقط وعمان سنة 1744م، إذ انتخبه العمانيون أول إمام من السلالة المذكورة. وبعد وفاته خلفه سعيد بن سلطان، الذي كان الإمام الثاني من سلالة آل بوسعيد ، ومن بعده سلطان بن أحمد ولقب نفسه «سيد سلطان» ويعدّ عصره من أزهى عصور الدولة البوسعيدية، ومنذ ذلك الحين أصبح الحكم في عمان وراثيا محصوراً في السلالة الحاكمة لآل بوسعيد. بعدما كانت الطريقة التقليدية للحكم تقوم على أساس الأئمة المنتخبين ، ومع مطلع القرن التاسع عشر، أصبح يطلق لقب «السلطان» على الحاكم، وأصبح اسم المملكة «سلطنة مسقط وعمان»[2] .

عقدت بريطانيا أول معاهدة لها في الخليج مع سلطان عمان سنة 1799م، وكانت معاهدة اقتصادية وسياسية التزمت عمان بموجبها بأن تقف إلى جانب بريطانيا عند حدوث أية أزمة بين سفنها والسفن الفرنسية في مياهها الإقليمية، وأن تعترف عمان بحق بريطانيا الحصري في إنشاء أية وكالة لها في السلطنة، مما حرم الفرنسيين من مثل هذا الحق، وفي سنة 1800م أحكمت بريطانيا قبضتها على عمان عندما عقدت معها معاهدة تتيح لها تعيين" أول وكيل سياسي بريطاني" في مسقط. وهكذا كانت عمان أول منطقة في الخليج ترضخ للاستعمار البريطاني رضوخاً كاملاً[3].

خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تولى الحكم في عمان أربعة أفراد من هذه الأسرة، وهم فيصل بن تركي (1888-1913م) وتيمور بن فيصل

---

(1) الدولة البوسعيدية: أسسها حاكم صحار أحمد بن سعيد منذ عام 1154هـ / 1741م، حينما تمكن من محاصرة مسقط والقضاء على الحامية الفارسية، وجاءت هذه الدولة على أنقاض دولة اليعاربة، وحكمت ساحل شرق أفريقيا وأصبحت عاصمتها زنجبار عام 1248هـ / 1832م في عهد السلطان سعيد.أنظر،جمال حماد الحميد، الثقافة العربية الإسلامية في ساحل أفريقيا الشرقية،رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة أم درمان الإسلامية،1425هـ / 2004م، ص42.

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 69.

(3) ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج / واقع وخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، شباط/ فبراير 2004م، ص 32.

(1913-1932م) وسعيد بن تيمور (1932-1970م) وقابوس بن سعيد الذي تولى السلطة منذ تموز 1970م وحتى الآن[1].

اتسم النظام السياسي تحت أسرة البوسعيد بالطابع القبلي القائم على السلطة المطلقة، فالسلطان حاكم مطلق، يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية كما يشرف على السلطة القضائية، أما إدارياً فتسير وفق التقاليد والأعراف القبلية، حيث لم يكن هناك دستور مكتوب، وترتبط الإدارة المدنية بالشيوخ، فلكل قبيلة شيخ يعين من قبل السلطات، ويعتمد السلطان في إدارة الأمور السياسية والإدارية والعسكرية على رؤساء الدوائر الحكومية والمستشارين البريطانيين. أما إدارة المدن التي تقع خارج مسقط فتدار من قبل الولاة الذي يعينهم السلطان، وبعد أن استحدثت وزارة الداخلية، أصبح هؤلاء الولاة مرتبطين بها، وكل واحد منهم كان مسؤولاً عن إدارة القضايا المدنية ضمن منطقة إدارية في الولاية، قبلت السلطنة عضواً في الجامعة العربية في 6 تشرين الأول 1971م، وفي الأمم المتحدة في 7 تشرين الأول 1971م[2].

7- **الجمهورية العراقية** :

يقع العراق بين خطي عرض 38 درجة شمالا و29.30 درجة شمالا. يقع القسم الشمالي منه بين خطي طول 37.30 درجة شرقا و45.30 درجة شرقاً أما القسم الجنوبي فيمتد مابين خطي طول 48.30 درجة شرقاً و51.30 درجة شرقاً[3].

تبلغ مساحة العراق حوالي 437.072 كم^2، وعدد سكانه نحو 24.683.000 نسمة (2003)[4]. ويتسم بتنوع مناخه وسعة أراضيه الزراعية ووفرة مياهه وخصوبة تربته وهو جنة عدن في العصور الخالية. وقد كان العراق - في مختلف العصور - منطقة جذب

---

(1) شاكر، مرجع سابق، ص 869.

(2) المرجع نفسه، ص، 869- 870.

(3) محمد رشيد الفيل، الحدود / وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية، الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، مركز الخليج للكتب، دبي، 1999 م ، ص73.

(4) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص233 .

سكاني، وساحة صراع بين القوى المختلفة التي تحاول الاستيلاء عليه والاستحواذ على خيراته. ويعدّ فتح العراق - آنذاك - قمة إنجازات الفاتحين والغزاة. يحد العراق من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والخليج العربي والكويت[1].

وينقسم العراق طبيعياً إلى الأقسام التالية:

1- **المنطقة الجبلية وشبه الجبلية شرقي دجلة**: تبلغ مساحتها حوالي (57.000 كم^2) أو ما يعادل (12.5%) من مساحة العراق وتشمل كتلاً جبلية تشغل مساحة قدرها (23.500 كم^2) أو (5.2%) من مساحة العراق إلى جانب السهول الجبلية. تمتد حدود الإقليم الجبلي مع خط الحدود السياسية بين العراق من جهة وبين إيران وتركيا وسوريا من جهة أخرى. أما حدوده الداخلية فتكونها - في شرق نهر دجلة - سلسلة جبال حمرين التي تعدّ أوضح حد يفصل بين الأقاليم الفيزيوغرافية في العراق[2]. وترتــفع الأرض في شرق نهر دجلة على شكل سلم ذي ثلاث درجات من (210م) عند ضفاف نهر دجلة إلى حوالي (3600 م) عند الحدود العراقية – التركية - الإيرانية، ويتراوح الارتفاع عند الحدود العراقية الإيرانية ما بين (2300-4200 م) وتعدّ هذه الجبال امتداداً للحركة الإلبية. تكون جبال زاغروس الحدود السياسية بين العراق وتركيا وإيران. وتوجد فيها بعض المعابر التي اخترقتها الجيوش الغازية والموجات البشرية المهاجرة في مختلف الأوقات[3].

2- **الهضبة الغربية**: وهي امتداد الكتلة العربية وتغطي مساحة قدرها (190.000كم^2) أو نحو(43.5%) من مساحة العراق. وتمتد بين الشمال والجنوب لمسافة 800كم، ويبلغ أقصى اتساعها بين الشرق والغرب نحو 300 كم، ويبلغ معدل ارتفاعها نحو (120م)[4]، وهي جزء من بادية الشام التي تمتد على طول الجانب الأيمن لوادي

---

(1) الفيل، الحدود/وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، مرجع سابق ، ص73. للمزيد انظر ملحق رقم (1).

(2) Al-Feel, Dr. M.R. Iraq Geographic Study and Economic velopment, p.9.

(3) المرجع نفسه، ص74.

(4) Al-Feel, op,cit,p.p.10-11 .

الفرات بين شرق حلب وبين الخليج العربي، ويتصل العراق بسوريا عبرها من جهة الشمال وبالمملكة الأردنية الهاشمية من جهة الشمال الغربي وبالمملكة العربية السعودية من جهة الغرب ومع عالم الخليج العربي من جهة الجنوب[1].

يتكون سطح الهضبة من تكوينات مختلفة، ويلاحظ أن أحدث تكويناتها تجاور نهر الفرات، ثم تتدرج بالقدم بالابتعاد عنه. وتوجد فيها بعض المنخفضات الطبيعية مثل : بحر الملح، هور أبي دبس غرب كربلاء والحبانية جنوب الرمادي. ومن أبرز ظاهرات القباب في الهضبة الصحراوية جبل سنام الذي يبعد عن البصرة نحو (40-45) كم، ويبدو كالقبة المستديرة ويرتفع عن ما يجاوره بنحو (90) م وقد قطعته عوامل التعرية المختلفة وعرته مياه الأمطار تعرية أخدودية وقسمته بذلك إلى سبعة أو ثمانية قمم يفصل بين بعضها البعض أخاديد ووهدات[2].

3- **منطقة الجزيرة**: وتكون القسم الشمالي الغربي من حوض العراق تبلغ مساحتها (98,500كم^2) أو 24% من مساحة العراق وترجع تكويناتها إلى عصري الميوسين والبليوسين. إن الانتقال بينها وبين السهل الفيضي تدريجياً ولا يبدو محسوساً في بعض المناطق، وتتكون منطقة الجزيرة من سهول متموجة ويوجد بها بعض التلال المنخفضة في القسم الشمالي وكذلك في القسم الشرقي منها بسبب موقعها من أطراف مقدمات قوس طوروس - زاغروس[3].

ويمكن اعتبار جبل سنجار نهاية مقدمات جبال طوروس. ويبلغ ارتفاع جبل سنجار في قمة جلميران (1440م) ويبلغ طوله (84 كم) وعرضه (13كم) وإلى الجنوب جبل مكحول الذي يعد نهاية مقدمات مرتفعات زاجروس. ويمثل سطح الجزيرة حوضاً ضحلاً، ويعدّ الثرثار المصرف الرئيسي لمياه أرض الجزيرة. وقد قامت فيها بعض المراكز الحضارية مثل "الحضر"[4].

---

(1) إبراهيم شريف، الموقع الجغرافي للخليج وأثره على تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، ج1، بغداد، 1962م، ص 57.

(2) الفيل، الحدود / وجهة نظر، مرجع سابق ، ص75.

(3) المرجع نفسه ، ص76.

(4) المرجع نفسه ، ص76.

4- **السهل الرسوبي**: يمتد شمالاً ما بين هيت على نهر الفرات وتكريت على نهر دجلة ، يبلغ طول السهل الرسوبي (565كم) وعرضه حوالي (130 كم) ويغطي مساحة قدرها (93000كم^2) أو نحو 20% من مساحة العراق. وقد تكون هذا السهل من الإرسابات التي يأتي بها كل من دجلة والفرات وروافدهما، ويتسم السهل بخصوبته الشديدة والمتجددة وانحداره التدريجي نحو الخليج العربي حيث يصب شط العرب[1]. وتقدر الترسبات التي يحملها نهر دجلة والفرات والكارون (قبل تحويله عن مصبه الطبيعي من قبل إيران) بحوالي (25,000,000,000) قدم مكعب[2].

وأهم مظاهر السهل الرسوبي العراقي انتشار الأهوار والمستنقعات التي تظهر على شكل نطاقات طولية وعرضية :

أ - **النطاقات الطولية** :

النطاق الأول : يبدأ من منخفض الشارع في قسمه الشمالي إلى هور الشويجة في قسمه الأوسط وأهوار السنية في قسمه الأدنى .

النطاق الثاني : ويقع ما بين النهرين (بين دجلة والفرات) قسمه الشمالي هور عقرقوف بين دجلة والفرات وفي قسمه الأوسط أهوار دلماج ومنخفض عفك والقسم الأدنى يتمثل بأهوار أبو عجول والعبده وينتهي امتداده في هور الحمار .

النطاق الثالث : غرب الفرات حيث الحبانية وهور أبو دبس .

خضع العراق للأتراك منذ أواسط القرن السادس عشر، ففي سنة 1534م تمكن العثمانيون من إزاحة المماليك الأتراك واحتلال بغداد. وفي سنة 1779م استعاد المماليك نفوذهم، لكنهم اصطدموا في نهاية القرن الثامن عشر بالوهابيين، الذين حاولوا مد ثورتهم

---

(1) شريف، مرجع سابق، ص24.

(2) إن نهر الكارون نهر عابر ولكن عملت إيران على تحويل مجراه ومصبه مما كان له أثر سلبي على مياه شط العرب وارتفاع نسبة ملوحتها كما حرمت العراق من مياهه التي كانت تستغل في الزراعة (وتقدر بنحو 27 مليار م^3 من الماء) .

(3) الفيل، الحدود / وجهة نظر، مرجع سابق، ص77.

إلى خارج الجزيرة العربية. بيد أن حكم المماليك ظل حتى سنة 1831م، عندما انتصر عليهم السلطان العثماني محمود الثاني. ثم توفي سنة 1839م، فخلفه السلطان عبد المجيد حتى سنة 1861م. وفي ذلك العام، تولى الحكم السلطان عبد العزيز حتى سنة 1876م، وهي فترة كان مدحت باشا خلالها الوالي العثماني على العراق. وخلال مدة حكمه عمل على تطبيق قانون الولايات، وغيرها من القوانين الإدارية التي اقتبستها الإمبراطورية العثمانية من الغرب[1].

ولقد اهتمت الدول الاستعمارية اهتماماً كبيراً بالعراق منذ أمد بعيد، كونه مهداً لأعرق حضارات التاريخ، ولموقعه الجغرافي وخصوبة أرضه واتساع حجم موارده المائية والمعدنية، أو النفطية فيما بعد، وكانت بريطانيا من أكثر الدول الاستعمارية اهتماماً بالعراق، سعياً لإيجاد مصالح ونفوذ لها. ويعود الدور البريطاني في العراق إلى سنة 1643م، عندما أسست شركة الهند الشرقية أول معمل لها في البصرة. وبعد تدشين قناة السويس سنة 1869م، ازداد اهتمام بريطانيا بالعراق، وخصوصاً بعدما أصبحت سنة 1875م أكبر مساهم في شركة القناة[2].

بعد إعلان الحرب العالمية الأولى بيومين، بدأت مرحلة السيطرة البريطانية الفعلية على العراق، إذ نزلت قوات بريطانية بقيادة الجنرال ديلامين في البصرة في 7 تشرين الثاني 1914م[3]، واستولت عليها. ومن هناك أخذت هذه القوات تزحف شمالاً لإتمام احتلال العراق، وفقاً لخطة وضعها البريطانيون أواخر القرن التاسع عشر «لسلخ العراق عن الإمبراطورية العثمانية وضمه إلى مستعمراتهم»[4]، بل العمل على «تهنيده وخاصة القسم الجنوبي منه»[5] .

---

(1) الموسوعة السياسية، ج 4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م، ص 54 .

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 46 .

(3) حليم أحمد، موجز تاريخ العراق الحديث، بيروت، دار ابن خلدون، د. ت، ص 20 .

(4) كوتولوف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، بيروت، دار الفارابي، 1974م، ص63.

(5) عبد الرحمن البزاز، محاضرات في العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، جامعة الدول العربية، ، معهد الدراسات العربية العالمية، 1954م، ص 81 .

ثم بدأت القوات البريطانية المرحلة الثانية من احتلال العراق، فتقدمت شمالاً باتجاه الكوت، فدخلتها في 30 أيلول 1915م بعد تراجع القوات العثمانية. وواصلت القوات تقدمها شمالاً باتجاه مدينة المدائن الواقعة على بعد 30 كم جنوب بغداد، لكنها هزمت أمام الجيش العثماني وتراجعت إلى الجنوب ثانية. وبعد وصول التعزيزات البريطانية، عادت هذه القوات تتقدم في كانون الثاني 1917م، فاستعادت الكوت، وبعدها احتلت المدائن. ومساء 10 أذار 1917م، أضطر العثمانيون إلى إخلاء بغداد، فاحتلها البريطانيون صباح اليوم التالي دون مقاومة تذكر[1].

وفي تشرين الأول 1918م، صدرت الأوامر من وزارة الحربية البريطانية إلى الجنرال مارشال للزحف على الموصل، فاحتلها. وبذلك استغرق احتلال العراق أكثر من أربع سنوات، أي فترة تزيد على الحرب العالمية الأولى، خسر البريطانيون خلالها 100 ألف جندي بين قتيل وجريح، حسبما ذكر لويد جورج في أحد المؤتمرات التي عقدت بعد الحرب. لكن الأوضاع لم تستقر في العراق، بل توالت الانتفاضات وحالات التمرد في مختلف المدن، حتى توجت بالثورة العراقية الكبرى سنة 1920م، التي سميت ثورة العشرين، وقد شكلت هذه الثورة العارمة انعطافاً كبيراً في السياسة البريطانية في العراق، وقدمت إلى البريطانيين دليلاً على عدم إمكان قيام الحكم المباشر. وبذلك فشلت خطتهم في «تهنيد» العراق، واستبدلوا بذلك حكماً غير مباشر، غير عناصر محلية موالية لبريطانيا[2].

وكان لثورة العشرين أسباب عديدة، أهمها سوء إدارة البريطانيين وافتضاح نياتهم بعدما كانوا قد أكدوا للعراقيين في بداية الاحتلال أنهم جاؤوا محررين لا محتلين، مستغلين تذمر العراقيين من السلطة العثمانية. وقد قاد الثورة زعماء وطنيون من جميع أنحاء العراق، وعلى جبهات عدة، كما أن العلماء أصدروا فتوى بوجوب محاربة الإنجليز. لكن البريطانيين جندوا أكثر من 150 ألف جندي إضافي، بأسلحتهم ومعداتهم الثقيلة، وانتهى الأمر بفشل الثورة في إنهاء الاحتلال، على الرغم من نجاحها في إلغاء فكرة "تهنيد" العراق. فقد ألفت حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، قامت، كجزء من

---

(1) مشكور، مرجع سابق، ص 48 .

(2) المرجع نفسه ، ص 49 .

خطتها لإخماد الثورة، باتخاذ قرار بتغيير المندوب السامي البريطاني ارنولد ولسن، كمحاولة لامتصاص النقمة وللظهور بمظهر الحريص على مصلحة الوطن. وأصبح برسي كوكس بعد ذلك هو المندوب السامي البريطاني. وقد ظلت الحكومة المؤقتة "تعمل بتوجيهات ونصائح المندوب السامي"[1] .

وفي 23 أب 1921م تم في بغداد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. ويمكن اعتبار ذلك الحدث بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والمرحلة الأولى من مراحل التطور السياسي في العراق الحديث، إذ صارت تحكم العراق، دولة وملك عراقي، لكن تحت الانتداب البريطاني. وفي سنة 1922م وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة نصت على الاحتفاظ بقواتها في العراق، وعلى وجوب "استرشاد الحكومة العراقية بنصائح المندوب السامي البريطاني في شأن القضايا الدولية والمالية"[2].

وفي سنة 1930م ألفت حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد، وبطلب من المندوب السامي، وكانت أول ما قامت به هذه الحكومة هو إبرام اتفاقية جديدة مع بريطانيا لمدة خمسة وعشرين عاماً، تصبح سارية المفعول مع قبول العراق في عصبة الأمم. لكن هذه المعاهدة لقيت رفضاً شعبياً كبيراً، وتصاعد نشاط الحركة الوطنية التي طالبت كل فصائلها بحل البرلمان وبتأليف حكومة جديدة لإعادة النظر في معاهدة 1930م. وفي تشرين الأول 1932م، قبل العراق عضواً في عصبة الأمم، وألغي الانتداب اسمياً، وأصبح العراق دولة مستقلة رسمياً[3].

لم يتغير مضمون الدور البريطاني في العراق، بعد الاستقلال، بل كان البريطانيون يتحكمون بمعظم أمور البلاد. وقد تعاقبت على الحم حكومات عدة، تبعاً للمصالح البريطانية والتطورات الداخلية. كما توفي خلال تلك الفترة الملك فيصل الأول، وخلفه على العرش ابنه غازي الذي قتل في 30 نيسان 1939م في حادث غامض، فنصب ابن

---

(1) البزاز، مرجع سابق، ص 118 .

(2) معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج1، موسكو، دار التقدم، 1975م، ص 293.

(3) مشكور، مرجع سابق، ص 51 .

عمه عبد الإله وصياً على العرش، الذي كان وثيق الصلة بالبريطانيين. كما شهدت تلك السنوات أحداثاً مهمة مثل انقلاب بكر صدقي العسكري سنة 1936م ،وحركة مايس، والتدخل البريطاني العسكري لقمعها سنة 1941م، إذ احتلت هذه القوات المدن العراقية كافة في أيار 1941م، واستمر الاحتلال حتى خريف 1947م[1].

وفي سنة 1948م، جرى في بورتسموث توقيع معاهدة بريطانية عراقية جديدة، نصت في أحد بنودها " على تشكيل مجلس عسكري مشترك خاص، تكون من صلاحياته وضع خطط للدفاع عن العراق وتجهيز جيشه"[2].

أصدرت حكومة نوري السعيد أوامرها في 13 تموز 1958م إلى قيادة لواءين من الجيش للتوجه إلى لبنان، لكن أحد اللواءين (كان بإمرة عبد الكريم قاسم) بقي في إحدى ضواحي بغداد للحماية، ودخل اللواء الآخر (بإمرة عبد السلام عارف) إلى بغداد، وفجر اليوم التالي احتل المراكز الإستراتيجية والحيوية في العاصمة، وأعلن عبد السلام عارف بنفسه، عبر الإذاعة، إطاحة العائلة المالكة وانهيار العهد الملكي[3]. وبذلك انتهى عهد آخر من تاريخ العراق، ليبدأ عهد جديد هو العهد الجمهوري.

استمر عبد الكريم قاسم في الحكم، رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس السيادة الحاكم، حتى سنة 1963م، حينما انقلب عليه زميله عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث، ثم انقلب عارف على حزب البعث وأزاحه. لكن ما لبث أن قتل عبد السلام عارف سنة 1966م بحادث تحطم طائرته لدى عودته من البصرة إلى بغداد، فخلفه أخوه عبد الرحمن عارف، الذي عرف بالضعف. وفي صبيحة 17 تموز 1968م نفذ عدد من ضباط الجيش والسياسيين من كوادر حزب البعث، انقلابا جديداً أطاحوا بعبد الرحمن عارف وتسلموا الحكم، فأصبح اللواء أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وفي تموز 1979م، نحاه صدام حسين، وحل محله رئيساً للعراق[4].

---

(1) مشكور، مرجع سابق، ص 51.

(2) أحمد، مرجع سابق، ص 104 .

(3) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، 1974م، ص 73 .

(4) مشكور، المرجع السابق، ص 52.

8- الجمهورية العربية اليمنية :

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب أسيا، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يعد أهم الممرات المائية في العالم ، وهو يربط بحر العرب بالبحر الأحمر، ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزرها البحرية في مياهها الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، تبلغ مساحة اليمن 533 ألف كم^2 [1] .

وتحتل اليمن رقعة جغرافية إستراتيجية في جنوب شبه الجزيرة العربية، وتقع على مدخل البحر الأحمر وتهيمن على المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر من باب المندب، وتطل على المحيط الهندي من عدن، وتلاصق أفريقيا من جهة الصومال. وبهذا احتلت اليمن موقعاً جغرافياً مميزاً على طريق الملاحة العالمية منذ أقدم العصور[2] .

تتمتع اليمن بموقع جغرافي طبيعي ممتاز وعلى جانب عظيم الأهمية عند نقطة تقترب فيها القارة الأسيوية من القارة الأفريقية وهي مضيق باب المندب[3]. وتتبع أهمية هذا الموقع من خلال وقوع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية من الوطن العربي الأسيوي، ويشكل بذلك منطقة عربية مميزة تمثل حلقة الوصل بين غرب أسيا وشرق أفريقيا والمحيط الهندي[4].

وتنقسم اليمن من حيث الطبيعة الجغرافية إلى قسمين رئيسيين : المنطقة الساحلية، وهي التي تسمى تهامة اليمن، وهي خصبة التربة رغم قلة أمطارها ويوجد بها العديد من

---

(1) شهاب محسن عباس، جغرافية اليمن الطبيعية، 1994م.

(2) الجهيني، مرجع سابق، ص 53.

(3) عارف محمد عبد الله فارع الرعوي، العلاقة بين اليمن والدولة السعودية الأولى، 1157-1233هـ / 1744- 1818م، رسالة دكتوراه في التاريخ، غير منشورة، جامعة دمشق، 1427هـ / 2007م، ص 15 .

(4) Tarequ Ismael and Jacquelin Ismael, Yemen Arab republic, London, Frances Pinfer Publichers, 1986,p.2.

المدن والقرى وأهم ميناء بحري فيها هو ميناء الحديدة. أما المنطقة الجبلية فتتميز بارتفاعاتها الشاهقة وأوديتها المتعرجة المظلمة ووعورة مسالكها واستحالة القتال فيها، وهي على العموم معتدلة الحرارة صيفاً وشديدة البرودة شتاءً. وأهم المزروعات في المناطق الجبلية البن والشعير والذرة والقات والحنطة والزيتون والتنباك والسمسم والمانجو والتين والعنب والمشمش وغير ذلك من الفاكهة[1]. وتتسم الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن بغلبة الطابع القبلي عليها، وإن كان معظم السكان يميلون إلى الاستقرار والعمل بالزراعة ومن أشهر القبائل اليمنية التي تمارس نفوذاً فعالاً في المجتمع اليمني قبائل حاشد وبكيل وقبائل خولان وقبائل مذحج الكهلانية. واليمنيون يحترمون التقاليد والأعراف والقيم القبلية ولكن سكان الجبال لا زالوا ينظرون بازدراء إلى سكان السهول والسواحل، وفي الوقت نفسه ينظر سكان القرى إلى سكان المدن بنوع من الجفاء والعداء. ويوجد في اليمن تفاوت طبقي كبير، وينقسم سكان اليمن إلى قسمين من حيث الانتماء المذهبي. فالزيود يقطنون المناطق الشمالية والشرقية والشوافع يتوزعون على بقية المناطق[2].

وتقع على البحر الأحمر أهم مدن وموانئ اليمن مثل الحديدة والمخا والصليف وبطول الساحل تمتد أهم الجزر اليمنية ذات القيمة الإستراتيجية والسياسية المهمة. وتعود الأصول الحضارية اليمنية إلى أقدم العصور، وترجع حضارتها إلى ما قبل الميلاد حيث بلغت أوجها في عهد الملكة بلقيس التي جاء ذكرها في القرآن الكريم[3] وقد أطلق عليها الإغريق والرومان اسم اليمن السعيد كما وصفها البعض باليمن الخضراء لزيادة خيراتها وحسن مناخها وثرواتها المتنوعة. ويعتقد البعض أن اليمن هي الموطن الأصلي للساميين الذين تفرقوا في هجرات إلى الأمصار[4].

---

(1) زاهية قدوره، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص 28- 29.

(2) محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ج 2، بيروت، منشورات المدينة، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، 1986م، ص 28، 29.

(3) عدنان ترسيسي، اليمن وحضارة العرب، بيروت، مكتبة الحياة، 1964م، ص 9.

(4) أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1963م. ص 10.

شهد الحكم في اليمن قبل الإسلام أربع دول رئيسية هي : الدولة المعينية، والدولة القتبانية، والدولة السبئية، والدولة الحميرية. وقامت الأولى ما بين القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن السابع قبل الميلاد، أما الثانية فيقدر أنها بدأت من القرن التاسع حتى 115ق.م، حين قامت الدولة الثالثة. وخلال تلك الفترة، امتدت علاقات الصراع والتعاون بين اليمن وجيرانها عبر البحر الأحمر. فقد تمكن بعض ملوك الأحباش (ذوي الأصل الحميري اليمني القديم) من حكم ساحلي البحر الأحمر أكثر من مرة. فمثلاً توحد الشطران تحت حكم الملكة بلقيس، التي كانت تسيطر على اليمن والحبشة، عندما تم لقاؤها بملك أورشليم سليمان الحكيم، في أحد موانئ البحر الأحمر إبان ازدهار التعاون التجاري بين جنوب الجزيرة وشمالها بواسطة البحر الأحمر بحراً والقوافل براً[1].

ومنذ ذلك الحين خاضت اليمن صراعاً مريراً مع الدول المحيطة بها الفرس في الشرق والأحباش في الغرب كما تعقد الصراع الديني بين الزرادشتية واليهودية والنصرانية[2].

وقد غزا ملوك الحبشة اليمن وعينوا عليها حاكماً نصرانياً، هو أبرهة بن الأشرم الحميري، وتحول الحكم من اليهودية إلى النصرانية. وظل سلطان ملوك الأحباش بواسطة المسيحية، مسيطراً على اليمن، إلى أن ثار عليهم سيف بن ذي يزن، وحرر بلاده، وبعد طرد الأحباش بقيت اليمن في تأرجح بين النفوذ الفارسي والحبشي، مع الغلبة لفارس، حتى سنة 628 م حين اعتنق باذان، عامل الفرس على اليمن الإسلام وأسرع اليمنيون على اعتناقه ديناً قومياً[3] .

وعلى امتداد القرون السبعة التالية تقاسمت اليمن الخلافات المذهبية، والحروب الأهلية. وجاء الغزو العثماني بعد ذلك ليستثمر هذه الأوضاع، وقد استمر حتى سنة1911م حين وقع الأتراك صلحاً مع الإمام يحيى محمد حميد الدين. وتلاه اضطرار الأتراك إلى الانسحاب، عقب الحرب العالمية الأولى، من اليمن عن طريق عدن، تلبية

---

(1) ترسيسي، مرجع سابق، ص 25- 27.

(2) الجهيني، مرجع سابق، ص 56.

(3) المرجع نفسه، ص 57.

لأوامر الأستانة، بعد إبرام معاهدة فرساي 1919م بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى[1].

وقد ورث الإمام يحيى الإدارة العثمانية في اليمن لكونه إحدى الشخصيات القوية والطامحة إلى السلطة السياسية في اليمن وقد قاد الإمام منذ سنة 1904م معارك حربية ضد العثمانيين من أجل استقلال اليمن، وكان يعدّ رجل سياسة وعسكري مجرب، وقد حالت طبيعة اليمن الجغرافية بين مخططات الدول الأجنبية وغزو اليمن، فالتضاريس المرتفعة الصعبة حالت دون تكوين حكومة مركزية قوية على الصعيد الداخلي، وظلت القبيلة هي الوحدة السياسية الأساسية في التنظيم السياسي الداخلي، واستمر تفاعل الحكومة المركزية شبه مفقود مع كثير من القرى والهجر اليمنية مما حال دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقومية[2] .

كما أنه على الصعيد الخارجي وقفت الجبال اليمنية الشاهقة كقلاع حصينة تحمي اليمن واليمنيين وتصد غارات العدوان الأجنبي وتمنع تقدمه[3].

ومن هنا تأثرت الوحدة اليمنية بطبيعة الظروف الجغرافية التي تجعله مفككاً إلى جانب مخططات وضغوط القوى الأجنبية وغزواتها نتيجة تفشي عناصر الفرقة والتشرذم الذهبي والسياسي[4].

وكانت المنافسة على الإمامة والسياسات الداخلية التي اتبعها الأئمة لها انعكاساتها على اليمن وعلاقاتها الخارجية وقد تعددت الفتن الداخلية وثارت الحروب بين القبائل، ويرجع البعض سر هذا التطاحن إلى أن اليمني بطبعه لم يتعود الخضوع لسلطة مركزية، وأن الولاء الحقيقي بالنسبة له لا يذهب إلا لقبيلته، وقد تسبب هذا الوضع إلى فقدان الوحدة

---

(1) الجهيني، مرجع سابق، ص 58.

(2) المرجع نفسه، ص 58- 59.

(3) محمد إبراهيم الحلوة، السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري، مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1985م، ص 6، 7.

(4) أيمن فؤاد سيد، تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1988م، ص 10، 11.

الوطنية وانقسام اليمن إلى كيانات قبلية صغيرة متناحرة مما جلب معه الضغائن والأحقاد بين القبائل الأمر الذي جعلهم يعيشون في حالة استنفار وصراع مستمر وفوضى مستحكمة[1].

وفي أحيان كثيرة كانت القبائل ترفض الرضوخ للإمام وكانوا يثورون ضده في أحيان أخرى. ولذلك كان يلجأ إلى إثارة القبائل ضد بعضها لبعض لتتاح له فرصة التفاوض والحكم بينها، والتودد عن طريق الولاء الطائفي ليضمن استمراره في الحكم، وفي أحيان كثيرة كان يستخدم الإمام الإقناع المادي لكي يستطيع أن يحصل على إمدادات القبائل للحملات العسكرية[2].

وبسقوط الإمامة في عام 1962م وقيام الحكم الجمهوري في اليمن أسدل الستار نهائياً على آخر مرحلة فريدة في تاريخ اليمن وبدأ النظام الجديد يتطلع إلى إعادة بناء الحياة السياسية ولاقتصادية والاجتماعية على أسس جديدة، وإن كان حتى الآن لم يوفق في تحقيق الشيء الكثير. وإذا كانت مفاهيم ومتطلبات التحديث والتنمية تفرض قوانينها الخاصة وتعمل وفقاً لنواميس معينة فإنه من الواضح أن الشروط الأساسية التي يجب توافرها لإحداث التنمية الحقيقية لا بد أن تتوافر فيها الرغبة الصادقة والإيمان الكامل في خلق الوحدة الوطنية وتأمين ظروف الاستقرار الفعال وبناء علاقات إيجابية مع الدول المجاورة والتخلي نهائياً عن شعارات المزايدة وأساليب التطاول الرخيص[3].

وبعد انضمام جمهورية اليمن الديمقراطية (عدن) إلى الجمهورية العربية اليمنية في سنة 1990م فقد أصبح من الواضح أن مساحة اليمن قد اتسعت وأن عدد سكانها قد ازداد، وأن مواردها الاقتصادية سوف تتحسن وأن كل ذلك سوف يؤثر على تركيبة السلطة السياسية وعلى عملية صنع القرار في الدولة اليمنية الجديدة[4].

---

(1) شرف الدين، مرجع سابق، ص 10.

(2) الجهيني، مرجع سابق، ص 61.

(3) عبد الله سعود القباع، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، 1413هـ / 1992م ،ص 38- 39.

(4) القباع، مرجع سابق، ص39.

9- جمهورية إيران الإسلامية :

تبلغ مساحة إيران حوالي 1,648,000 كم^2، وعدد سكانها 69,018,924 نسمة (تقديرات 2004)[1]. يحدها شمالاً بحر قزوين ورابطة الدول المستقلة وجنوباً الخليج العربي وخليج عمان وشرقاً الكومنولث الروسي وأفغانستان وباكستان وغرباً العراق وتركيا وتبلغ أقصى اتساع لها من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي إذ يبلغ اتساعها في ذلك الاتجاه نحو 1400ميل بينما يبلغ اتساعها من الشمال إلى الجنوب نحو 875 ميل وترجع أهميتها الإستراتيجية للعوامل الآتية[2]:

1- وفرة مواردها البترولية التي تستغل حالياً بالإضافة إلى احتياطي البترول الذي تختزنه أراضيها .

2- تشرف على ساحل الخليج العربي الذي تقع عليه معظم الموارد البترولية في الشرق الأوسط تلك الموارد التي توجد في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية .

3- تعدّ إيران ممراً برياً روسياً، وممراً برياً بين باكستان والشرق الأوسط .

4- تكون إيران حلقة من حلقات المعبر الجوي بين أوربا ودول الشرق الأقصى.

5- تعدّ إيران الكتلة البرية التي تحول بين القوتين (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وبين القوة البحرية التي تمتلكها الدول الغربية أو بمعنى آخر تقع على النطاق الداخلي الذي يحيط بقلب الأرض ولذا فهي تؤدي دوراً خطيراً في إستراتيجية الغرب.

تنقسم إيران من ناحية المعالم الطبيعية إلى ثلاثة أقسام طبيعية متباينة[3] :

---

(1) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مرجع سابق، ص230 .

(2) يسري الجوهري، جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001م، ص 93.

(3) المرجع السابق، ص 95.

1- منطقة سهول بحر قزوين : هذه المنطقة عبارة عن شريط ضيق من الأرض ينحصر بين بحر قزوين شمالاً وجبال البرز جنوباً وتعدّ هذه المنطقة من أخصب مناطق إيران نظراً لجودة تربتها التي يرجع الفضل في تكوينها إلى الطمي الذي تحمله مياه الأمطار التي تسقط على جبال البرز ثم تنحدر في اتجاه بحر قزوين .

2- منطقة السهول الجنوبية: تعد هذه السهول على امتداد الخليج العربي وبحر العرب وهي عبارة عن سهل ساحلي ضيق يتراوح عرضه ما بين ميل وبضعة أميال.

3- الهضبة الإيرانية : وتشمل معظم البلاد إذا استثنينا المناطق السهلية التي سبق ذكرها إذ أن إيران في جملتها تعدّ من الوجهة الطبيعية هضبة أسوة بهضبة الأناضول في أسيا الصغرى، وتقطع هذه الهضبة سلاسل جبلية من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ويتراوح ارتفاع قممها ما بين 3000 إلى 5000 قدم .

يتوسط الهضبة تقريباً بعض المناطق الصحراوية وتقع إلى الجنوب الشرقي من طهران وتشمل هذه المناطق صحراء داشتي كلفير وداشتي لوت وتمتد الأولى من كوم نحو 400 ميل حتى كاشمار بعرض يتراوح بين 80 إلى 150 ميل بينما يبلغ متوسط ارتفاعها نحو 600 قدم أما صحراء داشتي لوت فتمتد على هيئة مثلث جنوبي المنطقة الأولى .

لم تكن إيران في السنوات التي سبقت سنة 1917م، دولة موحدة خاضعة لسلطة مركزية فعلية، بل كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً، وكان القسم الشمالي خاضعاً لهيمنة القوات الروسية، والقسم الجنوبي للسيطرة البريطانية، أما الأوسط فكانت تحكمه سلالة القاجار الإيرانية. وقد أدى انتصار ثورة أكتوبر البلشفية وانشغال الروس في مشكلاتهم الداخلية، إلى سحب قواتهم من إيران الأمر الذي أتاح الفرصة لبريطانيا لتدفع بقواتها وتحل محل القوات المنسحبة. ومنذ ذلك الوقت شهدت السياسة البريطانية في إيران تحولاً كبيراً، إذ بدأت الجهود تصب باتجاه إقامة حكومة إيرانية مركزية تتمتع بقوة كافية لبسط سيطرتها على أنحاء البلاد كافة، بعدما كانت هذه السياسة تقضي ببقاء إيران من

دون سلطة مركزية[*]. ويعود هذا التغيير إلى أسباب عدة أهمها : أولاً، ضرورة إقرار الأمن السياسي في إيران بما يكفل لبريطانيا تحقيق أهدافها السياسية، وخصوصاً بعد تزايد اكتشافات النفط والثروات الأخرى في البلاد ؛ ثانياً، التخلص من التبعات المالية والسياسية الناجمة عن الوجود المباشر للقوات البريطانية، وصعوبة إدارة الوضع الداخلي بكل تفاصيله إدارة مباشرة ؛ ثالثاً، إيجاد خط دفاعي قوي في وجه الخطر الشيوعي القادم من الشمال ؛ ورابعاً، التصدي لخطر المعارضة الشعبية التي بدأت تظهر ضد الاستعمار والحكومات الضعيفة التابعة له، ومن هذه الحركات، ثورة جلان (ثورة الغابة) بقيادة الميرزا كوجك خان، الذي اتخذ من غابات شمال إيران منطلقاً لتحركه الذي تكلل بتأسيس جمهورية عاصمتها مدينة رشق، لكنها انهارت بسبب خيانة بعض مساعديه بعدما استطاع الاتحاد السوفياتي استقطابهم[1].

لكن قيام الحكومة المركزية القوية لم يكن ميسوراً للبريطانيين من دون إزاحة ملوك القاجار الذين عرفوا بالضعف والفساد وافتقارهم إلى أدنى مستويات الثقة الشعبية بهم. كما زاد من إصرار الإنجليز على إزاحة هذه السلالة من الحكم وقوف "أحمد شاه" أحد ملوكها، ضد عقد الاتفاقية البريطانية سنة 1919م، وتعد هذه الاتفاقية بداية الارتباط الرسمي لإيران بالسياسة البريطانية التي شهدت في تلك الفترة نشاطاً محموماً لترتيب الأوضاع الداخلية لإيران، والتمهيد لتغيير الحكم، والمجيء بمجموعة جديدة أكثر انسجاماً معها. وقد تم تنفيذ خطة التغيير بصورة تدريجية، وبخطوات متقنة، تضمنت سلسلة انقلابات وتغييرات داخل الحكم وسلسلة إجراءات وأحداث مفتعلة في أرجاء إيران، كانت كلها تمهد للتغير بشكل يكون مقبولً لدى الشعب. ففي حزيران 1921م، تقدمت قوات "القازاق" الإيرانية من منطقة قزوين في اتجاه طهران، وكانت بإمرة رضا خان الذي وقع عليه الاختيار كعنصر عسكري،

(*) تفيد بعض التقارير السرية أن بريطانية سعت إلى وحدة إيران لأسباب من أهمها علّها تقف عقبة كداء في وجه المد الروسي.

(1) مشكور، مرجع سابق، ص 52-53.

ومعه شخصية سياسية هو ضياء الدين طباطبائي. وخلال فترة قصيرة استولت على طهران وأطاحت بالحكومة القائمة، ولم يجد الملك (أحمد شاه) مفراً من تعيين ضياء الدين طباطبائي رئيساً جديداً للحكومة. أما رضا خان فقد ظل يشرف في الظاهر على القوات العسكرية، لكنه كان يتمتع بنفوذ كبير، يفوق ما لدى رئيس الوزراء بل حتى الملك نفسه. من هنا اتضح الدور الذي كان البريطانيون يعدون لإناطته برضا خان في المستقبل[1].

اقترحت بريطانيا على الملك أحمد شاه تكليف رضا خان في تأليف الوزارة بعد إقالة طباطبائي لكنه رفض ذلك، وتم تأليف حكومة جديدة برئاسة " قوام السلطنة " وشغل رضا خان منصب وزير الدفاع في تلك الحكومة، وكان نفوذه يتزايد يوماً بعد يوم، حتى أصبحت الظروف ملائمة لتوليته رئاسة الوزراء، بعد ضغوط بريطانية لم يستطع أحمد شاه مقاومتها، ففي تشرين الثاني 1923م كلف رضا خان تأليف الحكومة. وبدأ منذ تلك اللحظة التحرك باتجاه إزاحة القاجار من سدة الحكم، وهكذا تمكن رضا خان من تعبئة الرأي العام ضد أحمد شاه، كما قدم إلى البرلمان سنة 1925م مشروعاً يقضي بإنهاء حكم القاجار، فصادق المجلس عليه، وبعدها أعلن تنصيب رضا خان ملكاً على إيران، على أن ينتقل الحكم من بعده إلى ابنه بالوراثة[2].

وبعد أيام من تنصيب رضا خان، جاء الاعتراف البريطاني به، ثم أعقبه السوفييتي. وبذلك دخلت إيران عهداً جديداً في تاريخها له سماته ومعطياته التي ميزته عن العهود السابقة .كما يعد هذا الحدث بداية عهد جديد من السياسة البريطانية في إيران، اتسم بالاستعاضة بالحكم الجديد، والقوات العسكرية التي بناها، من دورها العسكري المباشر في هذا البلد. ثم اتخذ الملك الجديد سلسلة إجراءات تستهدف إظهار استقلاله عن بريطانيا، في حين كان يعمل في الواقع على ترسيخ الدور البريطاني. ومع بدء الحرب العالمية الثانية، حاول رضا خان التمرد على البريطانيين، فقد رفض طلبهم إخراج الألمان

---

(1) المرجع نفسه، ص 53-54.

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 55- 56 .

المقيمين في إيران، كما رفض السماح لقوات الحلفاء استخدام الأراضي الإيرانية، اعتقاداً منه أن الألمان سيكسبون الحرب، وبالتالي يكون قد كسب ودهم بهذه الطريقة. وفي حزيران 1941م سلم سفيرا بريطانيا والاتحاد السوفيتي مذكرتين منفصلتين إلى الحكومة الإيرانية أبلغاها فيهما أن موقف إيران أجبر قوات بلديهما على دخول الأراضي الإيرانية. وخلال أيام كانت القوات السوفيتية والبريطانية قد دخلت طهران، فأزاحت رضا خان من الحكم ونفته إلى جزيرة موريس، ونصبت ابنه محمد رضا محله. ولم تنسحب القوات الغازية من إيران إلاّ بعد انتهاء الحرب[1].

وخلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، شهدت إيران انحساراً تدريجياً للدور البريطاني، بالتزامن مع انحسار هذا الدور في المنطقة عموماً، بسبب ما تكبدته من خسائر فادحة أضعفتها، ولذلك لجأ الشاه الابن إلى الجانب الأمريكي لتثبيت أركان حكمه، لتنامي الدور الأمريكي بعدما خرجت الولايات المتحدة من الحرب منتصرة دون أن تتكبد خسائر، وبمرور الزمن أصبحت إيران ساحة مغلقة للنفوذ الأمريكي. واستمر الوضع على هذا المنوال حتى شباط 1979م، عندما أطاحت الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني الحكم الملكي لتقيم نظاماً جمهورياً إسلامياً[2].

وهكذا ومن خلال هذه اللمحة الجغرافية الموسعة إلى حد ما، يمكننا قراءة الحدود والصراعات التي نشأت وتنشأ بسببها، فضلاً عن ذلك فإن القارئ للأحداث يدرك تماماً أن الدول الأوروبية خلقت داء الخلاف الحدودي وبأيديها يمكن إضعاف هذا الداء أو تحويله إلى سرطان اقتتال تزهق فيه الأرواح البريئة.

لم تكن تلك اللمحة الجغرافية للتعريف بتلك الدول بقدر ما كان الهدف قراءة البنية السياسية لكل دولة والاضطراب المتفاوت في شدته وعنفوانه من دولة لأخرى، فإذا فهم

---

(1) المرجع نفسه، ص 56.

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 56- 57 .

عقلاء كل دولة كيفية اللجوء إلى العقل والمنطق، فإن الدول الأوروبية تلجأ إلى إيقاظ الفتنة محلياً، وبحسب التقارير السرية، فإن كل الدول الخليجية آثرت إرضاء أوروبة تجنباً من فقدان عروشهم أو الاقتتال مع أخوانهم، وقد أكدت الأيام السابقة والحالية صدق حدس هؤلاء الحكام، والحق يقال ما من حاكم حاول لو التعبير عن ذاته وتلاعب بالاقتصاد إلا ورأسه طار وشرد في البراري والقفار، والأمثلة كثيرة وغنية عن الذكر أو التعريف[1].

(1) لزيادة الاطلاع على هذه الناحية بدقة راجع تقارير السفراء البريطانيين والأمريكيين وغيرها.

الفصل الأول

الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية لنشأة الحدود

1- الظروف التاريخية ودورها في نشأة الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية:

تحتل دراسة الحدود في العصر الحديث مكانة كبرى في الدراسات العلمية، بعد أن كثرت الوحدات السياسية، وتكاثر السكان، واخترقت الحدود مناطق غنية أو مناطق مزدحمة، كما ازدادت أهمية هذه الدراسة بعد أن قامت الحدود بعملية الفصل بين عناصر بشرية واحدة، وحتى الأسرة الواحدة[1].

يمكن القول بإن الشعور بفكرة الحدود قد ارتبطت ارتباطا وثيقاً بفكرة الملكية. فالتجمعات الإنسانية البدائية كالقبائل وما في حكمها، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي يجب ألا تتعداه. فالقبائل البدوية مثلاً، كانت تدرك بصفة أكيدة أن ممارسة أي نشاط في أي منطقة يجب أن تخضع لسلطان قبيلتهم، أو إنهم يمارسونه في منطقة غريبة عنهم، للآخرين حقوق فيها. ولذلك كانت القبائل المتجاورة تعرف حدوداً معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، التي يجدون فيها حقا خالصاً للرعي أو الصيد أو القنص، وكان تعدي قبيلة على منطقة خاصة بأخرى، يشكل خرقاً وتجاوزاً يستدعي الخلاف والخصام، وقد يؤدي إلى نشوب قتال، تزهق الأرواح خلاله[2].

ومن المؤكد تاريخيا، أن فكرة الحدود الثابتة لم تتبلور إلا بعد معرفة فنون الزراعة أو ما يصاحبها عادة من صناعات منزلية وتجارة محلية. فالزراعة تقتضي الإقامة الطويلة في مكان ثابت لا يتغير. كما يرتبط بها أيضاً ظهور فكرة التملك الفردي

---

(1) فيليب رفله، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، المجلة الجغرافية المصرية ، السنة الثالثة، ع3 ، 1971م ، ص 74.

(2) العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص11.

والجماعي والحاجة إلى إقامة حدود أو فواصل تميز الملكيات الزراعية الخاصة عن بعضها، وإيجاد نوع من السلطة العليا، للفصل في الخلافات التي قد تقوم بين المالكين[1].

لقد أصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة، ولا سيما بعد تبلور أكثر القوميات، داخل الحدود الحاجزة، وظهور الدولة القومية الحديثة في نهاية العصور الوسطى. حيث يرتبط مدلول هذه الدولة ارتباطاً حتمياً بملكية الإقليم والسيادة عليه. ولأن الحدود ترتبط بالملكية، لذا فإن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بحدود حدية دقيقة، وليس بمناطق حدية شاسعة، التي تعرف بالتخوم Frontiers. وعند هذه النقطة، نستطيع القول بإن الحدود بمفهومها الحديث، عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان.وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على الحدود فقط، ففي حالة الدول الساحلية، تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا. كما أن هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على المستوى الأفقي فقط بل تعينه على المستوى الرأسي أيضا، فالحدود ترتفع عمودياً عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوي. كما تمتد إلى باطن الأرض لتعين النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة، وتستخرج منه الثروات المعدنية[2].

إنما نجد الحدود السياسية بين الدول هي خطوط ترسم على الخريطة لتبين الأراضي التي تخص دولة أو دولتين على جانبي هذه الخطوط التي توضح الأراضي التي تمارس الدولة مظاهر سيادتها عليها، وتخضع لسلطانها، بحيث يكون لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها. ولقد اتسع مفهوم تخطيط الحدود في العصر الحديث، حيث لم يعد قاصرا على اليابس، أو الأراضي سواء أكانت صحراوية أو زراعية، وإنما دخلت مشكلات الحدود المسطحات المائية والمياه الإقليمية، بل والأجواء الفضائية، كلها تثور حولها المشكلات والنزاعات، وتحسم أحيانا بالقوة، وأحيانا من خلال الوفاق، أو الاحتكام إلى المنظمات الدولية، كمحكمة العدل الدولية مثلاً[3].

---

(1) محمود توفيق محمود، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية - العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير، 1993م، ص 167.

(2) المرجع السابق، ص 167.

(3) أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993 م، ص 239.

ومما يزيد من تفاقم وتعقيد مشكلات الحدود بين الدول، تشابه طبيعة المناطق المفروض أن يخترقها خط الحدود وعدم وجود حواجز طبيعية، كالجبال أو المجاري المائية، ويزيد من هذا التعقيد تماثل الشعوب التي تقطن على جانبيها، حيث تتوزع القبائل، وتنقسم العائلات، ويكون الجفاف والتصحر من العوامل التي تخلق ظاهرة البدو الرحل الذين ينتقلون، حيث يكون الكلأ ومصادر المياه ،غير آبهين بالعلامات الفاصلة بين سيادة الدول المجاورة، مما يخلق المصاعب، وتشتد حوله المنازعات. وينشأ مثل هذا الوضع المعقد والمتداخل بين دول كانت تخضع لمستعمر واحد، أو كانت ضحية لجار له طموح وأطماع في التوسع والهيمنة، حيث كان المستعمر يأخذ من أراض دولة تخضع لسيطرته، ليضيف إلى أراضي دولة أخرى يرى أن بقاءه فيها أكثر رسوخاً وأطول زمناً، وعندما ســادت فكرة تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واضطرت الدول المستعمرة للجلاء عن مستعمراتها، حرصت على أن تجعل من رواسب استعمارها مشكلات للحدود بين الدول، تكون بمثابة قنابل موقوتة تنفجر بين الحين والآخر، بحيث تزرع عدم الاستقرار في العلاقات بين هذه الدول، وتعطي مستعمريها السابقين فرصاً للتدخل والمناورة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية[1].

إن الخلافات الحدودية من المصادر الرئيسة للمنازعات وعدم الاستقرار الدولي وكثيراً ما أدت إلى قيام الحروب، وقد تبلورت فكرة وضع الحدود لإقليم الدولة مع بداية ظهور الإدراك القانوني للدولة في شكلها الحديث وارتباط مدلولها ارتباطاً حتمياً بعنصر الإقليم[2].

من المسلم به لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية أن الأصل في الحد السياسي (Political Boundary Line) أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ومن هنا جاء تعريف الحد لغويا بأنه : "الحاجز بين الشيئين ومن كل شيء طرفه ومنتهاه"[3]. وهو كما يعرفه ابن منظور: «الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما

---

(1) مهابة ، مرجع سابق، ص 293.

(2) الجهيني، مرجع سابق، ص 14.

(3) ابن المنظور، لسان العرب، الجزء 4، بولاق، مصر، 1300 هـ، ص 115.

بالأخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وفلان حديد إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه»[1]. ومن هنا أيضا جاء قول الجغرافيين بإن: «موقع الحدود يمكن أن يحدد بالنسبة إلى ملايين الأفراد اللغة والأفكار التي يتلقنها الأطفال في مدارسهم، والكتب والصحف التي سوف يحتاج الناس إلى شرائها، ونوع العملة التي يتعاملون بها»[2]. والواقع أن هذا التعريف إنما ينصرف إلى الحدود بمعنى (Boundaries) (أي الحدود الخطية (linear)). لكن في المقابل هناك الحدود بمعنى (frontiers) أي الحدود الممتدة أو القطاعية (zonal) التي تشير إلى مساحة من الأرض - قد تضيق وقد تتسع من حالة إلى أخرى - تفصل بين جماعات سياسية متباينة. وهذا النوع الأخير من الحدود هو الذي يعرف في الاصطلاح العربي ب"التخوم "، الذي يقابله اصطلاح (les confine) في اللغة الفرنسية[3].

وتقديرنا أنه على الرغم من وضوح الفرق بين هذين المفهومين للحدود ــ ولو من الناحية النظرية على الأقل - فإن هناك من الباحثين من لا يزال يصر على النظر إليهما باعتبارهما مترادفين[4].

إن مفهوم الحدود السياسية ليس بعيدا في تاريخ الدول، فهو نتاج القرنيين الماضيين وقد كان سائداً عوضاً عن الحدود مصطلح التخوم، وعليه يجب التمييز بين التخوم frontiers، والحدود Boundaries كما يلي:

التخوم: عبارة عن مساحة جغرافية تفصل بين الدول أو الإمبراطوريات القديمة، وهذه المساحة الشريطية قد يصل عرضها عشرات الكيلو مترات، وقد لا يتجاوز مئات

---

(1) المعجم الوسيط، ص 160.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، 1983م، ص 165.

(3) أحمد محمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبوظبي، 2000م، ص 8-10.

(4) انظر على سبيل المثال في القول بوجود أو بعدم وجود تفرقه بين اصطلاحي الحدود والتخوم وعدم التمييز بدقة بينهما، سعودي، مرجع سابق، ص 149-151، ورفله، مرجع سابق، ص 55، 57- 67.

الأمتار أو وادياً أو نهراً وما شابه ذلك، ونادراً ما كان حراس التخوم يرون بعضهم لبعض ولذلك كانت أماكن إقامتهم تعرف بالثغور، وهي الأماكن التي يتوقع أو يكثر عبور الأفراد خلالها من دولة إلى أخرى[1].

الحدود : هي شريط ضيق من المساحة يفصل بين الدول، وقد يكون على شكل جدار إسمنتي أو شريط من الأسلاك الشائكة أو المكهربة، أو عبارة عن خندق عميق، يتم حفره بواسطة المعدات الثقيلة، ويتلوه سلك معدني وأبراج مراقبة ومحطات اتصال ومراقبة كالمراصد، وهذا يعود إلى طبيعة العلاقات بين الدول، وقد تغلق الحدود وتتقابل الأسلحة لمسافات ليست بعيدة، وقد تزرع بعض الحدود بالألغام والأسلحة ذاتية الإطلاق[2].

فالتخوم عبارة عن مساحات من الأرض، بينما الحدود عبارة عن خطوط الأولى يمكن أن نقول: إنها طبيعية، لأنها أجزاء من سطح الأرض، بينما الثانية اختيرت وحددت بواسطة الإنسان[3].

إن الحدود السياسية حقيقة من حقائق التاريخ الحديث، أما ما كان يفصل بين الدول في العالم الإسلامي قبل ذلك، فكان التخوم التي هي مناطق عازلة يميزها التباين الجغرافي، وهي شيء مختلف عن الحدود التي هي إطار الدولة الإقليمي بمعناه السياسي الجديد، وتمثل الحدود «خطاً» معيناً ومعلماً تحدد مساره مجموعة من العلامات[4].

والواقع أن هذا الاتفاق العام، بشأن ماهية الحدود السياسية إنما هو في التحليل الأخير لا يعدو إلا أن يكون مسألة نظرية ، ومرد ذلك إلى حقيقة أن العيوب العديدة التي

---

(1) إبراهيم أحمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2006م، ص 145.

(2) المرجع السابق، ص145.

(3) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية: دار النهضة العربية، بيروت، 1971م، ص 103.

(4) مصطفى مرسي، أوراق إستراتيجية " التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة "سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي، ع15، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر، 2000م، ص42.

تكشف عملية إنشاء الحدود الدولية بمراحلها المختلفة تكاد تجعل من قدرة الحد السياسي على التوافق من المعطيات الاجتماعية والبشرية السائدة أمراً صعب المنال في الكثير من الأحوال[1]. وتأسيسا على وجهة النظر هذه، ومع الأخذ في الاعتبار بما انتهت إليه محكمة العدل الدولية من أن اصطلاح "النزاع" - يقابله (dispute) باللغة الإنجليزية و(differand) باللغة الفرنسية أي "خلاف ينشأ حول مسألة تتعلق بالقانون أو بوقائع معينة ، أو هو تنازع يتعلق بوجهات نظر قانونية أو بمصالح بين شخصين" ، فإنه يصعب القول إن أي خلاف أو حادث يثور بين دولتين متجاورتين أو أكثر ذا صلة بالحدود المشتركة يصدق عليه وصف" نزاع الحدود"(Boundary dispute) [2].

لقد أصبح من الضروري أن يتم تعيين خطوط الحدود بعد تعمير مساحات كبيرة من العالم وتنوع الحرف وازدياد السكان، وتنوع أسباب الاحتكاك والتباين وتعدد المشكلات المترتبة على ذلك كله، والواقع أن للحدود وظائف متعددة من بينها الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن والحماية، وحماية الإنتاج الاقتصادي والنظم الاقتصادية، وتنظيم انتقال الأفراد وتداول السلع. وتزداد أهمية تخطيط الحدود في الوقت الحاضر لاعتبارات أخرى، وهو التقلب المستمر في عدد الوحدات السياسية بسبب الحركات السياسية المختلفة مما يتطلب إقامة حدود اصطناعية، تقام في الغالب وفقاً لاعتبارات سياسية دون مراعاة للاعتبارات التي تكفل التكامل والانسجام بين عناصر الوحدة السياسية. وفي منطقة شبه الجزيرة العربية، لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين، وكانت اتفاقية عام 1913م بين الدولة العثمانية وبريطانيا أول محاولة لتعيين الحدود التي تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرقي جزيرة العرب[3] .

ولم تكن دراسة الحدود حتى أوائل القرن العشرين، تحتل المكانة نفسها، فتخطيط الحدود إجراء حديث جداً، ولم يكن أحد يهتم بدراستها دراسة علمية منظمة، وكان الباحث

---

(1) محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية / دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية ، ج1، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1992م، ص 165.

(2) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص10.

(3) محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م، ص27.

عن مشكلات الحدود لا يجد سوى صفحات مطوية في أذهان الساسة، أو في أرشيف وزارات الخارجية أو في ثنايا المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقد ازداد تعقيد مشكلات الحدود، تلك الحدود التي تعني فواصل مانعة إلى حد ما أمام تنقل الإنسان. والإنسان كائن حي لابد له من التحرك أفراداً أو جماعات، ولابد له من تبادل منتجاته عبر ما استحدثه لنفسه من فواصل مصطنعة سماها حدوداً ... فتثير الحدود صعوبات ربما يكون أسهل منها في المستقبل العبور من كوكب إلى كوكب آخر[1].

تحتل الحدود في العصر الحديث أهمية قانونية واقتصادية كبيرة لا سيما بعد اكتشاف معظم مناطق الكرة الأرضية، وهي سبب رئيس في المنازعات الدولية لذلك يجري تحديدها بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، إذ أن خضوع الحدود للقانون الدولي يقوي الروابط بين الدول المتجاورة ويجعلها تقيم علاقات حسن جوار فيما بينها بشرط أن تكون هذه الدول مقامة على أساس شرعي ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي[2].

حظي موضوع النزاعات الحدودية بين الدول باهتمام المؤرخين والجغرافيين السياسيين كما لم يحظ أي موضوع آخر. وذلك لما لهذا الموضوع من حساسية وأثر في العلاقات بين الدول، ولما يسببه هذا الموضوع من مشكلات يمكن أن تنتهي بالنزاع المسلح بين الدول المعنية، وكما هو معروف إذا كانت العلاقات جيدة بين الدول فإن النزاعات الحدودية تبقى تحت التحكم، ولكن متى ما ساءت هذه العلاقات قفزت هذه النزاعات الحدودية إلى واجهة الأحداث. وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية هناك نزاعات حدودية بين أغلب الدول الواقعة في هذه المنطقة، والسبب في ذلك هو تأخر ظهور الدول القومية فيها. فمعظم دول المنطقة كانت تحت الاستعمار حتى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ومعظم حدود دول المنطقة وضعت بواسطة المستعمر المتمثل ببريطانيا العظمى، وكما هو معروف فإن ولاءات القبائل هي التي كانت تحدد

---

(1) رفله، مرجع سابق، ص 74.

(2) الزعابي، سالم محمد مفتاح صالح، الجوانب القانونية الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ط1، 1423هـ/ 2002م، ص 71 .

حدود هذه الدول، وبما أن القبائل كانت تغير ولائها بين فترة لأخرى من دولة إلى دولة أخرى فإن ذلك كان يؤدي إلى وقوع المشكلات والنزاعات على الحدود. وبما أن بريطانيا اعتمدت في سياستها (التوازن) ولهذا فقد تعمدت عن قصد وخططت الحدود بشكل أدى فيما بعد إلى ظهور كثير من النزاعات الحدودية. كما أن هناك مناطق كثيرة لم تحدد فيها الحدود بشكل واضح ودقيق، بل ظل الأمر معلقا إلى ما بعد استقلال هذه الدول. وبالفعل فقد بدأت دول المنطقة بعد استقلالها من بريطانيا بإعادة رسم الحدود بينها في مناطق الاختلاف والنزاع ورسم الحدود في المناطق التي لم تشملها أي اتفاقيات سابقة[1].

لم تكن السيادة الإقليمية بمفهومها الغربي معروفة أو مسموعا بها في مجتمعات الخليج العربي والجزيرة العربية حتى وقت قريب نسبياً، وقد ارتبط الولاء في هذه المجتمعات بالزعيم تارة، وبالقبيلة تارة أخرى. إلا أنه لم يكن مرتبطا بالأرض في أي وقت من الأوقات. بيد أن العام 1922م كان بداية عهد جديد لمفهوم السيادة وممارستها في هذه المجتمعات، حينما أدخلت " اتفاقية العقير" ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية[2].

وكذلك لم تكن الحدود السياسية قبل اكتشاف النفط معروفة لدى دول الخليج العربي، وان كانت الحدود ليست غريبة تماما بالنسبة للقبائل البدوية ذلك لأن كل قبيلة من القبائل الكبرى لها ما يعرف بالديرة (وهي المنطقة المخصصة لرعي حيواناتها) لكنها لم تكن حدودا صارمة لا يمكن تجاوزها كالحدود السياسية، إذ يحدث أحياناً أن القبيلة تترك ديرتها إلى ديرة أخرى، حيث يوجد منطقة رعي أفضل ، إلا أنها تعود ثانية إليها، كما أنها قد تسمح لبعض القبائل الأخرى مشاركتها في ديرتها[3].

---

(1) جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 111، شعبان 1424هـ / أكتوبر 2003م، ص 15-17.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، شباط 1977م، ص 137.

(3) شاكر، مرجع سابق، ص 871.

وبسبب عدم الدقة والإرباك الذي صاحب تخطيط الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وبسبب اكتشاف النفط وحرص كل إمارة ودولة على اكتشاف أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لنفسها على أمل أن تزيد من ثروتها الكامنة ظهر العديد من المشكلات والخلافات حول الحدود السياسية[1].

تعدّ منطقة الخليج العربي في حدودها السياسية فريدة في تخطيطها غير المألوف إذ تختلف اختلافاً كبيراً عن الحدود السياسية في أي بقعة في العالم. فلم تعان منطقة ما في العالم من مشكلات تخطيط الحدود السياسية مثلما عانته منطقة الخليج العربي[2].

نشأت الحدود العربية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية عرفها العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وخلال بداية القرن العشرين، وذلك في إطار التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي سادت العالم بصورة عامة في تلك الفترة التاريخية المهمة وشملت العالم العربي كذلك[3].

ويرجع ذلك إلى كون حدود المنطقة قد خططت من قبل بريطانيا التي أرادت أن تفرق بين شعب واحد له اللغة والمشاعر القومية والعادات والتقاليد الاجتماعية نفسها. كي يتسنى لها أن تبقى هي المسيطرة على هذه المنطقة المهمة من وطننا العربي. وبهذا حرمت بريطانيا وغيرها من الدول ذات المصلحة أن تجعل جميع الحدود التي تفصل بين الأقطار العربية في منطقة الخليج العربي، حدوداً اصطناعية حيث وضعتها قسرا على شكل خطوط هندسية أو خطوط اتفاقية لا تلاءم الواقع بل تتنافر معه[4].

تبدو مقولة الحدود الجغرافية والتاريخية في هذا العصر موضوع نقاش إلى حد بعيد، نظراً إلى المواصلات الحديثة. أما بالنسبة إلى عدد السكان في منطقة الخليج العربي

---

(1) شاكر، مرجع سابق، ص 871.

(2) محمود طه، أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1972 م، ص 232.

(3) محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م، ص 7 .

(4) فاوست، جغرافية الحدود والقواعد والسياسيات التي تراعي في تعيينها، ترجمة محمد سيد نصر، مكتبة النهضة، القاهرة، ص 145.

وتوزيعهم فتتفاوت المصادر فيما بينها، وتشير إحصاءات سنة 1986م أن عدد السكان يبلغ نحو 18,8مليون نسمة منهم 64,4% مواطنون و35,6% غير مواطنين. ويمثل سكان السعودية 70,3% من إجمالي سكان الخليج العربي بينما لا يتجاوز سكان قطر - على سبيل المثال - 2,1% [1].

وبغية الحفاظ على الحدود أصبح مطلباً للدول لأنه رمز لسيادتها، فمعظم الحدود كانت بسبب اعتداءات حدودية ذات أهداف توسعية استعمارية ترمي إلى استغلال البلدان المستعمرة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً .

والحق يقال إن نشأة الحدود هي ضرورة حتمية لنشأة الدولة الوطنية والسيادة الوطنية غير أن بريطانيا، وما عرف عن اعتمادها لسياسة التلاعب المستمر بمصائر المستعمرات التي خضعت لها، اعتمدت فتنة دائمة الانفجار من خلال رسمها لحدود غير واضحة وغير منصفة، وفيها جانب كبير من الخطأ المفتعل، ولهذا فإن الحدود التي رسمت في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية رسمت لإقامة الفتنة ولتكون بريطانيا هي الحكم بدلاً من محكمة العدل الدولية، وإن القارئ لتاريخ الجزيرة العربية يدرك ذلك في أثناء الاحتلال البريطاني (الإنجليزي) وبعد خروجه، وهي قضية رغم أن التطور العلمي، ولا سيما العسكري قد تجاوزها، لكنها لا تزال هماً وغماً بالنسبة للحكام وللبشر المستقرين على جانبي الحدود[2].

2- الظروف السياسية ودورها في نشأة الحدود:

تعرف الحدود السياسية بأنها خطوط ترسم على الخرائط تبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها التي تتمتع فيها هذه الدولة ولها وحدها حق الانتفاع والاستثمار ويدخل ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخلها سواء كانت أنهار أو بحيرات أو قنوات وكذلك أجزاء البحار التي تجاوز شواطئها والتي تعرف بالمياه

---

(1) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ط1، بيروت، شباط/فبراير، 1996م، ص 42.

(2) سجلات الديوان الهمايوني إرشيف رئاسة الوزراء سجل رقم 357 .

الإقليمية وطبقات الجو التي تعلوها وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة الدولة الأخرى[1].

تعدّ دراسة الحدود السياسية موضوعاً مهماً وخطيراً، وذلك لما تنطوي عليه من اعتبارات سياسية متعددة، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الحدود السياسية في الوطن العربي أحد الموضوعات المهمة التي تستقطب اهتمام دول وحكومات وشعوب المنطقة العربية، ذلك أن مخاطر نزاعات الحدود كثيراً ما كانت سبباً في استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية لبعض البلدان العربية، كما أنها كانت سبباً رئيساً في إضعاف أسس التضامن العربي، وإيجاد نوع من التوتر بين الدول العربية وجاراتها[2].

كانت منطقة الشرق العربي إلى غاية بداية القرن التاسع عشر، تعرف تنظيما خالياً من الحدود السياسية والكيانات المستقلة في إطار حكم الإمبراطورية العثمانية، وكان الشكل الوحيد للحدود الذي كانت تعرفه المنطقة هو ذلك الذي كان يفصل فيما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية[3].

ولم يكن التقسيم الإداري الذي كانت تخضع له بعض أجزاء المنطقة العربية يوحي بالانفصال، فقد كانت منطقة العراق مقسمة من الناحية الإدارية إلى أربع ولايات : وهي بغداد والموصل وشهر يزور ثم البصرة. والشام قسمت إلى الولايات التالية : دمشق وحلب وبيروت وطرابلس والقدس ومعان، دون أن يعني هذا التقسيم وجود انفصال أو حدود بالمعنى الحديث[4].

إلا أن هذا التنظيم السياسي والإداري للمناطق العربية الخاضعة للحكم العثماني سمح في كثير من الأحيان ببروز بعض الزعامات القبلية وتتضخم سلطتها بهذه الولايات، لكن دون استقلالها التام عن الباب العالي. غير أن بداية ظهور معالم انحطاط الدولة العثمانية

---

(1) هادي أحمد مخلف، الجغرافية السياسية، دار اقرأ، اليمن، 1993م، ص 55.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص13.

(3) وجيه كوثراني، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة (1)، ع2، ربيع 1991م، ص278.

(4) عبد العزيز عمر عمر، تاريخ المشرق العربي 1516- 1922م ، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص 441.

وتوتر الأوضاع السياسية في المنطقة شجع بعض هذه الزعامات والحركات العربية على إعلان ثورتها واستقلالها عن الحكم العثماني، فنجحت بعض تلك المحاولات الانفصالية بينما ظلت محاولات أخرى تنتظر مصيرها حتى دخول الاستعمار الأوروبي إلى المنطقة[1].

وكانت أولى أهداف القوى الاستعمارية في منطقة الشرق العربي تتمثل في التحكم في الأجزاء الإستراتيجية للمنطقة من الناحية الجغرافية والعسكرية، وإضعاف السلطة العثمانية وتقليص قوتها من خلال التحالف مع القبائل والزعماء العرب الراغبين في الاستقلال السياسي وإنشاء دولة قوية موحدة[2].

وتعدّ بريطانيا، التي أدت دوراً استعمارياً بالمنطقة السباقة إلى التغلغل في كثير من أجزاء الشرق العربي، وذلك لمراقبة بعض الشواطئ العربية[3]، بحيث يعود التواجد البريطاني بكل من عمان وعدن إلى عام 1830م والبحرين سنة 1868م والكويت سنة 1899م وقطر سنة 1913م، وظلت بريطانيا تعمل على تدعيم سيطرتها على المشيخات العربية مبتدئة بتقديم نصائحها المتعلقة بمقاومة القرصنة والنخاسة بالمنطقة، ثم تعزز دورها بعد ذلك بإحالة الخلافات بين الشيوخ ونزاعاتهم إلى المقيم البريطاني، كما تمكنت بريطانيا في سنة 1869م من إلزام بعض شيوخ المنطقة بالتعهد على عدم التنازل عن أي جزء من أراضيهم وعدم التعاقد مع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية[4].

وتركز نشاط بريطانيا وعملية تدعيم توغلها بمنطقة الشرق بصورة كبيرة على منطقة الخليج العربي وخاصة أجزاء شبه الجزيرة العربية، حيث كانت المنافسات القوية بين زعماء إماراتها تتيح حظوظاً أوفر لاستتباب سيطرتها، وقطع الطريق على أية قوة أجنبية أو محلية أخرى لمنازعتها في هذه السيطرة[5].

---

(1) عمر، مرجع سابق، ص 402.

(2) توفيق برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914- 1918م، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1989م، ص 304-313.

(3) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية 1798- 1963م، دار الفكر العربي، ط2، ص 37.

(4) محمود كامل، العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 14، السنة 1985م، ص 62.

(5) المرجع السابق، ص 63.

أسفر التقسيم السياسي للحدود في كثير من الأحيان عن تمزيق الوحدات الاجتماعية والبشرية للقبائل العربية بين أكثر من كيان من كيانات الجزيرة العربية، الأمر الذي كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات في إطار علاقة التفاعل المتبادلة بين الواقع الاجتماعي وغيره من الأسباب الأخرى لقيام المشكلات الحدودية[1].

تعدّ الأسباب السياسية لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد ولا سيما دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها، فمن ناحية يلاحظ في كثير من الأحيان أن الأسباب الجغرافية والفنية القانونية مجرد أسباب شكلية ظاهرية للمشكلة التي تتفاوت في درجة قوتها من حالة إلى أخرى، لكنها تكون بمثابة مسوغات سطحية لخلاف سياسي، أساسي أو ثانوي، وجد صداه وانعكاسه في صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية وبالتالي يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساساً بتسوية الخلاف السياسي. من هنا تتبدى أهمية الأسباب السياسية وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسية. ويتسم هذا البعد السياسي بالغموض والتعقيد، حيث أنه في كثير من الأحيان يصعب إن لم يكن مستحيل إثبات العلاقة ما بين الدوافع السياسية ومشكلة الحدود المثارة، إذ تتمثل هذه الدوافع في بعض الأحيان في مجرد علاقات شخصية أو خاصة بين حكام دول الأطراف في المشكلة، وهي الدوافع أو العلاقات التي نادراً ما يعتمد عليها في تسويغ موقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف مشكلة الحدود في ظل عدم تقبلها وضعف مصداقيتها أمام القوى الوطنية والشعبية. ويمكن الاستدلال على الدوافع والأبعاد السياسية واستنتاجها بطريق غير مباشر، أو حينما تعلن على الملأ في بعض الأحيان، عندما تكون كافية بذاتها كمسوغ للنزاع، أو حينما تعلن لمجرد أسباب وأغراض داخلية، فإن ذلك لا يعني بحال أن الأسباب المعلنة التي تتضمن الأسباب القانونية والفنية في غالب الأحوال لا تكون في كثير من الحالات هي الأسباب الحقيقية، فعلى الصعيد الداخلي فإن الخلافات والمشكلات الحدودية باعتبارها خلافات خارجية كثيراً ما تمثل مخرجاً ملائماً للنظام السياسي المفتقر إلى الشرعية والوحدة الداخلية، من خلال اصطناع هذه الوحدة وخلقها في مواجهة العدو الخارجي[2] مثلما حدث

---

(1) العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، 56.

(2) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ط1، القاهرة ،1417هـ - 1996م، ص 78.

في الحرب العراقية الإيرانية، أو مشكلة الحدود القطرية – السعودية، والسعودية – اليمنية، برغم أحقية وقانونية وشرعية السيادة الإقليمية لهذه الكيانات التي قامت بمشكلات حدودية ،غير أن الجانب الشخصي والداخلي هما الدافعان الأساسيان لتفاقمها بالرغم من أحقية الجانب القانوني[1].

إن المعطيات السياسية وطبيعة العلاقات بين الأنظمة الحاكمة العربية كانت دائماً أقوى تأثيراً من الحجج التاريخية والقانونية في قضية الخلافات الحدودية، التي لم تحسم هذه الخلافات إلا في حالات قليلة، وقد صبت خلافات الحدود في خانة الصراعات العربية - العربية الناشئة عن منافسات بين أنظمة حاكمة تختلف لأسباب فردية، أو لأسباب أيديولوجية فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين، يقفل ملف الخلافات الحدودية. أما إذا كان هناك خلاف بين أشخاص الرؤساء وهو الغالب في النظام العربي، أو كان هذا الخلاف متعلقاً بالتوجهات العامة للحكم، فإن خلافات الحدود سرعان ما تطفو إلى السطح كذريعة لتشويه الخلافات السياسية على حساب الحدود[2].

قد تثار الخلافات الحدودية لأسباب داخلية تتعلق بالعلاقة بين كيانات الأطراف وتتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف. فقد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات في الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام والحكومات، إضافة إلى سعي هذا الطرف أو ذاك إلى مساندة بعض القوى الداخلية المعادية للنظام القائم في تلك الدولة، كما حدث ما بين العراق والكويت، حيث عمت الكارثة الوطن العربي مشرقاً ومغرباً، ولولا رعونة بعض السياسيين الذين ينحرون دماء شعوبها لتحقيق مآربهم الشخصية لما نشبت خلافات، ولولا وجود بعض العقلاء السياسيين في الوطن العربي بكامل أقطاره لما توقفت المعارك الحربية. وفي كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودي مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف، أو غطاء لضغوط سياسية تهدف إلى تحقيق غايات أخرى، ولذا فإنه مع زوال الأسباب المؤدية إلى

---

(1) العيدروس، مرجع سابق، ص 58.

(2) صلاح العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993 م، ص 173.

الخلاف تتوارى آثاره ويعود إلى طبيعته السابقة، وذلك مثلما حدث عندما كانت اليمن الجنوبية الشيوعية تدعم الحركات الثورية في عمان، وكذلك ما حدث بين السعودية واليمن والسعودية وقطر[1].

يخطئ من يعتقد أن منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية هي الوحيدة التي تعيش حدوداً مضطربة، فمناطق المغرب العربي، وما بين مصر والسودان وما بين سورية وجيرانها (لبنان، العراق، السعودية، الأردن، تركيا)، ولكن تفاقمها في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية يرتبط بالواقع السكاني المتسم بالطابع البدوي المتنقل، ومن ثم الاكتشافات النفطية، وهذه الأسباب بمجملها مسوغات قانونية للخلاف على شبر واحد من الأرض[2].

3- العوامل الاقتصادية ودورها في نشأة الحدود :

تتمتع منطقة المشرق العربي بأهمية اقتصادية بفضل عاملين أساسيين يتمثل أولهما في الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتقاطع عنده الطرق والاتجاهات نحو القارات الثلاث الآسيوية والأفريقية والأوروبية، وقد عرفت المنطقة بفضل هذا الموقع الحيوي نشاطاً تجارياً رائجاً، وخاصة في الجزء الساحلي للخليج العربي، حيث كان منطلق وعبور السفن التجارية المتوجهة إلى الأفاق البعيدة نحو الشرق أو الشمال[3].

ونظراً لهذه الأهمية التجارية التي كانت للمنطقة، فقد كانت هذه الأخيرة هدف أطماع ومنافسة القوى البحرية الكبرى التي كانت تحتكر الحركة التجارية عن طريق البحر كالبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، فضلاً عن الصراعات الأخرى التي عرفتها هذه المنطقة بهدف السيطرة عليها من طرف القوى والإمبراطوريات المحلية كالإمبراطورية العثمانية والفارسية[4].

---

(1) العيدروس، الحدود العربية، مرجع سابق، ص 58.

(2) مصطفى أوزحان، الحدود في الأرض العربية، أنقرة، 1988م، ص 103 .

(3) فتوح عبد المحسن الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، مطبوعات جامعة الكويت، ط1 ، الكويت، 1985م، ص 12.

(4) رضوان، مرجع سابق، ص 23.

وقد تمكنت بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، من إحكام سيطرتها على مجموع أطراف منطقة الشرق التي دخلتها عن طريق البحر وتمددت بعد ذلك في آفاقها البرية.غير أن دوافع حرص بريطانيا في الهيمنة على الخليج العربي واحتكار النفوذ فيه، تعود بالأساس إلى كونه شكل - بالنسبة لها - ممراً استراتيجياً مهماً مع البحر الأحمر لمواصلاتها إلى الهند التي عدّتها فيما بعد: «مصالحها الحيوية شرق السويس»[1].

وعلى الرغم من أنه تم افتتاح قناة السويس للملاحة سنة 1869م، فإن البريطانيين ظلوا مصرين على الحفاظ على الخليج ووضعه تحت سيطرتهم البحرية الكاملة، خصوصاً أن فتح قناة السويس كان قد جرى بمساهمة فرنسية كاملة عكست - مرة أخرى - تسابق القوى الأوروبية وتصارعها لاحتكار النفوذ والتحكم في المنطقة. لذلك فقد لجأت بريطانيا إلى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لتحقيق هذا الهدف، وضمن مخطط موضوع ومرسوم سلفاً، وموجه لتكييف ظروف وشكل المنطقة، حتى تظل خاضعة باستمرار لهيمنتها. وكان وقوف بريطانيا لمناهضة خط حديد برلين الذي كانت ألمانيا تعتزم إقامته بالاتفاق مع الدولة العثمانية نابعاً من حرصها على إبعاد أية منافسة محتملة لها بالمنطقة[2]، سيما أن نقطة نهاية هذا الخط بالخليج كانت تتمثل في إحدى أماكن نفوذها، مما أثار تخوفات بريطانيا من هذا المشروع الذي كان يعكس تقارباً وتحالفاً بين العثمانيين والألمان في الفترة الحميدية[3].

إن هذه المنافسة المحتدمة بين القوى الغربية للهيمنة على الجزء الخليجي من منطقة الشرق العربي انطلاقاً من أهميته الاقتصادية والإستراتيجية، أثرت بشكل ملموس في طبيعة الحدود والكيانات السياسية التي أنشأتها بعض هذه القوى الاستعمارية لتأمين نفوذها ومصالحها في المنطقة، خصوصاً أن هذه الأخيرة تضاعفت أهميتها وحيويتها في استراتيجيات الدول الغربية بعد التحولات السياسية الكبرى التي عرفها العالم عقب الحرب العالمية الأولى التي

---

(1) الخترش، المرجع السابق، ص 317.

(2) نقصد بالخط الحديدي الخط الحجازي التي أشعل النار في ذهنية الساسة البريطانيين لأسباب يطول شرحها. (الباحث)

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 24.

تمثلت في قيام الاتحاد السوفيتي والشروع في إقامة كيان قومي لليهود وانتشار حركة الانتداب بالمنطقة وتوزيع إرث الإمبراطورية العثمانية بعد ترهلها وضعفها[1].

لكن العامل الثاني والمتغير الاقتصادي الرئيس الذي تحكم وبرمّج إلى حد بعيد واقع ومصير المنطقة هو اكتشاف الموارد النفطية الهائلة بها، بحيث أضفى النفط يحتل أهمية دولية بالغة الحساسية محلياً وعالمياً، حيث قلب أنظمة العقول والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح [2].

فعلى الرغم من أن اكتشاف النفط في بعض أجزاء المنطقة بكميات تجارية لم يكن إلا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، فإن القوى الأوروبية وبعض الشركات التابعة لها كانت تدرك في وقت مبكر ثراء هذه المنطقة وغناها بهذه المادة الحيوية للقطاع الصناعي والملاحي الأوروبي، ولم تخل ظروف نشأة الحدود في المنطقة من تأثيرات عامل النفط، كما شكل هذا الأخير- فيما بعد - أحد أهم أسباب المنازعات العربية حول الحدود نظراً للطابع الارتجالي الذي اتسمت به عقلية تقسيم المنطقة المرتبطة بالاعتبارات والمصالح الأجنبية المتعلقة به، بحيث سعت بريطانيا التي كانت تنظر إلى النفط بوصفه وقوداً جديداً وطاقة قوية من شأنها تجديد حيويتها وقوتها البحرية والحربية على السواء، ولهذا سارعت إلى الحصول على امتيازات التنقيب واحتكار التزود والتجارة في هذه المادة الأساسية[3].

ولم يكن السبيل إلى تلك الامتيازات سهلاً، إذ شكل النفط عنصراً جديداً لمنافسة القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، بحيث تمكنت هذه الأخيرة سنة 1888م من عقد اتفاق لبناء سكة حديد باتجاه الخليج العربي سمي عند تجديده سنة 1903م «سكة حديد بغداد». وقد نص هذا الاتفاق على منح الدولة العثمانية لصاحبة هذا المشروع ، وهي: «شركة سكك حديد الأناضول» التي أسسها : «الدويتش بنك»، امتيازاً للتنقيب المنجمي

---

(1) رضوان، مرجع سابق، ص 24. وأوزحان، مرجع سابق، ص 200.

(2) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، ع 114، اكتوبر 1993م، ص 31.

(3) بيراسيوس، مرجع سابق، ص 79- 80.

والبحث عن النفط في مساحة تمتد إلى مسافة عشرين كيلو متراً داخل جانبي السكة، ولكن بريطانيا ناهضت إنجاز هذا المشروع الألماني الهادف إلى استغلال نفط ما بين النهرين، وهو المشروع الذي كانت تسانده «شركة النفط التركية» ذات الميول الألمانية التي تم تأسيسها سنة 1912م، وكانت ذات حظ أوفر للحصول على امتياز نهائي من الحكومة العثمانية، الأمر الذي دفع بالبريطانيين للتدخل من أجل الحيلولة دون تحقيق ذلك، خاصة بعد صدور تقرير بريطاني يؤكد : «الضرورة الحيوية التي يمثلها بالنسبة للبحرية التمون الدائم والمستقل بالنفط في المستقبل»[1].

وهكذا اشتدت المنافسة بين الألمان والبريطانيين التي عكستها مفاوضاتهما الساخنة ومساوماتهما لتقاسم منطقة ما بين النهرين وموارادها النفطية، وكان حرص بريطانيا على احتكار هذه الموارد كبيراً بحيث كانت تعدّ الحصول على الامتيازات النفطية أمراً جوهرياً وأساسياً بالنسبة لها، وقد شكلت العمليات العسكرية البريطانية التي أدت إلى الاستيلاء على البصرة واحتلال العراق حينئذ إجراءات وقائية لحماية مصفاة عبدان انتهت إلى وضع اليد عسكرياً على جملة حقول نفط المنطقة[2].

أصبح النفط بعد الحرب العالمية الثانية مصدراً لا غنى عنه لتوفير الطاقة واستمرار تقدم مختلف الصناعات الحديثة، وزادت حدة الصراع العالمي للحصول على هذه المادة الثمينة التي أصبحت تقرر مصير الشعوب وتقدمها، وبعد انتهاء الحرب أعلن عن إعادة بناء أوروبا وزاد إنتاج النفط العالمي خلال الفترة 1950م - 1968م إلى أربعة أضعاف، كما زاد الطلب على استيراده من قبل دول السوق الأوروبية، وكانت الظاهرة التي قلبت الموازين هي تحول الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى في العالم من حيث إنتاج النفط وتصديره قبل الحرب، إلى دولة تفتقر إلى النفط. واتجهت الأنظار إلى الخليج العربي، وزاد الطلب على نفطه باطراد لعدة عوامل منها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التصدير إلى الإنتاج الصناعي، وحلول النفط بالتدريج محل الفحم، بالإضافة إلى تسيير وسائل النقل، فاحتدم التنافس بين الشركات الكبرى، وأوجد هذا

---

(1) بيراسيوس، مرجع سابق، ص 79- 80.

(2) المرجع السابق، ص 81.

التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصاً أفضل للدول المنتجة كي تعدل شروط امتيازاتها، كما أن الوعي السياسي ازداد في هذه الأقطار بعد الحرب. وكان من أبرز الأحداث التي أثرت في موقع النفط العربي ومكانته في قسمة العمل النفطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدء التصدير من مناطق مهمة سيكون لها فيما بعد دور مهم في تلبية الطلب العالمي كالمملكة العربية السعودية والكويت، وتسلل بعض الشركات المستقلة إلى الشرق الأوسط، وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في المملكة العربية السعودية، ومن ثم تطبيقه في بلدان أخرى، وتأميم النفط الإيراني سنة 1951م، وأزمة السويس سنة 1956م، وقانون التحديد الإجباري للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959م. وفي الوقت الذي بدأت فيه معظم البلدان في الجزيرة العربية تصدر في مناطق حكمهم نفطها بعد الحرب العالمية الثانية للاستفادة من الأوضاع الجديدة، وكانت مشيخات ساحل عمان لا تزال تبحث عن النفط، وفي الوقت الذي كان فيه الحكام متطلعين إلى ظهور النفط كما حدث لجيرانهم، كان التنافس على أشده بين الشركات البريطانية والأمريكية، ونتج عن هذا التنافس مشكلات عدة أهمها خلافات الحدود بين دول الجزيرة العربية، وخلافات الحدود الداخلية بين مشيخات ساحل عمان نفسها التي أثارت شركات النفط مسألة تحديد حدود الامتياز لكل مشيخه، مما أوجد مشكلات لم تكن موجودة في السابق وهي مشكلات الحدود [1].

تعدّ الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التي تثور بسببها مشكلات الحدود في العالم بصفة عامة والجزيرة العربية بصفة خاصة، وإذا كانت الموارد الاقتصادية وخاصة النفط تمثل حافزاً للمشكلات، فقد غدا الدافع الرئيس لبروز المنازعات الحدودية على الساحة، إضافة إلى ما يصاحبها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود، ويمثل النفط والغاز الطبيعي أحد أهم الجوانب التي يشتد حولها الخلاف خاصة إذا امتدت هذه الموارد عبر حدود أكثر من دولة مثل حقل «الرميلة» بين العراق والكويت،

---

(1) محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية حالياً) 1862- 1956م، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2000م، ص 228.

ويزداد الأمر تعقيداً في حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، حيث تعمد كل دولة من دول الجوار إلى إدعاء السيادة على المنطقة الموجود بها النفط أو المتوقع وجودها ورفض أي ادعاءات مخالفة كما هو الحال عليه بين قطر والبحرين[1].

لا توجد منطقة ما في العالم تعاني من مشكلات تخطيط الحدود السياسية ما تعانيه منطقة شرق الجزيرة العربية وربما قد يرجع ذلك إلى أن الحدود السياسية فيها ظاهرة جديدة لم تكن تعرفها من قبل كما لم يمض عليها بعض الوقت الكافي لكي تستوعب ذلك ومن ثم تستقر الأوضاع في كياناتها الحدودية التي أوجدها المستعمر البريطاني نتيجة لغناها بالنفط ، وأي انحراف في امتداد الحدود مهما يكون يسيراً قد يفقد إحدى الدول ثروة بترولية ضخمة، لكي تكسبها الدولة المجاورة فإن الأمر يقتضي منها تعيين الحدود بين كيانات شرق الجزيرة العربية ثم تخطيطاتها على الطبيعة رغم تشابك الأمور التي تواجه هذه الكيانات التي أكثرها إثارة للمشكلات[2].

إن وجود البترول بغزارة في شرق الجزيرة العربية جعل للحدود وضعية خاصة ومتميزة كثيراً عن مثيلاتها في أي مكان من العالم حتى بين الكيانات العربية غير كيانات مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل ذلك في تداخلها، وفي عوامل النزاع الدائر حولها وفي فترة تفاقمها، فالمشكلات الناجمة عنها اتضحت وتفاقمت جوانبها مع اكتشاف البترول في المنطقة. ففي شرق الجزيرة العربية لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين[3].

لم يول حكام شرق الجزيرة العربية اهتماماً كبيراً لمسألة الحدود أهمية بالغة كما جاء عليه الحال بعد اكتشاف مادة النفط باستثناء بعض الحالات البسيطة التي تم فيها تمسك بعض الحكام بحدود مناطقهم. ومما زاد الأمر تعقيداً هو أن عملية اكتشاف البترول وظهور دواعي تخطيط الحدود بين كيانات شرق الجزيرة العربية قد سبق الوجود الحديث

---

(1) العيدروس، الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 62.

(2) متولي، حوض الخليج العربي، مرجع سابق، ص 556 .

(3) علي عبد اللطيف المسلماني، السياسة الخارجية القطرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرباط، الرباط، 1988م، ص 147.

لبعضها وترتب عن ذلك عجز قواعد القانون الدولي في كثير من الأوقات عن تقديم الحلول لبعض الخلافات التي نشأت بسبب ذلك، وإن كانت معظمها قد تمت محاصرتها ووضع حد لها، فهناك خلافات حدودية لم تزل عالقة من دون حل، ولهذا فقد يتفجر الوضع بشأنها في أي لحظة ممكنة[1].

لم تقتصر المنازعات على البر، بل أثار البترول مشكلات جديدة من نوعها تتعلق بالمياه الإقليمية، وأماكن امتدادها إلى مسافة بعيدة. ففي الماضي كانت مسألة المياه الإقليمية تتوقف على اعتبارات عسكرية بحيث يمكن للدولة صاحبة السيادة للدفاع عن نفسها، وحينما كان مدى المدافع لا يتجاوز ثلاثة أميال، صارت هذه المسافة هي القاعدة، ثم مدت مع تقدم أسلحة الحرب إلى 12ميلاً في بعض الحالات. ولما تقدمت وسائل البحث العلمي في مجال استخراج الثروة الطبيعية من تحت سطح البحر وعلى رأسها البترول لم تعد هناك حدود لمطامع الدول في الانتفاع من هذه الثروة، فخرجت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1945م بنظرية "الجرف القاري" وهي تبنى على أساس أن المناطق الضحلة تعد امتداداً جيولوجياً للقارة، وبناءً عليه فإن أية منطقة من المحيط التي تطل عليه شواطئ الولايات المتحدة يقل عمقها عن مئة قامة أو 300 م، تعد جرفاً قارياً، ويكون للولايات المتحدة وحدها حق استغلاله. أما المكسيك فقدرت امتداد جرفها القاري حسب المصلحة مئتي ميل من الشاطئ [2].

إذا طبقت نظرية الجرف القاري على منطقة الخليج العربي، فإن البحر يكون بأكمله جوفاً للبلدان المحيطة به نظراً لكونه ضحلاُ ومن ثم فإن رسم خط وهمي في منتصف الخليج العربي هو أقرب الحلول إلى المنطق لتحديد.امتداد الجرف القاري لدول الخليج العربي المختلفة. وقد اعترفت الدول ضمنياً بهذا الخط منذ 1949م، ولكنه لم يضع حداً للمشكلات فمثلاً كيف تطبق هذه النظرية حيث توجد جزر تابعة لإحدى مشيخات ساحل عمان كما أن مشيخة كالبحرين تقع ما بين السعودية وإيران، التي تثير مشكلات حول رسم الخط الوهمي للمنطقة المحاذية لها، لذا تطلب الأمر إخضاع المياه الإقليمية لمعظم

(1) المسلماني، مرجع سابق، ص 148.

(2) العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مرجع سابق، ص 346.

دول الخليج العربي لدراسة قانونية انتهت بإصدار تحكيم في كوبنهاجن سنة 1966م. وثمة قضية أخرى تفرعت عن استخراج البترول من تحت سطح البحر، وهي مدى انطباق عقود الامتياز التي تشمل أراضي الدولة بأكملها على مياهها الإقليمية. الذي حدث هو أن الشركات صاحبة الامتياز في قطر وأبو ظبي طالبت بشمول الامتياز تلقائياً للمياه الإقليمية، حسب نظرية الجرف القاري. غير أن حكومتي الإمارتين رفضتا الادعاء، ومنحتا امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى جديدة بشروط أفضل. وفي مثل حالات الخلاف تلك، فإن عقد الامتياز ينص على التحكيم، وهذا ما اتبع في كلتا الحالتين،وقد صدر تحكيم في الدوحة بشأن مياه قطر، وتحكيم آخر في باريس سنة 1951م بشأن المياه الإقليمية لأبي ظبي وكلا التحكيمين يؤيد وجهة نظر المشيختين وحقهما في منح امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى[1] (*).

بدأ غاز الشمال القطري مرشحاً لتفجير نزاع آخر قد يتجاوز الصدام الثنائي بين قطر والبحرين، وتكون بعض دول المنطقة معنية بتداعياته بدرجات متفاوتة، وكذلك عواصم إقليمية، كالرياض وطهران، ودولية كواشنطن وباريس. فإصرار المنامة على ردم «فشت الديبل» المتنازع عليه مع الدوحة، وبناء وحدات مدنية عليه، يكشف من وجهة قطر، أهداف البحرين في السعي للمشاركة في حقل غاز الشمال، الذي يعد أكبر حقل غاز في العالم، والذي سيجعل قطر أكبر منتج عربي للغاز، ذلك أن ردم «فشت الديبل» يعني أن يصبح هذا الفشت بداية المجال البحري للبحرين، الذي يمتد 12ميلاً وفقاً للقانون الدولي الجديد للبحار، ويعني بالتالي وقوع جزء من حقل غاز الشمال ضمن سيادة البحرين. وقد سعت الحكومة البحرانية في نيسان 1986م لردم هذا الفشت، وجعله جزيرة صناعية، وبدأت شركة "لاست نيدام" الهولندية، مباشرة أعمالها فيه. غير أن الحكومة القطرية التي كانت تدرك تماماً مغزى هذا الإجراء، سرعان ما باشر طيرانها بقصف المنشآت الأولية التي تم إنجازها، واعتقلت جميع عمال ومستخدمي الشركة، وقادتهم إلى سجون الدوحة.

---

(1) العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مرجع سابق، ص 348.

(*) إن القارئ للتحكيم يدرك تماماً أن الدول الأوروبية التي تمثل الحكم والمرجع الرئيس لا تريد فصل المشكلات والبت فيها، لأسباب عدة الجميع يدركها. (الباحث)

وخلال المفاوضات التي دارت بين البحرين وقطر، بعد القصف القطري ل "فشت الديبل" في 26 نيسان 1986م، قيل إن الوفد البحريني طالب بالحصول على 20% من احتياطات حقل غاز الشمال كحل للأزمة، إلا أن الجانب القطري لم يوافق سوى على 10%، شريطة أن يكون ذلك جزءاً من حل شامل لقضايا الحدود البحرية كافة، بما فيها مسألة حوار، وهو ما لم يحدث[1].

أما في شمال الخليج العربي، الذي يمثل النفط المستقر في باطن جزيرتي قاروه وأم المرادم السبب الجوهري للخلاف الصامت بين السعودية والكويت على هاتين الجزيرتين، هو العامل الذي دفع الرياض سنة 1977م إلى مد سيادتها عليهما من جانب واحد، لكن دون اعتراف الكويت بأي أثر قانوني لذلك. وقد سبق للرياض أن تدخلت في سنة 1945م لوقف عمليات التنقيب عن النفط في الجزيرتين، وهي عمليات كانت تقوم بها إحدى الشركات الأمريكية بعد حصولها على امتياز من الحكومة الكويتية. وفي سنة 1961م عرضت الكويت على الرياض تقاسم الأرباح الناجمة عن أي استخراج محتمل للنفط في الجزيرتين، مقابل اعتراف الرياض بملكية الكويت للجزيرتين، غير أن العرض الكويتي قوبل بالرفض[2].

إن المعطيات التاريخية حول المفاوضات والمنافسات الأوروبية على موارد منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية النفطية، تعكس مدى الاهتمام الذي كانت توليه القوى الاستعمارية إلى عملية التقسيم ووضع الحدود التي رسمتها بالمنطقة وذلك بغض النظر عن ظروف هذه الأخيرة وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية[3].

وقد أدت بريطانيا دوراً رئيساً في هذا الإطار، إذ قامت برسم الحدود الفاصلة بين العراق والكويت والسعودية والأردن .. وكان دافعها الأساسي في تحديد حدود العراق

---

(1) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 142.

(2) العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 75.

(3) رضوان، مرجع سابق، ص 28.

على سبيل المثال يكمن في إبراز العراق كدولة ذات كيان وحدود لكي يوقع في المقابل اتفاقيات نفطية لصالحها[1].

وإذا كانت القوى الاستعمارية الغربية قد عملت على تعديل مخططاتها باستمرار لتقسيم المنطقة وتكييفها بحسب مصالحها خصوصاً بعد اكتشاف النفط، فإن الكيانات السياسية المحلية التي نشأت على يد هذه القوى، لم تتوان هي الأخرى في المطالبة بإعادة النظر في عملية هذا التقسيم وتغيير وضعية الحدود بصورة تسمح لها بالاستفادة أكثر من مداخيل هذه المادة الحيوية الذي تزايد الطلب العالمي عليها. وغالباً ما تلجأ هذه الكيانات إلى ذلك بدعوى تغيير الحدود لاسترجاع حقوقها التاريخية[2].

يتضح مما سبق ألا ننظر إلى نزاع الحدود بمنظار ثابت وحسب ما هو ظاهر في الجزيرة العربية، فهناك أبعاد أخرى غير واضحة للرأي العام العربي، وقد تكون خفية غير ظاهرة، فكثيراً ما نجد الحاكم أو الحكومة أو الدولة تتصدر في المطالب الحدودية، ولكن الحقيقة نجد أن وراء هذه المطالب قوى خفية مثل الدول الاستعمارية أو شركاتها البترولية. فمثلاً بالنسبة لجميع مطالب الحكومة السعودية في الحدود السياسية أو الأراضي للكيانات العربية المجاورة لها في الجزيرة العربية والمياه الإقليمية والجزر، تحركها شركة «أرامكو» البترولية التابعة للاستعمار الأمريكي، لأسباب جميعنا يعرفها، ألا وهي الحصول على البترول والأموال، ومن ثم نجد أن الحكومة الأمريكية تكون وراءها، ولهذا قامت كل من اليمن وعمان بإعطاء امتيازات البترول للشركات الأمريكية على حدودها مع السعودية في الفترة الأخيرة مما يعني عدم وجود صدام مسلح بينهما[3].

---

(1) أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984م، ص 357.

(2) طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 367 .

(3) العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 76.

صحيح أن الصدام المسلح بين الدول المشاركة في العوائد الاقتصادية لم يقم، لأن مردود الموارد الاقتصادية حالياً يغطي العجز الاقتصادي ويزيد على الحاجة، لكن تضاؤل عائدات الموارد الاقتصادية من جهة وانعدامها في دولة مجاورة من جهة أخرى، قد يشعل حرباً - لا نتمنى حدوثها - وقد تكون من أبشع الحروب الأهلية التي ستشهدها المنطقة[1].

(1) وجهة نظر سياسية اقتصادية تقرأ من خلال الكتب التي تعالج مشكلات المياه بعدما سئمت تلك الدراسات من مشكلات النفط، فضلاً عن ذلك فإن سكان الخليج والجزيرة العربية كقوى بشرية لا تتطلع إلى إقامة نزاعات حادة فيما بينهم، لشعورهم بأن الاقتتال الأخوي غير جائز. وأن الدول الأوروبية هي التي تغذي هذه النزاعات التي قد يذهب ضحيتها المئات من الأبرياء. (الباحث)

الفصل الثاني

أبعاد نزاع الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

1- البعد التاريخي والسياسي والأمني والعسكري للحدود.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحدود .

3- البعد الجغرافي والاستراتيجي للحدود .

رؤية مضطربة(*):

الحدود خطوط سياسية يسقطها أرباب السياسة على الجغرافيا. لذلك فإن ظاهرها يبدو مرتبطاً بالطبيعة والتضاريس والأنهار والبحار والمحيطات، في حين أن جوهرها شديد الالتصاق بمسائل النفوذ والقوة والإستراتيجية وعلى المستويين الإقليمي والعالمي[1].

ومن هنا فإن ترسيم الحدود بين البلدان على الخريطة العالمية قد أدى على الدوام دور عنصر التقارب أو الابتعاد بين سكان هذه البلدان. فتارة تبدو أنها علاقات تضامن وتبادل وطوراً كأنهم يتحاربون. وتقف الحدود باستمرار كحد فاصل في هذه العمليات التي تدخل في نسيجها المصالح التجارية والعسكرية والثقافية والدينية والاقتصادية، وسواها من المعطيات التي تزداد تنوعاً مع التقدم الحضاري. بحيث أنه بات يستحيل علينا اليوم فهم شؤون العالم بمنأى عن فهمنا لماهية الحدود القائمة بين الدول والبلدان. فالحدود وما تثير من خلافات هنا وهناك عبر العالم تعد مدخلاً لفهم علاقات بني البشر ببعضهم البعض. من هنا تبدو حساسية الحدود ضمانة للسيادة الوطنية وأحياناً أخرى رداءً ضيقاً يعيق حركة التوسع وبسط النفوذ [2].

فإشكالية الحدود، تؤدي دور الفصل، لأنها محط الخلاف الطبيعي، في الماضي كما في الحاضر، ذلك أنها تقسيمات نظرية يضعها أهل كل بلد في مقابل تقسيمات يضعها أهل البلد المجاور. لذلك فهي مصدر تفاعل بين البلدان والشعوب، طالما أن الناس يقيمونها بين بعضهم البعض، ويقيمون عليها معايير تعاطيهم مع الآخرين. مما يعني أن المشكلة ليست في الحدود، أينما وجدت، بل بين البشر أنفسهم، وبالأحرى بين الحكام. إذ بإمكانهم أن يحولوا هذه الأخيرة إلى حصون يتمترسون خلفها فيتحاربون، أو إلى جسور عبور، فيتآخون.[3]

(*) إن هذه الرؤية المضطربة ولدّت نتيجة قراءات الباحث وبمنطق محايد.

(1) صبحي عبد الوهاب الهندي، معجم الحدود ، لبنان، طرابلس، دار الجليس، ط1، 2006م، ص5.

(2) المرجع السابق ، ص 5.

(3) المرجع السابق ، ص 6.

ولهذا فإن مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، تتميز بطبائع سياسية وأبعاد متباينة، كالبعد الإستراتيجي والتاريخي والجيوبولتيكي والاقتصادي، وقد قامت أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية، بدور محوري في توجيه «الحدث الحدودي» وتحديد أبعاده ومساراته، كما تفاعلت هذه الأنماط مع «العامل الإستراتيجي» و«الموروث التاريخي» لتنتج مركب الوضع الراهن لذلك الحدث [1].

لقد أسهمت عدة مؤثرات في بلورة «المسألة الحدودية» وتوجيهها وتحديد معدلات تفاعلها مع الحدث السياسي في المنطقة. من هذه المؤثرات ما هو موروث وتقليدي مرتبط بنمط الخلفيات الاجتماعية والسياسية ومنها ما هو إستراتيجي وحديث كالعامل النفطي والعامل الملاحي والعامل الأمني [2].

تشكل الحدود عنصراً مشتركاً بين الدول المتجاورة، وهي لذلك تؤثر بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة في صياغة نظام معين للجوار السياسي يتسم إما بروح التعاون والتكامل أو بحالة من الخلاف والصراع بين النظامين المتجاورين. وتسهم مجموعة عوامل ومعطيات أخرى جغرافية وطبيعية واجتماعية في تعزيز أو إضعاف هذا التعاون على الصعيد القومي أو على الصعيد الجهوي ، وإن الحدود السياسية تكتسي أهميتها وحيويتها فيما يتعلق بدورها في التأثير على تفاعل العلاقات العربية من حيث كونها تؤطر إقليم الدولة. وتتحكم في بعض الأبعاد الجيوسياسية التي تعطي لهذا الإقليم مكانته على الخريطة الإستراتيجية وتحدد بالتالي دوره وإمكاناته إزاء التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية [3].

وعموماً فإن هذه الحدود يمكن أن تتحكم في عدة أبعاد جيوسياسية مهمة تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الاستراتيجي [4]، ويتعلق البعد الأول بحجم الفضاء الإقليمي

---

(1) فتحي العفيفي ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي ، دراسة سياسية - تاريخية - قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ط 1، 2000م ، ص1 .

(2) رضوان ، مرجع سابق ، ص 110.

(3) المرجع السابق ، ص110.

(4) Marcel Merle ,la vie internationale, Armand COLLIN, 3 eme edition, Paris 1970, p 120 ets.

الذي تؤطره الحدود، ويؤدي حجم هذا الفضاء دوراً مهماً في قوة ومناعة الدولة، إذ يساعد اتساع مجالها على احتكار الاستفادة من معطياتها الجغرافية ومواردها الاقتصادية والطبيعية المتنوعة، فضلاً عن إمكاناتها البشرية المتنوعة التي تستفيد منها في استغلال تلك الموارد بأفضل الطرق وأقلها تكلفة [1].

وإذا كانت رحابة الفضاء الإقليمي للدولة يساعدها كذلك على ضمان أمنها واستقرارها نظراً لصعوبة اختراق واحتلال كامل هذا الفضاء الممتد، فإن الأمر يتطلب من الدولة تعبئة إمكانات عسكرية ضخمة لمراقبة الحدود الطويلة والأطراف البعيدة وتحصينها من كل اعتداء أو اختراق محتمل. وإلى جانب أهمية الفضاء الإقليمي للدولة، تؤدي الحدود كذلك دوراً بارزاً في إعطاء هذا الفضاء شكلاً جغرافياً معيناً يسهم هو الآخر في التأثير في مركز الدولة على الصعيد الاستراتيجي ، فقد تأخذ الدولة ضمن حدودها السياسية شكل جزيرة أو مجموعة جزر متفرقة ومعزولة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الأسيوية، أو تأخذ شكل دولة متخندقة وراء مجموعة من الجبال الكثيفة العالية كما هو حال بعض الدول الأوروبية أو تكون هذه الدول مطلة على بحر أو محيط أو خليج كما هو الأمر بالنسبة لبعض الدول العربية [2].

وتسهم الحدود كذلك في تحديد وضعية الدولة بالنسبة لمواقف وأطماع العالم الخارجي، فقد يحدث أن يحتوي إقليم دولة ما ضمن حدودها السياسية إمكانات اقتصادية أو طبيعية مهمة تثير طمع الدول الأخرى سواء منها المجاورة أو البعيدة، فالدول التي تسمح لها وضعيتها الإستراتيجية مثلاً بالتحكم في المعابر المائية الكبرى أو المضايق الدولية وقنوات المرور العالمية تكون أكثر عرضة لمحاولات السيطرة عليها ووسائل الإخضاع من طرف القوى السياسية الكبرى لضمان استمرار الاستفادة من هذه المواقع الإستراتيجية[3].

---

(1) رضوان ، مرجع سابق ، ص 110.

(2) المرجع نفسه ، ص 110.

(3) المرجع نفسه ، ص 110 - 111.

إن مهمة تعيين الحدود في الجزيرة العربية مهمة صعبة قد يترتب عليها خلافات حادة حتى في المناطق التي تكثر بها المعالم الجغرافية الطبيعية، ولا سيما إذا كانت صحراوية كشرق وجنوب الجزيرة العربية علماً أنها خالية من المعالم الجغرافية الواضحة، لكنها متعذرة من غير شك، بل قد لا تكون ممكنة، وقد كانت صحارى الجزيرة العربية بعامة، وشرق وجنوب الجزيرة العربية بخاصة تشبّه دائما بأعالي البحار، إذا كانت القوافل تروح عليها وتجئ كما تبحر السفن فوق الماء، وكان البدو يتنقلون في رحابها حسب مشيئتهم، دون أن يعترض طريقهم عائق ما، ولهذا لم يفكر الإنسان في تلك الحقبة قبل أن يكتشف البترول في أن يخطط الحدود في تلك الجهات، أو يرى لها ضرورة ملحة، لا سيما في شرق وجنوب الجزيرة العربية [1].

إن الحدود في النظام الإقليمي العربي، لم ترض الأطراف المعنية، وهي تطرح فكرة مشاركتها أو عدم مشاركتها في وضع الحدود، مما يؤدي إلى تعقد الموضوع كثيراً، وهذا يستدعي اللجوء إلى الخرائط الاستعمارية قصد البرهنة على صحة ادعاءات كل طرف حول حقوقه السيادية في المنطقة أو المناطق المتنازع عليها[2]، وإن النزاعات العربية حول الحدود، سواءً وصلت إلى حد التصعيد العسكري، أو خفت حدتها، لها ارتباط وثيق بتوجيهات أنظمتها على جميع المستويات الداخلية منها والإقليمية والدولية، وفي الغالب فإن بعضها مرتبط مباشرة أو بصورة غير مباشرة بدولة أوروبية، لا لشيء إلاّ لأنها وجدت أن في ارتباطها وقاية من جيرانها على الأقل.

1- البعد التاريخي والسياسي والأمني والعسكري للحدود:

تكتسب الحدود السياسية صفة الاستقرار غالباً، حينما ترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال الكبيرة، أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين، لكل منهما ثقافتها ولغتها الخاصة. وهذان الأمران لا ينطبقان على الحدود الفاصلة بين معظم الدول العربية في أسيا وإفريقيا. وليست منازعات الحدود مقصورة على العالم العربي. ففي أوروبا نشأت صراعات معقدة عند بداية سيادة المبدأ القومي، وصار من الضروري الاتفاق على

(1) متولي ، حوض الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 96.

(2) مناس مصباح، نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي ، دراسة حالتي مصر- السودان ، العراق- الكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1998م ، ص 8- 9.

تخطيط الحدود. ولهذا كان من الصعب إيجاد خط رفيع يفصل بين أتباع قوميتين مختلفتين، فهناك غالباً تداخل في الأقاليم الحدودية. ومن أشهر أمثلة هذا النوع من التداخل وجود انتماءات جرمانية وفرنسية في إقليمي الألزاس واللورين، مما تسبب في حروب كثيرة أسفرت عن تغيير السيادة عليهما خمس مرات في المدة ما بين 1870- 1945م [1].

عندما تريد الدول التوسع، تحاول تسويغ أحقيتها ومشروعية توسعها. ولكون عملية التوسع تكون على حساب حق الدول الأخرى حيث تواجه الأطماع بدفاع هو حق من قبل الدول المعتدى عليها. فتبرز المشكلات، وتصبح الحدود سبباً للصراع الذي قد يتطور إلى صدام مسلح بين الدولتين[2].

ولدينا في وطننا العربي نماذج على هذا التداخل، نذكر من أشهرها لواء الاسكندرونة، حيث تعايش جنباً إلى جنب الناطقون بالعربية والتركية في ظل الدولة العثمانية ذات الجنسيات المتعددة. وحينما نشأت على أنقاضها دولتان قوميتان حديثتان هما تركيا وسوريا العربية استتبع ذلك نزاع على الإقليم، وظلت سوريا مكرهة على خطيئة الانتداب الفرنسي الذي سلم هذه المنطقة إلى تركيا دون استفتاء حر لأهلها حسبما تذكر المصادر السورية[3].

وتعد شبه الجزيرة العربية من أكثر المناطق تعرضاً للخلافات الحدودية، فالمملكة العربية السعودية تلامس بمساحاتها الشاسعة سبع دول عربية، منها ما هو قديم مثل اليمن، ومنها ما هو حديث جداً باعتباره كياناً سياسياً يحتاج إلى رسم حدود جغرافية جديدة مثل الإمارات العربية، وقطر. ومما زاد هذه المشكلات تعقيداً أن هذه الكيانات الجديدة نشأت في القرن التاسع عشر كتجمعات قبلية تقبل بزعامة أسرة معينة مثل أسرة آل صباح أو آل ثاني أو آل خليفة. ومن المعروف أن القبائل تنتقل بحرية بحثاً عن الكلأ والمرعى دون التقيد بحدود سياسية، حتى أنه حينما أخذت الكيانات الجديدة تتبع نظام الدول الحديثة، اضطرت فيما يتعلق بنظام الحدود أن تبتكر أو على الأصح يبتكر لها قانون خاص ليس

---

(1) العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية ، مرجع سابق ، ص 172.

(2) عبد العباس فضيح الغريري ، البيئة والجغرافيا السياسية ، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1423هـ -2003م ، ص121.

(3) المرجع السابق ، ص172.

له نظير في دول العالم المعاصر من ذلك مثلاً : حق القبائل في التنقل عبر الحدود دون جوازات سفر، وإذا كانت تتبع جنسية الكويت مثلاً فعليها حينما تنتقل إلى أراضي السعودية أن ترفع علم هذه الدولة [1].

كذلك استلزم البحث عن النفط تحديد تبعية كل شبر من الأراضي الصحراوية سواء أكانت فيها عيون ماء أو خالية تماماً من الحياة البشرية. وحينما تعذر على الدول الجديدة الاتفاق على الحدود استقر الرأي على إنشاء مناطق حدودية عرفت باسم المنطقة المحايدة تقتسم فيها حدود السيادة، ومن ثم يقتسم أيضاً دخل النفط. وهناك منطقة محايدة بين السعودية والكويت وأخرى بين العراق والسعودية [2].

وعندما طغى الاهتمام بتخطيط الحدود على طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة منذ العشرينات استخدم التاريخ وبالتالي الوثائق الرسمية على نطاق واسع لإثبات الحق في هذه المنطقة أو تفنيد حجج الخصم في ادعاء السيادة عليها، وفي معظم الأحيان لم تجد الدول العربية المتنازعة الكثير من وثائقها المحلية التي تشفي الغليل، ولذلك راحت تبحث عن هذه الحقوق في ملفات أجنبية وعلى رأسها الوثائق البريطانية التي تعود إلى حكومة الهند أو إلى وزارات الخارجية والبحرية التي أحسن حفظها وتصنيفها في دور الوثائق بلندن. فحينما اشتهر النزاع بين السعودية والإمارات حول واحات البريمي في الخمسينات، لم تجد السعودية في سجلاتها ما يعود إلى أبعد من سنة 1935م، وكثيراً ما لجأت حكومات شرق الجزيرة العربية في منازعات الحدود إلى حد المطالبة بالسيادة على جزيرة أو منطقة ما، فلجأت إلى البحث عن إثبات حقها في الوثائق البريطانية، وهذا ما فعلته حكومة الشارقة حينما نشرت مجلدين في سنة 1973م جمعت فيهما عدداً من الوثائق التي تثبت حقها في جزيرة " أبو موسى " وجاءت معظم مراسلات حاكم الشارقة منقولة عن السجلات البريطانية. كذلك فإن المنازعات التي نشأت بين الكويت وقطر وجيرانها أدت إلى البحث في دور الوثائق البريطانية والعثمانية، وظهرت في هذه الأخيرة عدة

---

(1) الغريري ، مرجع سابق ، ص 172.

(2) العيدروس ، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص 41. ولزيادة الاطلاع فإن الملحق رقم (4) يوضح الاتفاقية التي عقدت بين السعودية والكويت بشأن تقسيم المنطقة المحايدة سنة 1965م.

مراسلات مفيدة بين حكام مشيخات الجزيرة العربية وبين الباب العالي، وهي محفوظة في وزارة الخارجية العثمانية، وترجع إلى ما بعد سنة 1870م أي في أعقاب حملة مدحت باشا على الإحساء[1].

وبعد الانقلاب العثماني سنة 1909م ضد السلطان عبد الحميد الثاني، تلاشى نهائياً وجود العثمانيين في كل من الكويت وقطر والبلقان وليبيا. ووافقت الحكومة العسكرية العثمانية العلمانية الجديدة القائمة وقتذاك في اسطنبول آخر الأمر على مناقشة مناطق النفوذ في الجزيرة العربية مع البريطانيين. وفي 29 تموز سنة 1913م، وبعد عامين من التفاوض وقعت المعاهدة الأنجلو - عثمانية بشأن الحدود في منطقة الجزيرة العربية. ووضعت هذه المعاهدة نهاية المنافسة بين البريطانيين والعثمانيين التي استمرت أربعين عاماً. وفي هذه المعاهدة تخلى العثمانيون نهائياً عن مطالبهم في البحرين وقطر[2]. وأعطيت الكويت استقلالاً ذاتياً في نطاق سيادة الدولة العثمانية. وقد اتفق على أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو حد لإقليم نجد العثماني. ويبدأ هذا الخط عند نقطة ما على ساحل الحسا جنوبي العقير. وتواجه هذه النقطة جزيرة الزخنونية. ويتجه هذا الخط بعد ذلك جنوباً. إلا أن هذا الخط الأزرق قد ذكر في الاتفاقية الأنجلو عثمانية الخاصة بحدود عدن واليمن ؛ تلك الاتفاقية التي وقعت وصدق عليها في 5 أيار سنة 1914م قبل قيام الحرب العالمية الأولى. ولهذا عدّ البريطانيون أن هذا الخط الأزرق قد أصبح بداية مفاوضاتهم على الحدود بين السعودية وأبو ظبي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ومن الملاحظ أن هذا الخط الأزرق كان خطاً تحكيمياً أملته مصالح الدولتين العظيمتين في ذلك الوقت. وليس لهذا الخط أية علاقة عملية وواقعية أبداً بالأوضاع الجغرافية والقبلية في تلك المنطقة[3].

احتدمت منازعات الحدود بين الدول الواقعة في شبه جزيرة العرب، لأن أحداً لم يهتم في الماضي بتخطيط الحدود في تلك المناطق غير المطروقة. وكانت أنظمة الحكم

---

(1) العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية ، مرجع سابق ، ص 172.

(2) أوزجان ، مرجع سابق ، ص 350 .

(3) محمد مرسي عبد الله ، الإمارات وجيرانها ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ،1981م ، ص 235.

التقليدية في شبه الجزيرة العربية تكتفي بالحصول على ولاء شيوخ القبائل بصورة شخصية وليست رسمية. ولما لم يكن للقبائل دائماً موطن محدد فإن فكرة الحدود الجغرافية المبينة على خطوط محددة لم توضع في الاعتبار. ولعل أول محاولة لتخطيط مثل هذه الحدود إنما ترجع إلى مشروع اتفاقية بين بريطانيا بصفتها صاحبة الحماية على مشيخات شرق وجنوب الجزيرة العربية، وبين الدولة العثمانية صاحبة السيادة داخل شبه جزيرة العرب. وإن اتفاقية سنة 1913م ظلت فترة طويلة مرجعاً لمنازعات الحدود، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن لها ميزة السبق[1]. وقد تناولت هذه الاتفاقية تخطيط الحدود بين نجد والإحساء العثماني من جهة وبين مشيخات الجزيرة العربية من جهة أخرى. ثم بين الكويت وولاية بغداد العثمانية. أما حدود المحميات في جنوب الجزيرة العربية فقد خصصت لها اتفاقية ثانية في سنة1914م، لكنها لم تثر خلافات حادة، لأن البترول لم يتم اكتشافه في هذه المناطق، بل إن السعودية التي تشددت في حدودها الشرقية، أبدت تساهلاً غير متوقع في حدودها الشمالية المحاذية لإمارة شرق الأردن. فقد تخلت عن إدارة مدينتي العقبة ومعان اللتين كانتا تتبعان الحجاز. وبعد استيلاء آل سعود على هذا القطر تخلوا مؤقتاً عن إدارة المدينتين لصالح الأمير عبد الله الحاكم الشرعي للحجاز وكسباً لصداقة بريطانيا. ثم تنازلت بصورة نهائية عن المدينتين سنة 1946م، ويرجع ذلك الموقف إلى عدم توقع ظهور البترول في هذه المناطق. لقد كانت الحدود الشرقية مثار خلافات بين الشيوخ العرب من جهة وبين آل سعود من جهة أخرى منذ القرن التاسع عشر الميلادي، لكنها لم تتخذ شكلاً جاداً إلا في أعقاب منح شركات البترول الأمريكية امتياز التنقيب في شرق المملكة. وازداد الخلاف حدة بعد أن منحت شركة نفط العراق امتياز التنقيب في قطر سنة 1935م ، وفي مسقط وعمان سنة 1937م والمشيخات السبع بين سنتي 1937م ، 1939م[2].

شرعت الحكومات العثمانية والبريطانية في صيف سنة1911م في سلسلة طويلة من المفاوضات حول عدد من القضايا المختلف عليها بينهما، وكانت هذه القضايا متعلقـــة

---

(1) Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, Ankara, 1983, c. 1, s. 451.

(2) العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مرجع سابق، ص 341.

على الغالب بإنشاء سكة حديد بغداد ومدها إلى " الكاظمة " في الكويت وقررت الحكومتان في أثناء المفاوضات أن تقوما رسمياً بتحديد مناطق نفوذهما في شرق الجزيرة العربية، وأثمر هذا القرار عن الوصول إلى اتفاق التاسع والعشرين من تموز سنة 1913م، ونصت المادة الأولى على اعتبار الكويت قضاء تحت السيادة والحكم العثماني كما وضعت المادتان الخامسة والسابعة حدود هذا القضاء العثماني ، وتخلى الباب العالي في المادة الحادية عشرة عن كل حقوق كانت سابقاً له في قطر وأعلن أن أقصى حدود السلطة العثمانية في شرق الجزيرة العربية لا تعدو الحدود الشرقية لسنجق "نجد" [1]، ولقد رسمت هذه الحدود في خط يبدأ على ساحل الخليج العربي إلى الغرب من قطر مقابل جزيرة "الزخنونية" وممتداً إلى الجنوب إلى حضرموت التي تقع فيها صحراء الربع الخالي ويسير هذا الخط إلى الجنوب من نجد وسمي هذا الخط بالخط الأزرق[2].

تؤثر الحدود المشتركة بين الدول العربية إلى حد بعيد في تكييف العلاقات السياسية والأمنية فيما بينها، فبقدر ما تتيح هذه الحدود فرصة التعاون السياسي والاقتصادي بقدر ما تفرز عناصر الخلاف والتوتر والصراع العربي على الأصعدة كافة. ولعل حالة الإضراب وعدم الاستقرار التي تتسم بها أغلب سياسات الجوار العربية ناتجة أساساً عن مواقف الدول العربية المعنية من حدودها المشتركة التي لا تكاد تلقى قبولاً أو استحساناً من قبل جميع الأطراف العربية المتجاورة [3].

ولا عجب أن تكون أغلب المناطق الحدودية الفاصلة بين الأقطار العربية عبارة عن مجالات مغلقة تكاد تنعدم فيها الحركة أو بعض الأنشطة الاقتصادية والعمرانية نظراً لكون الأنظمة العربية كثيراً ما ترى فيها مصادر محتمله لتهديد السيادة الوطنية وانتقاصها بزحف أو اعتداء من قبل الدول المجاورة، خصوصاً أن قيام عدد من الدول العربية

---

(1) سجلات الديوان الهمايوني ، مصدر سابق ، دفتر رقم 2811 ، ص 158 .

(2) جون بي كيلي ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، 1968م، ص 167 .

(3) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي / دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير 1983م ، ص 187.

كأوطان ذات سيادة مستقلة بعد تجربة حديثة تمخضت - في عهد الاستعمار الغربي - عن عملية توحيد أو ضم بعض الولايات المتفرقة، أو إعادة تقسيمها ؛ فقيام العراق مثلاً كان بمثابة توحيد لعدة ولايات، وكذلك كانت سورية والسعودية وليبيا التي قامت على مقاطعات لم تكن موحدة في شكلها الحالي، والأمر نفسه ينطبق على الإمارات العربية المتحدة واليمن [1].

وقد ساعد في عمليات تقسيم أو توحيد هذه الولايات والمقاطعات والإمارات الدور الذي قام به الاستعمار الأوروبي الذي عمل على الدفع بالعالم العربي في هذا الاتجاه وضبطه من خلال عملية تخطيط الحدود السياسية الفاصلة بين الكيانات الجديدة، هذه الكيانات التي لا ينظر إليها بعين الرضا والارتياح من لدن بعض الدول العربية المجاورة على اعتبار أنها من صنع الغرب الاستعماري وإحدى أدواته ولخدمته والحفاظ على مصالحه الآنية والمستقبلية في المنطقة[2].

وإذا كان الإحساس من الخوف والريبة والشك يخيم على علاقات بعض دول الخليج العربية كما هو الحال مثلاً بين العراق وبعض جيرانه[3]. فقد أدت هذه الوضعية إلى فقدان الثقة في التعامل السياسي بين هذه الدول وتشبثها بالمفهوم الضيق للسيادة الوطنية داخل حدودها السياسية، خاصة وأن كثيراً من الأنظمة العربية المتجاورة تختلف - إن لم تكن تتناقض - في منطلقاتها الأيديولوجية ومناهجها السياسية وأهدافها الإستراتيجية، بحيث كانت الأنظمة العسكرية والأنظمة السياسية الليبرالية والأنظمة ذات التوجه الاشتراكي أو نظام الحزب الواحد والأنظمة الملكية والجمهورية، كل هذا التنوع المتناقض من الأنظمة العربية، كان متجاوراً فيما بينه داخل رقعة جهوية واحدة ضمن علاقات تتسم في معظمها بالصراع والمؤامرات الخفية [4].

---

(1) محمد جابر الأنصاري ، نحو تفسير جديد لظاهرة التجزئة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، ع 168 ، فبراير 1993م ، ص 8 .

(2) حسن حمدان العليكم ، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، السنة الرابعة ، ع 4/3 ، خريف 1993م ، ص 17 .

(3) Amir Taheri , pour en finir avec Saddam Hussein, politique face a lan 2000, op cit,p1102.

(4) رضوان ، مرجع سابق ، ص 116.

وإذا كانت الحدود السياسية العربية لا تشكل دائماً السبب المباشر في تدهور بعض العلاقات العربية، وخاصة منها تلك التي تهم دول الجوار الجغرافي، فإنها كانت في المقابل تعكس هذا التدهور بحيث يمتد الخلاف السياسي والأيديولوجي فيما بين الأنظمة الحاكمة المتجاورة إلى موقفها من حدودها المشتركة أو طبيعة النظام القانوني والإداري الذي تطبقه في تدبير شؤون هذه الحدود وما يرتبط بها من النشاطات الاقتصادية والعمرانية والأمنية[1]؛ إن هذا الواقع هو ما كان يؤدي أحياناً إلى إفراز أنماط غريبة من التحالفات السياسية داخل المنطقة العربية، إذ أن الدول العربية لا تتوحد في عقد تحالفاتها على المستوى القومي على أساس التقارب الجغرافي وإنما على أساس التقارب السياسي والتشابه الأيديولوجي[2]؛ فالمغرب مثلاً يعد نفسه أقرب في تحالفه السياسي إلى بعض دول الخليج العربية وخاصة السعودية منها إلى دول منطقة المغرب العربي، وموريتانيا والجزائر أقرب في تحالفهما إلى العراق أو سورية منهما إلى المغرب، والسودان أقرب إلى ليبيا منها إلى مصر. وهكذا، فبقدر ما تعكس الحدود المشتركة الخلافات السياسية العربية، بقدر ما تكرس هذه الخلافات وتعمقها من خلال إظهار المنطقة العربية وكأنها رقعة فسيفسائية من الأيديولوجيات المتعددة والتحالفات المتضاربة التي لم تزد المنطقة إلا انقساماً وتشرذماً وتمزقاً حاداً [3].

ولا شك أن فشل مشاريع الوحدة القومية على اختلاف أشكالها وتجاربها الشمولية، إنما يجد بعض أسبابه في مثل هذه التوجيهات والتحالفات المختلفة والمتباينة، فإذا كان صحيحاً أن تجاهل الحدود السياسية يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي كهدف منشود من أهداف الوحدة القومية، فإن أغلب الدول العربية - بما فيها تلك التي ترفع شعار الوحدة وتتزعمها - لا تبدي أي استعداد للتخلي عن حرصها الصارم وتشبثها الحازم بمفهوم السيادة الوطنية الضيق[4]، بما يعنيه ذلك من المحافظة على الحدود

---

(1) رضوان، مرجع سابق ، ص 116.

(2) حسن البدري ، الأحلاف العسكرية وقضية التعاون المشترك ، مجلة السياسة الدولية ، ع 60 ، ابريل 1980م ، ص 191- 196 .

(3) رضوان ، المرجع السابق ، ص 116 .

(4) ضياء رشوان ، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي ، مجلة السياسة الدولية ، ع 111، يناير ، 1993م ، ص 176 - 187 .

والدفاع عنها باستماتة نادرة، بل ويتعدى الأمر ذلك أحياناً إلى عدم إخفاء الرغبة في التوسع داخل حدود رقعة الجار بدعوى تحقيق الوحدة وإزالة الحواجز والحدود التي تعيقها [1].

أسفر التقسيم السياسي للحدود في كثير من الأحيان عن تمزيق الوحدات الاجتماعية والبشرية للقبائل العربية بين أكثر من كيان من كيانات الجزيرة العربية، الأمر الذي كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والمنازعات في إطار علاقة من التفاعل المتبادلة بين الواقع الاجتماعي وغيره من الأسباب الأخرى لقيام المشكلات الحدودية [2].

تكتسب قضية الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية أهمية خاصة لارتباطها مباشرة بالأمن القطري والقومي العربي، وما يمكن أن تحدثه من التأثير السلبي إزاء البعدين المذكورين، لقدرتها على إثارة أكثر من إشكالية ومعضلة في آن واحد، سواء فيما يختص بالطعن والتشكيك في شرعية تكوين الدولة العربية القطرية، أو البعد القانوني المتعلق بجدوى المعاهدات والاتفاقيات الحدودية، أو الميراث الاستعماري والادعاءات التاريخية وصلتها بواقع الحدود العربية - العربية، أو استقدام الدور الخارجي ومنحه الأولوية - إزاء عجز المؤسسة القومية - وتوافر الفرص أمام المزيد من الانكشاف الاقتصادي والأمني الشامل، أو مدى منطقية الدعوات المطالبة بتوزيع الموارد الاقتصادية واصطدامها بإطار ممارسة السيادة والدفاع عن الشرعية، وهكذا يتضح التأثير الكبير الذي يمكن أن تمارسه قضايا الحدود سواء في العلاقات الثنائية بين دولتين عربيتين أو عموم العلاقات العربية - العربية، ثم تفاعلاتها الإقليمية وتداعياتها الدولية[3].

وهنا تطرح النظرية نفسها مهمة في قضية الحدود العربية - العربية وهي أن المعطيات السياسية وطبيعة العلاقات بين الأنظمة الحاكمة كانت دائماً أقوى تأثيراً من الحجج التاريخية والقانونية التي لم تحسم هذه الخلافات إلا في حالات قليلة وقد سقطت خلافات الحدود في خانة الصراعات العربية - العربية الناشئة عن منافسات بين أنظمة

---

(1) رضوان ، مرجع سابق ، ص 117.

(2) العيدروس ، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص 57 .

(3) العفيفي ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي ، مرجع سابق ، المقدمة ص (ب) .

حاكمة تختلف لأسباب فردية أو لأسباب أيديولوجيه، فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين، ولهذا فقد أقفل ملف الخلافات الحدودية[1]. أما إذا كان هناك خلاف بين أشخاص الرؤساء وهو الغالب في النظام العربي أو كان هذا الخلاف متعلقاً بالتوجهات العامة للحكم، فإن الأزمة الحدودية تتفاقم إلى أن يتم الصلح بين الحكام الذين أثاروا الأزمة، ولا يتم الصلح بينهما إلاّ بعد تدخل الدولة الأوروبية في الغالب.

تتفجر الخلافات الحدودية لأسباب داخلية تتعلق بالعلاقة بين كيانات الأطراف وتتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف. فقد تكون نابعة من عدم توافق الحكومات في الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام والحكومات إضافة إلى سعي هذه الطرف أو ذاك إلى مساندة بعض القوى الداخلية للنظام. وفي كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودي مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف أو غطاء لضغوط سياسية تهدف إلى تحقيق غايات أخرى، ولذا فإن مع زوال الأسباب المؤدية إلى الخلاف تتوازى أثاره ويعود إلى طبيعته السابقة وذلك مثلما حدث عندما كانت اليمن الجنوبية الشيوعية تدعم الحركات الثورية في عمان، وكذلك ما حدث بين السعودية واليمن والسعودية وقطر [2].

تمثل الطموحات الشخصية للحكام أحد الأسباب الدافعة إلى تصعيد منازعات الحدود فعلى الرغم من أنه يصعب إثبات أو إبراز الطموح الشخصي لحاكم الدولة وهو السبب المعلن لمطالب الدولة وادعاءاتها بالنسبة لأقاليم الدول الأخرى فإن الأدلة الثابتة والقطعية تؤكد بأن هذا السبب كان ولا زال هو العنصر الفاعل وراء نشوب بعض منازعات الحدود، ولا يخلو نزاع حدودي من أدلة وحجج تاريخية يقدمها هذا الطرف أو ذاك لدعم وجهة نظره بالنسبة للنزاع على تفاوت بينها على حداثة وقدماً، إلا أنه فيما يتصل بالعوامل والادعاءات التاريخية يجب التمييز بين نوعين من هذه الادعاءات يتماثلان في الطبيعة ويختلفان في المرجعية والسند، فالنوع الأول هو تلك الادعاءات والمطالبات المرتكزة على أسس وروابط سابقة على الحقبة الاستعمارية، وبالتالي فإنها تعارض

(1) العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية ، مرجع سابق ، ص 173.

(2) العيدروس ، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص 58 .

التغيرات كافة التي أدخلها الاستعمار البريطاني في شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية وكذلك في العراق والأردن وفي شمال الجزيرة العربية، وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذه الحقبة، وفي هذا فإنها تتمايز عن النوع الثاني من المطالب والادعاءات التاريخية المرتكزة على حقيقة ودوافع الحال إبان الحقبة الاستعمارية، وتطالب بعدم الاعتداء بأية ظروف سابقة أو تعديلات فردية لاحقة على الواقع القائم خلال هذه الحقبة، وإن الأسباب التاريخية إنما هي في جوهرها مسوغات وأدوات تعبئة داخلية بالأساس انطلاقاً من حقيقة الرفض الدولي[1] القانوني والسياسي لهذه النوعية من الادعاءات التي يفتح باب الإشكالية في الحدود انطلاقاً من الادعاءات المعارضة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والقانونية في المنطقة.

إن ما تركته الخلافات الحدودية ولا تزال تنزف دماً من جرح عميق وأثر سيء في العلاقات السياسية العربية، دفع ببعض الدول العربية إلى إعادة بناء جوارها السياسي على أساس اعتماد قاعدة احترام الوحدة الترابية وعدم المساس بالحدود المشتركة، كما هو حال الجزائر التي عملت على تسوية خلافاتها الحدودية مع جيرانها كتونس وموريتانيا، وكما هو حال بعض دول الخليج العربية التي تعمل على إعادة ترتيب علاقاتها على أساس القاعدة نفسها [2].

كما دفع إدراك الدول العربية ووعيها بالخطورة التي تمثلها الخلافات الحدودية المزمنة وتزايد الصراعات المترتبة عنها، إلى السعي لحل قضاياها الخلافية في إطار علاقاتها الثنائية أو المتعددة أو في إطار بعض الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك لتفادي هذه الخلافات التي قد تؤدي إلى حروب أخرى، وإلى جانب هذه التداعيات السياسية السلبية التي كانت ولا تزال للخلافات الحدودية انعكاسات سلبية على علاقات الدول العربية، فيما بينها ناهيك عن الخلافات السياسية، فإن هناك انعكاسات أمنية وعسكرية خطيرة باتت تفرزها طبيعة هذه الخلافات الحادة، بحيث إن حالة عدم استقرار أوضاع الحدود المشتركة والتهديدات التي تحيط بها باستمرار بسبب احتمالات تعديلها أو

---

(1) رضوان ، مرجع سابق ، ص 118.

(2) مهدي ، مرجع سابق ، ص 121 .

تغيرها بدعوى المطالبة بالحق التاريخي أو تحقيق الوحدة والاندماج القطري، دفعت بالعديد من الأنظمة العربية إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية وتعزيزاتها العسكرية لمواجهة هذه التهديدات [1] [*].

وعوضاً عن توفير الإمكانات المالية التي تتطلبها هذه التعزيزات العسكرية وتوجيهها لتلبية حاجيات الشعوب العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الإنفاق العسكري الكبير غدا يشكل عبئاً ثقيلاً تتحمله بعناء شديد هذه الشعوب[2]، كما غدا هذا الإنفاق المفرط توجهاً مشتركاً للأنظمة كافة بالمنطقة العربية ليس لمساندة قدرتها الأمنية الجماعية في مواجهة الأخطار والأطماع والتحديات الخارجية التي تحدق بالعالم العربي، وإنما لمواجهة بعضها البعض عند مشارف حدودها [3]. وحسب ما أشارت الاستخبارات اليمنية لمؤلفه، أن حكام لا يخافون من أوروبة ولا إسرائيل بقدر ما يخافون من مواطنيهم وجيرانهم[4].

وتشير بعض الدراسات في هذا الإطار إلى أن حوالي نصف البلدان العربية التي يشكل حجم إنفاقها العسكري أكثر من 56% من جملة الإنفاق العسكري العربي خلال العقدين الماضيين هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى. ويتضح من خلال ذلك أن جزءاً مهماً من العبء العسكري العربي هو موجه أساساً إلى أقطار عربية، وبالتالي فإن الخلافات والصراعات العربية البينية، وخاصة ما يتعلق منها بالخلافات الحدودية، تشكل أحد العوامل الرئيسة في اتساع حجم هذا الإنفاق في العالم العربي [5].

---

(1) طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، ابريل 1994م ، ص 110.

(*) تفيد المصادر المقربة من السلطتين اليمنيتين الشمالية والجنوبية (قبل الوحدة) ، أن كلاً منهما سخر ما يزيد عن 20- 30 ألفاً من جهاز الاستخبارات لمراقبة بعضهما بعضاً ، راجع ، الاستخبارات اليمنية واقع ملموس ، لمؤلف مجهول ، لبنان ، بيروت ، 1986م ، ص 14- 42 .

(2) رضوان ، مرجع سابق ، ص 118.

(3) عبد الرزاق فارس الفارس ، السلاح والخبز ، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970/ 1990م) ، ع 171 ، مايو 1993م ، ص 7 .

(4) الاستخبارات اليمنية ، المرجع السابق ، ص 57 .

(5) الفارس، السلاح والخبز ، مرجع سابق ، ص 7.

ويتضح ذلك بجلاء أكبر في لجوء دول الخليج العربية، بصفة خاصة، إلى مضاعفة إنفاقها العسكري خصوصاً خلال السنوات الأخيرة نظراً لكون هذه المنطقة تعد من أكثر المناطق معاناة من الخلافات الحدودية والنزاعات الإقليمية [1]. فقد عرفت حصة المملكة العربية السعودية، من إجمالي الإنفاق العسكري العربي، زيادة ملموسة ومتواصلة منذ سنة 1975م، وشكل متوسط هذه الحصة ما يقارب 50% من مجموع الإنفاق العسكري العربي، كما ارتفعت حصة الإنفاق للدول الخليجية الأخرى وخاصة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد حرب الخليج الثانية [2].

وقد أدت هذه الوضعية إلى إثارة أطماع تجار السلاح من الدول الغربية الذين أضحوا ينظرون إلى المنطقة العربية كسوق لترويج منتوجات صناعاتهم العسكرية [3]، مما أتاح لهذه الدول التي كانت بالأمس البعيد ضمن القوى الاستعمارية التي قسمت المنطقة وفرضت الحدود التي رسمتها، فرصة العودة مجدداً إلى المنطقة للاستفادة من مواردها الاقتصادية واستنزاف مدخراتها المالية عن طريق دفع دولها إلى التسابق نحو الحصول على أخر ما أنتجته ألتها العسكرية [4] .

ليس صحيحاً، وبحسب التقارير السرية أن الإنفاق الذي تنفقه الأنظمة العربية على قواتها إنفاقاً حقيقياً، فمن سنة 1945م وحتى الآن لم تتطور الترسانات العربية، إلاَّ ما تدره أوروبة عليها، والإنفاق منصب على الاستخبارات التي تأكل نصف ميزانية الجيش، والجيش يأكل 80% من واردات الدولة تحت مصطلحات سياسية، هي في واقع الأمر أكبر من إمكانات الدول العربية مجتمعة، ولكن هذا لا يعني أن العرب لا يمتلكون قدرات عسكرية جبارة[5].

---

(1) محمد حسن العيدروس ، مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الإقليمي والتحديات الخارجية ، مجلة دراسات دولية ، ع 47 ، يوليو/ تموز 1993م ، ص 16- 41 .

(2) رضوان ، مرجع سابق ، ص 119.

(3) عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات ، مجلة شؤون عربية ، ع 53، مارس 1988م ، ص 13 .

(4) رضوان ، المرجع السابق ، ص 119

(5) تقرير منقول عن المخابرات الأمريكية ، رقم 16778/ ل.م ، ص 80 . ويذكر التقرير معلومات سرية كبيرة ومهمة ، ولم نر ضرورة لذكرها .

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحدود:

تقف الحدود العربية والخلافات الثائرة حولها - بالإضافة إلى الخلافات السياسية والأيديولوجية - عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة للشعوب العربية كافة[1]، بحيث يؤدي تشبث الأنظمة السياسية العربية بمفاهيم السيادة الوطنية الضيقة ونظم الحدود الجامدة إلى عدم توظيف مختلف العناصر الاقتصادية والبشرية المتنوعة التي تزخر بها المنطقة في نهضة ونماء شعوبها، وذلك عن طريق توحيد الجهود وتسخير الطاقات والإمكانات المتكاملة المتاحة وإقامة مشاريع متعددة وموزعة بطريقة متوازنة وعقلانية تلبي الحاجيات المختلفة لأفراد الأمة العربية. وبالرغم من أن منظومة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي تعد غنية بالآليات والمؤسسات القومية التي تمخضت عن نشاطات الجامعة العربية منذ قيامها سنة 1945م[2]، فإن تجارب هذا التكامل والتعاون الاقتصادي ظلت محدودة جداً على المستوى المتعدد الأطراف، أو على المستوى الثنائي، وذلك لغلبة الاعتبارات السياسية والأيديولوجية واستحكام الخلافات في العلاقات العربية البينية على حساب مصالح الأمة وحاجيتها المتزايدة[3].

ومع أن الوطن العربي يتشكل من وحدات سياسية متصلة مما يتيح له عدة فرص للترابط وتكثيف التعاون في شتى المجالات من خلال استغلال المناطق الحدودية المشتركة، فإن هذه المناطق تسهم - عكس ذلك - في إضعاف هذا الترابط، وتدهور العلاقات السياسية بين الدول العربية المتجاورة نتيجة الخلافات العميقة حول مناطق

---

(1) محمد الأطرش، تطور النظام الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 171، مايو1993م ، ص 55.

(2) إبراهيم حسن، مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي / ما لها وما عليها ، مجلة شؤون عربية ، ع 79 ، سبتمبر 1994م ، ص 13.

(3) محمد الدعمي ، نصف قرن من حياة جامعة الدول العربية / نظرة إلى الوراء ، خطوتان إلى الأمام ، مجلة شؤون عربية ، ع 81 ، مارس 1995م ، ص 114- 123 .

الحدود التي غالباً ما تحتوي على إمكانات وموارد اقتصادية وطاقية تجعل المنافسة عليها بين الدول المتجاورة شديدة. ويؤدي هذا الوضع إلى إحلال المنافسة على امتلاك هذه المناطق محل التعاون في استغلالها والاستفادة منها بصورة ثنائية أو جماعية. ولعل هذه المنافسة والتسابق المحموم على امتلاك المناطق الحدودية والاستفراد بمواردها وإمكاناتها هي التي أدت إلى ضعف نسيج علاقات التعاون العربي على الأصعدة كافة [1].

قلما تخلو منطقة ما في العالم من مشكلات تخطيط الحدود السياسية، ولكن ليس بالقدر الذي تعانيه منطقة شرق الجزيرة العربية وربما قد يرجع ذلك إلى أن الحدود السياسية فيها ظاهرة جديدة لم تكن تعرفها من قبل كما لم يمض عليها بعد الوقت الكافي لكي تستوعب ذلك ومن ثم لتستقر الأوضاع في كياناتها الحدودية التي أوجدها المستعمر البريطاني نتيجة لغناها بالنفط وأي انحراف في امتداد الحدود مهما يكن يسيراً قد يفقد إحدى الدول ثروة بترولية ضخمة لكي تكسبها الدولة المجاورة، ومن أجل هذا كانت مهمة تعيين الحدود بين كيانات شرق الجزيرة العربية ثم تخطيطها على الطبيعة من أعقد الأمور التي تواجه هذه الكيانات وأكثرها إثارة للمشكلات [2].

ويشكل النفط عنصراً متميزاً في حجم التجارة العربية البينية أو بين الدول العربية وغيرها من الدول الأخرى، بحيث يمثل نسبة عالية في صادرات الدول النفطية، وكذا نسبة عالية في واردات الدول العربية غير النفطية ؛ إذ يمثل النفط حوالي 60% من قيمة التجارة العربية البينية، وتمثل صادراته حوالي 77% من إجمالي الصادرات العربية البينية خلال الفترة 1990/1988 [3].

---

(1) رضوان ، مرجع سابق ، ص 122.

(2) متولي ، حوض الخليج العربي ، مرجع سابق، ص 556.

(3) برهان الدجاني ، اتفاقية الغات والعمل العربي المشترك ، المقارنة والعبرة ، مجلة شؤون عربية، ع 79 ، ص147.

وبرغم هذه الأهمية الحيوية التي يمثلها النفط في صادرات البلدان العربية، وما يمثله كمصدر مهم من مصادر مداخيلها وتعديل موازين مبادلاتها التجارية مع غيرها من البلدان الأجنبية، فإن الخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية أثرت في سياساتها النفطية وذلك منذ سنة 1986م لتأتي حرب الخليج - بعد ذلك - وتجعل تنسيق العلاقات العربية في هذا المجال تصل إلى درجة القطيعة، بل كانت حرب الخليج ذروة أزمة السياسة النفطية العربية [1].

تعدّ أهمية المناطق من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشكلات حدودية بين دولة وجارتها خاصة إذا كان لهذه المناطق أهمية إستراتيجية أو اقتصادية حيث ساعد تدفق النفط وظهور الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في زيادة حدة التوتر بين دول المنطقة التي تتنافس على الاستفادة من هذه الثروة، ويلاحظ أن معظم - إن لم يكن كل - النزاعات الحدودية القائمة في منطقة الجزيرة العربية مرتبطة في الأساس بالموارد الموجودة بها، وتحديداً الموارد النفطية بشتى مشتقاتها، ومما يؤكد دور العامل الاقتصادي في نشأة نزاعات الحدود وتطورها، أن ارتفاع مستوى الدخل القومي والعوائد النفطية العالية خلال مرحلة السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات أسهم إلى حد كبير في تراجع حدة النزاعات الحدودية، إذا لم يكن لدول المجلس حاجة ملحة إلى تجديد المطالبة وفتح ملفات الخلاف حول المناطق المتنازع عليها [2].

ضمن المؤثرات الإستراتيجية الأخرى، يأتي العامل الديموغرافي، ذو المواصفات القبلية، ليؤدي دوره التاريخي الممتد بفعالية. فهناك قبائل متنازع عليها، أو على ولائها، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل النعيم وبني مرة والشوامس اليمنية، بين قطر والإمارات والسعودية، وقبائل الشحوح، بين الإمارات وعمان. وكما استندت عائلة آل صباح وآل

---

(3) الدجاني ، مرجع سابق ، ص 56.

(1) العيدروس ، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص 75- 76

سعود بالأمس في نزاعهم الحدودي إلى سياسة الاستقطاب القبلي، فاستقطب آل صباح قبائل اليمن القوية مثل العجمان واستقطب آل سعود العوازم، ليضغط بهم كل طرف على الآخر، كذلك نجد اليوم الأمر نفسه بين البحرين وقطر في نزاعهما الحدودي الطويل. فمنذ منتصف سنة 1992م تقوم سلطات الدوحة بمحاولة استقطاب بعض البيوتات البحرانية، وقد قامت الدوحة بتجنيس بعض الوجوه التي دعتها إلى القدوم من البحرين[1].

وتقدم محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في الدوحة في شباط 1996م، أخر نموذج في تاريخ المنطقة على مقولة الاستقطابات القبلية عبر الحدود في الصراع السياسي. فقد زعمت مصادر قطرية أن الرياض والمنامة حركتا قبيلة الهواجر المنتشرة في البحرين والسعودية، إضافة إلى قطر، لتكون الرافد الاجتماعي - القبلي لهذا الانقلاب[2].

وتاريخياً، أدت هجرة قبائل بني النعيم اليمنية من البحرين إلى الزبارة في قطر سنة 1895م إلى جدل قانوني امتد طويلاً بين البلدين، ومفاده : هل الزبارة قطرية لأنها ضمن أراضي قطر، أم بحرانية لأن من يعيش عليها جميعهم تابعين لحكومة البحرين ؟ واليوم، لا تزال قضية مدينة الزبارة إحدى أصعب مفاصل الخلاف الحدودي بين الجانبين[3].

في تطور مفاجئ أعلنت قطر أن قوة سعودية كبيرة هاجمت موقع الخفوس القطري واستولت على الموقع بعد أن قتلت اثنين من أفراده وأسرت ثالثاً، ونفت السعودية صحة هذا الإعلان واتهمت قطر بالاستيلاء على 14 كم من الأراضي السعودية في أثناء أزمة الخليج الثانية. والسعودية لها حدود مشتركة مع جميع دول مجلس التعاون ولهذا فقد نشبت العديد من النزاعات خاصة بعد فيضان عيون النفط بغزارة في شرق الجزيرة العربية

---

(1) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص 144.

(2) المرجع السابق، ص 144.

(3) شحاته ، محمد مصطفى ، الحدود السعودية مع دول الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، ع 111 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، يناير 1993م ، ص 144.

وزاد من حدة هذه المشكلة أن الحدود في شرق الجزيرة العربية لم يتم رسمها في الماضي بشكل نهائي حيث لم يكن مفهوم السيادة بمعناه الحالي معروفاً في هذه المنطقة. وكانت سيادة الدول تبنى على أساس ولاء زعماء القبائل لرئيس الدولة ملكاً كان أو أميراً[1].

أصبحت السعودية أكبر دولة من حيث الاتساع الجغرافي في شبه جزيرة العرب (864 ألف ميل مربع)، وزاد من قوتها فيضان عيون النفط في الإحساء ومنطقة "الكدن" التابعة لقبائل العوامر والمناهيل القوية والمناطق المحيطة بها على الحدود مع جيرانها مما جعل نزاعات الحدود التي ظهرت قبل إعلان المملكة تمثل أهمية خاصة للسعودية، وزاد من تعقيدها أن مبدأ رسم الحدود في المنطقة ظل مهملاً لفترات طويلة في الماضي لاعتبارات اجتماعية واقتصادية أهمها أن حدود كيانات المنطقة لم تكن تبنى على أساس مفهوم المواطنة والأرض، بل على أساس علاقة رؤساء القبائل بحكام الدول أو الولاء لمذهب ديني معين كالإباضية والزيدية والشافعية وغيرها من المذاهب الدينية التي انتشرت في ربوع الجزيرة العربية [2].

إن تحقيق الأمن الغذائي من التبعية الغربية الخطيرة لا يمكن أن يتيسر إلا من خلال التعاون والتكامل العربي بعيداً عن الخلافات السياسية أو العواطف المتغيرة، بدءاً بإنشاء تجمعات فرعية جهوية تضم عدداً من الدول العربية على أساس بعض الأهداف الأساسية المشتركة التي تلتقي في مجملها مع الأهداف القومية الكبرى[3].

---

(2) المرجع نفسه ، ص221.

(3) المرجع نفسه ، ص 222.

(1) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي الموحد عام 1992م ، ص 223.

(*) نعتذر من القراء الكرام ، فالقارئ للتاريخ يدرك تماماً أن الصراعات التي حدثت لأسباب لا تمت إلى الواقع بصلة . (الباحث)

وخلاصة القول : إن النزاعات لم تغادر المناطق العربية يوماً، فخلال القرون السابقة كان على الماء والكلأ، وفيما بعد على الزعامة الدينية ثم على الزعامة السياسية والآن على النفط والغاز، ولا يستبعد مستقبلاً أن تنمو الصراعات العربية - العربية على المياه، ولهذا فإن الأمر يتطلب من العقلاء السعي الجاد والحثيث لإنهاء مشكلات الحدود والنفط والمياه، ولا نريد أن تتكرر حادثة داحس والغبراء وغيرها من قصص الزعامة والهيمنة تحت مصطلحات ترغم العامة للانصياع إلى رغبة دعاة المصطلحات[*].

3- البعد الجغرافي والاستراتيجي للحدود :

تتكون مساحة الحدود في الوطن العربي من كتلة متماسكة من اليابس، تقدر مساحته بحوالي 14مليون كم^2. وباستثناء البحر الأحمر، الذي تقدر مساحته بنحو 438 ألف كم^2، لا توجد فواصل مائية متداخلة في اليابس. وعليه، فإن اليابس يشكل جل مساحة المنطقة العربية، وأن الحدود البرية هي النوع السائد بين الحدود العربية - العربية. وتتميز هذه المساحة بعدة خصائص جيوبولتيكية، لها علاقة بظاهرة الحدود العربية - العربية، لعل من أهمها، أن الهضاب المتوسطة الارتفاع تغطي معظم أراضيها. ونظراً لقدم هذه الهضاب، فقد تحولت إلى ما يشبه السهول الحتاتية بفعل عوامل التعرية. وعليه فإن هذه المساحة تتألف بصفة عامة من سطح مستو، يتراوح ارتفاعه ما بين 400، 600 م. وباستثناء بعض الجبال العالية التي توجد على أطراف مناطق الحدود الخارجية، التي تكاد لا توجد ظاهرات تضاريسية واضحة داخلها، ويمكن أن تمثل معالم بارزة تتمشى معها الحدود [1].

وبناء على ذلك ، فإن الحدود الفيزيوغرافية Physiographic Boundaries التي تتمشى مع المعالم التضاريسية، من الأنواع المحدودة الانتشار في المنطقة العربية. ويتمثل هذا

(1) محمود ، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية - العربية ، مرجع سابق، ص 170.

النوع بشكل خاص في إقليم الشام حيث تتوفر الأنهار والهضاب كما هو الحال بالنسبة للحدود الفاصلة بين فلسطين من ناحية، وكل من الأردن وسورية ولبنان من ناحية أخرى، وللحدود القائمة بين سورية ولبنان. تقع المنطقة العربية أو تكاد في نطاق الصحارى المدارية، الذي يتميز بقلة الأمطار، خاصة في الأجزاء الداخلية التي تكاد تخلو من الأمطار، التي تشمل الصحراء الكبرى الأفريقية والصحراء العربية وامتدادها الشمالي في بادية الشام. وهذه الصحارى التي تشغل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة العربية ،التي لا يزيد مجموع مطرها السنوي على عشرة سنتيمترات[1].

لقد كان لسيادة ظروف الجفاف في هذه المنطقة الأثر في ضعف القدرة الإنتاجية للأرض وقلة عدد السكان، وتركزهم الشديد في المواضيع المحدودة، التي تتوافر فيها مصادر المياه، ومع اتساع رقعة المناطق الصحراوية عديمة القيمة وذات الطبيعة القاسية، تصبح الحدود الهندسية والفلكية، من أكثر أنواع الحدود ملائمة للمنطقة العربية. فالحدود الهندسية Geometrical Boundaries عبارة عن خطوط مستقيمة بين نقطتين معلومتين أو أقواس مرسومة من مركز دائرة معروف. واستخدام هذه الخطوط المستقيمة يناسب الفراغ الصحراوي، الذي يخلو من أي شكل من أشكال الظاهرات الحضارية، التي تستلزم دقة التحديد. وعلى سبيل المثال، تنتمي إلى هذا النوع، الحدود القائمة حالياً بين الجزائر وكل من موريتانيا وتونس، وبين موريتانيا والصحراء الغربية، وبين سوريا وكل من العراق والأردن وبين السعودية من ناحية ومعظم الدول المجاورة لها. وأما الحدود الفلكية Astronomical Boundaries، فهي عبارة عن خطوط تتمشى مع خطوط الطول ودوائر العرض، كالحدود بين مصر والسودان التي تتمشى مع دائرة العرض 22 درجة شمالاً، والحدود بين مصر وليبيا التي تسير مع خط الطول 25 درجة شرقاً [2].

---

(1) المرجع السابق، ص 170.

(2) محمود، مرجع سابق ، ص 170.

إذا كانت الحدود الهندسية والفلكية من الأنواع التي يسهل تعينها وتحديدها على الخرائط، فإن الصعوبة تكمن أساساً في عملية تخطيطها على الأرض، وتمييزها بشواهد ملموسة. وهنا نلاحظ، أن عدم استقرار الحدود في المنطقة العربية يرجع إلى حد ما، لعدم مراعاة القبائل الرعوية الحدود الدولية في حركتها المستمرة وراء الماء والكلأ، لا سيما أن النظام القبلي لا يعترف كثيراً بمبدأ السيادة الإقليمية للدول، لأن الولاء القبلي هو دليل السيادة. فالقبائل - إذا جاز التعبير ما هي إلا (دول متحركة) من وجهة نظر جيوبولتيكا الصحارى المدارية. وتعد المياه في المنطقة العربية معياراً مهماً في تعيين الحدود، ولذلك فهي في الغالب قد تكون سبباً في إثارة نزاعات الحدود. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الخلاف الحدودي الساكن بين مصر وليبيا حول واحة جغبوب، والنزاع الحدودي في شرقي شبه الجزيرة العربية حول واحات البريمي الثمانية الذي حسم مؤخراً من خلال معاهدتي الحدود، اللتان وقعتهما السعودية مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والخلاف الحدودي بين السعودية واليمن حول إقليم عسير، الذي تتطلع السعودية إلى حسمه بتوقيع اتفاقية حدود مع اليمن. و من المنتظر أن تكون المياه عاملاً حاسما في رسم حدود الكيان الإسرائيلي مع دول الجوار الجغرافي ، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المقترح قيامها في الضفة والقطاع[1].

يشكل مسرح الحدود العربية - العربية إقليماً متجانساً من حيث التكوين الأثني Ethnic Compositision، أو ما يعرف أحياناً، بالتكوين القومي. ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في السلالة واللغة والدين، ثم الثقافة، التي تشترك اللغة والدين في تكوينها. ويمكن القول بإن الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية، البالغ عددهم أكثر من مائتين وعشرين مليون نسمة سنة 1990م، ينتمون سلالياً إلى المجموعة المعروفة باسم السامية العربية، وتتكون من مجموعتين الحجازية العدنانية وهي الثلث واليمنية القحطانية الثلثين. ويتحدث غالبية السكان العربية كلغة

(1) محمود، مرجع سابق ، ص 171.

أصلية، ويدين أغلبهم بالإسلام ديناً، وقد انعكس هذا التجانس الأثني أو القومي الواضح على الحدود العربية - العربية، التي تخلو من بما يعرف بالحدود الأثنوجرافية Ethnographic Boundaries التي تفصل بين الأمم أو القوميات المتميزة، وهذا لا يعني بالقطع عدم وجود أقليات قومية متميزة داخل هذه الحدود، ولكنها بصفة لا تشكل ظاهرة واضحة .وتشكل الحدود العربية - العربية الإسرائيلية نموذجاً شاذاً للحدود الأثنوجرافية في المنطقة العربية. فالتكوين العرقي - الثقافي تكوين وافد في مجمله من خارج المنطقة، وهو يتميز بشكل خاص بالديانة اليهودية، التي تقيم دولة على أرض فلسطين المغتصبة. ووجوه هذا القدر من التجانس العرقي - الثقافي من شأنه أن يخلق نوعاً من التجانس في المفاهيم والتصورات والقيم والمبادئ العامة. وإذا سلمنا بوجود هذا التجانس الإيديولوجي تجانس أو تماثل بين النظم الاجتماعية والسياسية السائدة في المنطقة العربية. فإن هذا الافتراض قد يبدو صحيحاً، لأن الحدود السياسية العربية - العربية لا تشكل حقيقة مادية راسخة، بل هي مجرد شكل من أشكال السيادة الإقليمية، لا سيما في ظل التجانس الاقتصادي القائم على وحدة البيئة الجغرافية[1].

ضمن المؤثرات الإستراتيجية، يعد العامل الملاحي أحد العوامل الأساسية التي تسهم في صوغ الأزمات الحدودية وتوجيهها في حركة أحداث المنطقة. ويعد مرفأ أم قصر العراقي ومداخله المتنازع عليها، ومرفأ خور العديد ومداخله المتنازع عليها أيضاً أهم نموذجين لهذا العامل. وكان السعي السعودي للحصول على منفذ مطل على بحر العرب في ظفار سبباً رئيساً في المشكلات السعودية الحدودية التي كانت قائمة مع العمانيين، وبعضها لا تزال قائمة مع اليمنيين بشأن عسير ونجران وجيزان. وقد قيل إن الحزب الاشتراكي اليمني قدم تعهداً للرياض بإعطائها منفذاً إلى بحر العرب، في حال دعم مجلس التعاون حركته التي قام بها في الجنوب اليمني[2].

---

(1) محمود ، مرجع سابق ، ص 171.

(2) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 144.

من أشهر منازعات الحدود التي كان لها آثار بعيدة على حياة مجلس التعاون تلك التي تتعلق بالحدود العراقية الكويتية، وقد أدى النفط فيها دوراً جزئياً، بينما دخلت عناصر أخرى في إثارة هذا النزاع متصلة بعوامل إستراتيجية وبأوضاع الجغرافيا السياسية للمنطقة، فالعراق الذي تكوّن كدولة مستقلة سنة 1921م وجد نفسه محروماً من ساحل مفتوح على الخليج العربي ولذلك سعى إلى تعديل حدوده الجنوبية، وتأزم الموقف عندما أخذت شركة النفط الوطنية العراقية تنقب عن حقول جديدة في الجنوب ومن أشهرها حقل الرميلة الذي كان أحد الأسباب المباشرة في إثارة أزمة 1990م. وكانت شركة النفط الوطنية قد منحت امتياز التنقيب في هذه المنطقة للشركة الفرنسية ايراب على أساس نظام المقاولة[1](*).

جرى تخطيط الحدود لأول مرة في مشروع المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية سنة 1913م بقيت مرجعاً مثيراً للخلاف بين العراق والكويت حول هذه المسألة، وبمقتضى هذه المعاهدة دخلت أم قصر وصفوان وجزيرة وربة وبوبيان ضمن ولاية بغداد العثمانية مقابل اعتراف حكومة الآستانة بدخول الكويت تحت الحماية البريطانية. بيد أن ميناء أم قصر لم يشكل كسباً كبيراً للعراق لأنه يقع على خور ضيق "أي خليج صغير يعرف باسم خور عبد الله" وسوف يعمل العراق فيما بعد على تعميق هذا الميناء لتصل إليه أنابيب نفط الجنوب. لكن كان من المتعذر تحويله إلى ميناء شحن كبير. وقد تجدد الحديث عن الحدود العراقية الكويتية بمناسبة انتهاء الانتداب البريطاني والتحاق العراق بعصبة الأمم سنة 1932م فسعت حكومة بغداد إلى ترسيم الحدود بشكل دقيق لأن اتفاقية 1913م اقتصرت على تخطيط فوق الخرائط دون تحديد على أرض الواقع بإقامة أعمدة أو علامات أخرى تبين الحدود بدقة. وهكذا استمر الخلاف حول الأقسام المختلفة من هذه الحدود، ففي القسم الشمالي الغربي الذي يمتد على مسافة 45 كم يفصل واد الباطن بين القطرين[2]، أما الوادي نفسه بعرض نحو 3كم فلم توضح به العلامات الدالة على الحدود. وفي القسم الواقع جنوب صفوان ذكرت الاتفاقية أن الحدود الكويتية تبدأ بعد

---

(1) العيدروس ، الحدود العربية، مرجع سابق ، ص 103 .

(*) الملحق رقم (1) يوضح طول الحدود العراقية مع جيرانه.

(2) يحتوي أرشيف رئاسة الوزراء في تركيا على خرائط للحدود العراقية ومحاولة مدحت باشا وغيره من الولاة تسوية ذلك الأمر مع الإمارة الكويتية.

ميل واحد من آخر نخلة قائمة في مزارع صفوان وهذا أسلوب غير عصري في تخطيط الحدود، حيث أن النخل الذي لا يشكل علامة ثابتة. ويستمر خط الحدود إلى البحر، ومن هنا امتد النزاع ليشمل المياه الإقليمية. وبموجب الخطة البريطانية تدخل الجزر الواقعة على القرب من رأس الخليج العربي تحت سيادة الإمارة الكويتية ومنها جزيرتين غير مسكونتين هما وربة وبوبيان اللتان تقعان على مقربة من خور عبد الله، فكان العراق يشعر باعتباره صاحب القوة العسكرية المهة في المنطقة بحاجته إلى هاتين الجزيرتين لاستخدامهما قاعدتين للبحرية العراقية، فالدوافع هنا إستراتيجية قبل أن تحركها المصالح البترولية، وقد طالب العراق بهاتين الجزيرتين بمناسبة الاتفاق الكويتي الإيراني الخاص بتحديد الجرف القاري في سنة 1968م [1].

وفي الوقت الذي كان كل من العراق والكويت يدور في فلك النفوذ البريطاني عولجت هذه الخلافات من دون تشدد عراقي، فعلى أثر الخلاف الذي أثير في سنة 1932م تبودلت الرسائل بين الحكومة العراقية وبين المندوب السامي في بغداد، وهي تتضمن تأكيداً واعترافاً بحدود سنة 1913م، أما بعد خروج العراق عن دائرة النفوذ البريطاني، فقد التجأ إلى أسلوبين للتغلب على شعوره بالاختناق البحري : أحدهما هو محاولة إدخال الكويت معه في اتحاد بشكل ما والثاني هو السعي من أجل إعادة النظر في الحدود. وقد كان معظم حكام الكويت يدركون هذه الطموحات العراقية ويسعون إلى تجنبها بأي ثمن، فبعد التوتر الذي أحدثه عبد الكريم قاسم في سنة 1961م بدعوى ضم الكويت، ظلت العلاقات متوترة إلى أن تولى عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية. وفي إطار من روح المصالحة العربية العامة توصل مع الكويت إلى صفقة مهمة فقد دفعت الكويت مبلغ 30 مليون دينار مقابل اعتراف العراق باستقلال الكويت وهذا يعني ضمناً الاعتراف بالحدود القائمة. ومع تغيير نظام الحكم في العراق وظهور صدام حسين فقد طرح العراق تصوراً جديداً للحدود البرية وفي الوقت نفسه طلبت حكومة بغداد تأجير جزيرتي وربة وبوبيان. فلجأ الكويت إلى جامعة الدول العربية التي أيدت موقف الكويت وعارضت أي تعديل يدعو العراق إلى إدخاله على خريطة الحدود[2].

---

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1974م، ص 346.

(2) العيدروس، الحدود العربية، مرجع سابق، ص 104- 105 .

ولا شك أن تسوية مسألة الحدود العراقية الكويتية قد خرج عن سيطرة العراق بعد التدخل الدولي الذي قرر إقامة منطقة منزوعة السلاح يمتد معظمها داخل الأراضي العراقية وهو حل يختلف عن نظام المناطق المحايدة الذي اتبع في الحالات الأخرى[1]. مما يعني توارث الأجيال في العراق العداء ضد الكويت واقتطاع أجزاء منه عن طريق القوة المفروضة من أمريكا المهيمنة على الأمم المتحدة.

كذلك الأمر بالنسبة للأهمية الإستراتيجية، فكلما كانت المنطقة محل الخلاف تمثل بعداً إستراتيجياً للدولة، انعكس ذلك على درجة تمسك الدولة المعنية بها، خاصة إذا كانت المسألة تتصل مباشرة بالأمن الوطني لتلك الدولة، ومثال ذلك الخلاف القطري - البحريني حول جزر حوار، فبغض النظر عن وجود أو عدم وجود موارد طبيعية في هذه الجزر، فإنها تمثل عمقاً إستراتيجياً مهماً خاصة لدولة البحرين، الأمر الذي ينعكس في السلوك البحريني تجاه هذه القضية مع الطرف القطري فيها[2].

وتفيد الدراسات أن الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، وبين قطر والبحرين ستظل مصدر توتر دائم الاستمرار، وإذا لم تكن الجامعة العربية فعالة وتأخذ مبادرة، فإن المستقبل القريب قد ينذر بهبوب عاصفة حربية ما بين قطر والبحرين، أما مسألة انتهاء الصراع بين العراق والكويت، فمعظم السياسيين يتوقعون إثارته، ولا سيما أن العراقيين، وبعدما تعرضوا للذل والإهانة، فلن ينسوا الكويت التي يحملونها تبعات حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل[3].

---

(1) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 346.

(2) مجلة آفاق المستقبل، ع 10، نوفمبر 2000م .

(3) تقرير أعدته لجنة أمريكية بريطانية بتاريخ 2004/4/27م . ولكن حمل التقرير أمريكا وبريطانيا مسؤولية عدم إنهاء النزاع بين البلدين .

الفصل الثالث

الدور البريطاني والأمريكي في النزاعات الحدودية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية

1- الدور البريطاني والأمريكي في نشأة الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

2- الشركات البترولية البريطانية والأمريكية ودورها في النزاعات الحدودية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

3- التنافس الأمريكي البريطاني على نفط منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وأثر ذلك على المنطقة.

1- الدور البريطاني والأمريكي في نشأة الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية:

خلفت الحرب العالمية الأولى اثني عشر كياناً في شبه الجزيرة العربية يشكل أكثر وضوحاً في شخصيتها الاعتبارية عن قبل، وعلى الرغم من مشاركة عدة دول كبرى في تلك الحرب، إلا أنه لم يكن لغير بريطانيا يد في وضوح بنية تلك الكيانات، وكانت الجائزة أن نجحت بريطانيا ما بين سنتي 1913م و1923م في الحصول من شيوخ الخليج العربي على حق الامتيازات النفطية لشركاتها من دون أن يعرف أي شيخ حدوده السياسية على الأرض، بل إن هناك من يذهب إلى أن قيام بريطانيا بوضع حدود بين تلك الكيانات كان نتيجة ضغوط الشركات النفطية، لأن التعامل مع هذه الكيانات الصغيرة الضعيفة أسهل من التعامل مع كيان عربي قوي موحد، مثلما كانت بريطانيا تنوي في وعودها للعرب قبل الحرب العالمية الأولى[1].

وإذا درسنا أية خريطة جغرافية وجدنا أن جميع خطوط الحدود الدولية رسمت بفعل الحروب إلا في الخليج العربي، لأن المنطقة العربية في الخليج لم تعرف الحدود السياسية بمعناها المعروف حالياً. وقد عجل بظهورها فجأة بعد الحرب العالمية الأولى سببان، هما : القوى الأوروبية المستعمرة، والنفط. وعاق ظهور الحدود السياسية بين بلاد العرب أنها كانت جزءاً من الدولة الإسلامية، وهو ما اصطلح الفقهاء على تسميته " دار الإسلام ". ولم يكن هناك حدود إلا الحدود التاريخية التي تميز إقليم مصر ومراكش وهكذا، ولم يكن بينها إلا الفراغات الصحراوية الفاصلة بين مناطق العمران. وقد أجمع الفقهاء على عدم جواز الفصل بين الشعوب التي تضمها هذه الدار، فولاية الإسلام واحدة وتشمل كل الأقاليم التي يدين أهلها أو أكثرهم بالإسلام ديناً وجنسية[2].

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي/تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، بيروت، 2006م، ص 143.

(2) محمود، المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية، مرجع سابق، ص 7.

لقد كان الرعي هو الحرفة السائدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وتتطلب حياة البداوة التنقل والترحال في المواسم إلى اتجاهات ومناطق ثابتة، كما تتطلب التنقل من البادية إلى الأسواق لشراء ما يحتاجونه، ولبيع بضاعتهم من خيل، وإبل، وأغنام، وصوف، ومشتقات الألبان وغيرها. لذا تتعارض حياتهم مع فكرة وجود الحدود الثابتة، على الرغم من وجود مناطق الرعي لكل قبيلة، لكنها لم تكن دقيقة ولا ثابتة[1].

وقد عجلت القوى الاستعمارية الأوروبية بظهور الحدود حينما جاءت إلى المنطقة متأثرة بفكرة السيادة الإقليمية، وظهور نظم الملكية المركزية القوية التي اهتمت بتعيين حدود أقاليمها. وقد بلغ التغلغل الأوروبي في المنطقة أقصاه بعد هزيمة الدولة العثمانية، وتنازلها عن ممتلكاتها في معاهدة "سيفر" سنة 1920م، وقد سبق ذلك تفاهم بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة، إذ كان نصيب بريطانيا من أملاك الدولة العثمانية مناطق ملونة بالأحمر كما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو سنة 1916م (Sykes-picot Agreement) السرية التي فضحتها الحكومة السوفيتية عام 1917م، وقد شملت العراق والأردن، أما فلسطين فقد لونت باللون الأزرق. وما يهمنا في الاتفاقية هو حصول فرنسا وبريطانيا على حق الأفضلية في منطقتيهما في حقل التجارة، والسكة الحديد، واستيراد الأسلحة، وتعيين المستشارين. كما يهمنا ملاحظة إصرار بريطانيا على الفوز بالمنطقة التي يشار إليها بالأحرف مثل (ب) وغيرها، وتقع بين خط طبرية - أبو كمال - كركوك، وهي حالياً مناطق النفط في العراق. كما أصرت بريطانيا الحصول على ميناءي حيفا وعكا المتجاورتين على ساحل البحر المتوسط، وكان هدف بريطانيا إيصال النفط العراقي إلى البحر المتوسط، وكان لا بد من تعويض فرنسا عن خسرانها مناطق النفط بإعطائها حصة تركيا في شركة النفط التركية[2].

لا يبدو دور النفط في نشأة الحدود السياسية وإثارة النزاعات حولها واضحاً إلا في شرق الجزيرة العربية، لأن ظهور النفط في هذه المنطقة جاء سابقاً على شيوع ظاهرة الحدود الثابتة، وفكرة السيادة الإقليمية. وكان العرف السائد يقول بأن الأرض حق مشاع،

---

(1) العجمي، مرجع سابق، ص 144.

(2) المرجع نفسه ، ص 144- 145.

ففي حياة البادية كما ذكرنا سابقاً لا ملكية للأرض، ولا حدود إلا في أضيق نطاق، وفكرة الدولة لم ترتبط خلال تلك المرحلة بملكية الأرض المحددة. لقد كان الولاء القبلي يشكل معياراً أساسياً لتقرير سيادة الدول، وكان الولاء للحاكم من القبائل المتحركة متقلباً تقلباً واضحاً، فهذا عبد العزيز بن سعود يطالب قبيلة العوازم بالزكاة، وهم في داخل حدود الكويت، كما أن شمر الفارين إلى العراق بعد سقوط حائل، وهي قبائل نجدية، كان عليها أن تدفع الزكاة لابن سعود أيضاً، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل النعيم وآل مرة بين قطر والسعودية، والشحوح بين عمان والإمارات، والنعيم بين قطر والبحرين[1].

وقد طالب عبد العزيز بن سعود في أثناء مفاوضات العقير الأولية بأن تكون الحدود بينه وبين العراق والكويت حدوداً عشائرية، بدلاً من خط يرسم على الخريطة، وأن تكون الأراضي التي ترتادها قبائله أرضاً له، لكن المستر برسي كوكس رفض ذلك[2].

إن بريطانيا كانت صاحبة اللعبة الكبرى في الخليج العربي خلال أربعة قرون من سنة 1616م حتى 1971م، والمايسترو الذي وزع الأدوار بين القوى المتنافسة. وكانت إستراتيجيتها مرحلية، فبدأت بطرق نقل وتجارة وسوق لاستهلاك البضائع البريطانية. ثم تحولت بعد ذلك إلى إنشاء مراكز تجارية، تحولت فيما بعد إلى قنصليات ومراكز دبلوماسية ثم معاهدات أو اتفاقيات ثم حماية، وأخيراً استعماراً عسكرياً مباشراً[3].

لا بد لمن يخوض في مشكلة الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، من أن يبحث في تفاصيل الدور البريطاني فيها، وهذا يستدعي العودة إلى بدايات عملية رسم الحدود التي اضطلعت بها بريطانيا والأسلوب الذي اتبعته في ذلك، ومن ثم الطريقة التي تعاطت بها مع الأزمات التي تتفجر بين الحين والآخر بسبب الحدود[4].

---

(1) العجمي ، مرجع سابق، ص 145.

(2) المرجع السابق، ص145.

(3) محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، محاضرات الموسمين الثقافيين 1974-1975، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ص 45.

(4) مشكور، مرجع سابق، ص 82.

ولعل من الأفضل الوقوف عند أول مرحلة عملية لرسم الحدود على الأرض على الجانب العربي للخليج. وأعني مؤتمر العقير[1] الذي رسم الحدود بين العراق والكويت، ومقاطعات ابن سعود. فقد تضمنت هذه المعاهدة بذور خلاف بين الأقطار الثلاثة، وظلت توقد الأزمات بينها باستمرار حتى يومنا هذا، كما وضع برسي كوكس، الذي رعى المفاوضات، بل وقام هو برسم الحدود على أساس شاذ أضحى فيما بعد السبب الرئيس لنشوء الأزمات الحدودية بين كل دول الخليج[2].

وتؤكد كل الروايات المتوافرة حول ذلك المؤتمر أن كوكس أمسك بالقلم، ورسم على الخريطة خطاً أحمر، قال إنها الحدود التي يجب أن تكون بين هذه البلدان دون الأخذ في الحساب مصالح هذه الدول. وكانت النتيجة أن أعطى مناطق كويتية للسعودية، كما جعل إطلالة العراق على الخليج العربي ضيقة، وظل ذلك مثار جدل وأزمات وحروب بين البلدين. وعندما اعترض حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر على إعطاء جزء من أراضيه لابن سعود، رد كوكس أن ابن سعود قوي الآن وقوته تتنامى، بينما الكويت ضعيفة. وهنا سأل شيخ الكويت : و هل يعني ذلك أن الكويت تستطيع أن تسترد ما سلب منها، إذا صار شيخها في قوة الشيخ مبارك (شيخ الكويت سابقاً) دون معارضة بريطانية؟ فأجابه كوكس إن بريطانيا لن تعارض ذلك[3].

وقد ظهرت المنطقة المحايدة الكويتية السعودية إثر تعاظم دور بريطانيا في المنطقة، وكان لبريطانيا دوافعها وأهدافها في خلق تلك المشكلة، إذ أن سياستها تقوم على إثارة المشكلات والنزاعات الحدودية حتى يمكنها بالتالي التدخل لحل النزاعات بين الحكام، وفي

---

(1) العقير، هو ميناء في الإحساء. حول تفاصيل المؤتمر، أنظر، أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، دار الريحاني، بيروت، 1924م، ص 67، و صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط2، مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة، 1983م، ص 486. وفاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، تعريب خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986م، ص 206 .

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 82 - 83.

(3) أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 359. هذه الإيماءة البسيطة وغير الواضحة هي التي شجعت حكام العراق ولا سيما صدام حسين للقيام بغزو الكويت، وغزوه هذا قتل في الكويتيين الروح القومية وقتل المد القومي في المنطقة، لا حول ولا قوة إلاّ بالله. (الباحث)

أحيان أخرى لا تسمح بتغيير الحدود أو حتى النزاع حولها لأنها تسعى للحفاظ على الوضع الراهن بما يخدم مصالحها، ولكنها تكون في النهاية قد خلقت مشكلات أزلية بين أجزاء المنطقة وعلى رأسها مشكلات الحدود[1].

إن بساطة الدولة العثمانية وانصرافها إلى المجد والشهرة على حساب انهيار نظام الإنكشارية، وعدم الأخذ بأسباب العلم، فرض على العرب واقعاً رسمت خيوطه الدول الأوروبية، وغدت الأنظمة القائمة كبديل عن الدولة العثمانية تسارع الخطا للقبول بالكيانات التي خطتها بريطانيا وأجازت لهم إقامة دول، فقسمت ساحل الخليج العربي إلى دويلات، وقسمت شبه الجزيرة العربية إلى مناطق إقليمية خطتها حسب مكنوناتها الأرضية، وقد ترتب على هذا قابلية الاقتتال على أمتار، وهذا شيء لم يعتد العرب عليه، غير أن المعادن والنفط والغاز أجازوا القتل على موطئ قدم، وقد ذكر نظيف باشا في تقريره إن مشايخ الخليج وزعماء الجزيرة سيقاتلون على خطوات وبتحضير بريطانيا[2].

2- الشركات البترولية البريطانية والأمريكية ودورها في النزاعات الحدودية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية :

نصت اتفاقية «دارين» لسنة 1915م في مادتها السادسة على امتناع ابن سعود عن كل تجاوز وتداخل في أراضي سلطان عمان وساحل عمان الخاضعين للحماية البريطانية والمرتبطين بروابط تعاهديه مع الحكومة البريطانية والتزام ابن سعود بذلك، ولكن مجيء الشركات الأمريكية وسعيها لتوسيع مناطق الامتياز على حساب أراضي أبي ظبي الخاضعة لبريطانيا أدى إلى إثارة مشكلات الحدود[3].

منذ نهاية سنة 1932م وبداية 1933م، بدأت مشكلات الحدود تظهر عن طريق الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية، نتيجة لمصالح الشركات البترولية ومن ثم

---

(1) ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932-1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م، ص 100 .

(2) تقرير نظيف باشا، مرجع سابق، ص 3. ونظيف باشا عمل كوالٍ في الإحساء وكمستشار لمدحت باشا فيما بعد.

(3) العيدروس، الحدود العربية ، مرجع سابق، ص 160 .

مصالح دولها التي تقف وراءها، ويبدو أن السبب المباشر في مشكلات الحدود بدأ عندما منح ابن سعود أول امتياز لشركة كاليفورنيا الأمريكية في الخامس من أيار 1933م، ثم توسعت الشركة وغيرت اسمها إلى " أرامكو " التي أدت دوراً خاصاً وفريداً من نوعه في تاريخ البترول ومشكلات الحدود وذلك لسببين أولهما يعود إلى اللون الأمريكي الخالص للشركة في منطقة كانت مغلقة في وجه الجميع من قبل الاستعمار البريطاني، والسبب الثاني الاهتمام السياسي والاقتصادي الأمريكي القوي بهذه المنطقة منذ أن تأكد للاختصاصيين الأمريكيين أن السعودية تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط[1].

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النفط مصدراً لا غنى عنه لتوفير الطاقة واستمرار تقدم مختلف الصناعات الحديثة، وزادت حدة الصراع العالمي للحصول على هذه المادة الثمينة التي أصبحت تقرر مصير الشعوب وتقدمها ، وبعد انتهاء الحرب أعلن عن إعادة بناء أوروبا، وزاد إنتاج النفط العالمي خلال الفترة 1950- 1968م إلى أربعة أضعاف، كما زاد الطلب على استيراده من قبل دول السوق الأوروبية، وكانت الظاهرة التي قلبت الموازين هي تحول الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة الأولى في العالم من حيث إنتاج النفط وتصديره قبل الحرب، إلى دولة تفتقر إلى النفط. واتجهت الأنظار إلى الخليج العربي، وازداد الطلب على نفطه باطراد لعدة عوامل منها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التصدير إلى الرغبة في الاحتفاظ بما لديها من مخزون أطول وقت ممكن، والطفرة في نظام الإنتاج الصناعي، وحلول النفط بالتدريج محل الفحم، بالإضافة إلى تيسير وسائل النقل، فاحتدم التنافس بين الشركات الكبرى، وأوجد هذا التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصاً أفضل للدول المنتجة كي تعدل شروط امتيازاتها[2]، كما أن الوعي السياسي ازداد في هذه الأقطار بعد الحرب. وكان من أبرز الأحداث التي أثرت في موقع النفط العربي ومكانته في قسمة العمل النفطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدء التصدير من مناطق مهمة سيكون له فيما بعد دور مهم في تلبية الطلب العالمي كالمملكة العربية السعودية والكويت[3]، وتسلل بعض الشركات المستقلة إلى الشرق الأوسط، وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في المملكة العربية السعودية

---

(1) العيدروس، مرجع سابق، ص 160 .

(2) المرجع السابق، ص 161.

(3) الفارس، مرجع سابق، ص 227.

ومن ثم تطبيقه في بلدان أخرى، وتأميم النفط الإيراني سنة 1951م، وأزمة السويس سنة 1956م، وقانون التحديد الإجباري للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959م. وفي الوقت الذي بدأت فيه معظم البلدان في الجزيرة العربية تصدير نفطها بعد الحرب العالمية الثانية والاستفادة من الأوضاع الجديدة، كانت مشيخات ساحل عمان لا تزال تبحث عن النفط، وفي الوقت الذي كان فيه الحكام متطلعين إلى ظهور النفط كما حدث لجيرانهم، كان التنافس على أشده بين الشركات البريطانية والأمريكية، ونتج عن هذا التنافس مشكلات عدة أهمها خلافات الحدود بين دول الجزيرة العربية، وخلافات الحدود الداخلية بين مشيخات ساحل عمان نفسها التي أثارتها شركات النفط لتحديد حدود الامتياز لكل مشيخة، مما أوجد مشكلة لم تكن موجودة في السابق وهي مشكلة الحدود[1].

مع التعقيد الشديد لمشكلة ترسيم الحدود في الوطن العربي التي تتضمن العديد من الأبعاد كالبعد الجيوستراتيجي والتاريخي واللغوي والقبلي والاقتصادي، فإنه يمكن القول إن القضية قد تحولت شيئاً فشيئاً في وقتنا الراهن إلى أن يكون بعدها الاقتصادي أكثر بروزاً عن ذي قبل إذ يمكن في نهاية المطاف الخلوص إلى نتيجة أن هناك في كل نزاع حدودي في المنطقة بعد واضح يتضمن صراعاً على الموارد الاقتصادية. إذ أن عدم الاتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسية يظل هو المشكلة الأكثر بروزاً خاصةً منذ عقدين من الزمن. وقد تم ذلك وتصاعد مؤخراً لعدد من الأسباب يحكمها في بعضها ازدياد درجة الندرة (مثل المياه) ويحكمها في بعضها الآخر ظروف ازدياد أهمية المورد (كالبترول)، وفي البعض الآخر فإن التكنولوجيا الجديدة التي تساعد عملياً على حل الكثير من مشكلات الواقع، وقد أضافت هي الأخرى - وهذه هي المفارقة - أبعاداً مهمة للنزاعات الحدودية ونعني هنا على وجه التحديد تطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد في البحار والأرصفة القارية ولاسيما تطور منصات الحفر العائمة في مجال البترول. هكذا إذن تسيطر الهيدرولوجيا والهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والإقليمية إلى حد بعيد مع عدم الإغفال بالطبع أن هناك أبعاداً أخرى مهمة تحيط بهذه النزاعات [2].

---

(1) الفارس، مرجع سابق، ص 228.

(2) مجدي صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير1993م، ص188.

عجزت شركة أي جي سي عن مواصلة البحث الجاد عن البترول ، كما توقع كوكس، بسبب خيبة الأمل التي تمت عن فشل الفريق السويسري في البحث عن البترول عندما أجرى المسح الجيولوجي بحثاً عن النفط. كما حاول هولمز أن يثير اهتمام الآخرين لمساندته في الحصول على الامتيازات وبعدما أبعد عن طريق الشركة البريطانية الفارسية للنفط، وجد نجاحاً في الولايات المتحدة، من خلال شركة أويل كوربريشن أوف بنسلفانيا. التي استولت على مشروعات شركة أي جي سي ووافقت على مساندة هولمز في جهوده في الكويت وجرى مسح في البحرين خلال شتاء سنة 1927-1928م حيث وجدوا تشجيعاً، ولكن لارتباطهم باتفاقية مع مجموعة شركات أمريكية (مجموعة تنمية الشرق الأدنى) التي تقوم بالتفاوض للحصول على عضوية شركة بترول تركيا التي تحولت إلى نفط العراق في سنة 1929م ورغم أن شركات النفط المختلفة قد فشلت في التوصل إلى اتفاقية فيما بينها، وتركت شركة إسو وموبيل تملك 23.75% من نصيب شركة تنمية الشرق الأدنى في شركة نفط العراق إلا أنهما مرتبطتان باتفاقية الخط الأحمر ؛ ولذلك فإن الشركات المشاركة عجزت عن الحصول على امتيازات في المنطقة إلا من خلال شركة نفط فارس. وعجزت عن تكوين اتحاد نفطي في البحرين. وذلك راجع إلى موقف جيولوجيي شركة نفط فارس. واضطرت شركة بنسلفانيا والمهتمة بنفط الخليج إلى التخلص من امتيازاتها إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، ولأن أحداً لم يبد أي انزعـــاج لذلك. مارست شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا امتيازها من خلال معاونة كندية عن طريق شركة نفط البحرين بابكو، ولم تثر حكومة بريطانيا أي اعتراض لهذا الإجراء تحت مسمى، المسؤولية الوطنية، حيث أن حكام المحميات البريطانية بما فيهم سلطان عمان وافقوا على عدم منح الامتيازات من دون موافقة حكومة بريطانيا [1].

احتدمت المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على الخليج العربي بعد الاكتشافات التي تمت في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، وثارت إثر ذلك مشكلات عميقة حول الحدود الدولية وكيفية تحديدها، ولم تكتف الشركات

---

(1) جون ولينكسون، حدود الجزيرة العربية / قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة عبد الكريم، مجدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م، ص 211.

الأمريكية بالحصول على امتيازات نفطية في كل من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية التي تعد مناطق تقع تحت النفوذ البريطاني، بل أثاروا مشكلات الحدود لتوسيع نطاق المناطق التي يشملها امتيازهم، وكان أكثر الصدامات حدة ما حدث بين شركة أرامكو صاحبة الامتياز في الأراضي السعودية وشركة نفط العراق صاحبة الامتياز في كل من قطر ومشيخات ساحل عمان. فريق شركة نفط العراق أربع شركات منتجة هي العراق، البصرة، الموصل، وتعمل جميعها في العراق والرابعة شركة نفط قطر وميدانها قطر، ويتبع شركة نفط العراق ثلاث شركات للتنقيب هي شركة امتيازات النفط المحدودة (Concessions Petroleum) وتحتكر امتياز التنقيب في محميات عدن، وشركة تطوير النفط (عمان) وتستأثر بامتياز التنقيب في مسقط وعمان ما عدا مقاطعة ظفار، وشركة تطوير نفط (الساحل المتصالح) وتتصرف بالامتياز البري على طول ساحل عمان، أي أن جميع السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية من مضيق باب المندب حتى شبه جزيرة قطر منح امتياز التنقيب فيها عن النفط إلى شركة نفط العراق [1].

سيطرح تساؤل عن سبب منافسة الشركات الأمريكية لشركة نفط العراق وهي شركة مساهمة تسهم بها شركات أمريكية، وما حدث هو أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت سياسة (الباب المفتوح) بعد الحرب العالمية الأولى، حيث عدت تطبيقها ثمرة من ثمار مساهمتها في الحرب بحيث تتاح لجميع الشركات فرص متكافئة للتنقيب بغض النظر عن جنسيتها، كما استطاعت الحصول على جزء من ملكية شركة نفط العراق، وأصبحت الشركة مملوكة لخمس شركات كبرى، اثنتان منها بريطانيتان واثنتان أمريكيتان وواحدة فرنسية، وتعهدت الشركات المكونة لهذه المجموعة بألا تسعى واحدة منها منفردة للحصول على امتياز في شبه الجزيرة العربية أو أراضي الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت ومصر، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية "الخط الأحمر". غير أن شركة أرامكو صاحبة الامتياز في المملكة العربية السعودية رأت أن توسع قاعدتها فضمت شركات

(1) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، ص 229.

جديدة إليها، وأصر ابن سعود أن تبقى الشركة أمريكية 100%، لذا تأهلت فقط شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي وشركة سكوني ضمن مفهوم واضح يقرر الهدف الأساسي للإستراتيجية الأمريكية وهو زيادة إنتاج نفط الشرق الأوسط والحفاظ على ثروات النفط في نصف الكرة الغربي، وضمان بقاء الامتيازات في أيد أمريكية، وهكذا بدأت المفاوضات سنة 1946م لضم الشركتين كعضوين في أرامكو، وأعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق الخط الأحمر أصبح لاغياً، وانضمتا إلى أرامكو في شهر آذار 1947م كان انضمام شركات أخرى إلى أرامكو ضرورياً، فأرامكو تملك احتياطياً نفطياً هائلاً ولكنها تفتقر إلى أسواق البيع، في حين أن شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي تمتلك الأسواق ولكن احتياطيها النفطي ضئيل، وفي بداية المفاوضات برزت مشكلة وجود الشركتين كأعضاء في شركة نفط العراق وتوقيعها لاتفاقية الخط الأحمر، لذا أصبح من المتعذر انضمام الشركتين إلى أرامكو إلا إذا أخذنا معهما جميع الشركاء، وفي الوقت نفسه يرفض ابن سعود أن ينضم إلى أرامكو أي شريك غير أمريكي[1](*).

بدأت شركة «نفط الخليج» في نهاية سنة 1932م وهي الأصل (شركة بترول بن سلفانيا) تأسف على هذا التصرف وبدأت حكومة صاحب الجلالة تبدي مزيداً من الاهتمام حول الشركات غير البريطانية التي تدخل إلى المناطق البريطانية بغير طريق شركة نفط العراق. وشب خلاف حول الكويت ونظراً لتاريخها الخاص، تقع خارج الخط الأحمر حيث قررت حكومة بريطانيا أن تأخذ موقفاً ثابتاً من حقوقها واستطاع أندرو ميللون، المؤسس وصاحب النصيب الأكبر في شركة بترول بنسلفانيا، أن يحمل الخارجية الأمريكية للضغط على بريطانيا، وهو بنفسه شخصياً عين سفيراً. في لندن سنة 1932م

---

(1) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق، ص230.

(*) الملحق رقم (5) يوضح مضمون الرسالة التي أرسلها عبد العزيز بن سعود إلى فرانك هولمز بشأن توسيع الامتيازات النفطية الأمريكية.

وحتى آذار 1933م، ثم وقعت الصاعقة عندما اكتشف البترول في البحرين، ولما كانت شركة نفط فارس قد أخذت موقفاً هادئاً حول الكويت ، سرعان ما تغير وانقلب الموقف رأساً على عقب ، وخلال أسبوعين كان هولمز ونيابة عن شركة نفط الخليج (في الأصل، شركة نفط بنسلفانيا) يتنافس مع شركة نفط فارس في الحصول على امتياز تنقيب البترول في الكويت، وجعل ميللون من قضية السيادة الوطنية، موضوعاً سياسياً رئيساً وأثار في نوفمبر ضجة أدت إلى انسحاب الحكومة البريطانية، تاركة الموضوع بين شركات النفط والشيخ وكانت النتيجة أن توصلت شركة نفط الخليج (بنسلفانيا) وشركة نفط فارس إلى اتفاق لتشكيل شركة متساوية في المصالح والامتيازات في الكويت، سميت شركة نفط الكويت ووقع الحاكم الامتياز لشركة نفط الكويت. وفي ذات الوقت فقدت الشركات البريطانية السعودية. وتم إلغاء حقوق هولمز في سنة 1928م. وصارت المنطقة مفتوحة نظراً لحاجة ابن سعود للنفط. ولكن السعودية، غير الكويت فالسعودية تقع ضمن نطاق الخط الأحمر، ومع احتلال شركة نفط فارس بالكامل لحقل كركوك في العراق بخلاف سيطرتها الكاملة على نفط إيران، دفع العالم إلى الإحساس بالإحباط وحاولت شركة نفط فارس الحصول على امتيازات النفط السعودية بحقل الشفعة[1].

يذكر فيلبي في أوراقه: "كان ممثل شركة نفط فارس (الشركة البريطانية الفارسية للنفط) مخولاً في أن يكون الحد الأقصى للحصول على الامتيازات 10 آلاف جنيه إسترليني، لكن كان المطلوب 100 ألف جنيه ليحصل على الامتياز، وجاءت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا. التي أثبت خبراؤها الجيولوجيون خطأ شركة نفط فارس في البحرين، وزادت لابن سعود خمسين ألفاً مقابل المناطق الشرقية. وعلى أي حال فلم يكن بوسع بريطانيا أن تقول شيئاً حول الامتياز الذي منحه الملك للشركة بعد أن اختفت معاهدة الحماية سنة 1927م التي أنهت الحماية البريطانية على السعودية، ولم يكن ذلك ما يحدث في قطر. حيث منذ تلك اللحظة اعترفت بريطانيا أن تكون لشركاتها السيادة في الأقاليم المتبقية والتابعة لها [2].

---

(1) ولينكسون، مرجع سابق، ص 212.

(2) العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 68.

حصلت في تشرين الثاني سنة 1930م، شركتا. البريطانية الفارسية للنفط ونفط العراق، على ترخيص من الشيخ عبد الله لمدة عامين للبحث والتنقيب في الأراضي التابعة له، ثم حصلت الشركة البريطانية الفارسية للنفط على مد ترخيص ولكن مع نهاية سنة 1932م فكرت بجدية فيما إذا تخلت عن الحق أو تقدم على امتياز واضح أو تجعل ذلك الترخيص يسقط. ثم أرسلوا فريقاً للتنقيب تحت رئاسة "وليام سون" لمسح شبه الجزيرة في بدايات سنة1933م. وأثار ذلك مشكلة امتدادات أراضي الشيخ ونصح الوكيل السياسي البريطاني المقيم بأن حدود قطر لم تثبت رسمياً، لكنه سيتقصى حول الموضوع. وفي ذلك الوقت جاءت إلى المقدمة قضية حدود ابن سعود وخاصة بعد الإعلان الملكي في 14 تموز سنة 1933م عن تقديم امتياز لشركة كاليفورنيا ستاندرد أويل. في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية داخل حدودها. وعندئذ، قررت الخارجية البريطانية الاحتكام إلى الخط الأزرق كخط محدد لحدود السعودية، وفي ذات الوقت ضغطت بقوة على الشيخ عبد الله لمنح الشركة البريطانية الفارسية للنفط امتيازاً. وكان ذلك يعني هل تلك المنطقة عند الخط الأزرق تخضع لقطر. وجاء هذا السؤال تالياً للمشكلة التي فجرها ابن سعود، ورغم إن الاتفاقية نصت على أن الخط يفصل بين سنجق نجد عن شبه جزيرة قطر. ولم يدع شيخ قطر بأكثر من المنطقة الواقعة أسفل قاعدة شبه الجزيرة. وفي شباط وآذار سنة 1933م أرسل فريقاً من رجاله مع رجال الشركة البريطانية الفارسية للنفط ليبين لـــ "وليام سون" حدوده. بل أضاف أن تلك المنطقة محايدة هذا القول الذي رده أمام الوكيل السياسي البريطاني فيما بعد، وقد وصف لوريمر في مقال له عن قطر قبل الحرب العالمية الأولى. الحدود حول قاعدة شبه جزيرة قطر، ولو أنه اعترف بأن الحدود لم تكن محددة على نحو حاسم إلى حد ما، وهناك مشكلات أخرى كان ابن جلوي أكثر توسعاً حول قطر عن عبد الله بن قاسم الذي كان يهدئ السعوديين بدفع مبالغ بالروبية الهندية سنوياً [1].

(1) ولينكسون، مرجع سابق، ص 214.

منذ بدأت الحرب بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية، شددت بريطانيا قبضتها أكثر فأكثر على إمارات الساحل المتصالح، وعملت جادة على رصد حركات أي زائر أمريكي، بل ومنعت معظمهم من الدخول إلى المنطقة عن طريق حجب تأشيرة الدخول عنهم، فقد رفضت السلطات البريطانية طلب شركة الأنجلو - إيرانية (Anglo - Iranian Oil Co-Alco)، وهي أول شركة نفط بريطانية تدخل منطقة الساحل المتصالح، الحصول على تأشيرة دخول لأحد موظفيها الجيولوجيين العاملين في شقيقتها العراقية (Ipc) - وهو أمريكي الجنسية - لزيارة أبو ظبي. فالحكومة البريطانية «بالرغم من اهتمامها بتسهيل أعمال العناصر البريطانية في شركة بترول العراق في هذه المنطقة " إلا أنها " لا ترحب بإرسال شخص أمريكي، أو أي أجنبي آخر»[1]. وقد أخذ قلق السلطات البريطانية يتضاعف، خصوصاً بعد أن حصلت " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Co. Of California) الأمريكية على امتياز التنقيب عن النفط في البحرين عام 1928م، ثم اكتشافها له هناك سنة 1932م، وبعد تمكن شركة "غلف أويل" (Culf-Oil Corporation) الأمريكية (بدعم من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية الأمريكية) من مشاركة شركة "الأنجلو - فارسية" البريطانية سنة 1934م مناصفة في نفط الكويت [2].

منذ ذلك الوقت رأت السلطات البريطانية ضرورة عزل إمارات الساحل المتصالح كمنطقة نفوذ بريطانية بحته، وبات الشغل الشاغل للحكومة البريطانية إيقاف الشركات الأمريكية وراء الحدود التي سترسمها بريطانيا بالتشاور مع شركات النفط البريطانية التي ستؤدي دوراً أساسياً في المستقبل في نشوء الدول النفطية على ساحل الخليج. ولضمان"

---

(1) Rosemarie Said Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History Of Trucial States (London: Macmillan, 1978), p, 109.

(2) L. Mosley, Power Play: Oil in the Middle East (New York: Random House, 1973), pp.77-86.

السيادة البريطانية " في منطقة الخليج، وضعت حكومة بريطانيا قواعد وشروطاً ملزمة للشركات البريطانية الراغبة في الحصول على امتيازات أهمها [1]:

1- يجب أن يكون العاملون في منطقة الساحل المتصالح من حملة الجنسية البريطانية.
2- على جماعة المساحة الالتزام بتعليمات المقيم السياسي البريطاني في الإمارات.
3- يقوم حاكم الإمارة بتقديم تعهد خطي بأنه مسؤول عن أمن وأرواح المجموعة العاملة هناك.
4- لا يجوز الدخول في مفاوضات حول الحصول على امتيازات التنقيب قبل الحصول على إذن من الحكومة البريطانية.
5- أي امتياز تحصل عليه الشركات خاضع لموافقة الحكومة البريطانية.

ولتنفيذ ذلك اقترحت السلطات البريطانية أن يتم أولاً توقيع الاتفاق بين الحكام والشركة يلحقه بعد ذلك توقيع اتفاقية سياسية بين الحكومة البريطانية والشركة المعنية ، ثم يتبعها أخيراً تبادل في الرسائل بين الحكام والحكومة البريطانية لإقرار ما جاء في الاتفاقية السياسية المذكورة أعلاه[2].

3- التنافس الأمريكي البريطاني على نفط منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وأثر ذلك على المنطقة:

كان لاكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي تأثير كبير محلياً وإقليمياً وعالمياً، حيث صاحبت هذه الاكتشافات تغييرات هائلة في نظرة القوى الدولية، وأدى التنافس البريطاني الأمريكي للحصول على امتيازات التنقيب إلى نشاط كبير في المنطقة برمتها. ومن الثابت أن بريطانيا كانت قد فرضت سيطرتها على منطقة الخليج خلال القرن التاسع عشر الميلادي بواسطة قوتها البحرية التي لم تنقطع عن التجول في مياهه، وكانت

---

(1) Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates, pp.109-110.

(2) ورد في ملحق رقم (5) تفاصيل رسالة أرسلها الملك عبد العزيز بن سعود إلى فرانك هولمز بشأن الامتيازات النفطية.

بريطانيا قد أبرمت سلسلة من الاتفاقيات مع شيوخ المنطقة، فكانت بمثابة الحكم في خلافاتهم، بل إنها قد أجبرت شيوخ المنطقة على عدم بيع أو التنازل أو رهن أو تأجير أجزاء من أراضيهم إلاّ بموافقتها، وكذلك استأثرت بريطانيا استغلال النفط أيضاً حيث شرعت في عقد اتفاقيات مع الحكام المحليين الذين التزموا بموجبها بعدم السماح للشركات غير البريطانية بالبحث عن البترول في بلادهم إلاّ بموافقة السلطات البريطانية[1].

لا شك أن البترول قد ضاعف من الثقل السياسي للخليج العربي في ميزان القوة السياسية في العالم، ليعد البترول عصب التقدم الحضاري المعاصر في السلم ووقود الحرب الذي لا تستطيع أي قوة أن تخوضها دون وفرته، وقد أخذت موارده تنضب في مصادرها القريبة بينما تعاظم في الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، ولهذا لم يكن عجباً أن تتصارع الدول الكبرى عليه والتحكم في مصادره وممراته من هنا كان الصراع البريطاني الألماني قبل الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية عندما حلت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية محل ألمانيا بكل إمكاناتها الاقتصادية والسياسية، وبدأت تستغل تدريجياً بترول السعودية والبحرين وإيران وقسماً من بترول العراق[2].

وهكذا كان الصراع الدولي يتحدى المراكز الإستراتيجية لمواجهة احتمالات الحرب والتحكم في وسائل الردع العسكري، أما الآن فأصبح في مقدمة الدوافع البترول وأهميته الاقتصادية والسياسية مما ساعد في تفاقم هذا الصراع أن العرب ظلوا وقتاً طويلاً لا يحملون المسؤولية الطبيعية نحو العمل في حقول بترولهم والجد لملئ الفراغ الوطني فيه [3].

إن احتدام التنافس بين الشركات النفطية الأجنبية العاملة في منطقة الخليج العربي أفرز عدة مشكلات كان أهمها مشكلة الحدود في إمارات المنطقة، ولم تكن دراسة الحدود حتى أوائل القرن العشرين تحتل نفس المكانة[*]. فتخطيط الحدود إجراء حديث جداً فلم

---

(1) محمد نصر مهنا، الخليج العربي (التطور الحديث والمعاصر)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م، ص 457.

(2) غنيم، مرجع سابق، ص 16.

(3) المرجع نفسه ، ص 16.

(*) قد تلاحظ لجنة المناقشة تكراراً في الأحداث. والسبب يعود إلى أن المنطقة غنية بالنفط وأوروبة بحاجة إليه، ولإشغال المنطقة بالصراعات بدأت التلاعب بالأحداث، هذا التلاعب كان على حساب نفط العرب ، معذرة. (الباحث)

يهتم أحد بدراسته دراسة علمية منظمة. وكان الباحث في مشكلات الحدود لا يجد سوى صفحات مطوية في أذهان الساسة أو في أرشيف وزارة الخارجية أو في ثنايا المعاهدات والاتفاقيات الدولية [1].

ولم يكن مفهوم الحدود الدولية معروفاً في منطقة الخليج العربي حتى وقت قريب ومما ساعد على تأخير تعيين الحدود بين إمارات الخليج العربي بشكل نهائي الدور الذي أدته بريطانيا في هذا المجال. ففي بداية عهدها في المنطقة لم تكن مهتمة بالتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة وإنما كان هدفها الأساسي تأمين وسائل مواصلاتها البحرية إلى الهند، وعندما بدأت تتدخل في شؤون الإمارات الداخلية، عمدت إلى عدم تخطيط الحدود بشكل جدي وذلك لكي تجد دائماً الفرصة لتفرض نفسها كحكم لحل المشكلات الناجمة عن الصراع حول ملكية الأراضي [2].

لم يظهر الاهتمام بتخطيط الحدود في منطقة الخليج العربي إلا عندما بدأ النفط يتدفق، فأصبح تعيين كل بئر وكل نقطة داخل الصحراء أو في عمق المياه يعني الغنى والثروة بينما فقدانها يعني الفقر والحاجة. كما أدى التنافس الاستعماري بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في الشركات البريطانية والشركات الأمريكية، دوراً مهماً في تخطيط الحدود لتحديد مناطق الامتيازات التي يمنحها كل فريق لشركات النفط لتمكين هذه الشركات من الشروع في أعمال البحث والتنقيب دون أن تضطر إلى وقف نشاطها بسبب النزاع على عائدة الأرض وأحقية الامتيازات فيها[3].

ظهرت أولى ملامح التنافس البريطاني - الأمريكي في منطقة الخليج العربي منذ أول اتصال تم بين الأمريكيين والخليج العربي، والمتمثل بالتعاون التجاري الذي أرست دعائمه الاتفاقية المعقودة بين سلطان مسقط والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1833م. إذ أبدت الحكومة البريطانية خشيتها وعدم ارتياحها لتطور العلاقات الودية بين الجانبين والامتيازات التي منحها السلطان للأمريكيين في شرق أفريقيا [4].

---

(1) رفله، الحدود السياسية ومشكلاتها السياسية، مرجع سابق، ص 74.
(2) الفيل، مشكلات الحدود السياسية في دول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 30.
(3) صلاح العقاد، البترول والاستعمار في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، بيروت، ع 8، إبريل، 1967م، ص 168.
(4) ريتشارد ستيفنس، استعراض لبداية العلاقات الأمريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 3، السنة الأولى، تموز1977م، ص 127.

وأمست سياسة السلطان مثار شكوك بريطانيا، وفسرت مواقفه الأخيرة بمثابة رد على عدم الاهتمام الذي أبدته تجاه مركزه في عمان لعدم رغبتها التدخل في الشؤون الداخلية التي لا تمس مصالحها. غير أن بريطانيا لم تقف عند حدود التفسير نظراً لما قد تؤديه اتفاقية 1833م من أضرار بمصالحها رغم ثقة السلطان الكبيرة ببريطانيا [1].

قررت حكومة الهند التأكد من موقف السلطان وبعثت بالكابتن "هارت" ممثلاً عنها إلى زنجبار في 1834م لهذا الغرض، ولدى اجتماعهما أكد السلطان صدق نواياه واستعداده التام لعقد معاهدة مماثلة للمعاهدة المعقودة مع أمريكا، على أن ينهض الإنجليز بتجارتهم مع بلاده أسوة بنظرائهم الأمريكيين. وأكد "هارت" في تقريره الذي رفعه إلى حكومته إخلاص السلطان لبريطانيا غير المحدود و" أنه يميل إلى الإنجليز وكل ما هو إنجليزي " [2].

وعلى ما يبدو فإن الموقف البريطاني كان من أكثر الأسباب تأثيراً على هبوط حجم التجارة الأمريكية مع السلطان، حتى جاء الوقت الذي يعامل فيه القنصل الأمريكي معاملة غير ودية. وهذا ما دفع بالرئيس الأمريكي في أيار 1851م لأن يطالب السلطان بضرورة الالتزام بمعاهدة 1833م لما تضمنه من الحقوق للرعايا الأمريكيين [3].

قوبل النشاط الأمريكي في الخليج العربي منذ البداية بعدم الارتياح من الحكومة البريطانية، وبخاصة بعد توقيع الاتفاقية التجارية مع السيد سعيد بن سلطان، وازداد التنافس بين الدولتين بازدياد المصالح الأمريكية في المنطقة، ودخل مرحلة جديدة بعد أن أصبح النفط محور هذا التنافس، فقد تمكنت شركات النفط الأمريكية الكبرى خلال حقبة قصيرة نسبياً من الحصول على امتيازات نفطية مهمة في منطقة الخليج العربي. ويمكن

---

(1) J.R.L. Anderson, East Of Suez, London, 1962, pp. 28-31.

(2) جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741- 1970م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 1420هـ / 2000م، ص 208.

(3) المرجع السابق، ص209، وهل احتوت الدوائر الرسمية الأمريكية والبريطانية غير عقد اتفاقيات مع أمراء الخليج والجزيرة العربية، وما أرمي إليه أنه من الصعب بل المستحيل تقديم ملخص عن هذه الاتفاقيات التي لا تعدّ ولا تحصى. (الباحث)

القول أن الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها كانت نهاية عهد وبداية عهد جديد في تاريخ السيطرة الاستعمارية في الخليج العربي، ألا وهو ظهور دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة في المنطقة، وضعف دور بريطانيا فيها[1] .

ويتضح هذا التنافس أيضاً في إيران، حيث واجهت بريطانيا محاولات التقارب التي جرت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وسعيهما لعقد معاهدة تنظم علاقة الطرفين. غير أن المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم السفير الأمريكي في إستانبول كانوا يقابلون الموقف البريطاني بالتجاوب مع الفرس وإسنادهم. إذ كانوا يجدون في هذه الاتصالات فرصة سياسية يمكن استثمارها في المستقبل إذا تدهورت العلاقة مع بريطانيا وضرب مصالحها عن طريق فارس. بل إن الأمريكيين كانوا يعتقدون بأن بالإمكان جعل فارس شوكة في جنب بريطانيا، وذلك عن طريق الضغوط السرية التي ستستخدمها روسيا ضد إيران بدفع من أمريكا [2].

وعلى أية حال فقد تمكن الأمريكيون من توقيع معاهدة 13 كانون الأول 1856م، غير أن ذلك لم يمنع السفير الأمريكي في استانبول من الإشارة إلى الصعوبات التي أحاطت بالمفاوضات لإبرام المعاهدة في سنة 1854م، واتهام بريطانيا لمحاولاتها الحيلولة دون إتمام المعاهدة وعرقلة المفاوضات الجارية بشأنها[3].

وانقلبت هذه الصورة سنة 1919م حينما وقفت أمريكا تعرض بشدة اتفاقية 1919م بين بريطانيا وإيران، حين أعربت عن شجبها لهذه الاتفاقية لتعارضها مع مبدئهم المعروف بالباب المفتوح، وأبلغوا ذلك صراحة لحكومتي لندن وطهران. وأوضح وزير الخارجية الأمريكية امتناع حكومته عن المصادقة على الاتفاقية ما لم يتضح أنها تمت بتأييد ومصادقة الحكومة والشعب الفارسي معاً[4]. وبمعنى آخر أن الوزير الأمريكي كان يريد القول بإن الاتفاقية تمت بضغط من بريطانيا.

---

(1) - شاكر، مرجع سابق، ص 538- 539 .
(2) قاسم، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، المرجع السابق، ص 209 .
(3) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، دار الرشيد، 1982م، ص 39.
(4) أندريه نوشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة، أحمد محفل، دار الحقيقة، بيروت 1971م، ص 76.

واستند الموقف الأمريكي في معارضته أيضاً على الاتفاقية نفسها لاستثنائها الإشارة إلى حق الرعايا الأمريكيين بالعمل في إيران، في حين منحت هذا الحق للرعايا الأجانب الآخــرين. وكانت الحكومة البريطانية تسوغ هذا الموقف بحجة أن الرعايا الأجانب كالبلجيك والفرنسيين كانوا يعملون في إيران منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، لذا فإن عمل الأمريكيين في إيران سيكون بادرة جديدة. وقد تظاهرت الحكومة البريطانية بعدم ممانعتها لتسوية هذا الأمر شريطة أن يتم ذلك برغبة من الحكومة الإيرانية وبمصادقة منها أي من بريطانيا. غير أن هذه المصادفة هي التي كانت تثير اعتراض الأمريكيين على الاتفاقية الفارسية البريطانية [1].

أما الباعث الآخر للموقف الأمريكي المعارض للاتفاقية فيتضح من برقية وزير الخارجية الأمريكية إلى سفيره في طهران في 17 تموز 1920م، التي جاء فيها: "إن الوزارة قلقة من احتمال مصادقة المجلس الإيراني على الاتفاقية الأنجلو - فارسية، الذي سيجعل من الصعب الحصول على امتيازات نفطية من قبل الشركات الأمريكية ". وعلى أية حال فإن الاتفاقية لم يكتب لها التنفيذ بسبب المعارضة الداخلية في إيران، ثم انقلاب رضا شاه في شباط 1921م[2].

دخل تنافس الدولتين منذ مطلع القرن العشرين مرحلة جديدة تختلف في طبيعتها عن السابق، إذ أصبح النفط هذه المادة الخطيرة في أهميتها الاقتصادية محور هذا التنافس. وليس ثمة شك في أن حجم هذا التنافس سيكون أكبر بكثير عم سبق من خلال الأهمية المترتبة على النفط لكلتا الدولتين، التي أدركها مسؤولو الجانبين بشكل جيد، ومن هنا يكاد يكون النفط أبرز العوامل التي دار عليها التنافس [3].

بدأ الاهتمام بنفط الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر، واتخذ صورة واضحة في مطلع القرن العشرين، حينما تم التوقيع على أول امتياز نفطي في إيران سنة 1901م بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني" وليم نوكس دارسي" في 28 آذار من

---

(1) Shwadran, Benjamin: The Middle East Oil and the Great powers, New York, 1973,p.23.

(2) Shwadran, Benjamin Ibid, p 23.

(3) وهيم، المرجع السابق، ص 41 .

العام المذكور [1]. ولعل في هذه الخطوة ما يكفي بريطانيا لكي تنتبه لاحتكار الثروات النفطية المحتملة في أقطار الخليج العربي وإثقال حكامها بمعاهدات إضافية تلزمهم بعدم منح أي امتياز نفطي لأية جهة كانت دون الأخذ بمشورة وموافقة بريطانيا، وقد تم لها ذلك عبر الاتفاقيات المشار إليها في السابق [2].

ترتبط عملية رسم الحدود بين الدول المطلة على الخليج العربي بجملة عوامل، منها ما هو محلي، يتعلق بالنظام القبلي الموروث، كما هي الحال في التجمعات القبلية على الجانب العربي من الخليج، ومنها ما هو خارجي، يتعلق بالتنافس الدولي على الخليج منذ اتضاح أهميته التي سبق ذكرها وهذا العامل الأخير إما يؤدي إلى رسم حدود بغية الفصل بين مناطق نفوذ قوتين أو أكثر، تتنافس على المنطقة، كما حدث سنة 1823م، مع معاهدة أرضروم الحدودية بين الجانب الإيراني (مدفوعاً من بريطانيا) وبين الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق الحالي، أن يتم رسم الحدود داخل منطقة نفوذ تابعة لقوة خارجية واحدة، ليكون ذلك جزءاً من خطة هذه القوة لإحكام السيطرة وتنفيذ برامجها الآنية والإستراتيجية. ودور بريطانيا في عملية رسم الحدود داخل منطقة نفوذها الخليجية هي مثال واضح. فضلاً عن ذلك فإن العامل الأول (القبلي والموروث التاريخي) كثيراً ما كان يتحرك بفعل العامل الثاني (الخارجي) ليؤلفا معاً منظومة متشابكة من الدوافع والعوامل التي أدت إلى رسم الحدود السياسية في المنطقة الخليجية[3].

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتفوز شركاتها بامتياز للتنقيب عن النفط في الخليج العربي، متبنية بعد الحرب العالمية الأولى سياسة الباب المفتوح ؛ أي عدم احتكار دولة بعينها لامتياز معين لأنه قد يشكل ضرراً لدولة أخرى، ولكن بريطانيا تمسكت بما أسمته حقوقها التاريخية في الخليج[4]، فما كان من الولايات الأمريكية المتحدة إلاَّ أن قامت

---

(1) Stephen, Hemsley Longrigg, Oil in the Middle East, London,1968,p17.

(2) وهيم، مرجع سابق، ص 42.

(3) مشكور، مرجع سابق، ص 79- 80.

(4) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، أضواء على سياسة بريطانية في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية، محاضرة الندوة الدبلوماسية الثامنة لعام 1401هـ - 1980م، وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1980م، ص 122- 123. والعيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص37 .

بتهديدها أنه في حال عدم تطبيقها لهذا المبدأ في الخليج فإنها بدورها لن تسمح لشركات النفط البريطانية بالعمل في أراضيها(*)، مما سيؤدي إلى تعرضها لخسائر كبيرة. لذلك حاولت بريطانيا الموازنة بين الإرادة الأمريكية[1] وبين مصالحها في هذه المنطقة، فأخذت كل الاحتياطات الممكنة للحيلولة دون دخول الشركات الأمريكية للإمارات، رغم أن شركات النفط البريطانية لم تظهر أي اهتمام بالتنقيب عن النفط في الإمارات في ذلك الوقت، ووجهت كل اهتمامها نحو التنقيب في الساحل الفارسي من الخليج[2].

أخذ التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يزداد في فترة ما بين الحربين العالميتين، واستثمر الأمريكيون عزوف البريطانيين عن استثمار أموالهم في السعودية ظناً منهم بعدم وجود البترول هناك وكذلك لعدم استقرار الأوضاع هناك، فاغتنموا هذه الفرصة وساعدهم على هذا ميل الملك عبد العزيز آل سعود إليهم لحاجته إلى المال بهدف تطوير دولته وليدة النشأة وتدعيم جيشه [3].

في أعقاب الحرب العالمية الأولى أخذت ملامح التغلغل الأمريكي في الظهور، وتمثلت في نشاط بعض الرحالة الأمريكيين في المنطقة الذين أصبحوا فيما بعد من المقربين لابن سعود، وكان على رأسهم الرحالة العربي الأصل الأمريكي الجنسية "أمين الريحاني" والمستر كرين Crane وجون فيلبي Philby [4].

لم يجد ابن سعود - لمعاناة بلاده من أزمة اقتصادية حادة - مانعاً من دخول الاستثمارات الأجنبية إلى بلاده والسعي إلى تطوير أوضاعها الاقتصادية وتلبية متطلبات دولته الجديدة. خاصة بعد فشل مساعي ابنه الأمير فيصل سنة 1932م سواء مع وزارة

(*) أعتقد المقصود بأراضيها الأراضي العربية التي تمتلك السيطرة عليها من خلال الامتيازات الممنوحة لها.

(1) عبد القوي فهمي محمد، مشيخات الساحل العماني 1892- 1952م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1988م، ص 261- 262 .

(2) Heard-Bey, Frauke. From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition London: Longman, 1982, p.295.

(3) جمال زكريا، قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1914- 1945م، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973م، ص 478.

(4) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، بيروت، 1962م، ص153.

الخارجية البريطانية أو في اتصالاته ببعض الدوائر المالية لبيع امتيازات نفط بلاده لإحدى الشركات البريطانية، إضافة إلى فشله في الحصول على قرض من الحكومة البريطانية. كل ذلك دفع ابن سعود إلى إبداء موافقته للقاء المستر كرين لما في ذلك من فرصة ثمينة لتغيير الأوضاع الاقتصادية في بلاده. وقد جاء هذا الترتيب على يد فيلبي مستشار ابن سعود الذي تطوع لخدمة المصالح الأمريكية، وقد استجاب كرين لهذه المهمة واقترح استقدام أحد المهندسين وتكليفه بمسح بعض مناطق المملكة والكشف عن احتمالات وجود المعادن فيها[1] .

ويرجع تفوق المصالح الأمريكية وتفضيل ابن سعود لهم على حساب البريطانيين إلى العوامل التالية :

1- استقلال شركة نفط كاليفورنيا وعدم ارتباطها بالحكومة الأمريكية أو خضوعها لنفوذها كما هو الحال بالنسبة لشركة نفط العراق.
2- الباعث المالي، والعروض السخية التي قدمتها الشركات الأمريكية.
3- موقف السياسة البريطانية المتعاطف مع الهاشميين عند تسويتها لمشكلات الحدود بينهم وبين السعوديين.
4- اعتقاد الحكومة السعودية بقوة الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصاد البريطاني .
5- إن جميع الشخصيات المحيطة والمؤثرة على ابن سعود كانت ذات ميول أمريكية.
6- شكوك ابن سعود بنوايا السياسة البريطانية في المشرق العربي وتفضيله السياسة الأمريكية المجردة من المطامع حسب "اعتقاده" [2].

ومن الثابت أن الأمريكيين كانوا أكثر فاعلية من البريطانيين، فبالرغم من حصولهم على امتياز القسم السعودي من المنطقة المحايدة، فإنهم كانوا يسعون لتثبيت قدمهم في القسم الكويتي من المنطقة المحايدة. إذ بالرغم من عدم تمكن شركة نفط الخليج من الحصول على امتياز هذه المنطقة، فإن شركة نفط كاليفورنيا واصلت هذه المهمة بدورها

(1) حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 95.

(2) المرجع السابق، ص97.

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وواجهت أيضاً النشاط البريطاني المعارض المتمثل في شركة امتيازات النفط المحدودة، دون أن ينتهي هذا النزاع إلى تسوية معينة [1].

والجدير بالذكر إن منح ابن سعود نفط المنطقة المحايدة السعودية إلى الشركة الأمريكية دون إذن شيخ الكويت كان في حد ذاته انتهاكاً لقرارات مؤتمر العقير الخاصة بأوضاع المنطقة المحايدة، مما أدى إلى اعتراض الحكومة البريطانية، وبذلك فإن التنافس على نفط المنطقة المحايدة لم ينته، بل استمر سنوات أخرى، فعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن شيخ الكويت في سنة 1946م عن رغبته في استغلال الجزء الخاص به في المنطقة المحايدة، موضحاً بأنه سيمنح الامتياز للشركة التي تقدم أفضل العروض[2].

ونتيجة لذلك دخلت عدة شركات إنجليزية وأمريكية حلبة المنافسة كان أهمها شركة الخليج، وشركة نفط بورما، وشركة نفط العراق، ولم يتم قبول أي من هذه الشركات، وفي نهاية الأمر تقدمت " شركة أمينويل Aminoil " وهي مجموعة من الشركات الأمريكية المستقلة بعروض أكثر إغراءاً بحيث لم تستطع كبرى شركات النفط منافستها، لدرجة أن بعض تلك الشركات اتهمت أمينويل بأنها تقصد بهذا العرض خراب السوق النفطية، لأن ما دفعته أكثر بكثير مما دفعته شركة نفط الكويت سنة 1934م مقابل امتيازها، وأكثر من المبلغ الفوري الذي دفعته شركة كاليفورنيا في مقابل امتيازها في الإحساء رغم كبر مساحة الامتياز مقارنة بصغر مساحة المنطقة المحايدة[3].

ومن الطبيعي أن لا يتردد حاكم الكويت في الموافقة على عقد الامتياز، وفي 28 حزيران 1948م حصلت الشركة الأمريكية المستقلة للزيت " أمينويل " على امتياز الجزء الخاص بالكويت من المنطقة المحايدة لمدة ستين سنة، وبذلك تمكنت المصالح الأمريكية أن تنهي النزاع على نفط هذه المنطقة بقسميها السعودي والكويتي لصالحها[4] .

---

(1) حسون، مرجع سابق، ص 112.

(2) المرجع السابق، ص 112.

(3) إبراهيم شهداد، شركات النفط وعلاقاتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتيازات الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 1984م، ص 151.

(4) حسون، المرجع السابق، ص113.

أما المؤثرات التي أسهمت في تطور الحدود لتصبح «مسألة حدودية» كما درج التعبير عنها حديثاً، فهي مجموعة مؤثرات إستراتيجية وحديثة، كعامل الطاقة والعامل الملاحي والعامل الأمني[1].

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها للدفاع عن شركاتها النفطية واستثمار وجودها العسكري للحلول مكان البريطانيين في المملكة العربية السعودية. فبعد التشاور مع شركات النفط (مجموعة أرامكو) تم تقديم المساعدة المالية والعسكرية للمملكة عن طريق برنامج الإعارة والتأجير. وقد وصلت هذه المساعدة إلى مائة مليون دولار في مطلع سنة 1947م ، إضافة إلى حضور عسكري أمريكي لتدريب الجيش السعودي تمثل في إرسال أول بعثة عسكرية أمريكية في كانون الثاني 1943م بعد الزيارة التي قام بها الجنرال رويس القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى المملكة العربية السعودية واتفق خلالها مع الملك عبد العزيز بن سعود على إقامة مطار عسكري كبير بالظهران بالقرب من آبار النفط. وبدأ العمل بإنشاء قاعدة الظهران الأمريكية سنة 1944م وأنجزت سنة 1946م لتصبح من أكبر القواعد العسكرية في المنطقة العربية وجنوب غرب أسيا [2].

أخذت أمريكا ترسخ وتوطد أقدامها في هذه المنطقة مستغلة تلاشي القوة البريطانية خاصة بعد حرب السويس 1956م، واستمرار فقدان سيطرتها على الدول التابعة لها فترة الستينيات حتى أفضى بها الأمر إلى الإعلان عن نيتها سحب قواتها العسكرية المرابطة شرق السويس. وقد جاء قرار بريطانيا بسحب قواتها من المنطقة بعد مئة وخمسين عاماً استعمرت فيها أرض الخليج العربي واستنزفت موارده، حينما استطاعت تثبيت أقدامها في المنطقة على حساب ثلاث قوى تاريخية هي البرتغال وفرنسا وهولندا[3].

---

(1) عبد الجليل مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، ع ، 12 تشرين الأول/أكتوبر، 1992م ، ص 47-65.

(2) النعيمي، عبد الرحمن محمد، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، ط 2، بيروت، 1994م، ص 55.

(3) الطناحي، مرجع سابق، ص62.

وفي خلال الفترة بين سنتي 1820- 1971م تمكنت بريطانيا من تشييد نظام أمني واقتصادي أساسه ضمان مصالحها الشخصية وقطع الطريق على القوى الأخرى. ولم يكن هذا النظام منسجماً مع طموحات وتطلعات أهل المنطقة[1].

وظلت بريطانيا تدير أمور الخليج عن طريق حاكمها العام في الهند حتى سنة 1947م حينما استقلت الهند وانتقل مركز المقيمية البريطانية إلى البحرين. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الخليج العربي بحيرة للنفوذ البريطاني بفضل اتفاقياتها مع قطر والكويت وانتدابها على العراق، ثم أخذ نفوذها ينحسر تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ثورة العراق واستقلال الكويت ثم ظهور بوادر اتفاقيات الإمارات التسع بشأن الاتحاد [2].

وقد بدأت بريطانيا تفطن إلى هذه المشكلات فأخذت تفكر في إيجاد صيغة وحدوية لإمارات الخليج عن طريق البدء بتوحيد مناهج التعليم والأنظمة البريدية والقضائية والمالية ثم التوجه نحو تشكيل جيش نظامي مستقل لكل إمارة حتى يكون ذلك بيدها لا بيد غيرها[3]. ولكن بريطانيا أدارت وجهها عن تنفيذ هذه الفكرة بعد خروجها منهكة من حرب السويس حيث عادت لسياسة القمع مرة أخرى فسنت قانون الصحافة سنة 1958م لإسكات الصحف الوطنية في الخليج عن فكرة بث الوعي الوحدوي ومطالبتها المستمرة بتحقيق استقلال ووحدة دول الخليج العربي.

---

(1) عبد الجليل مرهون، العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكي، مجلة شؤون الأوسط، ع 16، فبراير 1993م، بيروت، ص 9.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم / دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع20، أكتوبر 1979م، جامعة الكويت، ص 27.

(3) أمينة فهمي، صراع القوى في الخليج – دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث في المنطقة – رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1978م، ص 11 .

ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها كانت نهاية عهد وبداية عهد جديد في تاريخ السيطرة الاستعمارية في منطقة الخليج العربي، ألا وهو ظهور دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة في المنطقة وضعف دور بريطانيا فيها.

أسباب المنافسة على بترول الجزيرة العربية:

يمكن إرجاع المنافسة إلى الأسباب التالية[1] :

1- انخفاض تكاليف الإنتاج ففي سنة 1950م كانت تكاليف إنتاج البرميل في الجزيرة العربية 0.30 دولار مقابل 1.8 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية .

2- الميزة التي يوفرها نظام احتساب سعر النفط، فقد وضعت الشركات الكبرى نظام (الخليج زائد) لتسعير النفط، ويعني ذلك (خليج المكسيك) حيث تقرر أن سعر النفط في أي مكان في العالم يساوي السعر المعلن للنفط الخام في خليج المكسيك زائداً تكاليف نقله من ذلك الخليج إلى أي مكان في العالم أياً كان مصدره، لذلك فقد كانت الشركات في الشرق الأوسط تحقق مكاسب هائلة جداً مقارنة ببترول الولايات المتحدة الأمريكية لقلة تكاليف النقل والاستخراج.

3- تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مصدر للنفط إلى مستورد، في نهاية الأربعينيات، إذ انتهى دور الولايات المتحدة كمصدر للنفط، ونتيجة لذلك عدلت الشركات الكبرى احتساب سعر النفط الخام، وأصبح مكان التوازن نيويورك، ويوضح هذا مدى السيطرة الأمريكية على سوق النفط العالمي .

4- طبيعة الامتيازات الممنوحة للشركات، فقد كانت الامتيازات في الشرق الأوسط تغطي من 20% - 100% من مساحة تلك البلدان والمدة من 60- 94 سنة[2] .

5- الامتيازات الكبيرة التي كانت تتمتع بها الشركات وطريق احتساب العائدات المدفوعة للدول، فقد كانت تدفع الشركات (4 شلنات ذهب للطن الواحد) فقط قبل أن تتطور

---

(1) كامل، مرجع سابق، ص 84- 85.

(2) وهيم، مرجع سابق، ص 62.

إلى المناصفة ثم المشاركة في العمليات المتكاملة إلى أن حققت الدول التأميم الكامل لنفطها بعد عقود طويلة من استغلال وسيطرة الشركات العالمية الكبرى بشكل مجحف[1].

الأسباب التي أدت إلى تغلغل الشركات الأمريكية في الجزيرة العربية :

1- اعتقاد شركة نفط فارس (البريطانية) بعدم وجود نفط في الجانب الغربي من الخليج العربي وكان جهدها منصب على نفط إيران فقط .

2- حرص بريطانيا على المصالح السياسية أكثر من الاقتصادية في الجزيرة العربية، فحين طلبت شركة نفط فارس دعم الحكومة البريطانية للحصول على امتياز نفط المحميات لم يستجب لطلبها[2]. ويمكننا القول إن بريطانيا اكتفت بالتعهدات من قبل شيوخ المنطقة بعدم منح الامتيازات إلاَّ بموافقتها .

3- اكتفاء شركة نفط فارس (البريطانية) بالبترول الذي تسيطر عليه، حيث كانت تحتكر بترول إيران كاملاً وحقول كركوك في العراق .

4- رغبة شيوخ الجزيرة العربية في عدم منح الامتيازات النفطية لشركات بريطانية وتفضيل الشركات الأمريكية، ونرى ابن سعود يشترط على هولمز سنة 1922م ، بعد أن منحه امتياز نفط المنطقة الشرقية بعدم بيع الامتياز الممنوح إلى شركة نفط فارس[3] .

5- خوف الولايات المتحدة الأمريكية من نضوب احتياطاتها بسرعة، رغم أنها كانت المورد الرئيس للنفط في الحرب العالمية الثانية، ذلك الخوف أدى إلى معارضتها بقوة بمشاركة شركاتها طبقاً لسياسة الباب المفتوح .

---

(1) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط2، 1989م، ص 120 .

(2) ولينكسون، مرجع سابق، ص 209. انظر تفاصيل رسالة ابن سعود لهولمز - والتي تحسنت العلاقة بينهما، بعد أن أصبح هولمز ممثلاً للمصالح الأمريكية في المنطقة - في الملحق رقم (5)، ص 280.

(3) المرجع السابق، ص 209- 212 . لقد أشرنا سابقاً عن مراسلة عبد العزيز بن سعود لفرانك هولمز بشأن الامتيازات النفطية من ملحق رقم (5).

6- فائض العرض على الطلب، فخلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين كانت فترة فائض نفطي، وهذا يفسر سياسة شركة نفط فارس (إيران لاحقاً) ضد التوسع في مناطق استغلال جديدة، مما ساعد الشركات الأمريكية غير الداخلة في (اتفاقية الخط الأحمر) على الحصول على الامتيازات في الجزيرة العربية (البحرين، ثم السعودية)[1] .

تساؤلات تثار حول الموقف العربي ولا سيما دول الإمارات التي تمتلك أراضيها خزانات هائلة من النفط الخام ولم يتقظ عقلها ليس لاستخراجه وإنما المشاركة في كيفية استخراجه وتعويد أبنائها على ذهنية استثمار النفط.

عقود عدّة والأمريكان والإنجليز يتصارعون على امتلاك حقول النفط وبغية عدم لفت انتباه سكان الخليج على الاهتمام بمسألة النفط أغدقت عليهم الأموال ووسائل الرفاهية، لدرجة أنهم صدّقوا المقولة التي ترددت في مناطق الخليج والجزيرة العربية أن الله سخّر لهم المسيحيين ليعملوا كخدم لديهم، ويفيد مستر هوبز الخبير الأمريكي بشؤون النشاط السكاني والاجتماعي البشري أن الأوروبيين محظوظون كثيراً بإيمان عرب الخليج والجزيرة العربية بالشائعات التي عملنا كأمريكيين على ترويجها، وكان السيد فيلبي الخبير البريطاني بالعقلية العربية قد عمّق لدى العرب هذه الأفكار الطوبائية وحضّ الغرب الأوربي على استغلال ذلك، ولهذا بقي عرب الخليج عامة ومثقفوهم خاصة كتلة هامدة، سخرت إمكاناتها العلمية للعلوم الدينية، وتركوا المسائل العلمية للغرب الأوروبي الذي سُر كثيراً بذلك[2].

---

(1) كامل، مرجع سابق، ص 86 .

(2) بغية قراءة الغرب الأوروبي للعرب عامة وأهل الخليج ثانية راجع تقرير المستر هوبز الصادر في 1969/8/3م وقد عقب في نهاية تقريره عن حرب حزيران وتباهى بانتصار اليهود. أرشيف الخارجية الأمريكية. M. 274 .

أنـواع الخلافـات الحدوديـة في منطقـة الخلـيج العربي وشبه الجزيرة العربية

الفصل الرابع

خلافات الحدود السعودية

مع دول الخليج والجزيرة العربية

الفصل الخامس

خلافات الحدود بين الدول العربية في الخليج

الفصل السادس

خلافات الحدود بين الدول العربية الخليجية وإيران

الفصل الرابع

خلافات الحدود السعودية

مع دول الخليج والجزيرة العربية

1- النزاع السعودي الكويتي

2- النزاع السعودي العراقي

3- النزاع السعودي القطري

4- النزاع السعودي البحراني

5- النزاع السعودي الإماراتي

6- النزاع السعودي العماني

7- النزاع السعودي اليمني

تـوطئـة :

قليلة هي الدراسات العربية التي تعالج الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وجاراتها بطريقة منهجية. وكانت بعض الدراسات الحدودية العربية السابقة قد كتبت في فترة زمنية مبكرة نسبياً اعتماداً على مصادر محلية - وغالباً أحادية الجانب - وهو ما جعل بعضها أقرب إلى أن يكون أعمالاً تاريخية رسمية. كما أن معظم تلك الدراسات قديمة العهد، ولهذا لم يتسن لأصحابها الاعتماد على كثير من الوثائق والمصادر الأولية التي كشف النقاب عنها حديثاً[1].

للمملكة العربية السعودية حدود مشتركة مع الكثير من الدول العربية.. مع العراق والأردن والكويت واليمن وعمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة..أثيرت حولها العديد من النزاعات خاصةً بعد تدفق البترول بغزارة في الخليج.. وزاد من حدة هذه المشكلة أن الحدود في الخليج لم يتم رسمها في الماضي بشكل نهائي. كما كان مفهوم السيادة غير معروف بمعناه الحالي بل كانت سيادة الدولة مبنية على أساس ولاء زعماء القبائل لرئيس الدولة ملكاً أو أميراً هذا الولاء أو عدمه اعتمد عليه أصحاب الادعاءات التاريخية في إثبات حقوقها على مناطق النزاع الحدودي[2] .

منذ المراحل الأولى لتأسيس المملكة العربية السعودية حرص القادة السعوديون على بناء علاقات حميمة مع الدول الخليجية كافة التي لا زال السعوديون يقدرون مواقفها النبيلة إزاء مشروعهم الحضاري الكبير." فإلى جانب الجوار الجغرافي هناك علاقة أسرية وقبلية وسياسية واقتصادية متينة. وتعود هذه العلاقات إلى عصر الدولة السعودية الأولى (1744-1818م) ثم الدولة السعودية الثانية (1840-1891م)، فالدولة السعودية الحديثة.

---

(1) مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية / البحث عن الاستقرار، ط1، دار الساقي، بيروت، 1999م، ص7.

(2) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، أسبابها النفسية وآثارها السلبية، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2005م، ص69 .

ويقدر آل سعود الموقف النبيل الذي وقفته كل من البحرين وقطر والكويت تجاه الإمام عبد الرحمن الفيصل آل سعود وابنه الملك عبد العزيز اللذان ذهبا إلى هناك بعد تعثر جهود الدولة السعودية في السيطرة على نجد، موطن آل سعود. ويذكر المؤرخون أن الملك عبد العزيز توجه إلى قطر، وهناك قوبل بحفاوة بالغة، ثم اتجه إلى البحرين التي استضافته مع جميع أفراد أسرته بشكل منقطع النظير، ومن البحرين اتجه الملك عبد العزيز مع والده وأفراد أسرته إلى الكويت وقد قوبل هناك أيضا بكل حفاوة وإكرام"، ومنذ قيام الملك عبد العزيز بخطواته الأولى لاستعادة ملك آبائه وأجداده في عام 1900م حرص- رحمه الله- على تعزيز علاقاته بدول الجوار، واهتم بوضع حـــدود فاصلة بين مملكته وبقية الدول والإمارات المحيطة به. وفي الوقت الذي كان الملك عبد العزيز يسعى جاهدا لتوطيد أركان حكمه، وإعادة توحيد بلاده كانت بريطانيا تراقب بشكل دقيق تحركات هذا المناضل الشجاع، وتأخذ بكل جدية ضرورة وضع حد فاصل بين مملكته ودول الخليج العربية التي كانت تخضع آنذاك للنفوذ البريطاني [1].

من الطبيعي جداً في منطقة مثل منطقة الخليج العربي حيث المصالح الاستعمارية الامبريالية وثرواتها البترولية الهائلة التي تقدر احتياطاتها بمليارات الأطنان، وحيث أنها في مجملها تسبح على بحيرة من النفط. فإن ما يميز الحدود السياسية هو أنها كانت وما زالت ليس فقط محط صراع وخلافات مستمرة، وإنما أقل تحديداً وتوصيفاً من أي منطقة أخرى في العالم مما أدى إلى كثرة الاحتكاكات التي سرعان ما تفضي إلى حروب ومشكلات داخلية، إضافة إلى أن المعاهدات والاتفاقيات التي تم بموجبها تخطيط الحدود وترسيمها لم تكن بمحض إرادة هذه الدول وأنظمتها السياسية، وإنما فرضتها، وما زالت تفرضها قوى خارجية استعمارية طبقاً لمصالحها الإستراتيجية، متجاهلة عن عمد من كون الحدود السياسية تمثل ركناً أساسياً في وجود الدولة وسيادتها[2].

---

(1) عبد الله القباع، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق، الرياض، 1407هـ /1986م، ص 227.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور ، إشكالية الحدود في الوطن، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية - العربية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1421هـ - 2001م، ص 63.

ولكي نتابع تفاصيل الخلافات الحدودية والاتفاقيات التي توصلت إليها المملكة العربية السعودية مع دول الخليج العربية المجاورة فإنه من المناسب أن تتناول هذه القضايا بشكل مفصل وبطريقة تتلاءم مع التطورات التاريخية لكل دولة على حدة. ليس بقصد تأكد الخلافات القائمة، وإنما نرمي من ذلك لفهم خلفية تلك الخلافات التي وكما ذكرنا قد يسفر عن تداعياتهم ما لم تحمد عقباه، ونأمل ألاّ تتكرر المآسي على دول الخليج والجزيرة العربية لأن الحرب الخليجية الأولى حطمت قواه المحلية، وخلقت لدى مواطنها كراهية الشعارات التقدمية التي كانت شعار تلك المرحلة، أما الحرب الثانية فقد قتلت الإنسان ودمرت تطلعاته ليس التنادي إلى إقامة وحدة عربية وإنما إلى الشعور بضرورة تأمين الحياة للآخرين، ولأن هاتين المأساتين أفرغت الإنسان الخليجي من محتواه الإنساني قبل الوطني أو القومي.

1- النزاع السعودي الكويتي :

يعدّ تخطيط الحدود السعودية - الكويتية نموذجاً يحتذى في منطقة الخليج. وربما يرجع ذلك إلى العلاقات الأسرية القديمة بين السعوديين والكويتيين، كما يرجع إلى الأوضاع السياسية السائدة، خاصة فيما يتعلق بالكويت والسعودية، ورغم أن السعودية لم تعن بتخطيط حدودها مع الإمارات، إلا أن انجلترا التي هيمنت على تلك الإمارات حرصت أن تكون تلك الحدود واضحة، حتى لا تمتد أطماع السعوديين إلى الشرق في إطار زحفهم واستيلائهم على أقاليم شبه الجزيرة[1].

لا ينتمي النزاع السعودي - الكويتي الحدودي إلى تلك الطائفة من النزاعات التي ترتكز على دعاوى الحقوق التاريخية، ومن ثم فإنها لا تتعلق بمفاهيم أيديولوجية كالسيادة والشرعية، وإنما كانت الاعتبارات الإستراتيجية التي أسهمت في بلورتها أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية، ذات الدور الفعال والمحوري في توجيه الحدث الحدودي وتحديد أبعاده ومساراته، لتنتج مركب الوضع الراهن لهذا الحدث [2].

(1) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سبتمبر، 1978م، 42.

(2) فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة سياسية - تاريخية - قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط 1، 2000م، ص 23.

إن تحديد الحدود السياسية بين إمارة نجد والكويت والعراق كان الشغل الشاغل للاستعمار البريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، الذي كان يسيطر على المنطقة من دون منازع بعد هزيمة الدولة العثمانية، وكانت الكويت تحت حماية بريطانيا بموجب اتفاقية 1899م، وكانوا يحتلون العراق، وكانت السيطرة البريطانية قوية على إمارة «نجد» وأميرها ابن سعود الذي طلب من بريطانيا الحماية بموجب اتفاقية دارين لعام 1915م، وكانوا يمدونه بالسلاح والمال في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها وهو معهم وحليفهم ضد الدولة العثمانية، وكانت الحكومة البريطانية قد وقعت مع الدولة العثمانية اتفاقية سنة 1913م، حددت بموجبها النفوذ البريطاني والعثماني في شرق الجزيرة العربية، ورسمت فيها حدود إمارة الكويت وإمارة نجد وقطر وأبي ظبي وعمان، وكانت بريطانيا تعد تلك الحدود حدود الكويت بموجب تلك الاتفاقية التي تصل جنوبا إلى جبل «منيفة»، وعلى مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلاً جنوباً عن حدود الكويت الحالية مع السعودية، وكذلك إلى الغرب حتى «حفر الباطن»[1].

يتركز الخلاف الحدودي بين السعودية والكويت منذ البداية حول ثلاث مناطق، هي «المنطقة المحايدة» وجزيرتا «أم المرادم وقارون». تقع المنطقة المحايدة بين رأس القليعة في الشمال ورأس مشعاب في الجنوب، على ساحل البحر، وبين خط يمر غرباً من الشق إلى عين العبد، وبين ضلع الأرض المسمى الشق والواقع غربها. وتساوي مساحتها نصف مساحة الكويت نفسها، أما جزيرة أم المرادم فتقع في الخليج، على بعد 26 كم (16 ميلاً) من الساحل الشمالي للمنطقة المحايدة، في حين تقع جزيرة " قارون" على بعد 37كم (23 ميلاً) منه [2].

لم تكن منطقة الحدود بين السعودية والكويت مسكونة بالفعل خلال الحكم العثماني للمنطقة، بل كانت صحراوية تستخدمها القبائل كطريق إلى العراق، وقد جرى أول تحديد لحدود الكويت في الاتفاقية البريطانية في تموز 1913م ،عندما تم الاعتراف بحكم ذاتي

---

(1) محمد حسن العيدروس، الحدود السياسية العربية- العربية «مجلس التعاون الخليجي كنموذج» فعاليات الأسبوع الثقافي الرابع لقسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 6-20 آذار/ مارس 1999م، منشورات جامعة دمشق، 1420-1421هـ / 1999- 2000م، 157- 158.

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 107.

كويتي لدائرة مركزها مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلاً (64 كم). وقد بلغت حدود الكويت وفق هذه الاتفاقية مكاناً غير بعيد من رأس التنورة جنوباً، أي أنها بلغت جبل منيفة على مسافة مئة وستون ميلاً عند الحدود الكويتية - السعودية الحالية[1].

لقد كان ابن الرشيد أمير نجد وحائل، وحليف الدولة العثمانية في أواخر كانون الأول 1901م يشاهر بالهجوم على الكويت، لكن بعض الضباط البريطانيين في الخليج العربي سارعوا لإقامة تفاهم مع حاكم الكويت مبارك (1896-1915م) حول مسألة الدفاع عن الكويت، في حالة تعرضها لأي هجوم من قبل أمير نجد "الشمري". فأصر مبارك على أن يبقى في "الجهراء"، ورفض التراجع عن هذا القرار لمواجهة الهجوم المحتمل، وفي محاولة منه للضغط على السلطات البريطانية. قال للضابط البريطاني : إنه سوف يضطر إلى الاتفاق مع السلطات العثمانية طالما أن الحكومة البريطانية لم ترسل القوات إلى الكويت. وكان رأي كبير الضباط إذا قامت "شمر" بالهجوم على الجهراء، فإن نيران المدفعية من السفن البريطانية سوف تكون عديمة الفائدة، ولهذا السبب فإن المطلوب هو إرسال قوات وبحارة وقطع مدافع ميدان فوراً، خاصة وأن السلطات الروسية عمدت إلى إجراء بعض الاتصالات مع مبارك بواسطة السفينة الروسية "فارياج" التي غادرت الكويت في 24 كانون الأول 1901م في طريقها إلى لنجة، وبندر عباس. بعد أن قدم القنصل الروسي في مدينة بوشهر باسم الحكومة الروسية هدايا إلى مبارك كما أبدى استعداده لتقديم المساعدة عند حاجته لذلك[2].

إن بروز هذه التطورات دفع الحكومة البريطانية وبناءً على طلب حاكم الكويت مبارك آل صباح إلى وضع أربعة مدافع في الجهراء لمواجهة أية تطورات يقوم بها الأمير«الشمري» المتمركز بالقرب من الحدود الكويتية[*]. ولكن هذه الإجراءات أثارت احتجاج الباب العالي، فأوضحت وزارة الخارجية البريطانية للسفير العثماني في لندن أن

---

(1) أبو حاكمة، مرجع سابق ، ص 95.

(2) نجاة عبد القادر الجاسم، مشكلة الحدود الكويتية - السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع 19، أغسطس 1996م ،ص 95.

(*) الملحق رقم (4) يوضح بنود الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في شأن تقسيم المنطقة المحايدة سنة 1963م.

الإجراءات التي اتخذت لها ما يسوغها وهي تهديدات ابن الرشيد المستمرة للكويت. وفي الوقت نفسه طلب وزير الخارجية البريطاني لانسدون من أكونور السفير البريطاني في العاصمة العثمانية تبليغ الباب العالي، بأن وجود السفن البريطانية شجع مبارك على رفض العرض الروسي المشار إليه من قبل. وفي 26 كانون الثاني 1902م وبناءً على طلب من وزارة الخارجية البريطانية أمرت الإدارة الحربية البريطانية كل السلطات البحرية بالتوقف عن اتخاذ الاستعدادات الدفاعية لأن الكويت لم تعد مهددة من ابن الرشيد. وبالفعل فقد أزيحت كل المدافع من الجهراء وأعيدت إلى السفينة الخاصة بها وكان هذا هو مجمل الوضع المتأزم بالنسبة للكويت حتى كانون الثاني سنة 1902م حين لم يكن موضوع الحدود لقضاء الكويت العثماني مع ولاية البصرة يشكل أهمية كبيرة[1].

رسمت الحدود بين نجد والكويت في المعاهدة الأنجلو - عثمانية سنة 1913م التي وضعت نهاية لأربعين عاماً من الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي، وفي هذه المعاهدة تخلى العثمانيون عن مطالبهم في البحرين وقطر والكويت في نطاق الدولة العثمانية، ونصت المعاهدة على أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو حد إقليم نجد العثماني، ويبدأ هذا الخط عند نقطة ما على ساحل الإحساء جنوبي العقير، ورسمت حدود الكويت على شكل شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الشمال، والقرين في الجنوب[2].

تبلور الشكل السياسي والحدود الجغرافية لكثير من الكيانات العربية في المشرق، بعد الحرب العالمية الأولى. وكان لبريطانيا دور حاسم في هذا التشكيل. فهي التي توسطت في عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانه: العراق والسعودية. وكلا الجارين يخضع بشكل ما للنفوذ البريطاني. وترجع صعوبة تسوية الخلافات مع السعودية إلى أنها تعود إلى عهد سابق أيام استيلاء ابن سعود على الإحساء عام 1913م ، وأصبح مبارك ينظر بعين الحسد إلى ذلك اللاجئ القديم لديه، الذي صار أعظم منه شأناً، وتشمل ممتلكاته مساحة تبلغ أضعاف الكويت، حتى أن مباركاً لام الدولة العثمانية لتعيينها

---

(1) الجاسم، مرجع سابق، ص 96.

(2) شحاتة، مرجع سابق، ص 222.

لابن سعود قائمقام نجد العثماني، وفي أثناء الحصار الاقتصادي البريطاني المضروب على الدولة العثمانية تبادل كل من ابن سعود والشيخ سالم التهم، لأن رعايا الطرف الآخر هم الذين يقومون بالتهريب منتهكين نظام الحصار. في أثناء بحث هذا الموضوع مع ابن سعود اقترح سان جون فلبي المبعوث البريطاني لدى سلطان نجد ضم الكويت إلى السعودية، لأن بريطانيا لم تكن واثقة تماماً بنوايا الشيخ سالم[1].

يقول «ديكسون» المعتمد البريطاني في الكويت بأن الشيخ سالم يرى أن ابن سعود بعيد عن الحصار البحري الذي فرضته بريطانيا على الكويت في أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب مؤامرات ابن سعود مع بريطانيا ضد الكويت عندما تمكن من خداعها، وأن ما عانته الكويت من متاعب وانهيار التجارة لا يمكن تفسيره إلا أن بريطانيا تعتقد أن ابن سعود صديقها، وأنها ابتلعت الطعم عندما قال لها إن الشيخ سالم من الموالين للعثمانيين، وكان الشيخ سالم يرى أنه ليس من المستبعد أن تكون الخطوة التالية لابن سعود هي مهاجمة الكويت أو على الأقل إلغاء اتفاقية الأنجلو- عثمانية لسنة 1913م، التي تعترف بحدود الكويت الكبيرة التي تمتد من "حفر الباطن" حتى جبل " منيفة " إلى الشمال من الجبيل[2].

عقد مؤتمر العقير في تشرين الثاني 1922م، كان جدول الأعمال يتضمن الحدود بين العراق ونجد، وبين نجد والكويت، وبين العراق والكويت، وقد كثر النقاش في ذلك المؤتمر بين وفدي العراق ونجد، إذ طلب كل منهما حدوداً متطرفة، واستمر المؤتمر خمسة أيام من دون نتيجة، وفي اليوم السادس نفذ صبر السير برسي كوكس ممثل بريطانيا، فأخذ قلماً أحمر، ورسم على خريطة الجزيرة العربية خطاً فاصلاً يمتد من الخليج العربي حتى جبل عنزيان قريباً من حدود شرق الأردن، وقد عمد كوكس إلى إرضاء ابن سعود بأن حرم الكويت من حوالي ثلثي أراضيها، وأعطاها لنجد، وأوجد منطقتين محايدتين إلى جنوب الكويت وغربها، وبقيت المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية على حالها، إلى

(1) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 235.

(2) العيدروس، الحدود العربية ، مرجع سابق، ص 166.

أن ظهر فيها النفط، مما أدى إلى أن يتباحث الطرفان حولها، وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في آب 1963م ، نص عل اقتسام المنطقة المحايدة بينهما [1].

تضمنت الاتفاقية (23) مادة جاء في المادة الأولى منها: " يكون الحد الفاصل بين قسمي المنطقة هو الحد المنصف لمساحة المنطقة الذي يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربي للمنطقة ". كما نصت المادة الثانية على : " ضم النصف الواقع شمال الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى دولة الكويت كونه جزءاً من إقليمها ويضم النصف الواقع جنوب الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى المملكة العربية السعودية جزءاً من إقليمها". وأشارت المادة الثالثة إلى: "ممارسة الطرفين المتعاقدين الحقوق الإدارية والتشريع والدفاع عن ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه". أما بشأن المياه الإقليمية فقد نظمت المادة السابعة ذلك حين نصت على: "ممارسة الطرفين الحقوق ذاتها التي يمارسها على الجزء الذي يضم إقليمه ويتفق الطرفان المتعاقدان على تعيين الخط الذي يقسم المياه الإقليمية المحايدة للمنطقة المقسومة، ولأغراض استثمار الثروات الطبيعية يلحق بالإقليم البري الرئيس لتلك المنطقة ما يتجاوز ستة أميال بحرية من منطقة قاع البحر وما تحت القاع المحاذية للمنطقة المقسومة ". ونصت المادة الثامنة على ممارسة الطرفين لحقوقهما المتساوية في المنطقة المغمورة خارج الستة أميال المشار إليها في المادة السابقة، بطريقة الاستثمار المشترك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك[2].

كانت الكويت تدّعي ملكيتها لجزيرتي قاروه وأم المرادم التي تقع ضمن مياهها الإقليمية، في حين كانت السعودية تطالب بهما. وفي سنة 1971م عرضت الكويت على السعودية أن تتقاسم معها أية أرباح نفطية من الجزيرتين، مقابل اعتراف سعودي بملكية الكويت لهما، لكن السعودية رفضت. وظلت القضية معلقة حتى سنة 1977م، إذ قامت السعودية بالسيطرة على الجزيرتين وسط تعتيم إعلامي من الطرفين ودون صدور أي تصريح أو بيان رسمي حول الموضوع. ولكن الكويت لم تنس أمر الجزيرتين، ولم

(1) شاكر، مرجع سابق، ص 877. انظر تفاصيل هذه الاتفاقية في الملحق رقم (4)، ص 272.
(2) المرجع السابق، ص 877.

تعترف بالأمر الواقع، ومع ذلك فإن ولي عهد الكويت لم يثر موضوع الجزيرتين خلال زيارته للرياض سنة 1988م. وجاء غزو العراق للكويت والدور السعودي في عملية تحرير الكويت، ليلقي الستار على هذا الموضوع[1].

لقد أثرت مشكلة الحدود العراقية - الكويتية ومدى حاجة الأخيرة إلى التأييد السعودي في شتى مراحل ذلك النزاع على طبيعة التسويات التي فرضت بين الكويت، والسعودية، كما استثمر السعوديون من جانبهم السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية الخليجية، في تحديد اتجاهات الخلاف الحدودي، والواقع إنها معادلة لم يكن بوسع الكويتيين التملص منها بعد أن وقعوا بين مطرقة التهديد العراقي المستمر بالابتلاع، وسندان التطرف الإيراني حول طبيعة الأثر الإقليمي لجزيرة فيلكا[2].

2- النزاع السعودي العراقي:

تولى ابن سعود الحكم لإمارة نجد وهو يعي جيداً في ذاكرته الشابة دولة أجداده، ولما كانت منطقة الإحساء خاضعة للحكم السعودي، وكان والي العراق مدحت باشا (1861-1872م) يرقب الخلاف الذي نشب في محيط الأسرة السعودية بين عبد الله وسعود ولدي فيصل بن تركي، فاستولى على المنطقة، لذا نظر إليها الشاب الأمير عبد العزيز بن سعود على أنها حيوية لإمارته لأهميتها الجغرافية، والاقتصادية والبشرية، لذلك قرر أن يستعيدها ريثما تسنح له الفرصة[3].

لما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى تلوح في الأفق، وقف ابن سعود قبل اندلاعها موقف الحياد، وكان أعداؤه القدامى آل رشيد منفذي أوامر الدولة العثمانية في المنطقة التي ترابط بها حامية عثمانية تربو على ألف ومائتي مقاتل، فكان قرار ابن سعود ليس

---

(1) محمد خير فارس، دراسة حول : مشاكل الحدود في الوطن العربي / ومشاكل الحدود بين الدول العربية ودول الجوار، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 2002م، ص 14- 15 .

(2) العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص 23.

(3) صادق حسن السوداني، دراسة في العلاقات السياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 5، يناير 1976م، ص 72.

باليسير، غير أنه في 8 أيار 1913م قاد بنفسه حملة تتألف من الإخوان إلى الإحساء، وفي هجوم ليلي خاطف باغت الحامية العثمانية المتمركزة معظمها في مدينة الهفوف، فلم تبد مقاومة تذكر، فسمح لهم ابن سعود بمغادرة المدينة إلى البحرين بعد أن سلموه أسلحتهم، ومنها إلى الأناضول، واستسلم بقية الجنود العثمانيين المنتشرين في بقية مناطق الإحساء فور سماعهم سقوط الهفوف بيد ابن سعود، ثم عين ابن سعود عبد الله بن جلوي حاكماً على الهفوف، وضم الإحساء نهائيا إلى إمارته[1].

دشن سقوط إمارة حائل نزاعات مريرة بين نجد والحكومتين العربيتين الجديدتين في العراق والأردن حول تخومهما المشتركة في شمال شبه الجزيرة العربية. وكانت سلطات الانتداب البريطانية حريصة على إنشاء دول وطنية مستقلة، الأمر الذي استلزم تثبيت وضعها الجيو- سياسي، وتوفير أساس اقتصادي ملائم لها، ويخدم المصالح الإمبريالية البريطانية، وأن إستراتيجية بناء الدولة الوطنية بمؤسساتها الحديثة فوق بناء اجتماعي قديم كانت تستلزم وقتاً طويلاً نسبياً، غير أن قضية الحدود السياسية في المناطق الصحراوية وغيرهـــا كانت قد فرضت نفسها على الســـلطات المنتدبة بوصفها قضية لا تحتمل التأجيل، نظراً إلى الطابع العسكري الدموي والمحرج الذي بدأت به في التخوم العراقية - النجدية، ولسنوات طوال، كانت عدة تشكيلات قبلية تتعايش مع بعضها من جهة ومع الزعامات السياسية المجاورة من جهة أخرى. في علاقة اتسمت بشيء من الود والتعاون وشابها كثير من الخلاف والصراع. وقد اشتدت الغارات والصدامات العسكرية بين القبائل في تلك المنطقة إلى درجة أن بريطانيا وجدت نفسها بعد حين وقد خصصت قرابة ثلث قوتها الجوية للدفاع عن العراق ومصالحها الانتدابية فيه[2].

وبخصوص موضوع الحدود السياسية بين العراق وسلطنة نجد وملحقاته، كانت السلطات البريطانية مهتمة بأن تبقي الخط الحدودي المستهدف بعيداً نسبياً (مئة وخمسون إلى مائتي ميل) عن حوض الفرات - الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية للمجموعات

---

(1) عبد الله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص 51.

(2) النعيم، مرجع سابق، ص 19.

السكانية الحضرية العراقية - بهدف خلق خاصرة صحراوية ماصة للصدمات لتسهيل الدفاع ضد هجمات قبلية متوقعة، وذلك بالتعامل معها قبل وصولها إلى العمق العراقي. وعلى صعيد الاهتمامات الإمبريالية البريطانية، كان البريطانيون حريصين على استغلال هذه الخاصرة الصحراوية لبناء سلسلة مهابط لطائراتهم لربط منطقة انتدابهم - الممتدة من حوض الخليج الشمالي إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط - إستراتيجياً. ومن جهة أخرى، كان هناك تفكير بالانتفاع بتلك الخاصرة الصحراوية لمد خط أنابيب مقترح يصل العراق بشرقي المتوسط عبر الأردن وفلسطين[1].

ولكن ظلت العلاقات النجدية العراقية تتردى، بسبب تجاوزات بعض العشائر القبلية التي كانت لا تعرف الحدود الفاصلة بين الدولتين، ففي بداية عهد الأمير عبد العزيز رحلت بعض العشائر النجدية إلى العراق وسوريا، ومن هذه العشائر قبيلة عنزة التي رحلت إلى العراق، وسكنت، واختلطت مع العشائر العراقية، واشتركت هذه القبيلة مع بعض أفراد العشائر العراقية في مهاجمة العشائر النجدية. مما أوجب سخط الحكومة النجدية، ولا سيما أن قبيلة عنزة وجدت رعاية خاصة بعد تولي فيصل بن الحسين عرش العراق، وقد عدّ ذلك تهديداً لنجد، وأدى ذلك مع عوامل أخرى إلى هجوم الأخوان في آذار 1922م على العشائر العراقية النازلة في بادية الشام، وتكبيدها خسائر فادحة في الأرواح والأموال، مما زاد في حدة التوتر والصراع بين الحكومتين[2].

هذه التحركات العشائرية مع تنافس حكام المنطقة على امتلاك القرار دفع السياسة البريطانية إلى المسارعة في عقد اجتماع بين الحكومتين لتحديد الحدود بين دولتيهما، وقد وضع الجانب البريطاني الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر بين مندوبي الدولتين في المحمرة، كما أدى السير بيرسي كوكس دوراً نشطاً في المفاوضات لوضع حدود ثابتة بين الدولتين، حيث قام السير كوكس شخصياً بتحديدها على الخريطة مستخدماً قلمه الأحمر مما أدى إلى تقليص الحدود الكويتية الجنوبية إلى الخلف مسافة 150 ميلاً، وانتهت تلك المفاوضات على اعتبار أن قبائل المنتفق والظفير والعمارات (من عنزة)، التي تسكن بين

---

(1) السوداني، مرجع سابق، ص 87-91.

(2) ربيعي، مرجع سابق، ص 52. المقصود بالأخوان مؤيدو الحركة الوهابية، ولهذا فقد عدّوا كل من لا ينضم إليهم كافر، وبعد أن أصبحت الهيمنة لآل سعود بطل استخدام هذا المصطلح. (الباحث)

النهرين قبائل تابعة للحكومة العراقية، وعلى وجود منطقة محايدة على شكل منحرف تفصل بينها وبين حكومة نجد، بهدف السماح للقبائل المتنقلة بحرية الحركة عبر الحدود بحثاً عن المرعى باعتبار أن ذلك هو نمط أسلوب حياتهم، ومنع بناء أية حصون أو قلاع أو حشد وتركيز القوات في تلك المنطقة. كما اتفق مندوبو الحكومتين على معاقبة القبائل المغيرة من جانبها، مع تعهدها بحماية طرق قوافل الحجاج في البلاد، وعلى أن تظل الرسوم الجمركية دون تغيير[1].

عدّت الرياض ما جاء في اتفاقية المحمرة[2] من توزيع للقبائل مجحفاً، فأحجمت عن التصديق عليه حتى حين. وعلى الجانب العراقي، أبدت الصحافة العراقية معارضة واضحة لبعض مواد تلك الاتفاقية. وكان ذلك منسجماً مع التعليمات التي أصدرها مجلس الوزراء العراقي لوفده المشارك في المؤتمر، التي نصت على المطالبة بالقيصومة وسكاكا. ولم تكن تلك التعليمات - فيما يبدو - أكثر من مناورات تفاوضية للحصول على خط حدودي منسجم مع التصورات البريطانية السابق الإشارة إليها، بالنظر إلى أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بإدخال هاتين القريتين ضمن العراق الحديث، وعلى الرغم من كل ذلك، كانت اتفاقية المحمرة مهمة، إذ أنها وضعت الأساس التحتي للخط الحدودي المقبل[3].

بعد استيلاء الملك عبد العزيز على حائل ووادي السرحان (الجوف وسكاكا) شعر الملك فيصل بن الحسين، الذي نصبته بريطانيا ملكا على العراق تحت وصايتها، بضرورة تخطيط الحدود بين مملكته وحكومة ابن سعود. وقد ظلت مشكلة الحدود وتبعية القبائل المنتشرة على حدود الدولتين من أبرز المسائل التي خيمت على العلاقات السعودية العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن القبائل التي حاول الملك عبد العزيز

---

(1) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1956م.

(2) انظر النص الرسمي لمعاهدة المحمرة في :

Tuson, penelopc and Emma Quick, Arabian Treaties, eds., vol. 4, London, 1992. pp. 56-60.

وكذلك، السوداني، مرجع سابق، ص 96-97، 100- 102.

(3) النعيم، مرجع سابق، ص 21.

ترويضها وكبح جماحها ومنعها من إثارة مشكلات مع الحكومة العراقية قبائل مطير والعجمان والمنتفق وشمر والرولة والظفير وغيرها من القبائل التي اعتادت على الغزو والتنقل المستمر ما بين العراق والسعودية والأردن والشام. وحين أراد الملك عبد العزيز تقييد حركة تنقل القبائل اعترض هؤلاء على ذلك بحجة أنهم لا يعترفون بحدود تفصل بينهم وبين عشائرهم ومراعيهم. "ولذلك فإن أي مفاوضات دارت حول مشكلات الحدود، كانت تصطدم بعدة عقبات منها أن البدوي كما أوضحنا لا يعرف شيئا اسمه الحدود، ولا يوجد هناك جبل أو نهر فاصل يعد حداً واضحاً، كما أن الخلاف كان ينشأ باستمرار حول تبعية القبائل [1].

وبسبب الصدامات المستمرة بين القبائل وعدم اعتراف بعضها بالحدود التي تفصل بين عشائرها أصبح الوضع متوترا وخاصة بعد قيام بريطانيا بضرب القبائل النجدية بالطائرات انتقاما لهجماتها على الحدود العراقية. وفي ظل مثل هذه الظروف ومنعا لحوادث الحدود المستمرة وقع الطرفان (العراق والسعودية) اتفاقية المحمرة في سنة 1922م للفصل في هذه المسائل ووضع حد لأعمال العنف والانتهاكات المتبادلة، ولما كان الهدف من اتفاقية المحمرة التي وقعت في سنة 1922م تعيين الحدود والفصل في مسألة تبعية القبائل، فقد أقرت هــذه الاتفاقية بتبعية قبائل المنتفك والظفير والعمارات للعراق. أما شمر نجد فهم تابعون لنجد[2]. وقد حددت هذه الاتفاقية تبعية الآبار والأراضي حيث نصت على أن "الآبار والأراضي المستعملة من القديم من قبل عشائر العراق هي للعراق والآبار والأراضي المستعملة من القديم من قبل شمر نجد هي لنجد". كما ركزت هذه الاتفاقية على ضرورة تأمين طرق الحج والمحافظة على سلامة الحجاج وتنظيم طرق التبادل التجاري والرسوم والضرائب وغيرها من الأمور المتعلقة بحركة التنقل أو المعاملات التجارية. وقد نصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية على أنه «إذا حصل لا سمح الله خصام بين إحدى الحكومتين وحكومة بريطانيا العظمى تكون هذه المعاهدة

(1) موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، 1982م، ص 36.

(2) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ط 5، بدون تاريخ، ص 1- 2.

منفسخة». وفي 2 كانون الأول 1922م وقعت الحكومتان بروتوكول العقير رقم (1) وبروتوكول العقير رقم (2) وقد عدّا مكملين لمعاهدة المحمرة وجزءا لا يتجزأ منها. وفي المادة الأولى من بروتوكول العقير رقم (1) تم الاتفاق على أن «الحدود من الشرق تبتدئ من نقطة التصاق وادي العوجه من الباطن، ومن هذه النقطة تبتدئ حدود المملكة النجدية على خط مستقيم إلى بئر المسمى (الوقبة) بترك الدليمية والوقبه شمال هذا الخط ومن الوقبه يمتد شمال غرب إلى أنصاب». كما ورد في الفقرة (ب) من بروتوكول العقير (2) أنه "ابتداء من النقطة الآنف ذكرها أعني نقطة التصاق وادي العوجه مع الباطن تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالا بغرب إلى الأمغر تاركا إياها جنوبي هذا الخط، ومن هناك يمتد الخط غربا بجنوب على خط مستقيم إلى أن يلتصق بحدود نجد في بئر أنصاب". وعند التقاء نقاط الحدود اتفق على أن يكون هناك نقطة محايدة تتساوى فيها جميع الحقوق لكلا الطرفين. كما اتفق على أنه "من بدء أنصاب تمتد الحدود بين الحكومتين شمالا بغرب إلى بركة الجميمة ومن هناك تتجه شمالا إلى بئر العقبة ثم إلى قصر عثيمين، ومن هناك تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر من وسط جبال البطن إلى بئر ليفية وثم بئر المناعيه ومنه إلى جديدة عرعر ومنها إلى مكور ومن مكور إلى جبل نزان الواقع في جوار نقطة تقاطع دائرة العرض اثنين وثلاثين شرقي دائرة الطول تسعة وثلاثين شمالي، حيث تتم الحدود العراقية النجدية". ومع أن هذه الاتفاقية أخذت في الاعتبار طبيعة التداخل القبلي ونظمت طرق وأساليب الحصول على الرسوم النظامية من قبل الطرفين، ومنعت بناء القلاع العسكرية على الحدود، إلا أن معظم آبار المياه قد تركت داخل الأراضي العراقية. وكرد على هذه الإجراءات قام جماعة من الإخوان وعلى رأسهم فيصل الدويش بمعارضة ما تم الاتفاق عليه، فرفض وأتباعه الانصياع لهذه الترتيبات، وأخذوا يشنون الغارات داخل الأراضي العراقية بحجة الدفاع عن مراعيهم، وما عدوّه من أملاكهم. "ومع أنه نشأ عن اجتماع العقير قبول مبدأ تخطيط الحدود على الأرض بين بلاد عربية وتعيين خط الحدود بين نجد والعراق وتأسيس منطقة محايدة وتثبيت تبعية قريات الملح ووادي السرحان لنجد، وتعيين القبائل التابعة لكل فريق، لكن العراق وقتئذ لم يحترم بنود هذه المعاهدة، وخاصة فيما نص عليه من منع إنشاء الأبنية

والمخافر على أطراف البلاد، كما أن توسع نجد في حدودها الشمالية والشمالية الغربية، وخاصة بعد استرداد واحتي تيماء وخيبر والجوف ووادي السرحان، كل ذلك قد أعطى لمشكلات الحدود أحجاما أكثر بعدا وأشد تعقيدا"[1].

وفي الوقت الذي كان الملك عبد العزيز يحاول معالجة مشكلة الحدود مع العراق قام الأمير عبد الله بن الحسين، الذي نصبته بريطانيا ملكا على الأردن، بإرسال قوة عسكرية لاحتلال قريات الملح وما جاورها عقب التوقيع على اتفاق العقير مباشرة. هذه التطورات أقنعت بريطانيا بضرورة عقد مؤتمر يجمع زعماء العراق والأردن والحجاز ونجد لدراسة موضوع الحدود والمشكلات التي يثيرها تداخل القبائل في هذه الدول. وقد رأت بريطانيا ضرورة عقد مؤتمر في الكويت سنة 1923م برئاسة شخصية بريطانية. وقد اختير الكولونيل نوكس Knox المقيم السياسي لبريطانيا في الخليج لرئاسة هذا المؤتمر. ومع أن الملك عبد العزيز قد أبدى استعدادا لحضور هذا المؤتمر ومناقشة جميع الأمور المتعلقة بتبعية القبائل وتحديد الحدود، غير أنه لم يكن يرغب في أن يتحول هذا المؤتمر إلى جبهة هاشمية متضامنة تقف ضد رغبته في تسوية هذه المشكلات. وإذا كان مؤتمر الكويت قد مهد الطريق لتسوية بعض المشكلات الحدودية مع العراق، وقرب وجهات النظر فيما يتعلق بتبعية القبائل، إلا أن عدم اشتراك مندوب الحجاز ورفضه التفاوض مع ابن سعود إلا إذا انسحب من جميع الأراضي التي احتلها شكل العقبة الأولى في فشل المؤتمر. ومما زاد الأمور تعقيدا المطالب الغريبة التي تقدم بها مندوب إمارة شرق الأردن التي أكد فيها ضرورة انسحاب ابن سعود من الجوف وسكاكا ووادي السرحان وإعادة إمارة حائل إلى آل الرشيد والتخلي عن عسير لآل عايض. هذه الشروط التعجيزية التي تقدم بها كل من الأردن والشريف حسين أمير الحجاز كانت كافية لإقناع الملك عبد العزيز باستحالة الاستمرار في هذا المؤتمر. وقد قررت بريطانيا بالفعل إيقاف أعمال المؤتمر. وفي ظل مثل هذه الظروف "عادت الحالة فاضطربت على الحدود العراقية النجدية - عقب فشل مؤتمر الكويت سنة 1923م، وعاد الإخوان فضاعفوا نشاطهم فرأت الحكومة البريطانية، التي كانت ممثلة العراق في الشؤون الخارجية، أن تعالج مشكلة الحدود على منوال جديد

(1) آل سعود، مرجع سابق، ص 107- 108.

فأرسلت إلى الملك تقترح عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الفريقين للنظر في أسباب الخلاف وحسمه فوافق ولم يتردد، وتم الاتفاق على أن يجتمع المؤتمر في (بحره) إحدى المحطات المعروفة على طريق جدة - مكة المكرمة"[1].

وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على تنظيم القبائل والعشائر والتزمت الدولتان (العراق ونجد) بمنع الغزو والاعتداء واتفقتا على تأليف محكمة للنظر فيما قد يقع من تعديات وحصر الأضرار والخسائر وتعيين المسؤولين عنها وعقابهم. كما اتفقت الحكومتان على أن تقوما بمذكرات ودية بشأن عقد اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين. وقد تم التوقيع على اتفاقية (بحره) في الأول من تشرين الثاني 1925م. ومع أن المادة الثالثة من اتفاقية العقير لم تسمح القيام بإنشاء الأبنية والمخافر بالقرب من الحدود خشية استفزاز رجال القبائل، إلا أن حكومة العراق أنشأت مخفرا للشرطة في منطقة (البصيه) مما عده ابن سعود مخالفا لاتفاقية العقير. وبعد مداولات حول هذا الموضوع توصل الطرفان إلى اتفاق ودي في سنة 1928م أعقبه اجتماع بين الملك عبد العزيز وفيصل بن الحسين ملك العراق على ظهر البارجة البريطانية (لوبن). وفي هذا الاجتماع اتفق على عقد معاهدة حسن جوار وتسوية جميع المسائل المعلقة بين الطرفين بالطرق الودية. وفي سنة 1931م وقع الطرفان في مكة المكرمة ثلاث اتفاقيات هي"[2] :

1- معاهدة صداقة وحسن جوار.

2- بروتوكول تحكيم.

3- اتفاق تبادل تسليم المجرمين.

وفي 2 نيسان 1936م وقع الطرفان معاهدة أخوة عربية وتحالف انضم إليها اليمن في 26 أب 1937م. وفي 19 أب سنة 1938م وقع الطرفان (العراق والسعودية) ثلاث اتفاقيات لتنظيم تبعية العشائر وإدارة المنطقة المحايدة بين الطرفين، وتنظيم شئون الرعي

---

(1) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، الرياض، مطابع دار الهلال، د.ت، ص 242.

(2) ممدوح عارف الروسان، العلاقات السعودية - العراقية (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض1985م) ص34.

وورود المياه. وفي سنة 1940م وقع الطرفان محضر روضة (التنهاة) الذي عالج بعض المخالفات المتعلقة بشؤون العشائر والحدود. ومع أن المملكة العربية السعودية قد وقعت مع العراق عدة اتفاقيات تتعلق بالصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين وحل مشكلات الحدود وتبعية القبائل والعشائر، غير أن ذلك لم يسفر عن تعاون ملحوظ في مجال علاقات البلدين بالعالم العربي، وخاصة فيما يتعلق بقضية سوريا وفلسطين. لقد حاول الملك عبد العزيز أن يستثمر هذه الاتفاقيات لتطوير علاقات إيجابية مع العراق، ولكن اتجاه العراق نحو المشاريع الهاشمية الكبرى ومحاولتـــه ضم سوريا ودمج فلسطين مع الأردن جعل الملك عبد العزيز يعارض هذه الاتجاهات ويطالب باستقلال كل من سوريا وفلسطين. وقد تكرست هذه الخلافات في عهد وزارة نوري السعيد (1938-1940م) التي أصبح لمواقفها انعكاسات على ساحة الخليج وشبه الجزيرة أهمها[1]:

1- الخلاف على موقع نقطة المكور المشار إليها في الخارطة الملحقة في بروتوكول العقير.

2- استرداد المنهوبات التي تدعى العشائر السعودية أن العشائر العراقية نهبتها.

3- تسوية واردات الأوقاف النبوية المتمثلة بمكة والمدينة.

هذه القضايا لم تحل إلا في عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني التي خلفت حكومة نوري السعيد في سنة 1940م التي تمكنت من إبرام اتفاقية "روضة التنهاة" التي تم بموجبها تسوية هذه القضايا برغم معارضة (عبد الإله) الوصي على العرش العراقي آنذاك. لقد حاول رشيد عالي الكيلاني التنسيق مع الملك عبد العزيز، ولكن فشل حركته في سنة 1941م داخل العراق اضطرته للهرب إلى ألمانيا. وبعد سقوط ألمانيا في سنة 1945م اضطر رشيد عالي الكيلاني إلى اللجوء عند الملك عبد العزيز الذي أكرم وفادته ورفض تسليمه إلى الإنجليز. وحين سقط الحكم الهاشمي في العراق في سنة 1958م على يد بعض الفئات اليسارية التي تزعمها عبد الكريم قاسم لم تبد المملكة العربية السعودية ارتياحها أو حماسها لهذا النظام وخاصة بعد تسلط الشيوعيين وتغلغلهم في داخل السلطة

---

(1) المرجع السابق، ص 34 .

في العراق. وبعد أن قام عبد الكريم قاسم بتهديد الكويت في سنة 1961م وقفت السعودية إلى جانب الكويت ورفضت محاولات النظام العراقي ضمه لهذا البلد، فأرسلت قواتها المسلحة لحمايته. وبعد قيام الحرب العراقية- الإيرانية في سنة 1980م حاولت المملكة التوسط لإنهاء هذا النزاع،ولكن توغل القوات الإيرانية واحتلالها لجزيرة (الفاو) دفع المملكة إلى مساندة العراق لأن احتلال أراضي الغير بالقوة يعد مخالفاً للأعراف والقوانين الدولية. وفي مطلع الثمانينيات استطاعت المملكة العربية السعودية أن تتوصل إلى اتفاقية حدودية مع العراق تم بموجبها حسم العديد من القضايا المعلقة وتعديل بعض المسارات الحدودية التي وردت في اتفاقية 1922م. "كانت اتفاقية1981م شاملة لكل الخط الحدودي المشترك. فبالإضافة إلى تقسيم منطقة السيادة المشتركة، عدلت الاتفاقية الجديدة كامل خط 1922م بشكل جعلته أكثر استقامة، حيث أزيلت التعرجات السابقة قدر الإمكان. ولقد رأينا أن تعرجات خط 1922م كانت مقصودة لإدخال آبار معينة ضمن هذه الدولة أو تلك. لكن بعد مرور أكثر من نصف قرن شهدت المنطقة خلاله متغيرات اقتصادية واجتماعية ملحوظة، تضاءلت أهمية تلك الآبار. ولذلك عمد الطرفان - كما يبدو- إلى تبسيط خطهما الحدودي المشترك. وفي صيف 1991م أودعت الرياض الأمم المتحدة نسخة من اتفاقية1981م،كأجراء احترازي بالنظر إلى إلغاء مجلس قيادة الثورة العراقي جميع الاتفاقيات الرسمية المعقودة مع السعودية منذ 1968"[1].

وبالرغم من أن الغزو العراقي للكويت في سنة 1990م ووقوف المملكة العربية السعودية الحازم ضد هذا الغزو هو الذي دفع القيادة العراقية إلى اتخاذ مثل هذا الموقف الغريب، غير أن المملكة العربية السعودية لا زالت تعد الاتفاقيات الموقعة مع العراق سارية المفعول، وأنه لا يمكن لطرف واحد التنصل من تعهداته السابقة، لأنه وقع عليها وقبل بها.

وهكذا نلاحظ أن ظهور النفط أثار مشكلات حادة على الساحتين الخليجية وشبه الجزيرة العربية، وأن إثارتها وحلها كانت بريطانيا تشكل المرجعية الأولى فيه، فبرسي كوكس عندما خط بقلمه الأحمر خطاً على الخريطة (الخارطة) الجغرافية دون مراعاة

(1) النعيم، مرجع سابق، ص 25.

لواقع المنطقة ودون مراعاة لشعور قبائلها البدوية، وكأنه يؤكد لهم أن الخلافات المتوقع نشوبها ستكون (أي البريطانيين) نقطة البداية إن كان الأمر حرباً أم صلحاً، ولم يكن بإمكان أي طرف عربي الاعتراض أو الاحتجاج، ولهذا جرت الاتفاقات وعقدت المعاهدات، وحدث ما حدث ولكن على حساب المنطقة القابلة للاشتعال في أية لحظة، وأفادت التقارير التي أعدّها بعض السفراء الأتراك، أن المنطقة رسمت بتوجيه بريطاني، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ترأست مسألة التأثير السياسي في المنطقة نظراً لتلاشي دور بريطانيا، فإن بريطانيا ستظل المرجع الرئيس لإيقاف تلك الصراعات المتفاقمة في المنطقة وعبر القرون القادمة وليس السنوات القادمة[1] .

3- النزاع السعودي القطري

على الرغم من أن منطقة الخليج العربي تتميز عن غيرها من المناطق الأخرى حيث الأصل القبائلي الواحد، واللغة الواحدة، وعدم وجود حدود أتنوغرافية محددة كما في أوروبا، أو أفريقيا، تفصل بين مجتمعاتها، غير أن المشكلات الحدودية تعد فيها الأخطر، والأكثر حساسية، وتوتراً من أي منطقة أخرى، وهذا ما تجلى في أكثر من نزاع حدودي ظهر في هذه المنطقة الذي وصل إلى الحرب، والعمليات العسكرية، والاحتلال لا لشيء، إلا خدمة للمصالح الاستعمارية المتمثلة في شركات البترول، حيث الامتيازات وحقوق التنقيب والاستكشاف، التي أوجدت مناخاً غير طبيعي، وظاهرة من ظواهر العلاقات العدائية، والأحقاد الشخصية، والمؤامرات حتى داخل النظام السياسي الواحد، وكشفت عن أن الخلافات الحدودية لم تكن إلا صراعاً على النفط، وليس صراعاً عربياً خليجياً، وأضحى فيها الطرف العربي الخليجي الأداة المنفذة للقوى الاستعمارية، والشرطي الذي يحافظ على شركاتها وامتيازاتها[2](*).

---

(1) أرشيف وزارة الخارجية التركية، صندوق رقم 177، ملفات 222 – 223 – 412 .

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، بيروت،فبراير، 2000م، ص 308- 309.

(*) الملحق رقم (6) يوضح بنود الاتفاقية التي عقدت بين المملكة العربية السعودية وقطر سنة 1965م دون أن تكون بريطانية الحاكم الرئيس كالمعتاد.

أما فيما يخص العلاقات السعودية القطرية، فإن تاريخ هذه العلاقة يعود إلى فترة الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها ليشمل مناطق متعددة من الخليج العربي. وفي عهد الإمام فيصل بن تركي، مؤسس الدولة السعودية الثانية، كانت العلاقات السعودية القطرية تمر في مرحلة متميزة وخاصة في عهد الشيخ القطري قاسم بن محمد آل ثاني. "والحقيقة أن جذور العلاقات السعودية القطرية تعود في بدايتها إلى منتصف القرن التاسع عشر للميلاد، حين كانت شخصية الإمام فيصل بن تركي قد اتضحت معالمها وراحت تحقق الأبعاد الحقيقية لطموح الرجل الذي كان قد عقد العزم على استرداد مكانة وهيبة وحدود الدولة السعودية الأولى على حالها في حكم أجداده، وذلك في فترة لم يعد فيها من ينافس النفوذ البريطاني في الخليج"[1]. وبعد سقوط الدولة السعودية الثانية ظلت العلاقات بين أسرة آل ثاني وأفراد البيت السعودي حميمة ومتطورة. وحين استرد الملك عبد العزيز آل سعود ملك آبائه في الفترة ما بين (1900-1932م) رحب القطريون كثيراً بهذا الإنجاز وطربوا لانتصارات الملك عبد العزيز المتلاحقة. ولا شك في أن الملك عبد العزيز قد وجد كل العون والمساعدة من قبل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان يلاقي ضغوطا من العثمانيين والإنجليز بسبب موقفه المؤيد لابن سعود. وبعد وفاة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني خلفه ابنه عبد الله الذي اقتفى خطى والده، واستمر في تعزيز العلاقات الحميمة مع البيت السعودي. وحين انتقل الملك عبد العزيز آل سعود إلى جوار ربه الأعلى في سنة 1953م خلفه ابنه سعود الذي حافظ على حرارة العلاقات الأخوية بين بلاده ودولة قطر. وفي عهد كل من الملك سعود وفيصل وخالد وفهد نمت العلاقات السعودية القطرية وتجذرت بشكل يبعث على الارتياح. "وبحلول 1916م كانت بريطانيا قد أكملت منظومة اتفاقياتها المانعة في الخليج بإبرامها اتفاقية مع قطر تعهدت فيها بالدفاع عن تلك المشيخة ضد أي هجوم بحري. وفي عام 1929م مدت مسؤولية القوة الجوية الملكية البريطانية لتشمل حوض الخليج بكامله. ومما له دلالة واضحة أن بريطانيا وسعت في أواسط الثلاثينيات التزامها بالدفاع عن قطر ليشمل البر القطري. وفي السياق نفسه

(1) أحمد العناني، العلاقات السعودية القطرية، (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1985م)، ص 1.

دأبت السلطات البريطانية المعنية على تشجيع شيوخ المنظومة التعاهدية على مد سلطانهم إلى - أو على الأقل ادعاء سيادتهم على - مناطق صحراوية داخلية وقبائلها، في الوقت الذي كانت الرياض فعلا تمارس نفوذاً على كثير منها" [1].

ومن هنا تأتي الخلافات الحدودية السعودية - القطرية لتصب في الاتجاه نفسه من المشكلات التي عانت منها، ومازالت تعاني، منطقة الخليج العربي بسبب النفط والتنافس بين الشركات البترولية المتعددة الجنسيات. وكغيرها من المشكلات التي برزت في إطار تكوين الدولة السعودية، حيث أن أول ذكر لهذه الحدود قد أثيرت في سنة 1922م خلال مؤتمر العقير الذي نظم حدود مملكة ابن سعود على الساحل الشرقي للخليج العربي، وهو الحوار الذي دار في المؤتمر بين ابن ســـعود والمندوب البريطاني في العراق بيرس كوكس الذي ذكرّ ابن سعود باتفاقية سنة 1916م التي وقعت بين حاكم قطر وبريطانيا، وهي اتفاقية الحماية المشابهة لكل الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع مشايخ وإمارات الساحل المهادن. وفي هذا المؤتمر فإن كوكس قد رسم الخط الفاصل الذي يبدأ من نهاية الخليج الواقع إلى الجنوب منة جزيرة البحرين، ويمتد إلى الشرق من أتباك. غير أن ذلك لم يكن تحديداً نهائياً، ولم تعترف به الرياض، الأمر الذي جعل حاكم قطر يعمل بعدة اتجاهات بغية ضمان حدود إمارته، حيث طلب ضمانات إضافية من بريطانيا، وذكرها عبر مندوبها السامي، والمقيم البريطاني ببنود اتفاقية الحماية لسنة 1916م، حيث أن المادة الحادية عشرة نصت على ضمان سلامة قطر من أي خطر خارجي [2].

إلا أنه بالمقابل، فإن حاكم قطر استغل فرصة الإعلان عن الدولة السعودية ليقوم بزيارة الرياض وتقديم التهنئة لقادتها، وكانت تلك الزيارة مناسبة لتوضيح الخلافات القائمة، الأمر الذي جعل بعض المصادر تؤكد بأنه حصل اتفاق بين الشيخ علي عبد الله وابن سعود بألا يمنح أي امتياز للنفط في الأراضي الداخلية من بلاده، وألا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها، حيث فسر ذلك بأنه تهديد سعودي لقطر بعدم منح الشركات البريطانية امتيازات إضافية[3].

---

(1) النعيم، مرجع سابق، ص 68.

(2) أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، مرجع سابق، ص 19.

(3) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر1916- 1949م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1979م، ص 78.

يخضع الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر، عبر مراحله المختلفة، لثلاثة عوامل، هي العامل الطائفي، والعامل الاقتصادي، والعامل الخارجي الذي وظف العاملين السابقين لمصلحته. فقد كانت قطر أحد أهداف التوسع الوهابي السعودي منذ بدأ التطلع إلى الأراضي المجاورة للسعودية، وخضعت للاحتلال السعودي أول مرة عام 1792م، قبل تولي آل ثاني الحكم فيها، إذ كان يحكمها آنذاك العتوب من آل خليفة الذين قدموا من الكويت. لكنهم أجبروا في إثر الاجتياح السعودي على الهجرة إلى البحرين، وظلوا فيها حتى اليوم، وأصبحت الفترة التي ظلت فيها قطر خاضعة للسيطرة السعودية، الحجة التي يستند إليها السعوديون في إدعاءاتهم في قطرفيما بعد [1] .

أما النزاع حول الحدود البرية الوحيدة في قطر، التي تمتد عند قاعدة شبه الجزيرة القطرية التي كانت مثار نزاع بين كل من أبو ظبي السعودية من جهة وقطر من جهة أخرى ، فنزاع السعودية مع قطر يمتد إلى فترة طويلة، إذ جرى حوله عدة مفاوضات بين الطرفين منها التي تمت في صيف 1951م، ثم الأخرى في 1952م، وكان ذلك بعد احتلال الإنكليز لخور العديد باسم أبو ظبي، والذي تم في 1948م. أما وجهتا نظرهما فكانت مختلفتين، إذ أن وجهة نظر السعودية كانت تعتمد على الخرائط التي تصدرها شركة أرامكو التي تعين حدود السعودية مع قطر من نقطة تمتد على بعد 27 كم شمال قرية سلوى إلى نقطة تقع شمال خور العديد بـــ27 كم أيضاً. كما كانت وجهة نظر قطر تعتمد هي الأخرى على الخرائط التي تصدرها بريطانيا التي تجعل إمارات الخليج العربي تبدأ من خور العديد غرباً، وليس من خط الطول (30 50) شرقاً. كما أن حدودها تمتد كثيراً إلى الجنوب في نطاق الربع الخالي[2].

وقد تم أخيراً الاتفاق ودياً بين دولة قطر والسعودية على تعيين الحدود بينهما، إذ جعلها الاتفاق تبدأ من قرية سلوى حتى سود انثيل راسمة قوساً إلى الجنوب، وتنتهي شرقاً شمال خور العديد، ومما يجدر ذكره أن هذه الحدود هي الحدود نفسها التي تقدمت بها قطر في مشروع سنة 1952م بوحي من بريطانيا[3].

---

(1) مشكور، مرجع سابق، ص 113.
(2) أبو العلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، مرجع سابق، ص 19.
(3) متولي، حوض الخليج العربي ، مرجع سابق، ص 567.

وهكذا نرى أن الوجود البريطاني هو السبب الرئيس في وجود المشكلات بين دول الخليج العربي حول حدودها المصطنعة. إذ أنه بعد انسحابها من المنطقة سهلت المهمة، وحلت معظم المشكلات المتعلقة بالحدود، وتمكنت الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاقات بشكل ودي. ومما يثبت ذلك انه سبق أن تم التوصل قبل الاتفاق الأخير بين قطر والسعودية إلى اتفاق بشأن الحدود بينهما في كانون الأول 1965م ،إلا أن بريطانيا لم توافق عليه بسبب كونه يؤثر على طرف ثالث هو أبو ظبي[1].

ومع أن التنافس بين الشركات النفطية البريطانية والأمريكية قد زاد من حدة الاهتمام بتسوية الخلافات الحدودية بين إمارات ومشيخات الخليج من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، غير أن العديد من الأفكار والمقترحات التي طرحت في هذا المجال لم تتمكن من إنهاء هذه الادعاءات ، فالخطوط الزرقاء والحمراء والصفراء والخضراء والبنفسجية اللون التي طرحتها الأطراف المعنية (بريطانيا والسعودية وأمريكا) لتعيين الحدود ورسم مناطق النفوذ ظلت تلامس المشكلة، ولكنها في الواقع لم تضع حلاً نهائياً لها. وفي سنة 1965م[*] توصلت كل من الدوحة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تم بموجبها تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وبموجب هذه الاتفاقية قسمت دوحة سلوى مناصفة بينهما، وأصبح"جبل نخش لقطر" في مقابل بقاء هجرتي السكك وأنباك للسعودية، التي حصلت على اعتراف قطري بتبعية خور العديد لها. وكانت الخطوة الثانية - بحسب هذه الاتفاقية - تثبيت الخط الحدودي الجديد على الأرض، غير أن ذلك لم يحدث آنذاك [2].

ومع أن اتفاقية 1965م قد أشارت في المادة (3) منها إلى ضرورة أن يعهد إلى شركة مساحة عالمية بمهمة القيام «بمسح وتحديد نقط وخطوط الحدود بين البلدين على الطبيعة وفقا لما جاء بهذه الاتفاقية وكذلك إعداد خريطة بالحدود البرية والبحرية بين البلدين» غير أن تجاهل قطر وعدم اهتمامها بالموضوع ومحاولاتها المستمرة لزيادة رقعة أراضيها باتجاه السعودية قد قاد إلى سوء فهم، وشجع على حدوث بعض المناوشات

---

(1) قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 – 1914م ، مرجع سابق، ص 166.

(2) النعيم، مرجع سابق، ص 84.

(*) انظر تفاصيل هذه الاتفاقية في الملحق رقم (6).

الحدودية المؤسفة وأسهم في تأزيم العلاقات بين البلدين الشقيقين لفترة من الزمن. وفي محاولة لتلافي سوء الفهم ووضع حد لهذه المشكلة "سارع الطرفان- بوساطة مصرية- إلى عقد قمة ثنائية وقعا خلالها اتفاقا في المدينة المنورة (1992م) وافقت الرياض فيه - كما يبدو- على التنازل عن مساحة من الأرض لم يكشف النقاب عنها. ونص اتفاق المدينة المنورة كذلك على تشكيل لجنة مشتركة للاتفاق مجددا على إجراءات الترسيم. لقد واجه عمل اللجنة في البداية بعض الصعوبات وسط تكهنات بأن سوء فهم حصل على مساحة الأرض التي يأمل القطريون بالحصول عليها من السعودية. غير أن ذلك لم يمنع الطرفين من المضي في عملية تثبيت علامات حدودية على طول خط 1965م المعدل"[1].

وبهذه الخطوة تكون الدوحة والرياض قد أنهيتا خلافاً حدودياً دام لفترة طويلة من الزمن. ولا شك في أن وجود الدولتين ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي قد أسهم في وضع حد لهذه المشكلة وشجع على تقريب وجهات النظر المتباينة بين البلدين.

وهكذا نرى أن الوجود البريطاني كان هو السبب الرئيس في وجود المشكلات بين دول الخليج العربي حول حدودها المصطنعة. إذ أنه بعد انسحابها من المنطقة سهلت المهمة، وحلت معظم المشكلات المتعلقة بالحدود، وتمكنت الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاقيات بشكل ودي. ومما يثبت ذلك أنه سبق أن تم التوصل قبل الاتفاق الأخير بين قطر والسعودية إلى اتفاق بشأن الحدود بينهما في كانون الأول 1965م، إلاّ أن بريطانيا لم توافق عليه بسبب كونه يؤثر على طرف ثالث هو أبو ظبي ، مما أدى إلى إحباط الاتفاق، وبقيت المشكلة معلقة إلى أن حلت كما ذكرنا.

4- النزاع السعودي البحراني[*]:

تقع جزر البحرين في وسط مائي وتجاورها السعودية وقطر، فهي تقع وسط المياه التي تتخذ شكل الممرات التي لا تتسع لامتداد مفهوم المياه الإقليمية للدولة، وهو حوالي 12 ميلاً، فمع السعودية لا تمتد أكثر من 7.5 ميلاً ومع قطر ميلاً واحداً فقط.

---

(1) المرجع السابق، ص 86.

(*) الملحق رقم (7) يوضح الحدود ما بين السعودية والبحرين .

ونظراً لضيق المسافات المائية بين البحرين وجارتيها فقد اضطرت إلى وضع معالم الحدود بينهما عن طريق معاهدات تحدد تلك الحدود [1].

من المعروف أن السعودية والبحرين تفصلهما مياه الخليج العربي وليس بينهما حدود أرضية. ولذلك فإن قضية الحدود بينهما أحدث من قضايا الحدود الأرضية نظراً لأن استغلال البترول في البحر والسواحل أعقب عمليات الاستغلال في البر، وبشكل خاص منذ أن اتجهت الأقطار في أثناء الحرب العالمية الثانية، حتى قبل اكتشاف البترول في المناطق الساحلية تحديداً، إلى البحر الإقليمي. وإن ما يفصل بينهما حوالي 15ميلاً (أي 21كم) من مياه الخليج العربي. وقد تركز نزاع الحدود البحرية بين البحرين والسعودية على منطقة ضحلة تسمى "فيشت أبو سعفة" التي تقع بها جزيرتا لبينة الكبرى ولبينة الصغرى، وبدأ النزاع على هذه المنطقة عندما منحت حكومة البحرين سنة 1941م امتيازاً لشركة نفط البحرين المحدودة للتنقيب عن البترول في أبو سعفة، لكن السعودية اعترضت بشدة على هذا الامتياز فتوقف التنقيب عن البترول في المنطقة [2].

ويقدر عدد الجزر الرئيسية في البحرين بعشرين جزيرة أكبرها جزيرة البحرين تليها في الأهمية جزيرة المحرق، ونظراً لتمتع جزر البحرين باستقلالها الجغرافي في مياه الخليج الأمر الذي أزال عنها مشكلات الحدود البرية التي لاحظناها في المناطق المجاورة غير أن ذلك قد أدخلها في الوقت نفسه في مشكلات بحرية مع جيرانها بسبب انتشار الجزر في مياه الخليج العربي، التي تتخذ أشكالاً مختلفة من الأراضي البارزة عن سطح البحر بالقرب من الساحل أو في وسط الخليج العربي، ولم تكن لهذه الجزر أية أهمية قبل تدفق النفط في مياه الخليج، حيث كانت مالاً مشاعاً فلم تحدد ملكيتها، وخاصة الجزر الصغيرة والخالية من السكان، غير أن ظهور النفط في مياه الخليج أثار مشكلة عائدية "هذه الجزر وخاصة الجزر المسكونة، التي كانت ملجأ لصيادي الأسماك والغواصين، وكانت أولى هذه المشكلات النزاع بين السعودية والبحرين حول عائدية جزيرتي «لبينة

---

(1) غنيم ، مرجع سابق، ص 61.

(2) شحاته، مرجع سابق، ص 223.

الكبيرة، ولبينة الصغيرة، وفاشت أبو سعفة»[1]. وكان النزاع حول الحدود السعودية - البحرينية أول نزاع من نوعه في الخليج العربي، كما أنه أول نزاع تتم تسويته بطريقة سريعة وموفقة بحكم العلاقات الطيبة والودية بين البلدين[2].

شهدت السعودية تدفقاً مضطرداً في ثرواتها النفطية بينما كانت البحرين تشهد بدايات نضوب أبارها التي ظلت تفيض ذهباً أسوداً منذ بداية الثلاثينيات، وفي ظل هذه الظروف كان هناك محوران لأية تسوية بينها وبين السعودية، فالبحرين يهمها بدرجة أكبر عائد بترولي، بينما السعودية يهمها بالدرجة الأولى السيادة على مصادر النفط، وكان لابد من إيجاد صيغة مناسبة ترتكز على هذين المحورين، وفي إطار العلاقات الطيبة والودية بين السعودية والبحرين. ولكن هذه الصيغة، رغم الظروف السياسية المواتية، لم يكن الوصول إليها سهلاً، واستغرق وقتاً طويلاً [3].

أجريت المفاوضات السعودية - البحرينية بخصوص تقسيم المياه الإقليمية بين البلدين في لندن للفترة من 8 - 20 أب 1951م. حضرها من الجانب الســـعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز وزيراً للخارجية - آنذاك - وحضرها السير موريسون وزير خارجية بريطانيا ممثلاً عن حكومة البحرين. وناقش الوفدان الموضوعات المتعلقة بالمناطق المغمورة، الجزر والفشوت والضحاضيح الواقعة بين السعودية والبحرين [4].

كانت البحرين قبل استقلالها في سنة 1971م تخضع للنفوذ البريطاني وكان الإيرانيون يكررون مزاعمهم بأن هذه الجزيرة ما هي إلا جزء من الأراضي الإيرانية.

---

(1) تقدر مساحة فاشت أبو سعفة بضعف مساحة جزيرة البحرين وتقع إلى الشمال من خط الوسط بين السعودية والبحرين، وتأخذ شكلاً سداسياً، انظر، سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، مرجع سابق، ص 651.

(2) حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 153.

(3) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 40.

(4) المنطقة المغمورة: هي تلك المساحة من ماء البحر التي تلاصق الإقليم الأرضي للدولة وتشكل إلى جانب المياه الداخلية جزءاً من قطاعها البحري. أنظر، حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، ط2، القاهرة، 1965م، ص 601.

ولا شك في أن هذه المزاعم كانت تقلق بال القيادة السعودية التي كانت تعدّ البحرين جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، وأن المطالب الإيرانية التوسعية في هذه المنطقة الحساسة لا يمكن أن تقود إلا إلى زعزعة الأمن والاستقرار وخلق ظروف غير مناسبة للتعايش وحفظ المصالح المشتركة. ومع تزايد الضغوط السعودية على إيران وتحقيقاً لمطالب البحرين في الحرية والاستقلال جاء الانسحاب البريطاني من الخليج ليعجل بتلبية المطالب البحرينية في الاستقلال. وقد «انتهت قضية البحرين عند نهاية سنة 1970م، حينما قبل الشاه* بما انتهت إليه لجنة الأمم المتحدة من أن البحرين يجب أن تكون دولة ذات سيادة، وهكذا حصلت البحرين على استقلالها كدولة كاملة السيادة عشية الإعلان عن الانسحاب البريطاني في العام التالي»[1].

لقد ساعد الانسحاب البريطاني من الخليج في سنة 1971م على خلق ظروف جديدة ومهد الطريق لقيام دول مستقلة سرعان ما تسابقت للانضمام لعضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى. ومن المعلوم أن دولة البحرين الصغيرة ليست إلا "مجموعة من الجزر تقع في الخليج الكائن بين شبه جزيرة قطر وساحل المنطقة الشرقية (الإحساء) بالمملكة العربية السعودية، لا تزيد مساحتها جميعا عن 575 كم^2. ويزيد عدد الجزر على إحدى عشرة جزيرة أكبرها جزيرة البحرين التي أعطت اسمها للدولة كلها. [2]

وحين حققت البحرين استقلالها في سنة 1971م، وأخذت تعمل جاهدة على تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة كافـــة وخاصة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية.

---

* أتفق أن يذهب مبعوث شخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى البحرين لاستطلاع الرأي حول مستقبلها، وتم ذلك في 20 آذار 1970م / وكانت نتائج التقرير إصرار الشعب البحريني على عروبته وتمسكه بشخصيته وتقاليده العربية، وأن البحرين جزيرة عربية بأكثرية ساحقة لأصوات سكانها .راجع، حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 171.

(1) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية، دار الساقي، لندن، 1992م، ص 159

(2) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي المعاصر، الرياض، مكتبة العبيكان، 1421هـــ، ص 87.

ومن المفيد الإشارة - هنا - إلى أن تاريخ العلاقات السعودية البحرينية يعود إلى سنين طويلة ترجع في معظمها إلى عصر الدولة السعودية الأولى (1745-1818م) ثم الدولة السعودية الثانية (1840-1891م) فالدولة السعودية المعاصرة. وفي إطار الرغبة المتبادلة لتحسين وتمتين العلاقات بين البلدين، وبعد أن تمكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود (مؤسس الدولة السعودية المعاصرة) من استعادة الرياض، وبعد توطيد حكمه والتغلب على أعدائه قام بزيارة للبحرين في سنة 1930م للتعبير عن شكره وامتنانه لشيخها الجليل ولشعب البحرين الصديق، ثم قام في سنة 1939م بزيارة أخرى قوبل في أثنائها بكل معاني الود والترحيب. وفي سنة 1937م قام ولي العهد السعودي آنذاك (الملك سعود) بزيارة للبحرين أيضا بمناسبة عيد جلوس حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وللرد على هذه الزيارات قام حكام البحرين بزيارات عديدة للمملكة العربية السعودية وحرصوا على تمتين علاقاتهم بها ولا زالوا يفعلون [1].

ومن هذا المنطلق وانسجاما مع توجه القيادة في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين اتجه البلدان لترسيم الحدود المشتركة بينهما، وأكدا عزمهما على توطيد عرى الصداقة التاريخية التي تجمع بينهما، وأعلنا في سنة 1958م * عن التوصل إلى حل نهائي لقضية الحدود والجرف القاري، وبعض القضايا الأخرى المتعلقة بأمور السيادة، والاستغلال المشترك للثروات الطبيعية. "ومن المعلوم أن الدولتين تتقابلان على الجانب الغربي للخليج العربي، ويمتد خط الحدود بين الدولتين - كأول حدود يتم تعيينها في منطقة الخليج - لمسافة 110 ميل بحرية، تصل بين نقاط تربطها ببعضها البعض خطوط مستقيمة. وتناول هذا الاتفاق المذكور تعيين حدود منطقة تقع بأكملها في الجانب السعودي من خط الحدود تعرف بمنطقة فشت أبو سعفه، وفيها تقوم حكومة المملكة العربية السعودية باستغلال موارد الزيت، وتتقاسم حكومتا الدولتين الإيراد الصافي الناتج عن هذا الاستغلال"[2].

---

(1) محمد عمر مدني، القانون الدولي للبحار وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1995م، ص 195- 196.

* انظر تفاصيل هذه الاتفاقية في الملحق رقم (7) .

(2) مدني، مرجع سابق، ص 195- 196.

وقد أكدت المادة الثانية من هذه الاتفاقية (الفقرة 7) أن تقاسم الإيراد الصافي بين الحكومتين "لا يمس ما للحكومة العربية السعودية من حق السيادة والإدارة على هذه المنطقة المذكورة أعلاه". ومع أن هذه الاتفاقية التي وقعت في سنة 1958م لم تواجه أية صعوبات من قبل الطرفين، إلا أنه يلاحظ أن الدوافع الاقتصادية كانت تقف وراء سرعة المصادقة عليها. ومهما كانت الأسباب فإن هذه الاتفاقية تمثل تقدماً كبيراً في ترسيم الحدود ببين البلدين وعاملاً مشجعاً يمكن الاحتذاء به في تعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المجاورة. "والواقع أن الاتفاق السعودي- البحريني، الذي هو أول اتفاق تبرمه المملكة لتحديد حدودها البحرية يمثل نموذجاً رائعاً لما تمت به تسوية الحدود البحرية مع الدول المجاورة... هذا الاتفاق تناول تنظيم الأوضاع المتعلقة بالمنطقة كجزيرتي لبينة الكبيرة، ولبينة الصغيرة، كما تناول تحديد وضع منطقة فشت أبو سعفه، وذلك عبر مفاوضات ثنائية تنازلت خلالها البحرين عن جزيرة لبينة الكبيرة للمملكة في مقابل الاعتراف بسيادة البحرين على جزيرة لبينة الصغيرة بموجب الاتفاق" [1].

وبهذا الإجراء الذي تم في ظروف ودية وأخوية تكون حكومتا البحرين والمملكة العربية السعودية قد حققتا سبقا مهما في مجال ترسيم الحدود ومهدتا الطريق لخلق ظروف صحية في التعامل بين الجارين الشقيقين. فمنذ تلك اللحظة التي تم فيها التوقيع على هذه الاتفاقية والعلاقات السعودية البحرينية تسير من حسن إلى أحسن، وكل المؤشرات تدل على أن هذه العلاقات سوف تتطور لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين.

5- النزاع السعودي الإماراتي[*] :

تعدّ الحدود الشرقية للملكة العربية السعودية من بين أعقد الحدود في تداخلها، وتشابكها. ومنذ أن ولدت هذه المملكة، وبقية الإمارات على ساحل الخليج العربي، ومشكلة الحدود تعد من بين أعقد المشكلات إثارة للحساسية، والتوتر، والنزاع. لا بل أكثر من ذلك، من بين أكثر المقيدات في تطوير مسيرة التعاون التي اختطتها هذه الدول منذ

(1) المرجع السابق، ص 196- 198.

(*) الملحق رقم (8) يوضح بنود الاتفاقية التي عُقدت في جدة بين الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان درسا فيها الاتفاق بغية إنهاء خلاف الحدود بينهما.

مطلع الثمانينات وحتى الآن، وغدت اللعبة السياسية في تحالفاتها، وصراعاتها، وخصوصاً بين الأنظمة السياسية نفسها تتحدد بمقدار ما كانت مشكلة الحدود باردة أو ساخنة، كما لوحظ تعثر خطوات مجلس التعاون الخليجي في مسيرته الأمنية، والعسكرية، وحتى اجتماعاته الروتينية على مستوى القمة أو وزراء الخارجية كانت تصطدم بمشكلة الحدود التي لم تعرف في تاريخها حلولاً جذرية لهذه الخلافات، واجتثاث مسبباتها، وإنما عرفت فقط آليات للتهدئة، وترضية الخواطر، ولم تستطع التنظيمات الإقليمية العربية بصيغتها الأوسع والأشمل، أن تطرح برامج وآليات عمل ثابتة لحل هذه الخلافات [1].

مرت العلاقات بين السعودية وإمارات الساحل بمرحلتين الأولى تمتد من عام 1913م وحتى ظهور البترول، ولهذه المرحلة سماتها الخاصة التي تختلف عن المرحلة الثانية حينما بدأ التنقيب عن النفط في منطقة الحدود بعد أن أصبح للبترول الدور الأول في تحديد العلاقات في الخليج ومن بينها علاقات السعودية بالساحل العماني [2].

المرحلة الأولى السعودية وإمارات الساحل قبل ظهور البترول :

وكانت العناصر التي أثرت في هذه العلاقات خلال تلك الفترة تظهر فيما يأتي :

1- قيام الدولة السعودية الثالثة وامتدادها من نجد إلى الإحساء، وتردد ابن سعود في أثناء عملية بناء الدولة على حدود ساحل عمان .

2- اكتساب الدولة السعودية لبعض النفوذ الأدبي داخل الإمارات باعتبار أن الدعوة الوهابية المنبعثة من نجد تضم أيضاً بعض الأنصار في الإمارات.

تقوم دراسة حالة الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على افتراض مؤداه أن ثمة نزاعاً غير معلن بين الطرفين حول الحدود المشتركة بينهما، ويكمن هذا النزاع في أن حكومة الإمارات ترى أن المملكة العربية السعودية قد استغلت قوتها النسبية في فرض الحدود الحالية عليها بموجب اتفاق سنة 1974م، بينما

---

(1) إدريس، مرجع سابق، ص 240.

(2) عائشة علي السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، مكتبة الجامعة، أبو ظبي ،1417هـ - 1996م، ص 93.

ترى المملكة العربية السعودية أن هذه الحدود التي لا تحظى بقبول دولة الإمارات هي بمثابة تصحيح للحدود السابقة على تكوين دولة الإمارات، التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد سنة 1955م، ولم تراع في تعيينها الحد الأدنى لمطالب السعودية المكانية في شرقي شبه الجزيرة العربية [1].

وإذا كان الضغط السعودي على الإمارات قد ازداد بعد الاستيلاء على الإحساء سنة 1913م فإن محاولات التسلل إلى ساحل عمان ترجع إلى السنوات الأولى من عهد الدولة السعودية الثالثة ففي سنة 1905م، وصلت معلومات إلى برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج تفيد بأن ابن سعود قد زار قطر، وقد رحب به الشيخ جاسم بن ثاني الذي كان يمد ابن سعود بالسلاح، وأفادت هذه التقارير أن عبد العزيز ينوي زيارة الإمارات وعمان للتعرف على هذه البلاد، وكان لهذه الأنباء أصداء مختلفة لدى الإنجليز وحكام الساحل، ولم يكن نشاط عبد العزيز في نجد يشكل تهديداً للمصالح البريطانية، لكن مد هذا النشاط إلى ساحل الخليج أمر يقلق بريطانيا، على الرغم من أن كوكس كان من أوائل الرسميين البريطانيين المتعاطفين مع ابن سعود، إلا أن هذه الزيارة أقلقته .أما إمارات الساحل فقد تباينت ردود فعلها تجاه أنباء الزيارة، حيث رحبت القبائل الغافرية السلفية الوهابية في كل من إمارات الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والقبائل الغافرية في البريمي مثل النعيم والبو شامس بينما استقبلت قبائل الهناوية ذلك بشيء من الحذر[2].

وقررت حكومة الهند تحذير ابن سعود من القيام بهذه الزيارة، ورأت القيام بإجراءات لوقفها، فأرسل كوكس رسالة إلى عبد العزيز عن طريق الشيخ مبارك الصباح بهذا المعنى [3]، وفي اجتماع شكسبير المقيم البريطاني في الكويت مع ابن سعود، كشف له الأخير لأول مرة رأيه نحو تاريخ السعوديين في عمان الذي عدّ تدخله فيها مبنيا على الحقوق التاريخية.

---

(1) محمود توفيق محمود، المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية، مرجع سابق، ص 30.

(2) السيار، مرجع سابق، ص 94.

(3) عبد الله، مرجع سابق، ص 246.

اتضحت أكثر خطط عبد العزيز نحو الإمارات بعد سيطرته على الإحساء سنة 1913م وقد كتب الوكيل السياسي في الشارقة في 2 أغسطس يقول : " تشاور شيخا أبو ظبي ودبي اللذان يمتان إلى القبيلة نفسها وكان الأول قد حصل على موقف متفوق في البريمي.. وهو على ثقة بأن النشاط السعودي سيتجه الآن إلى هذه الناحية كما أنه يخشى ذلك " [1].

يمكن القول بأن الاهتمام الحقيقي بتعين حدود واضحة ودقيقة بين إمارة أبو ظبي والسعودية يعود إلى سنة 1934م، حين قامت الحكومة الأمريكية - نيابة عن إحدى الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول في الأراضي السعودية بسؤال الحكومة البريطانية عن الحدود الفاصلة بين مناطق النفوذ السعودي والبريطاني في شرقي شبه الجزيرة العربية[2] .

ولما كان الرد البريطاني قد تضمن الإشارة إلى الخط الأزرق الذي أقرته الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في 29 تموز 1913م - الذي يسير مع خط الطول 50.22 درجة شرقاً من نقطة تبدأ على شاطئ خور العقير في اتجاه الجنوب حتى دائرة العرض 20 درجة شمالاً - فقد بادرت الحكومة السعودية في 20 حزيران 1934م بإعلان عدم اعترافها بهذا الخط كحد لممتلكاتها " التي تشمل كل القبائل التي تعيش بين مراكز الاستقرار الساحلية " [3] .

من العرض السابق يتضح أن النزاع السعودي البريطاني في منطقة الخليج العربي قد انحصر في معظمه في الحدود الشرقية والشرقية الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، حيث توجد منابع النفط، وحيث تتضارب المصالح المتنامية لشركات النفط البريطانية والأمريكية في هذه المنطقة ، وفي الوقت الذي كانت فيه قضية الحدود السعودية في هذه المنطقة تناقش بشكل مباشر مع بريطانيا، فإن تداخل الحدود بين مسقط وأبو ظبي والسعودية قد جعل هذه القضية تطرح وكأنها قضية واحدة وخاصة في منطقة البريمي. وإذا كانت المقترحات التي طرحت منذ سنة 1913م قد حاولت ترسيم الحدود بين

---

(1) كيلي، مرجع سابق، ص 168-169.

(2) ولينكسون، مرجع سابق، ص 217.

(3) ولينكسون، مرجع سابق، ص 219.

الأطراف المتنازعة فإن هذه القضية ظلت لفترة طويلة تراوح بين الادعاء والادعاء المضاد، ولم تستطع الجهود التي بذلت في هذا السبيل التوصل إلى حل مقبول لأطراف النزاع. ويبدو أن تباين وجهات النظر بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية هو الذي أسهم في تأجيل النظر في هذا النزاع، وخاصة بعد أن أصبح للاكتشافات النفطية دور كبير في توجيه الأحداث وتحديد مساراتها. وبعد جلاء الإنجليز عن منطقة الخليج في سنة 1971م واستقلال دولة الإمارات بدأ التفاوض حول قضايا الحدود يأخذ طابعاً جديداً ويتسم بنوع من الجدية وروح المشاركة المباشرة. وفي سنة 1974م* اتفقت دولة الإمارات العربية المتحدة مع المملكة العربية السعودية بموجب المعاهدة التي وقعت في جدة على حسم الخلافات الحدودية وإنهاء هذه المشكلة وفتح صفحة جديدة من التعاون المثمر والأخوي بين البلدين. وبموجب هذه الاتفاقية التي ركزت على تعيين الحدود البحرية والبرية بين البلدين «تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بسيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة حويصات، وتعترف المملكة العربية السعودية بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع الجزر الأخرى، المقابلة لساحلها في الخليج العربي. بيد أنه على الرغم من أن جزيرة حويصات هي الجزيرة الوحيدة التي تتبع المملكة العربية السعودية في منطقة حدودها المشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة فإن المملكة - طبقا لأحكام المادة(2/5) من الاتفاقية تتمتع بحق إقامة أية منشآت عامة على جزيرتي القفاي ومكاسب» [1] .

وفي الوقت الذي نصت فيه المادة (2) من هذه الاتفاقية على ترسيم مسارات الحدود البرية بين البلدين فإن المادة (3) "تعد المواد الهايدروكربونية الموجودة في حقل (الشيبه-زراره) كافة مملوكـــة للمملكـــة العربية السعودية" وفي الوقت نفسه أكدت الاتفاقية التزام الإمارات العربية المتحدة "بعدم القيام بأية عمليات بحث أو تنقيب عن المواد الهايدروكربونية أو استثمارها أو استغلالها أو الإذن بذلك في ذلك الجزء من حقل (الشيبه - زراره) الذي يقع شمال خط الحدود". كما أكدت الاتفاقية حق المملكة العربية السعودية

---

* انظر تفاصيل هذه الاتفاقية في الملحق رقم (8)، ص 288.

(1) مدني، مرجع سابق، ص 159.

في "القيام بعمليات البحث والتنقيب واستثمار واستغلال المواد الهايدروكربونية في ذلك الجزء من حقل الشيبه - زراره". أما فيما يتعلق بموضوع السيادة المشتركة وقضايا الوصول إلى البحر العام، فقد اتفق الطرفان بموجب ما جاء في المادة (3/5) على أن "يتم تعيين الحدود البحرية بين البلدين على أساس العدالة التي تحقق للمياه الإقليمية الخاصة بذلك الجزء من إقليم المملكة العربية السعودية المجاور لإقليم دولة الإمارات العربية المتحدة والمياه الإقليمية الخاصة بجزيرة حويصات اتصالاً حراً مباشراً بالبحر العام، وبحيث يراعى في تحقيق ذاك الصلاحية للملاحة العميقة بين البحر العام، وذلك الجزء المشار إليه أعلاه من إقليم المملكة العربية السعودية. ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين الساميين السيادة المشتركة على كامل المنطقة التي توصل- طبقا لحكم هذه الفقرة- بين المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية والبحر العام، مع ملاحظة أن مفهوم السيادة المشتركة على كامل المنطقة المذكورة لا يشمل تملك الثروات الطبيعية الكائنة في قاع البحر وما تحت القاع، حيث تظل تلك الثروات مملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة منفردة وذلك استثناء من حقوق السيادة المشتركة " [1].

وإذا كان الاهتمام قد انصب بشكل رئيس على مكامن النفط والثروات الطبيعية التي تختزنها الأراضي الحدودية ومناطق السيادة المشتركة فقد حرص الطرفان على الحفاظ على مصالح كل طرف ومنع أي التباس قد يشوب هذا الأمر. وفي هذا الإطار أوضحت المادة (4) من الاتفاقية المذكورة على ضرورة أن "تلتزم كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالامتناع عن القيام بأية عمليات استثمار أو استغلال للمواد الهايدروكربونية أو الإذن بذلك، في ذلك الجزء من إقليمها الذي تمتد إليه حقول المواد الهايدروكربونية الواقعة بصفة رئيسية في إقليم الدولة الأخرى"[2].

وبهذه الاتفاقية الواضحة المعالم تكون المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قد حققتا نصراً كبيراً في هذا المجال، وفتحتا الطريق أمام علاقات أخوية وسلمية دائمة.

---

(1) مدني، مرجع سابق، ص 159- 160.

(2) الاتفاقية الثنائية التي عقدت بين الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ زايد في 21 أغسطس (آب) سنة 1974، يوضحها بشكل تفصيلي الملحق رقم (8).

وهكذا نجد أن المملكة العربية السعودية كانت متمسكة بمدأ الحقوق التاريخية في حدودها الشرقية لكن الظروف الاقتصادية من خلال الاكتشافات النفطية المتواصلة في أراضيها، وكذلك السياسية من خلال التدخل البريطاني وهيئة الأمم المتحدة لصالح الإمارات وعمان، جعلها تتخلى عن ذلك عملياً إلاّ أنها مازالت متمسكة بنفس المبدأ نظرياً. فعلى الرغم من أن السعودية أدت دور الوساطة في أثناء مباحثات الاتحاد التساعي، غير أنها كانت دائماً تتحفظ بشأن تسوية الحدود بعد إقامة الاتحاد.

6 - النزاع السعودي العماني :

أما علاقة المملكة العربية السعودية مع سلطنة عمان فإن تاريخها يعود إلى سنة 1795م حين تقدمت قوات الدولة السعودية الأولى إلى مشارف عمان، وتمكنت من دخول واحة البريمي حاملة لواء الدعوة والتوحيد. لقد كان حماس الدولة السعودية الأولى لنشر الوهابية والدفاع عن عقيدة السلف الصالح عاملا من العوامل التي دفعها إلى الاحتكاك والاصطدام مع العديد من دول المنطقة. ومع أن بعض القبائل العمانية قد تجاوبت مع هذه الدعوة ورحبت بها، وخاصة القبائل الغفارية ذات المذهب السني، غير أن توغل القوات السعودية داخل الأراضي العمانية قد حرك مخاوف الدولة البريطانية، ودفعها للاستجابة لطلب حكام مسقط للوقوف إلى جانبهم ضد زحف الدولة السعودية. وبسبب الحملات المتوالية التي قام بها محمد علي باشا والدولة العثمانية ضد دولة آل سعود تراجعت القوات السعودية، وأخذ نفوذها يتقلص تدريجيا، ولم يبق لهم سوى واحة البريمي التي تعاقب عليها العديد من الأمراء الذين كانوا يمثلون الدولة السعودية هناك. «وإذا كان سقوط الدولة السعودية الأولى يعني انتهاء الكيان السياسي لآل سعود لفترة معينة، فإن الدعوة السلفية بقيت راسخة في نفوس الكثير من أتباعها، إلا أنها أدت بطريق غير مباشر إلى ازدياد نفوذ محمد علي باشا لدى الدولة العثمانية، وكذا إعلاء شأنه ومكانته في نظر العالم الإسلامي. أما بالنسبة للمجال الدولي فإن انهيار الدولة السعودية أدى إلى ازدياد تطلع النفوذ الاستعماري إلى سواحل الخليج وسعي إنجلترا إلى توطيد نفوذها على السواحل العربية»[1].

(1) مديحه أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية، جدة، دار الشروق، 1983م، ص 53.

إن منطقة البريمي عبارة عن دائرة مساحتها 985 كم^2 تقع في منطقة واسعة تفصل الخليج العربي عن خليج عمان، وترتبط بمدخل وادي الجزي الذي تشقه جبال الحجر ليربط ساحل الباطنة وميناء صحار بمنطقة الظاهرة. أما واحة البريمي محل النزاع فهي جزء من منطقة البريمي، وتقع جنوب الخليج بين قطر غرباً وشبه جزيرة رأس الجبل شرقاً، ومساحتها 73.554 كم^2 [1]، تقع واحة البريمي بين خطي عرض 14.24 شمالاً و46.53 شرقا وتسمت باسم قرية البريمي الواقعة في الجزء العماني من الواحة، وتحتوي واحة البريمي اليوم على تسع مدن وقرى، ثلاث منها في عمان هي حماسة، وصعره، ومدينة البريمي، والست الأخرى موجودة في إمارة أبو ظبي وهي الهيلي، والجيمي، والقطارة، والعين، والجاهلي، والمعترض. وفي الماضي كان اسم البريمي يطلق على المنطقة الممتدة إلى ما بعد الواحة مباشرة، وتنازعنها المملكة العربية السعودية، وأبو ظبي، وعمان [2].

أخذت مسألة البريمي وضعاً مختلفا عن مشكلات الحدود الأخرى، فقد اكتسبت شهرة خاصة، لأنها انتهت بصراع مسلح، ثم انتقل موضوعها إلى المحافل الدولية على مختلف المستويات، ويمكن تفسير ذلك بسبب موقع البريمي الاستراتيجي المهم إذ تتجلى أهميته فيما يلي :

1- احتمالات وجود احتياطات هائلة من النفط فيها.

2- توافر الماء النادر في المنطقة .

3- موقعها الاستراتيجي حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب والشرق والغرب .

4- تعد مركزاً لتجارة البدو في الختم والرملة والحمراء والظاهرة العليا .

5- تكمن أهميتها بأنها سوق صحراوي نشيط .

---

(1) شحاته، مرجع سابق، ص 224، 223.

(2) سيف محمد بن عبود البدواوي، بريطانيا والخليج العربي / سنوات الانسحاب، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1427هـ - 2007م، ص 273.

6- كبر حجم الواحة وخصب أراضيها ووفرة المياه فيها حيث تنتج التمور والخضار والفاكهة .

7- أنها بوابة عمان[1].

وقد اهتمت الدولة السعودية الأولى بإنشاء الحصون فيها لتكون نقطة انطلاق إلى عمان، أما الحكومة السعودية فلم تبن مطالبها على هذه القاعدة السياسية والإستراتيجية، بل على أساس الحق التاريخي والصلات الروحية، فسكانها من النعيم والظواهر حنابلة، ويتبعون الحكومة السعودية منذ أوائل القرن التاسع عشر[2].

وحين قامت الدولة السعودية الثانية بقيادة الإمام فيصل بن تركي كان من الطبيعي أن تتطلع هذه الدولة إلى استعادة ما كان تحت سيطرة الدولة السعودية الأولى. ومع أنها قد تمكنت من تحقيق الكثير في فترة وجيزة إلا أن مخططاتها قد اصطدمت بعقبتين رئيسيتين كان لهما تأثير في مستقبل هذه الدولة. فالعقبة الأولى تمثلت في مواجهة التحالف التاريخي الذي كان قائما بين إمارات الخليج وإنجلترا، التي كان لها حق الوصاية على هذه الإمارات الساحلية ومن ضمنها سلطنة مسقط. أما العقبة الثانية فقد تمثلت في النزاع الذي قام بين أبناء الإمام فيصل بن تركي (سعود وعبد الله) حول أحقية أي منهما بالحكم، وهو النزاع الذي قاد إلى ضعف الدولة وسقوطها في نهاية الأمر. في ظل مثل هذه الظروف أصبحت علاقة الدولة السعودية بسلطنة مسقط تمثل نزاعاً مباشراً مع بريطانيا وخاصة فيما يتعلق بقضية البريمي التي كان يحكمها في تلك الفترة الأمير تركي بن أحمد السديري ممثل الدولة السعودية. ولهذا السبب فإن العلاقات السعودية العمانية لا يمكن النظر إليها من دون الإشارة إلى التنافس الكبير الذي كان قائماً بين الإنجليز والدولة السعودية. فالإنجليز "ما كانوا ينظرون بارتياح إلى نشوء الدولة السعودية التي نافستهم في الخليج وبسطت سيطرتها عليه خلال المرحلة الأولى، لا سيما في عهد الأمراء سعود وتركي

(1) محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، ع8، 1976م، ص 38.

(2) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 309.

وفيصل، بيد أن الخلافات التي نشبت بين أبناء الإمام فيصل في أواخر القرن التاسع عشر أضعفت الدولة وأطمعت فيها أعداءها، فاستولى ابن الرشيد على الرياض سنة 1891م وسيطر على نجد" [1].

وبعد أن استعاد الملك عبد العزيز آل سعود كيان الدولة السعودية وبعثها من جديد في سنة 1900م عادت هذه الدولة الفتية لتظهر مرة أخرى على شواطئ الخليج وصارت من دوله المرموقة، وكان ذلك في سنة 1913م [2].

هذه العودة بعثت مشكلة العلاقة مع الإنجليز، وأعادت إلى الأذهان مرة أخرى قضية البريمي التي طالما قام عليها نزاع بين الدولة السعودية من ناحية وسلطنتي مسقط وأبو ظبي والإنجليز من ناحية أخرى. ومع أن واحة البريمي المتنازع عليها قد دخلت في نطاق الدولة السعودية الأولى بين (1800- 1818م) ثم في الفترة الواقعة ما بين (1840-1891م) ثم في عصر الدولة السعودية الحديثة وخضعت فعلا للسلطة السعودية، وأخذ سكانها يدفعون بشكل طوعي الزكاة الشرعية لآل سعود، إلا أن سلطان مسقط وحاكم مشيخة أبو ظبي أنكرا بإيعاز من الإنجليز شرعية هذا الوجود، وادعيا ملكية الواحة وطالبا باستعادتها وتأكيد حقهما عليها. "ووقفت إنجلترا من ورائهما، تؤيدهما وتنادي بأن الواحة من أملاكهما وأنها باعتبارها متعاقدة معهما ومسؤولة عن أمنهما الخارجي فهي تتولى الدفاع عن حقوقهما" [3] .

ويجمع الكثير من الكتّاب والمراقبين بأن إثارة هذه المشكلة من قبل بريطانيا تعود إلى فشل البريطانيين في الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في المملكة العربية السعودية، ونجاح الأمريكيين في الاستئثار بهذه الصفقة. ومع أن المملكة العربية السعودية قد عرضت على بريطانيا رغبتها في أن تحصل الشركات البريطانية على عقد لامتياز

---

(1) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت، دار الكاتب العربي، من دون تاريخ، ص 83.

(2) المرجع نفسه ، ص 83- 84.

(3) المرجع نفسه ، ص 133.

التنقيب عن البترول في أراضي المملكة العربية السعودية، غير أن تردد الشركات البريطانية وعدم رغبتها في الدخول في مثل هذه المغامرة فتح الباب أمام الشركات الأمريكية التي قدمت عروضا أكثر إغراء وأقل تكلفة مما أدى إلى فوزها بعقد التنقيب عن البترول في 29 أيار سنة 1933م. وبعد مرور عام واحد فقط على منح امتياز التنقيب عن البترول في أراضي المملكة للشركات الأمريكية طلبت الحكومة البريطانية ضرورة تخطيط الحدود بين المملكة من جهة وسلطنة عمان ومشيخة أبو ظبي من جهة ثانية على أساس «الخط الأزرق» و«الخط البنفسجي» اللذين ورد ذكرهما في الاتفاقيتين المعقودتين بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية في سنتي 1912م و1913م. وقد رفضت الحكومة السعودية الاعتراف بشرعية هاتين الاتفاقيتين ووضحت رأيها في مذكرة رفعتها للحكومة البريطانية بهذا الشأن. ومع قيام الحرب العالمية الثانية توقفت المحادثات حول هذه المشكلة، لكن الفريقين عادا لبحثها من جديد في سنة 1949م. وبعد أخذ ورد اتفق الفريقان على عقد مؤتمر في لندن في 8 أب 1951م، لكن هذا المؤتمر لم يسفر عن نتائج نهائية. واضطرا إلى عقد مؤتمر آخر في الدمام في العام التالي، وفيه عرضت السعودية فكرة الاستفتاء، لكن الإنجليز لم يقتنعوا بهذا الاقتراح. وفي اجتماع بين وزير خارجية المملكة العربية السعودية (الأمير فيصل بن عبد العزيز آنذاك) وسفير بريطانيا في جدة اتفق الطرفان على تجميد الأوضاع على ما هي عليه وأن يتوقف الطرفان عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تصعيد المشكلة ريثما يتم الاتفاق على حل سلمي. وقد عرف هذا الاتفاق «باتفاقية التوقف» لسنة 1952م. ومع أن الحكومة السعودية حاولت بمختلف الطرق والوسائل إقناع بريطانيا باللجوء إلى الحلول السلمية، غير أن التعنت البريطاني كان يميل بمجمله إلى تصعيد ذيول المشكلة. وفي سنة 1954م اتفق الطرفان على التحكيم الدولي وشكلت لجنة لهذا الغرض وسط أجواء ملبدة بالغيوم والشكوك. وقد عقد أول اجتماع لهيئة التحكيم في مدينة نيس، ثم أعقبه عدة اجتماعات في جنيف في سنة 1955م، ولكن هيئـــة التحكيم لم تتوصل إلى اتفاق يرضى به الطرفان. وفي غمرة هذه الأحداث تدخلت قوة بريطانية مسلحة واستولت على واحة البريمي، «وأعلن أنطوني إيدن وزير الخارجية في جلسة مجلس النواب مساء 26 تشرين الأول 1955م أن قوات سلطات مسقط وشيخ أبو

ظبي اللذين تربطهما معاهدة ببريطانيا احتلت واحة البريمي التي يدور عليها النزاع مع المملكة السعودية»[1].

وفي مواجهة هذا التحدي قدمت المملكة العربية السعودية مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة البريطانية، وقررت على الفور سحب سفيرها من لندن في تشرين الثاني 1955م، لأنها عدّت هذا العمل بمثابة إعلان صريح بوقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ومع أن الحكومة الأمريكية حاولت التوسط في سنة 1956م لإنهاء هذا الخلاف بالطرق السلمية، إلا أن العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه لم يترك مجالا لهذه الوساطة. وعلى الفور تضامنت حكومة المملكة العربية السعودية مع الشقيقة مصر وقررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا، ومنع شحن النفط إلى دول العدوان. وفي سنة 1959م حاولت الحكومة الأمريكية التوسط مجدداً لحل الخلاف القائم بين الحكومة السعودية وحكومة بريطانيا عبر الأمين العام للأمم المتحدة المسترهمر شولد. وفي سنة 1960م قام وفد من الأمم المتحدة بزيارة المنطقة المتنازع عليها، كما زار البحرين والرياض والشارقة، لكن هذه الزيارة لم تؤد إلى حل لهذه المشكلة. وقد ظل الأمر معلقا حتى جلاء القوات البريطانية عن الخليج في سنة 1971م. وإذا كان الانسحاب البريطاني من الخليج وما أعقبه من أحداث مهمة كقيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة في سنة 1971م، واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973م، وقيام الثورة الإسلامية في إيران في سنة 1979م، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في العام نفسه، واشتعال الحرب العراقية الإيرانية في سنة 1980م ، وغزو العراق للكويت في سنة 1990م قد غيرت مجرى السياسة الدولية في الشرق الأوسط فضلاً عن ذلك فإن قيام مجلس التعاون الخليجي في سنة 1981م قد مهد الطريق أيضا لحل العديد من المشكلات العالقة بين دول المجلس[2]. وفي ضوء هذه المتغيرات، وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لكل من القيادتين في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان «وقع الطرفان في حفر الباطن أول اتفاقية لرسم خط حدودي مشترك يتفق بصورة عامة مع خط الرياض المعدل، وإن

(1) سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، مرجع سابق، ص 159.

(2) المرجع السابق، ص 160.

كان قد تردد أنها منحت الرياض ممراً غير سيادي إلى بحر العرب لقاء تنازلها عن مطالبها في ظفار[1]. وفي أيار 1991م تبادل الطرفان وثائق التصديق على اتفاقية الحدود الدولية بينهما، وبحلول آذار 1995م أنهت شركة ألمانية جميع أعمال تخطيط الحدود على الأرض، التي يربو طولها على 650 ميلا، ووضع العلامات الحدودية بأحدث الطرق الفنية المتوافرة» [2] .

وبالتوقيع على هذه الاتفاقية تكون المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد أنهيتا خلافاً حدودياً استمر النقاش والجدل حوله فترة طويلة من الزمن. ولا شك في أن مثل هذا العمل قد أسهم في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين، وساعد على تمهيد الطريق للتوقيع على اتفاقيات مماثلة مع بعض الدول المجاورة.

7- النزاع السعودي اليمني :

أما بصدد الخلافات السعودية – اليمنية، فإنها ترجع إلى السنوات الأولى التي بدأت فيها الدولة السعودية الأولى تخطو خطواتها التأسيسية، حيث دولة الأدارسة في عسير ونجران كانت من أشد المنافسين لسلطة آل سعود، وامتدادها على الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. إلا أن السعودية التي انطلقت في بناء أركان دولتها المرتقبة، وخاصة حدودها الجنوبية - الشرقية، لم تستطع أن تضم اليمن بسبب النفوذ البريطاني الذي بعد سيطرته على عدن ضمن بقاء دولة الإمام بعيداً عن أية اعتداءات خارجية، أو منافسة القوى الأخرى. حيث أولاً ضمنت حدودها من ناحية سلطان مسقط وإمام عمان من خلال عقد اتفاقية السيب في سنة 1920م. وبريطانيا في جهودها هذه كانت تلعب في منطقة حساسة من المذاهب الدينية المتباينة بين الوهابية، والزيدية، والإباضية، والتي وظفتها بشكل جيد لصالح سياستها الاستعمارية[3] .

يرجع النزاع الحدودي بين السعودية واليمن إلى السنة 1926م حينما وضع إقليم عسير تحت الحماية السعودية. وفي السنة 1930م اتخذ الملك عبد العزيز بن سعود قراراً

(1) النعيم، مرجع سابق، ص 90.
(2) المرجع نفسه، ص 91.
(3) الجاسور، مرجع سابق، ص 100.

بوضع موظفين في عسير، وقد قبل السيد الإدريسي حاكم عسير هذا الوضع، الذي تحول بموجبه إلى مجرد حاكم رمزي، بيد أن الإدريسي ما لبث، بمجرد أن سنحت له الفرصة الانقضاض على الحاكم السعودي في جيزان وإخراجه من البلاد، وهنا كان رد ابن سعود سريعاً وحاسماً، فقد شد قبضته على عسير التي هرب منها الإدريسي، ولجأ إلى الإمام يحيى. وفي وقت لاحق ، تطور الخلاف بين ابن سعود والإمام يحيى بسبب المطالبة السعودية بمنطقة نجران ، وبعد مفاوضات ثنائية ، قبل السعوديون بنفوذ الإمام بنجران، في مقابل أن يسلم هذا الأخير بنفوذهم في عسير. بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فقد تفاقمت الأزمة بين الطرفين، وانفجر الصدام المسلح بينهما في ربيع 1934م. وبعد هزيمة ساحقة مني بها الإمام يحيى، عقد في الطائف مؤتمر حضره وسطاء عرب، وتم عقد معاهدة، سميت بمعاهدة الطائف، وقع عليها في جدة في 20 أيار 1934م كل خالد بن عبد العزيز آل سعود، ممثلاً لوالده، وعبد الله بن أحمد الوزير، ممثلاً للإمام يحيى [1].

بعد أن قام الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في سنة 1902م بإعادة بناء الدولة السعودية من جديد كانت الجزيرة العربية تعيش حالة ضعف وتمزق وتبعية مشينة. وما أن مضى 28 عاما حتى تمكن هذا الفارس السعودي من توحيد البلاد وإعلان قيام المملكة العربية السعودية وكان ذلك في سنة 1932م. لقد خاض الملك عبد العزيز سلسلة من المعارك والحروب في سبيل توحيد المملكة، ورفع راية التوحيد من جديد. إن علاقات الملك عبد العزيز مع القوى الداخلية والخارجية كانت تفرض عليه أن يجابه هذه القوى بالحكمة والسياسة تارة، وبالقوة والصرامة تارة أخرى. فبعد أن وحد نجد واستولى على الإحساء وما جاورها، وثبت أقدامه في الحجاز، وجد نفسه مضطرا للتوجه إلى الجنوب حيث يتواجد الأدارسة وآل عايض في تهامة عسير وآل حميد الدين في اليمن. ولما كان الأدارسة يحكمون عسير في ظل ظروف غير مستقرة، فقد كتبوا للملك عبد العزيز يطلبون حمايته ضد تدخل وأطماع إمام اليمن. وفي عام 1345هـ (1926م) عقدت اتفاقية بين ابن سعود والإمارة الإدريسية (عرفت باتفاقية مكة) يقوم بموجبها الملك عبد العزيز بحماية الإمارة مع الإبقاء على الإدريسي حاكما عليها. وقد أثارت هذه الاتفاقية مخاوف إمام

(1) النعيم، مرجع سابق، ص 37.

اليمن الذي كان يتحين الفرص لضم عسير إلى مملكته. وفي سنة 1933م أعلن الملك عبد العزيز ضم إمارة عسير إلى المملكة العربية السعودية. وفي الفترة ما بين (1926-1932م) كان التوتر يسود العلاقات السعودية اليمنية حول مشكلات الحدود والمناطق المتنازع عليها في عسير، ولكن إصرار ابن سعود على التفاوض ورغبته في عدم فتح جبهة مع اليمن أقنعتا إمام اليمن بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار في الخامس من كانون الثاني 1932م. و من أهم ما جاء في هذه المعاهدة اتفاق الطرفين على أن يلتزما بعدم إحداث أي ضرر ببلاد الآخر، وأن يقوم كل منهما بتسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين، وأن تتم معاملة رعايا الدولتين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ولا شك في أن تنازل السعودية عن منطقة العرو كان مشجعاً لإمام اليمن لكي يوقع مثل هذه الاتفاقية التي قيل إنه قبلها لكي يكسب مزيدا من الوقت وليوهم ابن سعود بأنه صادق النية. وعلى الرغم من أن الإمام يحي حميد الدين قد وقع اتفاقية صداقة وحسن جوار مع ابن سعود، إلا أنه كان يعد العدة للقتال وإثارة الفتنة في المناطق التي يسيطر عليها السعوديون مستخدما الإدريسي وأتباعه في اليمن كأداة لهذا الغرض. وفعلاً يقوم الإمام بالاعتداء على نجران في شهر أيار 1932م بحجة المحافظة على الأمن ونشر أصول الدين الحنيف في ربوع هذه المنطقة. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر ونتيجة لإصرار إمام اليمن على أن نجران ليست من الأراضي السعودية قام الملك عبد العزيز بإعطاء الأوامر لقواته لوضع حد نهائي لمشكلته مع الإمام. وبعد أن تمكنت القوات السعودية من استعادة نجران ومرتفعات عسير، وتوغلت في داخل الحدود اليمنية اضطر الإمام إلى طلب الصلح، وعقد معاهدة الطائف لسنة 1934م، وهي المعاهدة التي تم بموجبها تسوية جميع المسائل المتنازع عليها. وقد اشتملت هذه المعاهدة على 23 مادة، روعي في صياغتها الدقة والوضوح. وتنص المادة الأولى على"إنهاء حالة الحرب القائمة بين المملكتين، وقيام حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها"[1].

وأوضحت المادة الثانية بأن "كلا من الفريقين يعترف باستقلال الآخر استقلالا تاما وأن جلالة الإمام يحي يتنازل عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد

(1) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ط 5، من دون تاريخ، ص 153.

التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام، كما أن جلالة الملك عبد العزيز يتنازل بموجب هذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها"[1]. وإذا كانت اتفاقية الطائف لسنة 1934م قد وضعت الأسس الثابتة لمستقبل العلاقات السعودية اليمنية، وفصلت بشكل واضح ودقيق الحدود الإقليمية للدولتين، فإن التطورات الإيجابية التي أعقبت التوقيع على هذه الاتفاقية قد عدتها ثمرة من ثمارها. " وما أن مضى عشرة أشهر على توقيع اتفاقية الطائف حتى سمع الناس بمحاولة لاغتيال الملك عبد العزيز دبرها إمام اليمن حين كان الملك عبد العزيز يطوف بالكعبة المشرفة في حج سنة 1935م بصحبة ولي عهده الأمير سعود (الملك سعود). ومع ذلك فقد صفح الملك عبد العزيز، وحاول كتم غيظه ونسيان ما حدث"[2].

وبعد الإطاحة بنظام الإمامة قام في اليمن نظام جمهوري في سنة 1962م بقيادة المشير عبد الله السلال، وقد حاولت المملكة العربية السعودية بذل كل الجهود الممكنة للحفاظ على علاقة أخوية بين البلدين، ولكن اندفاع النظام الجمهوري الجديد في اليمن وتبنيه لشعارات الثورة والاشتراكية واتخاذه مواقف عدائية تجاه المملكة ساهم في تعكير العلاقات السعودية - اليمنية. وقد ظل الأمر على هذه الحال لفترة طويلة حتى تأكد للقيادة اليمنية أن التطرف في معالجة الأمور لن يخدم القضية أو يقود لتحسن العلاقات السعودية اليمنية. وبعد استقرار الأوضاع في اليمن وتوجه قيادته الجديدة لبناء جسور للتفاهم مع المملكة العربية السعودية بادرت المملكة إلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو اليمن، وخاصة فيما يتعلق بقضية الحدود التي كان النظام في اليمن يطالب بإعادة النظر فيها. ومن هذا المنطلق فقد اتفق الطرفان (السعودية واليمن) في 2000/6/12م على التوقيع على معاهدة جدة الدولية التي تعد أحدث معاهدة دولية لترسيم الحدود بين البلدين. وقد ورد في المادة الأولى من هذه الاتفاقية "تأكيد الجانبين المتعاهدين على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف

---

(1) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ط 5، من دون تاريخ، ص 153.

(2) القباع، مرجع سابق، ص 189.

وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها. كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في27/رمضان/1415هـ". وقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أن التخطيط النهائي والدائم للحدود البرية والبحرية يجب أن يأخذ في الاعتبار جملة من القضايا ومن أهمها:

1- ضرورة أن يبدأ الجزء الأول من الحدود ابتداء من "رصيف البحر تماما رأس المعوج شامى لمنفذ رديف قراد، وقد عينت إحداثياتها لتنطلق من خط عرض (8-14-24-16) شمالاً وخط طول (7-19-46-42) شرقاً وينتهي عند علامة جبل الثأر وإحداثياتها هي (58-21-44) شرقاً و(00-26-17) شمالاً". كما اتفق على أن:

- يبدأ الجزء الثاني من الحدود من "جبل الثأر المحددة إحداثياته في الملحق(2) وينتهي عن نقطة النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (19) شمالاً مع خط طول (52) شرقاً".

2- أما الجزء البحري فقد تم الاتفاق على أن "يبدأ من العلامة البرية على ساحل البحر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامى لمنفذ رديف قراد المحددة إحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم 3" الملحق بهذه الاتفاقية.

وفي الوقت نفسه أكد الطرفان المتعاهدان بموجب المادة (4) من معاهدة جدة التزامهما بما ورد في المادة الخامسة من معاهدة الطائف لسنة 1934م والتي تنص على ضرورة "إخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلو مترات على طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف". أما فيما يتعلق بقضايا حقوق الرعي وتنظيم مواقع القوات المسلحة على الحدود واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على الحدود الفاصلة بين البلدين فقد نظم الملحق رقم (4) هذه الأمور وعدوه الجانبان الموقعان على هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من معاهدة جدة. وقد حددت المادة الأولى من هذا الملحق منطقة الرعي بعشرين كيلو مترا على جانبي الجزء الثاني من خط

الحدود. كما نصت المادة الثانية من هذا الملحق على إعفاء مواطني الدولتين من الرعاة من نظام الإقامة والجوازات، طالما أنهم يحملون بطاقات مرور من الجهة المعنية في كل من البلدين. كذلك تم إعفاء هؤلاء من" الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملونها معهم، وهذا لا يمنع أيا من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض التجارة". وقد نظمت المادة (3) من هذا الملحق على أنه يجوز لأي من البلدين تحديد عدد السيارات التي يستخدمها الرعاة عند عبورهم حدود الدولة الأخرى، "وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها شريطة أن يكون مرخصاً لها من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملها".

أما المادة (5) من هذا الملحق، فقد نصت صراحة على أنه "لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عــن عشرين كيلو متراً على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة، ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الاعتيادية". ويبدو أن الحرص على هذا الأمر قد جاء نتيجة لرغبة الطرفين في منع أي احتكاك عسكري بين البلدين، وتحديد مواقع القوات العسكرية حتى يسهل التعامل مع هذه القضية بكل يسر وسهولة.

أما فيما يتعلق بموضوع الثروات الطبيعية التي قد تكتشف في مناطق الحدود فقد نصت المادة (6) من هذا الملحق على أنه "في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار على طول خط الحدود بين البلدين بدءاً من رصيف البحر تماما رأس المعوج شامى لمنفذ رديف قراد، وحتى نقطة تقاطع خط عرض (19) شمالاً مع خط طول (52) شرقاً، فإن الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة ".

وبالتوقيع على هذه المعاهدة تكون المملكة العربية السعودية واليمن قد حققتا نصراً كبيراً وضربتا مثلاً رائعاً لما يمكن أن تقوم عليه العلاقة السلمية بين بلدين متجاورين. وتشير كل الدلائل إلى أن العلاقات السعودية اليمنية تسير الآن بشكل جيد، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى عدم تطوير هذه العلاقة ودفعها إلى الأمام لما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين.

يتضح من العرض السابق لاتفاقيات الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها أن هناك العديد من العوامل التي كان لها دور كبير في التأثير في المحادثات والمفاوضات التي جرت بين الأطراف المعنية لترسيم الحدود وحسم الخلافات التي كانت سائدة – آنذاك - بين المملكة وجيرانها.

ومن أبرز العوامل التي كانت تتحكم بقضايا النزاعات الحدودية يمكن الإشارة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقبلية والإستراتيجية والتدخل الواضح لبعض القوى الأجنبية التي كانت تتحكم في مسارات السياسة الدولية وتقرير النتائج النهائية لأي مشروع يتعلق بالحدود [1].

فعلى الصعيد السياسي- على سبيل المثال- كانت الدولة السعودية الأولى منذ قيامها في سنة 1745م تسعى جاهدة لتثبيت حدودها ونشر الدعوة الوهابية وتطهير الجزيرة العربية من الممارسات المخالفة لعقيدة السلف الصالح مما أدى إلى اصطدامها بالعديد من العقبات الداخلية والخارجية. وبعد أن تمكنت هذه الدولة من تحقيق العديد من أهدافها في المرحلة الأولى (1745م-1818م) تعرضت لضغوط خارجية، وتعثرت جهودها، ولكنها عادت مرة أخرى لتظهر مجددا على الساحة الدولية في الفترة الواقعة مابين(1840-1891م)، وكان لتوسعها وانتشار نفوذها دور كبير في اصطدامها بالقوى المحلية والأجنبية المعارضة لهذا التوسع. ومن القوى التي كان على الدولة السعودية التعامل أو الاصطدام بمخططاتها يمكن الإشارة إلى الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى، اللتين كان لهما دور كبير في تشكيل مجريات الأحداث وتخطيط الحدود السياسية بين القوى التي كانت تدور في فلكهما أو تعيش تحت سيطرتهما.

وفي المرحلة الراهنة التي توجت بفتح الرياض في سنة 1902م كان على الملك عبد العزيز (مؤسس الدولة السعودية الحديثة) أن يتعامل مع العديد من القوى المحلية والأجنبية لتحديد مناطق النفوذ أو تقرير المصير النهائي لمواقع السيادة وتبعية القبائل وترسيخ حدود الشرعية الدولية لنظامه السياسي الجديد. وقد تمكن الملك عبد العزيز في الفترة الواقعة ما بين (1902-1953م) من تحقيق العديد من الإنجازات والانتصارات

(1) النعيم، مرجع سابق، ص 91.

السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وأثبت بكل جدارة قدرته الفائقة على التعامل مع القوى المحلية والأجنبية، وهو الأمر الذي مكنه من وضع بلاده في مكان مميز على خريطة العالم الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية. ولا شك في أن الرؤية الإستراتيجية للملك عبد العزيز قد مكنته من تخطي العديد من العقبات، وخاصة في مجال ترسيم الحدود وتعيين المناطق السيادية لبلاده، وتثبيت شرعية هذه السيادة في المحافل الإقليمية والدولية. ففي مجال الاتفاقيات الدولية التي نشأ عنها ترسيم الحدود مع الدول المجاورة تمكن الملك عبد العزيز من توقيع العديد من هذه الاتفاقيات، سواء بشكل مباشر، أو مع بريطانيا التي كان لها سيادة سياسية على معظم الدول المجاورة.

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تراقب بحذر انتصارات ابن سعود المتلاحقة داخل شبه الجزيرة العربية، عملت على وضع حد لما قد ينشأ عن هذه الانتصارات من أضرار يمكن أن تلحق بالإمارات أو المشيخات التي كانت تعيش تحت حماية التاج البريطاني.

وفي محاولة لحل الخلافات الحدودية بين إمارات ومشيخات الخليج من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، عملت بريطانيا على تقريب وجهات النظر وقدمت العديد من المشاريع والمقترحات التي كان من شأنها الحفاظ على المصالح البريطانية النفطية أولاً، ثم منع ابن سعود من تهديد هذه المصالح ثانيا. ومن أبرز المشاريع والاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال يمكن الإشارة إلى الاتفاقية الأنجلو-نجدية لسنة 1915م، ثم الاتفاقية التي وقعت في العقير في سنة 1922م فاتفاقية المحمرة لسنة 1922م واتفاقية بحره لسنة 1925م واتفاقية حداء لسنة 1925م ثم اتفاقية جدة لسنة 1927م. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الاتفاقيات الحدودية الأخرى التي وقعت مع كل من اليمن وجمهورية إيران الإسلامية التي لم يكن للتأثير البريطاني أي دور فيها. أما الاتفاقيات الحدودية التي وقعت مع كل من العراق والأردن ودول الخليج العربية التي حصلت على استقلالها في وقت لاحق فقد اتسمت هذه الاتفاقيات بنوع من الاستقلال والتكافؤ، وقد تم التوصل إليها بروح أخوية وودية.

الفصل الخامس

خلافات الحدود

بين الدول العربية في الخليج

1- النزاع الكويتي العراقي

2- النزاع القطري البحراني

3- النزاع العماني اليمني

4- النزاع الإماراتي العماني

5- النزاع الإماراتي القطري

6- مشكلات الحدود بين مشيخات
دولة الإمارات العربية المتحدة

تعدّ مشكلة الحدود بين الدول من بين أهم المشكلات الدولية المعاصرة وأعقدها ومصدر رئيس للمنازعات الدولية، وهي مشكلة عامة، لأنها تتعلق بحدود سيادة كل دولة مع الدول الأخرى[1].

تعدّ منطقة الخليج العربي في حدودها السياسية نموذجاً لمشكلات الحدود، وهذه المشكلات خلفها الاستعمار الذي صنع هذه الحدود، وللأسف الشديد لم تستطع تجاوزها، والحل الوحيد لتجاوزها هو فتح الحدود أو سياسة الحدود المفتوحة مع التوجه بشكل سريع نحو تطبيق نظام الاتحاد، وتوحيد مؤسسات السيادة الخارجية مع إبقاء المؤسسات ذات السيادة الداخلية تحت سيطرة دولها الأعضاء، وعدم التطرق إلى قضية الحدود إلا فيما بعد، حيث تصبح أمراً واقعاً ولكن من الناحية الإدارية الصرفة وليست السياسية، أي أن الحدود الداخلية في الدولة الاتحادية لا ينطبق عليها كلمة "الحدود الدولية " وذلك كما حدث بالنسبة لحدود الإمارات التي تشكل منها اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة [2].

ظهرت فكرة الحدود فيما بين الدول الخليجية مع مجيء الشركات البترولية للدول الرأسمالية وبخاصة البريطانية والأمريكية، وإن كانت فكرة الحدود موجودة بالنسبة للقبائل الكبيرة، حيث تعرف بمنطقة حدود المراعي في فصل الشتاء، وذلك حسب قوة القبيلة ونفوذها وإمكاناتها في الاحتفاظ بتلك المراعي التي تشكل مصدر رزقها من الناحية الاقتصادية وبالتالي يجب محافظتها من الناحية العسكرية، ولكن ليست حدوداً سياسية،

---

(1) العيدروس ، الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص155.

(2) المرجع السابق، ص155.

وإنما قابلة للتغير بسبب الظروف الطبيعية أي حدود مؤقتة، ولأنه قد يتم تحديد هذه الحدود عن طريق الآبار والمياه التي يرتادها رعاة الإبل[1].

تعدّ بريطانيا صاحبة فكرة الحدود السياسية التي كانت تهدف من ورائها للسيطرة والهيمنة على مقدرات عرب الخليج، وذلك بعدما وقعت اتفاقيات منع إعطاء الامتيازات لحكام المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى، ومع نهاية الحرب بدأت بريطانيا في رسم مناطق الحدود، حيث بدأت مع الدولة العثمانية أولى هذه الاتفاقيات التي تسمى بالاتفاقية الأنجلو - عثمانية لسنة 1913م، والمعروف بالخط الأزرق وكذلك بالخط البنفسجي لسنة 1914م لتقسيم الحدود الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية بين نجد وأبو ظبي وحضرموت وعدن وعمان. ثم جاءت اتفاقية العقير لسنة 1922م، لتقسيم الحدود الشمالية الشرقية للجزيرة العربية بين الكويت والعراق والسعودية[2].

1- النزاع الكويتي العراقي :

تقع الكويت عند رأس الخليج بجوار العراق والمملكة العربية السعودية وحدودها من ناحية الشرق حدود بحرية، إذ يجاورها الخليج العربي مباشرة، وحدودها في الشمال وفي الغرب حدود برية مع العراق أما حدودها في الجنوب فهي مع المملكة العربية السعودية وهي حدود برية أيضاً [3].

كان حاكم الكويت يمارس استقلالاً شبه ذاتي عن الدولة العثمانية، وكانت آنذاك جميع البلاد العربية خاضعة للسيادة العثمانية، والاستقلال الذاتي لحاكم الكويت لا يعني أنه صاحب دولة مستقلة، فالسلطان العثماني كانت أرضه واسعة، ومترامية الأطراف، ولا يضره استقلال حاكم هنا وهناك، والمهم أنه صاحب السيادة من الناحية القانونية. والدليل

---

(1) العيدروس، مرجع سابق، ص 156.

(2) جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية دراسة قانونية وثائقية، مطبعة دار السلام، بغداد، ص 3.

(3) غنيم : مرجع سابق، ص 150.

على ذلك أن بريطانيا أبرمت اتفاقاً مع أمير الكويت مبارك آل صباح في كانون الثاني سنة 1899م* جعلته أمراً سرياً خوفاً من رد فعل الدولة العثمانية، وقيام قواتها باجتياح الكويت في حالة علمها بالاتفاق المذكور[1] .

كما كان أمير الكويت يهدف من اتفاقه السري سنة 1899م إلى البحث عن وسيلة لمقاومة النفوذ العثماني، الذي يهدد استقلاله الداخلي، فقد كان العثمانيون يساندون أمير حائل ابن رشيد ضد أمير الكويت آنذاك. ولما علمت الدولة العثمانية بهذا الاتفاق السري كان رد فعلها عنيفاً، حيث قامت القوات العثمانية سنة 1902م بالاستيلاء على صفوان وأم قصر وجميع الجزر في شمال الخليج ومنها وربة وجزيرة بوبيان، وكانت تريد اجتياح بقية الكويت، لولا المعارضة البريطانية التي تقول إنها ملزمة بالدفاع عن أمير الكويت وفقاً لاتفاق سنة 1899م السري [2] .

استنكر أمير الكويت التصرف العثماني بالاستيلاء على بعض مناطق بلاده ومحاولة اجتياحها، وساندته في ذلك بريطانيا، فأرسلت سفينة حربية إلى سواحل الكويت كدليل على جديتها في الدفاع عنها، والوقوف بجانب أمير الكويت، وقد أقنع هذا العمل السلطات العثمانية بالعدول عن خطتها، سيما وأنها كانت في حالة من التدهور والضعف الذي لا يمكنها من مواجهة بريطانيا بهذا الخصوص [3] .

---

* وتضمنت هذه الاتفاقية ما يلي: 1- لا يستقبل في بلاده وكلاء أو ممثلين لأي دولة أو حكومة أجنبية، دون موافقة الحكومة البريطانية. 2- لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي للتملك، أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا دولة أخرى، دون الموافقة المسبقة للحومة البريطانية." لم يمارس حاكم الكويت إدارتها بشكل مستقل كما هو متفق عليه، لأنه لم يجاهر بهذا الاستقلال". أنظر، الزعابي، عبيد خليفة، إشكالية النظام الإقليمي في مواجهة أزمة الخليج الثانية ،دراسة مقارنة لموقف كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، في العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، 1998م، ص 16 .

(1) عبد الله يوسف الغنيم، (إشراف ومراجعة)، ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط 3، 1994م، ص 25 .

(2) - المرجع السابق، 27 .

(3) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1422هـ - 2001م، ص 244 .

دخلت بريطانيا مع الدولة العثمانية في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاقية آذار سنة 1913م الخاصة بتحديد الحدود بين الكويت وأملاك الدولة العثمانية، وكان البريطانيون نواباً عن أمير الكويت، وأهم بنود هذه الاتفاقية ما يلي:

1- إقليم الكويت يتمتع بالحكم الذاتي تابعاً للإمبراطورية العثمانية .

2- على شيخ الكويت أن يرفع ــ كما كان يفعل سابقاً - العلم العثماني مكتوباً على زاويته اسم الكويت، ويتمتع الشيخ بحكم إداري ذاتي تام في منطقته، وتمتنع حكومة الإمبراطورية العثمانية عن التدخل بشؤون الكويت، أو احتلال الأراضي التابعة لها.

3- تعترف حكومة الإمبراطورية العثمانية بشرعية الاتفاقات السرية السابقة التي عقدها شيخ الكويت مع حكومة بريطانيا سنة 1899، 1900، 1904م .

4- يمارس شيخ الكويت استقلاله الذاتي، في المناطق التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويقع خور الزبير في أقصى شمالها، والقرين في أقصى جنوبها (وهذا الخط مبين بالأحمر على الخريطة المرفقة بالاتفاقية) وكذلك جزيرة وربة وبوبيان ومشجان وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم مضافاً إليها الجزيرات والمياه المجاورة، وجميعها داخلة ضمن هذه المنطقة. وبذلك أصبحت الكويت قضاءً مستقلاً وفقاً لهذه الاتفاقية. وامتنعت الحكومة العثمانية عن التدخل في شؤونها الداخلية بما في ذلك مسألة الوراثة في الحكم، غير أن الكويت بقيت داخلة ضمن الأراضي والأملاك العثمانية [1].

وما أن بدأت الحرب العالمية الأولى حتى أعلنت بريطانيا ــ في تشرين الثاني من سنة 1914م - أن الكويت " إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية " [2]. وما أن انتهت الحرب بانتصار بريطانيا وحلفائها حتى حصلت الدولة البريطانية - في مؤتمر " سان

---

(1) الغنيم مرجع سابق، ص 35- 40 .

(2) رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، القاهرة، سينا للنشر، ط 1، 1991م، ص 16.

ريمو " سنة 1920م - على انتدابها على العراق، أما الدولة العثمانية فقد تنازلت لدول الحلفاء - بموجب المادة 132 من معاهدة " سيفر " لسنة 1920م - عن كل ما لها من حقوق في الأراضي التي كانت تسيطر عليها خارج أوروبا التي لم تتصرف فيها معاهدة الصلح[1] .

بدأت المراسلات حول ترسيم الحدود والاعتراف المتبادل بين أمير الكويت والحكومة العراقية، من خلال الحكومة البريطانية، التي كانت تحتل البلدين معاً. وبالفعل عقد البريطانيون " مؤتمر المحمرة " وأشرفوا على المفاوضات التي جرت بين مندوبي نجد والعراق لتسوية مسائل الحدود بين نجد والكويت، ثم بين نجد والعراق[2]، وأسفرت المفاوضات عن توقيع " اتفاقية المحمرة " في الخامس من أيار لسنة 1922م. التي عدلت بموجب "بروتوكول العقير" الذي وقعته الأطراف المعنية في الثاني من كانون الأول لسنة 1922م. الذي أنشأ منطقتين محايدتين بين نجد والكويت من جهة الجنوب، وبين العراق ونجد من جهة الشمال، ونص على أنه بينما تبدأ حدود الكويت من " المنطقة التي تلتقي بها حدود الدول الثلاث (العراق والكويت ونجد) عند وادي العوجا في وادي الباطن الواسع الطويل في الغرب، تجري الحدود الكويتية العراقية نحو الشمال في داخل وادي الباطن، إلى نقطة تقع جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، ثم يصل الشاطئ عند تقابل مصبي خور الزبير في الشمال وخور عبد الله إلى الجنوب الشرقي"[3].

في سنة 1932م أرسل نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك رسالة اعترف فيها بالحدود مع الكويت كشرط لدخول العراق إلى عصبة الأمم سنة 1932م. وهذه

---

(1) تم تأكيد هذا التنازل بموجب المادة السادسة من معاهدة "لوزان" التي عقدت بين الحلفاء والدولة التركية في 24 تموز 1923م، وتعدّ معاهدة لوزان الأداة القانونية التي زالت بواسطتها الدولة العثمانية من الوجود، بالرغم من أنها كانت قد اعترفت فعلياً بهزيمتها، ومن ثم تقسيمها، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أنظر، الزعابي ،عبيد، مرجع سابق، ص 22.

(2) إلى جانب دور بريطانيا في الإشراف على المفاوضات، كانت بريطانيا - بموجب معاهدة 1899م - تقوم بتمثيل الكويت في تلك المفاوضات.

(3) حسن سليمان محمود، الكويت، ماضيها وحاضرها، بغداد، منشورات المكتبة الأهلية، 1968م، ص 9- 10 .

الحدود هي التي حددت وفقاً للاتفاقية البريطانية سنة 1913م. واستمر الوضع حتى سنة 1961م، حينما حصلت الكويت على استقلالها عن بريطانيا. ففي هذه السنة اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال الكويت وإنهاء اتفاقية سنة 1899م. وبعد توقيع المعاهدة الجديدة طلبت حكومة الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية في 20 حزيران 1961م[1]. غير أن هذا الإعلان لم يرض النظام العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم الذي صمم في 25 حزيران 1961م على أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن المعاهدة البريطانية الكويتية المتعلقة باستقلال هذه الأخيرة ليس لها من الناحية القانونية أي أساس أو قيمة ، كما أعلنت الحكومة العراقية في هذا الإطار أنها بصدد اتخاذ الإجراءات كافة الكفيلة بإعادة هذا الجزء إلى أصله، ولتأكيد نيتها أصدرت الحكومة العراقية قرارا بتعيين أمير الكويت "حاكماً لمقاطعة الكويت" ليكون تابعاً للواء البصرة، وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة وهددته في الوقت نفسه بالعقاب الشديد في حال تمرده على سلطتها المركزية وخروجه عن السيادة العراقية[2].

وفي 26 حزيران 1961م أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه " أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً. وإن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وإن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لأنها واثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها[3]. ولم يتخذ قاسم أي خطوة عسكرية لتنفيذ قراره. وعلى أثر ذلك سارع الشيخ عبد الله حاكم الكويت بطلب مساعدة بريطانيا، وكانت وزارة الحرب البريطانية متحمسة لإرسال قوات إلى الكويت بحجة وجود تقارير لديها مفادها أن الدبابات العراقية كانت تستعد للزحف على الكويت من البصرة، مع أن ممثل بريطانيا في الكويت لم يقدم أي توصية بهذا الخصوص، كما أن شهوداً من ذلك المكان نفوا إدعاء وزارة الحرب البريطانية. ولا شك أن بريطانيا وجدتها

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 247 .

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 182 .

(3) مشكور، مرجع سابق، ص 100 .

فرصة سانحة للانتقام ممن قضى على حلف بغداد، ورد اعتبارها بعد هزيمة السويس. بدأت القوات البريطانية بالوصول إلى الكويت منذ تموز سنة 1961م، حيث بلغ عددها 3500 جندي، كما رست قبالة الشاطئ سفينة حربية عملاقة حاملة طائرات هليكوبتر ورجال كومندس. لكن بعض الدول العربية بزعامة مصر بدأت تحركاً مضاداً هدفه إرسال قوات عربية تحل محل القوات البريطانية، التي اضطرت إلى الانسحاب وحلت محلها قوات تابعة لجامعة الدول العربية[1] .

وفي سنة 1962م، شعرت الكويت بأنها لم تعد في حاجة إلى مرابطة جميع القوات العربية في أراضيها، فأجليت القوات المصرية. أما القوات الأخرى فقد بقيت هناك حتى سقوط قاسم في الثامن من شباط 1963م. وما أن أطيح بحكم عبد الكريم قاسم حتى بادر مجلس وزراء الحكومة العراقية الجديدة باستعداده لحل المشكلات المعلقة بين البلدين، وأعربت الكويت - في المقابل - عن تقديرها لهذا النظام. وفي هذه الفترة أيضاً تمكنت الكويت من الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في السابع من أيار 1963م، فأصبحت رسمياً الدولة الحادية عشر بعد المائة في المنظمة الدولية. وفي الرابع من تشرين الأول 1963م اعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت، وأكد تمسكه بالوضع القائم لحدوده مع دولة الكويت، كما ورد وصفها في الكتابين المتبادلين بتاريخي 21 تموز و10 أب 1932م بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت.. وفي الثاني عشر من الشهر ذاته، وقعت الدولتان اتفاقية تنص على أن تدفع الكويت للعراق مبلغ 30 مليون دينار كويتي كقرض دون فائدة يتم سداده على تسعة عشر قسطاً تدفع على مدى 25 سنة، على أن يتعهد العراق - في المقابل - بتوفير 120 مليون جالون من المياه العذبة يومياً للكويت[2].

وبعد اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، استؤنفت المفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين، وفي سنة 1966م تشكلت لجنة فنية مشتركة لتعليم خط الحدود على الطبيعة. ومع ذلك لم تتوقف انتهاكات العراق لتلك الحدود. ففي سنة 1966م، اجتاحت فرقة عراقية جزيرة بوبيان التابعة للكويت احتجاجاً

---

(1) محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 56 .

(2) الزعابي ،عبيد، مرجع سابق، ص 30 .

على المباحثات التي دارت بين الكويت وإيران حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق. وفي سنة 1967م، اجتاحت قوة عراقية جماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة. وتكررت الأزمة في آذار 1973م، عندما طالبت العراق بجزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما[1]. وفي 20 آذار 1973م، وبعد تسعة أيام من مذكرة كويتية بعثت إلى العراق بخصوص الدوريات العراقية حيث قامت قوات تابعة للجيش العراقي بمهاجمة واحتلال مركز الحدود الكويتي في الصامتة وجزء من الأراضي الكويتية القريبة من ميناء أم قصر التي كانت ضرورية لتوسيع ميناء أم قصر[2]. وفي 28 نيسان سحبت العراق قواتها من مركز الصامتة إثر تنديد عربي شامل، وتحرك عربي ودولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة. وأغلقت الحدود بين البلدين بعد أحداث الصامتة 1973م فمنعت الكويت رعاياها من التنقل إلى العراق، وفي سنة 1977م أعيد فتح المعبر الحدودي[3]. وفي أعقاب توقيع العراق لاتفاقية الجزائر مع إيران حيث تنازل العراق بموجبها عن مناطق متنازع عليها مع إيران على شط العرب في خطوة تكتيكية لمواجهة التمرد الكردي شمال العراق والمدعوم من إيران قبل الاتفاقية. بدأ العراق بالضغط على الكويت، وطالب الحكومة الكويتية بأن تقوم بتأجير العراق جزيرة بوبيان لمدة 99 سنة وأن تتنازل له عن جزيرة وربة، غير أن الكويت رفضت العرض العراقي[4].

تحسنت العلاقات العراقية الكويتية،وهدأت مشكلات الحدود بينهما نسبياً خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وأعلن العراق عدم وجود أي مطالب له في الكويت،وذلك لانشغاله بحربه مع إيران التي امتدت ثمان سنوات (1980- 1988م)، وما شهدته تلك الفترة من شتى أنواع الدعم الكويتي للجانب العراقي، وعندما انتهت الحرب طالبت الكويت العراق بإنهاء مشكلة الحدود، وقام ولي العهد الكويتي على رأس وفد كبير بزيارة

---

(1) الزعابي، عبيد ،مرجع سابق، ص 31 .

(2) فارس، محمد خير، مرجع سابق، ص 56.

(3) Al Mayal A." The plotical Boundaris the state of Kuwait " unpublished phd thises submitted to the school of orientel and African studis, University of London, 1986 p. 79.

(4) العبد القادر، مرجع سابق، ص 53 .

بغداد في محاولة لتسوية مسألة الحدود، ولكنه لم يلق استجابة. وعاد التصعيد في المواقف، فطالب الكويتيون بديونهم المستحقة والبالغة عدة مليارات من الدولارات، وردت الحكومة العراقية بطلب قروض جديدة، ودعت إلى تناسي القديمة لأنها أنفقت في الدفاع عن دول الخليج ضد الخطر الإيراني. واتهم العراق الحكومة الكويتية بأنها استغلت آبار نفط عراقية على الحدود خلال الحرب. وبلغ التصعيد ذروته في منتصف تموز 1990م حين اتهم العراق الحكومة الكويتية بانتهاج سياسة متعمدة لخفض أسعار النفط والإضرار بالعراق الذي يقوم بإعادة بناء نفسه، وفي فجر الثاني من أب 1990م، دخلت القوات العراقية الكويت وبدأت مأساة حرب الخليج الثانية، التي لم يقتصر ضررها على الكويت والعراق فحسب، بل أصابت شظاياها الأمة العربية والإسلامية جمعاء[1].

وبعد توقف الحرب وانسحاب العراق من الكويت، قامت لجنة دولية بناءً على قرار مجلس الأمن بدراسة وضع الحدود ورسمها بشكل نهائي. تم رسم الحدود على حد زعم اللجنة، وفقاً للوثائق الموجودة في وزارة الخارجية البريطانية. وقد تم ترسيم الحدود الجديدة على حساب العراق التي ضمت للكويت أراضي عراقية بما في ذلك حقول نفط عدة في الرميلة كما مر خط الحدود وسط قاعدة أم قصر البحرية العراقية، وقد أدى المندوب البريطاني الدور الرئيس في رسم هذه الحدود فوضع لغماً جديداً في العلاقات العراقية الكويتية. وحين اعترض العراق على الترسيم الجديد أعلنت هيئة الأمم المتحدة أن قرار اللجنة ملزم، ولا يحق الاعتراض عليه[2] .

يتبين لنا مما تقدم أن مسألة الخلاف بين العراق والكويت لم تقتصر منذ بروزها وحتى الوقت الحاضر، على نقطة خلاف حدودية محددة بعدة كيلو مترات برية أو

---

(1) فارس، محمد خير، مرجع سابق، ص 57. إن قراءة للأحداث التي أسفرت عن غزو العراق للكويت تؤكد مما لا شك فيه أن مأساة هذا الغزو لم تقتصر على الكويت والعراق، بل أصابت وبصورة مباشرة فقراء الأمة العربية وقتلت الروح القومية التي كان الكويتيون يشتهرون بها، وقتلت الفكرة القومية. وتسرب الفقر المعتمد من قبل الأغنياء إلى عظام فقراء الأمة، وخرجت الرحمة الإنسانية من الكويتيين قاطبة .

(2) المرجع السابق، ص 57 .

ساحلية، وإنما المسألة أبعد من ذلك، وليست مرهونة حتى بتباين التفسيرات حول هذه الاتفاقية أو تلك. إذ أنها تستند على مبدأ " الحقوق التاريخية " التي تشكل أساس مطالب العراق، وهو المبدأ نفسه الذي تمسكت به المملكة العربية السعودية في ترسيم حدودها مع الدول المجاورة سواءً كانت البرية أو البحرية، التي مازال قسم منها بين أخذ ورد ضمن إطار اللجان المشتركة والمحاضر التي تبين شقة الخلاف بين هذا الطرف أو ذاك .

2- النزاع القطري البحراني :

لا يسوغ معالجة مشكلات الحدود بين البحرين وقطر دون الرجوع إلى سجل التاريخ، ذلك أن قطر كانت جزءاً من البحرين، ثم انفصلت عنها في إمارة مستقلة سنة 1866م، الأمر الذي ترتب عليه، بطبيعة الحال، خلافات حول حدودهما. والمعروف أن حكام قطر والبحرين فرعان من تركيب أسري واحد، كان يجمع أيضاً حكام الكويت، وهو أسرة العتوب التي ضمت فروعاً أخرى كثيرة. وهذه الأسرة كانت تتقاسم النفوذ والسيطرة على الساحل الغربي من الخليج مع أسرة القواسم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[1].

لا ينفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود في المنطقة العربية، من زاوية طرح المزاعم والمسوغات نفسها التي تثبت حق كل طرف، بالاستناد إلى ما يسمى بالحقوق التاريخية، ويتركز هذا النزاع في ثلاث جزر رئيسية هي : فشت الديبل، وحوار، وجرادة، بالإضافة إلى منطقة الزبارة. وعلى غرار المناطق الحدودية التي يشتد حولها النزاع والخلاف بين دول الخليج فإن المناطق الحدودية موضوع الخلاف البحريني القطري، تعد هي الأخرى غنية بالموارد النفطية والمياه العذبة، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي بالنسبة للدولتين معاً[2]. وكاد هذا النزاع أن يتسبب في مواجهة عسكرية كبيرة بين البلدين في 26 نيسان سنة 1986م، كما أدت تطوراته، وصعوبة

---

(1) الأشعل، مرجع سابق، ص 57- 58 .

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 153.

التوصل إلى تسوية حقيقية إلى عرضه أمام محكمة العدل الدولية في 8 تموز 1991م، وهو يعد أول خلاف حدودي في منطقة الخليج العربي، يعرض أمام هذه المحكمة، حيث اعتادت هذه الدول حل خلافاتها بنوع من الدبلوماسية التي تحاط غالباً بالكتمان، منطلقة في ذلك من علاقاتها التاريخية وروابطها القبلية، التي تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة. وتتلخص وجهة النظر القطرية في [1] :

1- ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجرادة التابعة للبحرين الآن .

2- إن خط التقسيم بين البلدين يجب أن يسير في الوسط بين أراضيها والبحرين، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار.

3- تطالب أن يكون موضوع التحكيم أمام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها فقط.

أما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلي:

1- رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافي القريب منها، على اعتبار أن ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان.

2- المطالبة بتبعية منطقة "الزبارة " القطرية لها.

3- أن بريطانيا قننت الأمر الواقع بالنسبة للحدود، وهو ما تم اعتماده في كل كيانات شرق الجزيرة العربية، مما يعني ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث.

4- ضرورة أن ينصب عرض الموضوع أمام محكمة العدل، على الخط المائي بين البلدين والحدود البحرية، مع الأخذ في الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة. بهذه الحجج التي يطرحها كل طرف، نرى من الصعوبة بمكان تناول هذا

---

(1) محمد أبو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية ،ع 111، يناير 1993م، ص 227.

الموضوع من دون توضيح جذوره وعوامل تطوره. لأن أصول هذا الصراع بين البحرين وقطر تعود إلى القرن الثامن عشر حيث تم تأسيس الدولتين، فلقد أقام آل صباح دولة العتوب في الكويت في عام 1752م. بينما ارتحل أبناء عمومتهم "آل خليفة" مع بعض العائلات الأخرى من قبيلة العتوب، جنوباً إلى قطر، وهناك قاموا بتأسيس الزبارة، حيث قاموا ببناء الحصون وميناء واحد. وفي سنة 1783م انتزعوا البحرين من الفرس. ويعود الفضل في ذلك إلى تفوق العتوب البحري على الأسطول الفارسي. واستقر المقام بالشيخ أحمد آل خليفة "أحمد الفاتح" وأتباعهم في البحرين، حيث طوروها وجعلوها مركزاً تجارياً مهماً [1].

بني النزاع البحراني - القطري على أرضية معقدة من الدعاوى والاعتبارات الجغرافية والتاريخية. واعتمد منطق البحرين بشأن الحقوق التاريخية على أساس سيادة أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين على شبه جزيرة قطر وتبعية الأسرة الحاكمة في قطر لها حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما أقدمت سلطات الحماية البريطانية سنة 1868م على فصل قطر إدارياً عن البحرين ومنع آل خليفة من التدخل في شؤونها. وقد كرس البريطانيون الوضع الجديد باتفاقية عام 1916م، التي وضعت شبه جزيرة قطر تحت الحماية البريطانية المباشرة [2].

يدور الخلاف الحدودي البحري الراهن بين قطر والبحرين حول نوعين من المناطق البحرية: الأول، هو الجزر القريبة من الساحل القطري، وأبرزها جزر حوار (13 جزيرة) وسواد الشمالية وسواد الجنوبية، وتقدر مساحتها ب 15.96 ميلاً مربعاً. وهي تبعد عن الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر بأقل من ميل، ويمكن الوصول إلى هذه الجزر من الشاطئ القطري سيراً على الأقدام. أما النوع الثاني من المناطق البحرية المتنازع عليها، فهو عبارة عن مجموعة من الفشوت*، أبرزها فشت العظم، وفشت الديبل الذي

---

(1) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، النزاع الحدودي بين البحرين وقطر وتحديات التعاون الخليجي، لندن، 1997م، ص 4.

(2) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 167 .

* الفشت : هو امتداد بحري تحت الماء الضحل، ويوجد على أعماق تتراوح بين 2-3 متر، وتبرز منها رقاع صخرية عالية وقت الجزر. انظر، حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 154 .

فجر مجموعة من الأزمات، وهو يقع على بعد 12 ميلاً من الساحل القطري شمالاً، و16ميلاً من ساحل البحرين الشرقي جنوباً[1].

لا يزال الخلاف على جزر "حوار" قائماً بين قطر والبحرين حتى وقتنا الراهن، وقد بدأت هذه المشكلة في الظهور في شهر أيار 1938م، لأن اكتشاف النفط وعمليات التنقيب هي التي لفتت الأنظار إلى أهمية " حوار" ومن هنا بدأت وتطورت ولا سيما عندما بعث حاكم البحرين برسالة إلى المعتمد البريطاني يذكر فيها أن جزر "حوار" ستدخل في مفاوضات النفط في أراضي البحرين التي لم تكن امتياز سنة 1925م، وقد أكدت إحدى اللجان البريطانية المشكلة لدراسة الموضوع سنة 1936م " بأن " حوار" تبدو وكأنها تخص حاكم البحرين". وبدأت المشكلة عندما أعلن المقيم البريطاني " أنه من الملائم أن تعطى حوار للبحرين"، وقد احتج حاكم قطر على ذلك، وأرسلت الحكومة البريطانية في 11 تموز 1939م رسالة إلى شيخ قطر أبلغته فيها "بأنها ترى أن جزر" حوار" تتبع دولة البحرين وليس لدولة قطر". [2] ومن هنا بدأت التجاوزات بين قطر والبحرين بسبب القرار البريطاني الذي وضع جزيرة " فشت الديبل" أيضاً بطريقة غير واضحة برغم ضمهما للبحرين[3] .

عادت مشكلة الحدود القطرية - البحرينية إلى الظهور من جديد، عندما طالبت قطر بهذه الجزر في أواخر الثمانينيات، وعدّت هذه الجزر جزءاً من المياه الإقليمية القطرية، فاستنكرت البحرين هذا العمل وكادت الحرب أن تقع بين قطر والبحرين، فاستعدت كل منهما للحرب وجهزتا جيوشهما، وكادت الحرب أن تقع فعلاً لولا تدخل بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بعض الدول العربية، وتمت تهدئة الأوضاع فعادت الأحوال إلى ما كانت عليه من قبل، ولكن الحرب لا بد من أن تقع يوماً ما إذا

---

(1) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 167- 168.

(2) المنصور، مرجع سابق، ص 166.

(3) العيدروس، الحدود العربية ، مرجع سابق، ص159 .

نلحظ دوماً أن بريطانيا تترك فتنة بين دول الخليج.

طالت المدة والزمن ولم يتم إيجاد حل حاسم ونهائي وسلمي لهذه المشكلة التي تعد من أكثر مشكلات دول مجلس التعاون الخليجي تعقيداً وتوتراً [1].

وعلى أثر حرب الخليج الثانية حدث بعض التوتر، فقامت السعودية على الفور بجمع وزيري خارجية البلدين في كانون الثاني 1991م للاجتماع والاتفاق على البنود الثلاث التالية[2]:

1- استمرار مساعي الحكومة السعودية حتى أيار 1991م، ويجوز بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل الدولية بناءً على الصيغة البحرينية التي أقرتها قطر، مع استمرار الوساطة السعودية في أثناء التحكيم.

2- التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً.

3- إذا ما تم التوصل إلى حل أخوي مقبول للطرفين يتم سحب القضية من التحكيم.

وكما رأينا، أن الاستعمار البريطاني ومن خلال سيطرته على منطقة الخليج العربي قد أحدث وعن عمد تداخل وتشابك في الحدود بين الإمارات والمشايخ كي تبقى المسألة قابلة للانفجار في أية لحظة يراها مناسبة لذلك، وهذا ما قام به جوليان ووكر ذو العقلية الاستعمارية المعروفة، الذي وضع خريطة الإمارات، وسلطنة عمان، وكذلك قطر والبحرين، حبث حاول بكل خبث زرع اللغم في هذه المنطقة من الأمة العربية، لكي تتحكم بريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى بعملية نزع الفتيل في الوقت المناسب، وهذا ما حصل فعلا وبالتحديد في الخلافات التي نشبت بين قطر والبحرين على منطقة الزبارة، أو فيما بعد على جزر حوار وغيرها.

ليس الأمر سهلاً كما تتصور الزعامة العربية والإسلامية مع الخبث البريطاني الذي يخطط لسنوات، ومن العبث أن يتصور القراء أن مسألة نزاع الحدود قد تنتهي يوماً، وأن يوم قيام الساعة سيكون عندما يشعر الغرب الأوروبي أن العرب قد اقتنعوا بوحدة تجمع

---

(1) جريدة القبس، الكويت، 1989/3/7م.

(2) قاسم الدويكات، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية، ط1، 2003م، ص 102 .

شملهم وتوحد صفوفهم، إن الألغام التي زرعتها بريطانيا بين دول الخليج والجزيرة العربية غير قابلة للانتزاع وإنهاء مفعولها إلاّ بوحدة عربية القرار فيها للعقل الناضج الواعي الذي يدرك أن هدر قطرة دم عربي حرام .

نحن قراء التاريخ وكتّاب الحوادث نتألم كثيراً إذا ما استفاق الوجدان العربي وتربعت النخوة الساحة، وتسابق الجميع للتضحية والفداء.

3- النزاع العماني اليمني(*) :

تمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة في سياق المقارنة مع باقي حالات نزاعات الحدود العربية - العربية، إذ أنها تقدم نموذجاً- في سياق تطوراتها الأخيرة - يختلف إلى حد بعيد مع التطورات العاصفة التي لحقت بحالات حدودية عربية أخرى. ونشير على وجه التحديد إلى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان، والمفاوضات الفنية الإجرائية بين اليمن والسعودية التي تطورت عبر ثلاث اجتماعات للخبراء من كلا البلدين في الرياض وجدة وصنعاء. وتبدو المفارقة المثيرة للاهتمام أن هذه التطورات ذات الطابع الإيجابي تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في أيار 1992م، التي جمعت بين شطري اليمن السابقين. وفي حين كان الشطر الجنوبي من اليمن مسؤولاً عن الحدود مع عمان، كان الشطر الشمالي- المعروف باسم الجمهورية العربية اليمنية - مسؤولاً عن الحدود مع السعودية. وفي زمن التشطير حالت أسباب عدة من بينها التشطير ذاته دون خوض أي من الطرفين اليمنيين في حوار جاد حول مسألة الحدود مع أي من عمان أو السعودية. وحتى في الأحوال التي شهدت قدراً من الخوض في ملف الحدود، كانت النتائج محدودة. ونشير هنا على وجه التحديد إلى حالة التفاوض الأولى بين عمان والشطر الجنوبي سابقاً من اليمن في مطلع الثمانينيات، الذي توقف لمدة أربع سنوات ليعود مرة أخرى في 1987م دون أن يحقق أي نتائج ملموسة اللهم سابقة التفاوض ذاتها. وكمعظم حالات الحدود العربية - العربية، فإن حالة اليمن الموحد مع جاراتها عمان شرقاً والسعودية شمالاً، يتداخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية

(*) إن الملحق رقم (9) يوضّح اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

والعرقية والاقتصادية والسياسية والإنسانية أيضاً. ولكل من هذه الاعتبارات دوره في إثارة أو في احتواء القضية على نحو معين تبعاً للظرف التاريخي العام [1].

نشأ بين عمان والشطر الجنوبي لليمن قبل اتحاد هذا الأخير مع الجزء الشمالي خلاف حول المنطقة الحدودية المشتركة فيما بينهما، وانصب هذا الخلاف بوجه خاص على إقليم " ظفار" الذي كانت اليمن تطالب بضمه إلى نطاق سيادتها من منطلق حقها التاريخي فيه [2].

وقد تضافرت ظروف تاريخية وعوامل إيديولوجية في إثارة هذا الخلاف بين الجانبين، يعود خط الحدود القديم بين عمان والمهرة في حضرموت التي تمثل حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد، فترسيم خط الحدود بين الدولتين يعود من الناحية التاريخية إلى سنة 1965م حين تم توقيع اتفاقية في الموضوع أشرفت عليها بريطانيا التي فرضتها على الأطراف المعنية لحماية مصالحها في المحميات الشرقية لعدن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود. وفي الحقيقة فإن خط الحدود الذي تضمنته اتفاقية 1965م لم يكن سوى تطوير وتعديل لخط سابق معروف بخط "هيكم بوثم" حاكم عدن في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات، وهو الخط الذي ورد في نصوص اتفاقيات أبرمت بين سلطنة عمان وسلطنة المهرة سنتي 1954م و1960م. وكان طبيعياً أن يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الأطراف المحلية سواء اليمنية أو العمانية هو حماية المصالح البريطانية في المحميات الشرقية [3].

وبرغم اعتراف اليمن لدى تسلمه الحكم بالجنوب سنة 1969م بحدوده الموروثة والمشتركة مع جيرانه والتزامه بالعمل على احترامها، فإن التطورات السياسية اللاحقة أفرزت توجهاً مغايراً في الموقف اليمني الذي أخذ يطالب بإعادة النظر في اتفاقية 1965م وإعادة ترسيم خط الحدود الفاصلة بين كل من اليمن وعمان[4].

---

(1) حسن أبو طالب، حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993م، ص 214.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 156.

(3) أبو طالب، مرجع سابق، ص 215.

(4) رضوان، المرجع السابق، ص 156.

فقد كان للتغيير السياسي في نظام السلطة في اليمن الجنوبي، الذي أصبح مرتبطاً بالمعسكر الشرقي الاشتراكي، تأثير مهم في طبيعة علاقات البلدين وتفاعلهما حول خلافهما بشأن منطقة ظفار المتاخمة لهما، ولا غرو في أن يتأثر هذا الإقليم بالتوجهات الإيديولوجية للسلطة التي باتت تمده بالدعم المادي والعسكري لمساندة حركته الثورية التي انطلقت في أواخر الستينيات وبالتحديد في نهاية عهد السلطان سعيد بن تيمور وبداية عهد السلطان قابوس[1].

ونظراً للتوجه الثوري العنيف الذي ميز نشاط حركة ظفار وتأكد السلطات العمانية من صلتها باليمن الجنوبي الذي كان يطالب بهذا الإقليم ، قامت بعض الأنظمة الخليجية المحلية بمساعدة السلطان ودعمه بالمال والعتاد لقمع هذه الثورة من جهة، وللمحافظة على إقليم ظفار ضمن نطاق إمارته ومراقبته من جهة أخرى عن طريق إقامة حواجز عسكرية على الحدود التي تفصله عن اليمن[2].

وقد أدت هذه العمليات العسكرية التي قامت بها عمان إلى وجود واقع حدودي بين اليمن الجنوبي وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلية على خط الحدود الوارد في اتفاقية 1965م، الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يسمى بحدود الأمر الواقع، مما زاد في حالة التوتر في علاقات البلدين[3].

غير أن تدخل جهات عربية محلية للوساطة مكنّ من إجراء اتفاق بين الجانبين العماني واليمني في آذار 1976م جرى بمقتضاه الاعتراف المتبادل بين الدولتين، مما نجم عنه توقيف الدعم اليمني لحركة ظفار الثورية التي أخذت بعد ذلك بالأفول[4].

كما برزت في بداية الثمانينيات ظروف إيجابية لتطوير علاقات البلدين وتعميقها في أعقاب سياسة الانفتاح العربية التي أخذت تنهجها اليمن الجنوبية بعد التغيير الذي طال

---

(1) صلاح العقاد، سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 60، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ابريل 1980م، ص 133.

(2) رضوان، المرجع السابق، ص 157.

(3) أبو طالب، المرجع السابق، ص 215.

(4) العقاد، المرجع السابق، ص 134.

السلطة السياسية بالبلاد. وانعكست رغبة البلدين في تحسين علاقاتهما في المفاوضات التي جرت بينهما سنتي 1982م، و1984م التي تبين من خلالها ميولها نحو إعادة النظر في اتفاقية الحدود الموروثة عن عهد الاحتلال البريطاني خصوصاً أن الموقف اليمني كان يميل نحو التشكيك في الطابع القانوني لهذه الاتفاقية، كما تبين من هذه المفاوضات تشبث الطرفين معاً بأطروحة حقوقهما التاريخية لتأكيد سيادتهما على أكبر جزء من المناطق الحدودية بما فيها منطقة ظفار، ونظراً لكون هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بخلاف الطرفين عدا توضيح المواقف ووجهات النظر المتضاربة بينهما، فإن مفاوضات أخرى انطلقت في أعقاب قيام الوحدة اليمنية في مطلع التسعينيات على أساس مجموعة من المبادئ والقواعد التي أسهمت في تمكين الجانبين من تسوية هذا الخلاف [1].

وتتمثل هذه المبادئ في العمل على التوصل إلى حل مبني على التراضي والتوازن وعدم الإفراط والتفريط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما، وعدم سعي أحد الأطراف إلى تحقيق مكاسب إقليمية على حساب الطرف الآخر ومراعاة تسهيل عملية انتقال وعبور القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وأن يكون خط الحدود مستقيماً إلى أقصى حد وتنحية مبدأ الحقوق التاريخية. وينطلق خط الحدود المستقيم الذي تم اعتماده من قبل الطرفين من منطقة " خربة علي " على المحيط الهندي حتى منطقة " حبروت " ليعرج قليلاً ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالي إلى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية، وهكذا أسفرت هذه المفاوضات بين البلدين، واتفاقهما الذي أعقبه توقيع اتفاقية لترسيم الحدود بينهما في العاصمة اليمنية صنعاء في الأول من تشرين الأول 1992م عن تصفية هذا الخلاف الذي كان يؤثر سلباً على علاقات البلدين[2] .

إن الناظر للخارطة الأوروبية بقسميها الشرقي والغربي وإلى خارطة الوطن العربي يدرك دون تفكير أن التداخل الحدودي بين بلدان أوروبة أكثر بكثير من تداخله في مناطق الوطن العربي، وعلى ضوء هذا الإدراك العاقل يقف أمام مقولتين لا ثالث لهما .

---

(1) أبو طالب، مرجع سابق، ص 215.
(2) المرجع السابق، ص 216.

أولهما: أن الأراضي الحدودية في أوروبة تملك خيرات لا سيما المياه قد تفوق قيمتها مستقبلاً النفط، ورغم ذلك فخلافاتهم ثانوية لا تتجاوز اجتماع وزيري البلدين لدقائق، أما في الوطن العربي، فإن أي لقاء ما لم ترعاه بريطانيا وأمريكا القرار الفصل فيه للمدفع والبندقية والصواريخ المصنعة أوروبياً .

وثانيهما: أن ما تنتجه المنطقة المتنازع عليها حدودياً قد لا تنتج أكثر من قيمة طائرة حربية، ومردوده يذهب لصالح أوروبة ورأسماليتها. والسؤال المطروح ومن وجهة الناظر إلى الخارطة العالمية. لماذا الكلمة تسبق السيف والبندقية في أوروبة ، ولدى العرب البندقية ونخوة الكرامة تسبق العقل ؟

4- النزاع الإماراتي العماني :

خضع الساحل لدولة عمان التي كانت تغطي الزاوية الجنوبية من بلاد العرب منذ أن حلت قبيلة الأزد فيها قبل الإسلام، فقد كانت جميع القبائل القاطنة بهذا الساحل تدين بالولاء والطاعة لعمان عندما كان سلاطينها أقوياء، وقد فرضوا وجودهم على المنطقة كلها آنذاك كما حدث في عهد بني نبهان الذين حكموا عمان من القرن الثاني عشر حتى السابع عشر وكما حدث أيضاً أيام دولة اليعاربة[1]. ويعد عصر الدولة اليعربية العصر الذهبي في تاريخ عمان.

ومع تفكك دولة اليعاربة واستيلاء الفرس على بعض سواحلها، أتيحت الفرصة لظهور قوى قبلية وبحرية وعشائرية جديدة، ويبدو أن دولة البوسعيد لم تستطع أن ترث كل المناطق التي حكمتها دولة اليعاربة السابقة ولم يتمتع زعماؤها بالمكانة الدينية نفسها التي حظي بها اليعاربة [2].

لقد برز مع ظهور قوة البوسعيد في عمان، قوتان سياسيتان جديدتان على ساحل عمان، استقلتا عن سلطنة عمان. القوة الأولى، قوة بحرية تتألف من حلف قبائل يتزعمه

---

(1) السيار، مرجع سابق، ص 69 .

(2) المرجع نفسه ، ص 70.

القواسم وكان مقرهم رأس الخيمة، في حين كانت القوة الثانية برية تتألف من قبيلة بني ياس وحلفائها من القبائل، ويتزعمها آل نهيان، ومقرها الظفرة ومدينة أبو ظبي، حيث امتد نفوذهم على طول الساحل المتصالح من دبي شرقاً حتى خور العديد غرباً[1]. وقد عاصر حركة القبائل في عمان وهجرتها نحو الساحل تحركات أخرى للقبائل من قلب نجد. فقد تحركت جماعات العتوب إلى الكويت والبحرين (آل الصباح - وآل خليفة) .

نستنتج مما سبق أن ضعف وتفكك عمان ساعد وشجع الكثير من القبائل على الاستقلال مثل قبائل بني ياس وبني علي والقواسم وغيرهم، حيث استقر بها المطاف بعدئذ على امتداد الساحل العماني، بعد خصام دموي طويل الأجل ظهرت على أثره النواة الأولى لمعظم المشيخات المعروفة حالياً بدولة الإمارات [2].

تختلف طبيعة الحدود المشتركة بين عمان (سلطنة عمان حالياً) وإمارات الساحل عن مثيلاتها مع الدول الأخرى، ففي حين تمتاز الحدود الغربية بين إمارة أبو ظبي وكل من قطر والمملكة العربية السعودية بطبيعتها الصحراوية، تتميز الحدود الشرقية والجنوبية مع عمان بتعقيداتها من حيث تنوع تضاريسها بين جبال وأودية وصحارى، بالإضافة إلى وجود قرى آهلة بالسكان بينهما، كما أن تلك الحدود تشمل كل الإمارات تقريباً بعكس الحدود الغربية التي كانت تقتصر على إمارة أبو ظبي فقط. وفي الوقت الذي كان فيه تخطيط الحدود يجد صعوبة في ظل التداخلات المختلفة كالانتماءات القبلية والمراعي والتجمعات السكانية، تميز في الوقت نفسه بسهولة أكثر بحكم علاقات الجوار القديمة، بالإضافة إلى أن شركة النفط كانت هي نفسها في كل من عمان والإمارات بعكس الخلافات السعودية - الظبيانية التي كان أساس الصراع بها صراعاً بين شركتين تمثلان كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3] .

---

(1) السيار، مرجع سابق، ص 70.

(2) زهدي عبد المجيد سمور، الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري في النصف الأول من القرن 19، رسالة ماجستير في الآداب قسم التاريخ، مارس 1974م، ص 47.

(3) الفارس، الأوضاع الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 239 .

لقد شملت الخلافات الحدودية الإماراتية العمانية مناطق عدة أهمها منطقة رؤوس الجبال، وهي عبارة عن لسان عريض من المرتفعات يمتد من رأس مسندم، وتحيط بها مياه الخليج العربي غرباً ومياه خليج عمان شرقاً، وسكانها أساساً من قبيلة الشحوح، كما شملت الخلافات منطقة وادي مدحة وحدود السلطنة مع القواسم في الجنوب، ودبي وعجمان وأبو ظبي. وكان تخطيط الحدود يتطلب معرفة ولاء القبائل الذي يتغير بين فترة وأخرى، وفي تقرير أعده المعتمد البريطاني بدبي في أيار 1958م، أوضح مدى التعقيدات التي تواجهه عند قيامه بجولة ميدانية في جميع مناطق الحدود المطلوب تحديدها، وتولى جوليان ووكر مهمة تخطيط حدود عمان مع الإمارات، ومنذ سنة 1959م بدأت تعقد اتفاقيات الحدود بين كل من السلطنة وكل إمارة على حدة بناءً على التحكيم البريطاني، وظهرت في سنة 1963م خريطة هذه الحدود التي رسمها قسم الأبحاث في وزارة الخارجية وتعرف بخريطة جوليان ووكر[1].

يدور الخلاف الحدودي بين عمان والإمارات العربية المتحدة على منطقة "مسكت" في إمارة رأس الخيمة، التي تطالب بها عمان، وهي تبعد نحو 17كم من الأراضي العمانية. كما تطالب بمنطقة أخرى في رأس الخيمة، تقع شمالي شعم على ساحل الخليج. وفي سنة 1977م حددت عمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله 16 كم، كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية[2]. وقد ساندت طهران مسقط في مطالبتها بالشريط الساحلي السابق الذكر، وذلك لإدراك الإيرانيين بأن " رأس مسندم " تعد من أهم النقاط الإستراتيجية على مضيق هرمز. فأهميتها النفطية، بعد اكتشاف النفط في الجرف القارّي لرأس الخيمة، حملت الإيرانيين على السعي إلى تطوير نقاط تفتيش السفن والناقلات على جانبي المضيق، وذلك بهدف تطوير هذه النقاط إلى اتفاقية دفاع مشترك تدخل منطقة «مسندم» جزءاً منها. فتكتمل بذلك لإيران السيطرة على مدخل الخليج. بعد إمساكها بجرر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وقد كان هذا الموضوع أكثر المواضيع حساسية في العلاقات البينية الخليجية، وكان أهم أسباب فشل مؤتمر مسقط سنة

(1) الفارس، الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق، ص 239.

(2) مشكور، مرجع سابق، ص 138.

1977م، إذ طالبت إيران وعمان بالإشراف على مدخل مضيق هرمز. وقد ظهر التأييد الإيراني لسلطان عمان واضحاً في البيان المشترك الذي أعلن عقب زيارة الشاه لعمان في كانون الأول 1977م ؛ فقد ركز " إعلان مبادئ الأخوة الإسلامية " على الحق العماني في مطالبه. وبعد ذلك، ألحّ السلطان قابوس على حل المشكلة مع الشيخ زايد في أثناء لقائهما في كانون الثاني 1978م، وفي الأشهر التالية حاول الشيخ زايد أن يجري اتصالات متعددة مع الشاه للحد من التأييد الإيراني لعمان[1] .

وفي سنة 1986م تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة، حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به. إلاّ أن المشكلة الحدودية لم تنته بعد، فقد رفض مشايخ قبائل الشحوح الاتفاق، لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها ؛ وطالبوا في مذكرات إلى الشيخ زايد وإلى أمانة المجلس الخليجي، بالتدخل لحل المشكلة القائمة[2].

بعد اجتياح العراق للكويت في أب 1990م، ترددت أنباء عن قلق إماراتي من تفجر الأزمة الحدودية مع عمان، ولكن تدخلت الوساطة البريطانية هدأتّ الموقف بين الجانبين[3]. من كل ما تقدم يمكن القول بإن تعدد الحدود السياسية بين أجزاء منطقة الخليج العربي وطول مسافات تلك الحدود، ما هي إلاّ لعبة ومكيدة من صنع الدول الاستعمارية ذات المطامع في المنطقة. كما أن الإصرار على تلك الحدود وتركيزها تعد خدمة كبيرة تقدمها حكومات المنطقة، التي تحاول المحافظة على تلك الحدود للدول الاستعمارية. يضاف إلى ذلك أن استمرار وجود هذه الحدود يعني استمرار حالة التفتت الذي تعاني منه المنطقة الذي يحرمها من تكوين كيان دولي واحد له وزنه السياسي المهم في العالم.

---

(1) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 174- 175.

(2) المرجع نفسه ، ص 175 .

(3) مشكور، مرجع سابق، ص 139.

5- النزاع الإماراتي القطري :

تعدّ العلاقة بين قطر وأبو ظبي نموذجاً فريداً في تأثرها بجذب قوتين عظيمتين في ذلك العصر : قوة بريطانيا التي كانت تساند أبو ظبي، وقوة العثمانيين التي كانت تساند قطر وحاولت كل قوة أن تصل إلى أهدافها مستعينة بأنصارها في الإمارتين. وكانت مشكلة الحدود الجنوبية بين قطر وأبو ظبي من المشكلات التي دخلت بسببها الإمارتان في حروب مستمرة لمدة عشر سنوات، مثيرها الوحيد هو خور العديد الذي عرف فيما بعد بمشكلة العديد، فقد كانت أبو ظبي تطالب بمنطقة العديد اعتماداً على أساس تاريخي ساندته بريطانيا عندما وجدت أن حملة الإحساء قد وصلت إلى قطر، وبدأت تتطلع إلى الساحل الجنوبي من الخليج ممثلاً في إمارات ساحل عمان [1].

ومن هنا، فإن الخلافات الحدودية القطرية مع أبو ظبي، التي شكلت فيما بعد مع الإمارات المتصالحة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، تعود إلى السنوات الأولى من القرن العشرين، ولا سيما بعد أن برزت السعودية كأقوى منافس لهذه الإمارات، إذ أن الحدود الجنوبية لشبه جزيرة قطر كانت على نزاع مع كل من أبو ظبي وحكومة ابن سعود. وكان الخلاف يثار من وقت لآخر حول منطقة " العديد " ،حيث كانت أبو ظبي ترى أن حدودها تتوغل إلى مساحة طويلة في الساحل الشرقي من شبه جزيرة قطر، ولكن الدوحة المحصورة بين ضغط السعودية، ومطالب حاكم أبو ظبي تؤكد من جانبها، وتدعمها بريطانيا في ذلك بموجب اتفاقية الحماية لسنة 1916م، بأن حدودها تنتهي عند نقطة إلى الجنوب من مدخل خور العديد[2]. وأن وقوع الإمارتين تحت ظل الحماية البريطانية، قد أدى خلال السنوات الماضية إلى عدم إثارة مشكلات الحدود بينهما التي تبدو معدومة، حتى برزت المملكة العربية السعودية على المسرح. حيث لم يكن من الضروري تخطيط الحدود بينهما، إلاّ فيما يتعلق بمناطق الرعي والصيد، وأن الحوار والتفاهم قد أثمر في التوصل إلى وضع بعض التقاليد القبلية بين أبو ظبي وقطر، بحيث

---

(1) المنصور، مرجع سابق، ص 165- 166.

(2) محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت ، 1979م، ص 138 .

أصبحت الحدود تمتد في وسط خور العديد، وتكون مياهه مناصفة بين الإمارتين ثم تمتد الحدود من رأس الخور غرباً حتى آبار سودنثيل، ومن ثم تتجه نحو الجنوب، كما توصل إلى تحديد المنطقة البحرية، وأصبح خط الحدود بين الدولتين يمتد بحيث جعل جزيرة البدق في جانب أبو ظبي أما دخل الجزيرة من البترول فيوزع مناصفة بين قطر وأبو ظبي[1].

ظل الخلاف محتدماً لفترة طويلة بين قطر وأبو ظبي بسبب دعواهما المتعارضة على عدة جزر تقع في المنطقة الفاصلة بين حدودهما البحرية. والجزر موضع النزاع هي "حالول، والاصحاط، وشراعوه، ودينية، وياسات". وتمتلك أبو ظبي حوالي مائتي جزيرة في المنطقة الممتدة من قطر حتى مسندم. يقع بين ساحل قطر الشرقي وساحل إمارة أبوظبي الغربي مجموعة من الجزر هي "حالول، وداس وشراعوه، ودينيه، وأرزنه، ودلما، وصير بني ياس، والياسات، وغاغة، والقفاي، والمهيمات، ومكاسب، والاصحاط "، وكانت بعض هذه الجزر أيام الغوص في الماضي عامرة بالأهالي مثل صير بني ياس وغاغة ودلما. وكان يسكن هذه الجزر شتاءً جماعات من المحاربة والقبيسات والمزاريع، أما في فصل الصيف فتزدحم هذه الجزر بالغواصين الذين كانوا يأتون من بقية المشيخات ومن قطر والبحرين. وكان للشيخ شخبوط بن سلطان ممثل دائم في جزيرة دلما. وجاءت امتيازات البترول، وقضايا الحدود البحرية في الخليج العربي. وكان لابد وأن تبحث قضية الجزر بين مشيخة قطر ومشيخة أبو ظبي. وبمراجعة الماضي القريب لا نجد أي نزاع حول هذه الجزر، لأن المغاصات حسب العرف تعد ملكية مشتركة لكل أهل الخليج العربي. ولم يضع شيوخ أبو ظبي أية عقبات أمام الغواصين من أهل قطر في هذه الجزر. وكانت أول إشارة لملكية جزيرة حالول في سنة 1913م، حينما اعترف البريطانيون بأن هذه الجزيرة تعد ضمنياً ملكاً لأبي ظبي. وأبلغوا شيخ أبو ظبي رسمياً بإقامة علم على الجزيرة. وفي سنة 1931م ذكر الماجور هولمز للكولونيل ديكسون أن جزيرة حالول هي إحدى الأماكن التي يحتمل وجود البترول فيها. وفي 23 أيار 1933م كتب فأول المقيم السياسي في الخليج العربي رسالة خاصة مكتومة إلى الكنجتون مدير الشركة الأنجلو إيرانية، يقترح عليه عمل مسح جيولوجي لحالول نظراً لما لديه من تقارير

(1) العيدروس، التطورات السياسية، مرجع سابق، ص 140 .

تحتمل وجود البترول في المياه المجاورة لها. وأوصى فاول أنه نظراً لحالة عدم تحديد ملكية هذه الجزيرة، وعدم الرغبة في إثارة المشكلات حولها يرى أن يتم المسح بأكبر قدر من الحكمة والحرص عن طريق زيارات غير مقصودة للسفينة في أثناء مرورها بالخليج العربي[1].

تجددت الخلافات بين الطرفين، وخصوصاً بعد المطالب السعودية، وتدفق الشركات البترولية التي تبحث عن حقوق امتيازات التنقيب داخل مياه الخليج العربي. إذ أن الرياض كانت تبحث عن منفذ لها على الخليج شرقي قطر، وهذا قد تحقق لها فيما بعد لا سيما بعد استقلال أبو ظبي ضمن الإطار الاتحادي الذي جمعها في اتحاد الإمارات العربية المتحدة. حيث توصلت في سنة 1974م إلى اتفاقية وضعت حداً للخلافات، ولكن ليس بشكل نهائي[2]. إذ أن اللجان المشتركة التي تم تشكيلها في مطلع عقدة الخمسينيات، ومؤتمر الدمام الذي عقد في سنة 1953م لحل المشكلات العالقة بين قطر وأبو ظبي وسلطنة عمان بحضور المقيم السياسي البريطاني قد فشلت في إرساء قاعدة محددة، ولا حتى شبه اتفاق حيث أنها اصطدمت بالمعارضة السعودية التي عبر عنها الأمير فيصل، الذي رفض أيضاً أية اتفاقية للتحكيم[3].

بموجب التحديدات الحدودية الجديدة بين قطر والسعودية، لم يعد للإمارات أي حدود برية مباشرة مع قطر، مما جعل هذا التقسيم الجديد قابل للانفجار في يوم ما، لا سيما وأن الشريط الفاصل بين قطر والإمارات سابقاً، الذي حصلت عليه السعودية ضمن اتفاق مع الإمارات مرشح لأزمات قادمة حول النفط المكتشف في المياه الإقليمية المقابلة للشريط [4]. إذ أن أبو ظبي بتنازلها عن شريط ساحلي في خور العديد عرضه 50 كم تكون قد فقدت حدودها مع دولة قطر على أن يكون للسعودية حق استثمار الساحل إلى ثلاثة أميال دون

---

(1) عبد الله، مرجع سابق، ص 296.

(2) شاهر الرواشدة، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار الإبداع، عمان، 1991م، ص57.

(3) العيدروس، التطورات السياسية، مرجع سابق، ص 274.

(4) مشكور، مرجع سابق، ص 81.

أن يغير ذلك من الحدود القطرية مع أبي ظبي في الجرف القاري والآبار النفطية المشتركة الظبيانية - القطرية، كحقل البندق الذي تمت الإشارة إليه سابقاً[1] .

ومما لا شك فيه، أن مشكلات الحدود البحرية لا تقل خطورة عن مشكلات الحدود البرية، وبالرغم من أنها مشكلات هادئة لم تمتد إليها التقنيات البترولية، إلاّ أنها تنذر بعواقب وخيمة على مستقبل المنطقة برمتها، خاصةً وأن السنوات القادمة تؤشر بولادة معادلة جديدة للأمن الإقليمي في الخليج، استناداً إلى ظواهر النزاعات الحالية وعدم الاستقرار في الأنظمة السياسية، لا سيما وأن قسماً من تقسيمات الحدود فرضت من علٍ وبشكل اعتباطي، ودون اهتمام كبير بالجغرافية البشرية والمادية للمنطقة [2].

علاوة على ذلك فإن تعيين الحدود الساحلية تعد أعقد من تعيين الحدود البرية، وذلك بسبب الدرجات المختلفة لسيطرة الدولة المعترف بها، التي غالباً ما تتضمن المياه الداخلية والمياه الإقليمية، والمناطق المتصلة، والأرصفة القارية، ومناطق الصيد الخاصة. وكلما كانت ملكية الجزر خاضعة لمياهها الإقليمية فإنه ينشأ نزاع بسببها أيضاً، ويكون من المستحيل ترسيم الحدود الساحلية كما يحدث الآن بين العديد من دول المنطقة[3]، خصوصاً وأن الجزر المتناثرة في الخليج العربي قد برزت أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية من خلال الاستكشافات البترولية وحقول الغاز الضخمة التي تتمتع باحتياطات لا نظير لها في مناطق أخرى، الأمر الذي عقد من مشكلات تحديد البحر الإقليمي لكل دولة، إضافةً إلى تحديد عائدية الجزر الموجودة في الخليج التي تدّعي كل دولة سيادتها عليها[4].

إن الأخوة التي كانت سائدة قبل اكتشاف النفط وتفاقم الجشع الاقتصادي يدلل بصورة ودية وصادقة على أن العرب أمة واحدة تراثها واحد وتاريخها واحد، لقد كانت شواطئ

---

(1) الجاسور، مرجع سابق، ص 124- 125 .

(2) إدريس، مرجع سابق، 425 .

(3) ناجي أبي عاد، ميشيل جرنيون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة محمد نجار، الدار الأهلية للنشر، عمان، 1999م، ص 143 .

(4) حسين ندا حسين، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، بغداد، ، الرشيد، 1980م، ص 27 .

الخليج مشتركة لكل العرب ولكل من يريد أن يبحث عن اللؤلؤ، لكن بريطانيا راعها أن ترى الأرض العربية تنعم بالأخوة وبالوفاق، فمرة ممثلها يكتب إلى ابن سعود ومرة إلى الإيرانيين ومرات إلى اليعاربة وغيرهم، وهذا دليل على إقامة الفتنة المتعمدة من بريطانيا.

إن القارئ لتاريخ الخليج والجزيرة العربية يدرك بصورة جلية أن حكام تلك المناطق تهافتوا على الثروة، وبغية احتكارها بدؤوا يتطلعون إلى السيطرة على الرمال لاعتقادهم أن حبات الرمل هذه قد تنتج نفطاً متناسين عن قصد المشادات السياسية التي تحدث بين الفينة والأخرى، بدافع الحرص على شبر من تراب وطنه الذي يديره، وهو على استعداد لتقديمه إلى الأوروبي أما أخوه المسلم العربي عليه أن يدرك أن هذه البقعة الأرضية تابعة له وقد ورثها عن أجداده، هذا التصور وسع من دائرة الخلافات.

6 - نزاعات الحدود بين مشيخات دولة الإمارات العربية المتحدة :

كان ظهور الحدود الداخلية بين الإمارات نتيجة للفكر السياسي القبلي، وشعور الولاء الذي تركز حول الإمارة بعد أن انهارت تحالفات بني ياس والقواسم السياسية. وجاءت اتفاقية 1820م* البريطانية التي حرصت على أن تعطي كل إمارة صغيرة شخصيتها السياسية المستقلة. ثم كان البحث عن البترول في السنوات الأخيرة. وحرصت شركات النفط والمصالح الغربية على أن يكون لكل إمارة معالم حدود واضحة حتى لا تتشابك مصالحها بعد ظهور النفط. وقد وصل هذا الاتجاه من العزلة ذروته حينما ظهرت خريطة للحدود السياسية بين الإمارات سنة 1963م[1] .

في 2 كانون الأول سنة 1971م أعلن حكام ستة من حكام إمارات ساحل الهدنة أو الساحل المتصالح قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت إليها إمارة رأس الخيمة في 10 شباط سنة 1972م لتصبح الدولة بشكلها الحالي تضم سبع إمارات هي :

---

* انظر تفاصيل هذه الاتفاقية في الملحق رقم (10).

(1) عبد الله، مرجع سابق، ص 430 .

(أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة) ولكل إمارة منها حدودها الخاصة التي يمارس شيخها سلطاته ضمنها[1].

لقد جاءت هذه الدولة الفتية تصحيحاً لأوضاع شاذة، لأن هذه الإمارات كانت مجرد مشيخات تعد كل مشيخة منها كياناً سياسياً صغيراً سواء كان في مساحته، أو إنتاجه، أو حجم سكانه، وكانت الموارد الاقتصادية قبل البترول ضعيفة جداً ، وكذلك كان الحال بالنسبة للمستوى الحضاري والثقافي، ولم يزد الاستعمار البريطاني هذه الكيانات الصغيرة إلا تمزيقاً رغم أنه جثم على صدر هذه المنطقة مائة وخمسين عاماً، وأضاف إلى التمزيق تعقيداً جديداً، حيث استغل مشكلات الحدود المتداخلة، وحاول أن يوجد في كل إمارة أسراً متنازعة وأقساماً منها تهدد بالانفصال عنها عند اللزوم[2] .

من المعلوم أن الإمارات بانبساط رقعتها وامتدادها في مناطق صحراوية شاسعة، لم تكن فيها حدود مرسومة أو مخططة بشكل نظامي، إنما كانت تحدد بولاء القبائل التي تقيم فيها أو بآبار المياه أو ببعض العلامات الصحراوية أو نقاط الساحل وهي ما تسمى "الأحرام" أي الحدود. فلما ذهب الجيولوجيون يتجولون في الإمارات ويحاولون استكشاف مناطق المكامن النفطية في باطن الأرض، برزت مشكلة تحديد الحدود بين الإمارات، إذ راح كل شيخ يدعي أن الأرض التي يجري الكشف فيها تعود إليه. وهذا أدى بالتالي إلى أن شركة النفط نفسها صارت تتساءل فيما لو تم استكشاف النفط من بقعة ما، فلمن تسلم إيرادات النفط[3] .

وقد ظهرت مشكلات الحدود بين إمارات الساحل مع بدء التنقيب عن البترول، ففي سنة 1936م بدأت شركات البترول تبعث بالجيولوجيين، وفي العام التالي أخذ المسؤولون البريطانيون في رسم حدود كل إمارة على حدة [4].

---

(1) غنيم ، مرجع سابق، ص 177.

(2) الكفري، مرجع سابق، ص 63.

(3) فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، العين، دار الكتاب الجامعي، 2000م، ص 230.

(4) السيار، مرجع سابق، ص41 .

يطلق على الإمارات السبع إمارات ساحل عمان أو إمارات ساحل الهدنة ،أو إمارات الساحل المتصالح، وأطلق هذه التسمية الكابتن بريدو، الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. في بداية القرن العشرين، وقد جاءت هذه التسمية في أعقاب إبرام معاهدة الصلح أو الهدنة العامة بين زعماء القبائل من ناحية وبين بريطانيا من ناحية أخرى في سنة 1852م. وكانت الإمارات السبع أجزاء دولة رأس الخيمة في الشمال وأبو ظبي في الجنوب التي تقاسمت مع عمان السيطرة على الساحل العربي من الخليج العربي ردحاً طويلاً من الزمن، وكانت العاصمة في رأس الخيمة قبل انتقالها إلى الشارقة، فما إن دخل الإنجليز الخليج العربي وبدؤوا سياسة منظمة فيه منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، حتى دب التفكك في الساحل العماني، وتفتت، وانقسم إلى وحدات سبع على النحو القائم حالياً[1].

لقد عانت مشيخات الدولة الكثير من أوجه النزاع على الحدود مع بعضها البعض أسفرت عن صراعات دامية لعدم وجود حدود متفق عليها، فلم يكن ولا يزال غير معروف أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي مما فتح المجال لمطالبات وادعاءات مستمرة فالحدود هنا حدوداً قبلية تتعرج حسبما تدين القبيلة بالولاء لشيخ من الشيوخ سواء كان هذا الولاء اختيارياً أم قسرياً فالمنافسات على الحدود أصبحت أشياء تقليدية تثيرها أقل هفوة أو إشاعة عن احتمال وجود البترول وخلافه، وقد أذكت امتيازات التنقيب لشركات البترول الأجنبية نار هذه الصراعات فكل أمير يود أن يضم لإمارته وممتلكاته أكبر مساحة من الأراضي فلعل النفط بها. بالإضافة إلى أن هذه الحدود من تخطيط بريطانيا التي حرصت على إيجاد هذه التجزئة والتفكك السياسي حرصاً على ضمان مصالحها وبقائها فكان لها الأثر الكبير في تشجيع النعرات القبلية وإثارة الجفوة واختلاق نزاعات الحدود التي غالباً ما تكون على بئر ماء أو أرض زراعية أو احتمال وجود البترول في قطعة الأرض المتنازع عليها - وإن كانت حريصة على أن تلبس ثوباً من الوساطة والمساعي الحميدة كما حدث في تدخلها في نزاع أبو ظبي ودبي سنة 1948م بل أنها استطاعت أن تنتزع من شيوخ الساحل تعهدات تحتوي على موافقتهم على أحقية الحكومة

(1) العيدروس، الحدود العربية، مرجع سابق، ص 460 .

البريطانية على تسوية منازعات الحدود فيما بينهم، أو فيما ينشب بينهم وبين دول أخرى متاخمة، ولعل أبرز ما خططته في ذلك العام ضم كلباء للشارقة والاعتراف باستقلال الفجيرة كإمارة جديدة، وكذلك أنشأت قوة عسكرية لحفظ الأمن عرفت باسم Oman Levies بقيادة ضباط بريطانيين وهي التي أصبحت نواة الجيش الاتحادي بعد الاستقلال[1].

وتعدّ نزاعات الحدود بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد من أهم القضايا الموروثة التي واجهتها الدولة الاتحادية، وقد بذلت الدولة، وعلى رأسها الشيخ زايد، جهوداً حثيثة لإزالة هذه العقبات. وقد وصف الشيخ زايد مشكلة الحدود، سنة 1976م، قائلاً: "أمضيت أسبوعاً كاملاً متنقلاً من إمارة إلى إمارة ومن حاكم إلى حاكم في سبيل حل مشكلات تافهة على الحدود بين الإمارات... ويا ليت هذه الخلافات قائمة على مئات الأميال أو الكيلومترات، وإنما هي مشكلات تافهة... نعم عشرات الأمتار، وأقولها بكل أسف ومرارة" [2].

والحدود بين الإمارات ليست حدوداً دقيقة ومع ذلك فقد قبلها الحكام ووافقوا عليها جميعاً، وقد حاول البريطانيون تثبيتها لعدة سنوات بعد وضعها حتى تصبح أمراً مألوفاً، ويتعامل الحكام على أساسها سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين البلاد المجاورة.[3]

إن الناظر إلى الخريطة الجغرافية يدرك تماماً فوضى توزيع الحدود بين الإمارات، وقد قامت برسمها بريطانيا في أثناء استعمارها لهذه الأجزاء من الخليج العربي. وليس من المتوقع أن توجد بقعة على سطح الأرض توزع فيها الحدود بهذه الطريقة التي ترى في دولة الإمارات العربية. وقد مكث مستر جوليان ووكر خمس سنوات ليتم رسم الحدود بين الإمارات من سنة 1955م حتى سنة 1960م. إنها لوحة بارعة لفنان إنجليزي بارع في تقطيع أوصال الإمارات بالصورة التي ترى بها [4].

---

(1) Hawley, D., Trucial States, London, 1972, P. 266.

(2) ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، 1987م، ص 158.

(3) متولي، حوض الخليج العربي، مرجع سابق، ص 574.

(4) متولي، وأبو العلا، جغرافية الخليج، مرجع سابق، ص 437- 439.

نرجع إلى جوليان ووكر (مساعد المقيم السياسي في دبي) رسم الحدود بين سلطنة عمان والإمارات من ناحية، وبين الإمارات بعضها البعض من ناحية أخرى (بدأ 1954م وانتهى 1960م) وبناءً على جهوده قامت إدارة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية سنة 1963م برسم أول خريطة للإمارات لا تزال هي المرجع الذي يعتمد عليه في تخطيط الحدود بين الإمارات حتى يومنا هذا، وقد اعتمد في رسمها على الولاء القبلي والاتصال شخصياً بمختلف رؤساء القبائل والعشائر، واضطر فيها إلى توضيح التعقيدات الناتجة عن عدم مطابقة التوزيع القبلي لادعاءات الوراثة، مما نتج عنه تبعثر بعض الإمارات، وتداخل بعضها في البعض الآخر، وإذا تأملنا حدود الإمارات المتصالحة نتيجة لتوصيات جوليان ووكر نرى أن إمارة أبو ظبي وإمارة أم القيوين تكونان وحدة متكاملة من الأراضي بينما تتكون بقية الإمارات الخمس الباقية من عدة وحدات متباعدة، فإمارة دبي تتكون من مساحتين من الأراضي، وعجمان تتكون من ثلاث وحدات، ورأس الخيمة من مساحتين وكذلك الفجيرة من وحدتين، بينما نرى الشارقة تتكون من أربع وحدات متباعدة [1].

ويتأكد من العرض السابق أن الحدود بين إمارات الساحل العماني لم تكتسب في أي وقت صبغة سياسية، وكان بالإمكان أن تمتد أو تتقلص تبعاً للمصالح الاقتصادية أو الاتفاقات بين حكام هذه الإمارات .

لذا جاءت حدود هذه الإمارات من أسوأ الحدود في عالمنا المعاصر، فلم يراع في تخطيطها أبسط الأمور البديهية التي تتخذ أساساً في تخطيط الحدود، فكثيراً ما يقسم خط الحدود الإمارة الواحدة لأقسام عديدة، بل وقسّم القرية عن مواردها المائية وأراضيها الزراعية فجاءت الخريطة السياسية لدولة الإمارات العربية كرقعة شطرنج[2]، فإمارة عجمان محبوسة داخل إمارة الشارقة، ولها أراضي في المناطق الداخلية في مصفوت

(1) السيار ، مرجع سابق، ص 50- 51 .

(2) غنيم ، مرجع سابق، ص178.

والمنامة تزيد مساحتها على مساحة إمارة عجمان الساحلية ثم قطاع جبلي متنازع عليه مع سلطنة عمان[1]، وإمارة الشارقة قسمت أراضيها إلى خمسة أقسام منفصلة بين الخليج العربي وخليج عمان وفيما بينها كمنطقة خور فكان ومنطقة دبا ومنطقة كلباء ومنطقة الظروف والحرة. ثم أراضي الشارقة نفسها وإمارة رأس الخيمة تنقسم إلى قسمين منفصلين بينهما أراضي لإمارة الفجيرة وإمارة الفجيرة تنقسم أراضيها إلى قطاعين يفصلهما أراضي إمارة الشارقة. ثم قرية دبا على خليج دبا المتصل بخليج عمان تنقسم بين سلطنة عمان وإمارة الشارقة وإمارة الفجيرة [2].

والحدود بحالتها الراهنة تتحدى قدرة الخبراء ويستعص فهمها على الباحثين، ويبدو أن مخططيها وضعوا في الاعتبار أموراً لا يمكن إدراكها، إلاّ إذا كان مجرد الرغبة في تمزيق وحدة هذا الوطن، وقد تكون القبيلة والولاء القبلي سبباً من الأسباب التي دعت إلى رسم هذه الحدود على الصورة المشوهة التي تبدو بها، ومهما يكن الولاء فإن النتيجة النهائية لا يمكن أن تكون على هذا النحو [3].

والجدول الآتي : يبين تحليل الخريطة السياسية للإمارات العربية المتحدة *:

---

(1) متولي، وأبو العلا، جغرافية الخليج، مرجع سابق ، ص 439.

(2) المرجع السابق، ص 439.

(3) غنيم، مرجع سابق، ص 182.

* عبد الحميد عبد القادر غنيم، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية / الطبيعية والبشرية، الإمارات العربية المتحدة، العين، دار الكتاب الجامعي، 2001م، ط1، ص 18- 19 .

الإمارة	مساحتها كم^2	أطوال سواحلها كم	أطوال حدودها البرية كم	عدد القطاعات التي تتألف منها
أبو ظبي	**67.340كم^2 أي 86,6% من جملة مساحة الدولة**	**480**	**735**	تؤلف قطاعاً واحداً متصلاً على الخليج العربي بجبهة ساحلية تمتد من السلع جنوباً حتى رأس غنتوت، وتتوغل في الداخل شرقاً حتى خط طول 56 درجة شرق غرينتش .
دبي	**3885 كم^2 أي 5% من جملة مساحة الدولة**	**72**	**185**	تتألف من قطاعين هما : 1- قطاع ساحلي يؤلف الجزء الأكبر من أراضيها ويطل على ساحل الخليج العربي بين إمارتي أبو ظبي والشارقة 2- قطاع داخلي في المنطقة الجبلية ويتركز حول قرية حتا .
الشارقة	**2590 أي 3% من جملة مساحة الدولة**	**55**	**370**	تتألف من قطاعين هما : 1- قطاع غربي يطل على الخليج العربي ما بين إمارتي عجمان ودبي ويتوغل نحو الداخل حتى السهول الحصوية في الذيد ومليحة والمدام . 2- قطاع شرقي ساحلي على خليج عمان، متقطع يتركز حول كلباء وخور فكان، ودبا الحصن.
عجمان	**259 أي 0,3 % من جملة مساحة الدولة**	**15**	**35**	تتألف من ثلاثة قطاعات: 1- قطاع ساحلي على الخليج العربي بين إمارتي أم القيوين والشارقة . 2- قطاع داخلي يتركز حول قرية المنامـــة شمال الذيد في السهل الحصوي. 3- قطاع جبلي في مصفوت قرب قريتي حتا والمنيعي .
أم القيوين	**777 أي 1%**	**32**	**72**	تؤلف قطاعاً واحداً متصلاً يطل على الخليج العربي لكنه يتوغل في الداخل حتى فلج المعلا شرق الذيد.

الإمارة	مساحتها كم^2	أطوال سواحلها كم	أطوال حدودها البرية كم	عدد القطاعات التي تتألف منها
رأس الخيمة	1684 أي 2,2% من جملة مساحة الدولة	55	142	تتألف من قطاعين هما : 1- قطاع يطل على ساحل الخليج العربي يمتد من حدود الإمارات مع سلطنة عمان في ولاية مسندم شمال شعم حتى حدودها مع إمارة أم القيوين. 2- قطاع جبلي داخلي في الحويلات والمنيعي قرب حتا ومصفوت .
الفجيرة	1165 أي 1,5% من جملة مساحة الدولة	71	145	تتألف أراضيها من قطاع ساحلي يطل على خليج عمان ما بين الغرفة حتى سور كلبا تقطعه إمارة الشارقة في خورفكان، ويمتد نحو النطاق الجبلي أي ثوبان والسيجي شرق الذيد بالإضافة إلى قطاع جبلي جنوب غرب في أوحله وأحفره .
المجموع	77700	780	1684	

وبعد هذا العرض التحليلي الموجز للنزاعات الحدودية في الخليج العربي، وعند الدخول في مقارنة لنمط العلاقة بين هذه النزاعات ومقولات الأمن القومي الإقليمي للخليج، يمكن التأكيد على ما يلي:

أولاً : لقد أثارت هذه النزاعات عداءات ثنائية دائمة ومتأصلة داخل المنطقة، وإن مناخ هذه العداءات أو التوترات قد تجاوز في حالات معينة النخب الحاكمة ليطال بنسبة أو أخرى شعوب المنطقة، أو على الأقل بعض فئاتها أو أسرها .

ثانياً : خلفت هذه النزاعات مناخاً من الاستقطاب والتكتلات الجانبية داخل النظام الإقليمي الخليجي، مما أسهم في فقدان هذا النظام فرص الوحدة أو التعاون المشترك لإنجاز مقولات الأمن الإقليمي أو أية مستلزمات تعاونية أخرى .

ثالثاً: قدمت هذه النزاعات مسوّغاً إضافياً للتدخل الأجنبي، وترجيح خياراته الأمنية التي وقفت في حالات معينة على طرف نقيض من إمكانية إنجاز مقولة الأمن الإقليمي الخليجي.

رابعاً: في حالات معينة، اتحدت النتائج الثلاث السابقة الذكر، لتفجر حروباً عنيفة ودامية، كما حدث في حربي الخليج الأولى والثانية.

وهكذا، يمكن القول إن النزاعات الحدودية قد شكلت عامل طرد لفرص إنجاز مقولات الأمن الإقليمي الخليجي [1].

ويتأكد من العرض السابق أن الحدود بين إمارات الساحل العماني لم تكتسب في أي وقت صبغة سياسية، وكان بالإمكان أن تمتد أو تتقلص تبعاً للمصالح الاقتصادية أو الاتفاقيات بين حكام هذه الإمارات.

من كل ما تقدم يمكن القول إن الحدود السياسية التي رسمت بين الإمارات السبع على أساس قبلي وسياسي بشكل يبعث على التعجب لما فيه من شذوذ وتعقيد فاضح، وذلك لكونها وضعت وفق أغراض استعمارية استهدفت تفتيتها وتقطيعها، ولولا الحكمة وبعض النظر السياسي لدى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه حكام الإمارات لبقيت الخلافات مستمرة على الحدود بين الإمارات. وقد وصف الشيخ زايد مشكلة الحدود، قائلاً: " أمضيت أسبوعاً كاملاً متنقلاً من إمارة إلى إمارة ومن حاكم إلى حاكم في سبيل حل مشكلات تافهة على الحدود بين الإمارات... ويا ليت هذه الخلافات قائمة على مئات الأميال أو الكيلومترات، وإنما هي مشكلات تافهة... نعم عشرات الأمتار، وأقولها بكل أسف ومرارة ". فيجب أن تسود روح الأخوة بين حكام الإمارات لأن المصلحة مشتركة والمصير واحد. والشعور بالمسؤولية والموقف الأخوي الذي تقفها الإمارات مع بعضها لبعض سيؤدي حتماً إلى القضاء على هذه المنازعات، وينصرف الجميع إلى عملية البناء والتعمير والوقوف صفاً واحداً في وجه التحديات المختلفة.

---

(1) مرهون، مرجع سابق، ص 185- 186.

الفصل السادس

خلافـــات الحـــدود

بين الدول العربية الخليجية وإيران

1- النزاع العراقي - الإيراني

2- النزاع الإيراني - الإماراتي

3- النزاع الإيراني - السعودي

4- الإدعاءات الإيرانية على البحرين

5- مضيق هرمز

يحتل الخليج العربي منذ بدء التاريخ أهمية خاصة في التوزيع البشري، والعالمي، وفي إحكام الترابط بين الأجزاء المتفرقة منه، فقد شهد خلال القرون الماضية أعرق الحضارات، وأقدم الممالك، وتبلورت شخصيته العربية والإسلامية، فمنذ ظهور الإسلام وحتى قدوم البرتغاليين في القرن السادس عشر، اتضحت سمات وملامح هذه الشخصية الفريدة، والمتميزة[1].

العلاقات العربية - الفارسية موغلة في القدم، وقد مرت عبر تاريخها بفترات متنوعة بين سلم وحرب، ومودة وإخاء، نظراً لتجاورهما من جهة، ولارتباطهما بالدين الإسلامي من جهة أخرى، وترك العرب بصمات واضحة في الثقافة، والحضارة الفارسية، فما زالت لغتهم تحتفظ بالكثير من الألفاظ والجمل العربية[2].

لقد أدت الحدود دوراً مهماً في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية، سواء بين الدول العربية ذاتها، أو بينها وبين الدول الأخرى المجاورة، ولقد كانت مشكلة الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين العديد من الدول العربية، وقد أثرت بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، إذ من المعروف أن مفهوم الحدود دخيل على المنطقة العربية، وأن متوسط عمرها لا يزيد على "70" عاماً، فالخريطة السياسية للوطن العربي قررتها أحداث القرن الماضي. والحدود السياسية هي صناعة أوروبية مفروضة على المنطقة من خارجها، ولم تكن في يوم من الأيام لتعبر عن أي واقع جغرافي، أو تخدم أية مصالح وطنية أو قومية عليا، بل جاءت لتكرس الفرقة والخلاف تطبيقاً لمبدأ (فرق تسد). فقد قصد بهذه الحدود تكريس مبدأ الفصل لا الوصل، وبذا أصبحت معظم هذه الحدود موطناً للاحتكاك والتوتر [3].

---

(1) الزعابي ، سالم ، مرجع سابق، ص 13.

(2) مصطفى عقيل ، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه (1848- 1896م) ، منشورات دار الثقافة ، الدوحة ــ قطر، 1987م ، ص 162.

(3) السرياني ، مرجع سابق ، ص 211.

من الصعب بالنسبة لدراسة الحدود في إطار العلاقات الدولية أن نجردها من إطارها السياسي، ونبحث عن منظورها الجغرافي خاصة حين يكون البحث في هذه المنطقة يدور في منطقة الخليج العربي ذات الخصائص المتميزة، والملاحظ أن التشابك بين مسائل الحدود كمسائل العلاقات الثنائية الأخرى أمر يسهل ملاحظته، سواء كانت العلاقات بين دول عربية، أو بين الدول العربية الخليجية وإيران. وبالنسبة للعلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية من زاوية الحدود تزداد صعوبة الفصل بين الحدود وغيرها باعتبار هذه المسائل جزءً من خريطة العلاقات العامة تؤثر وتتأثر ببقية النقاط والخطوط على هذه الخريطة، وبعبارة أخرى أكثر تحديداً كانت مسائل الحدود بين إيران والدول العربية الخليجية رمزاً للرصيد العام للعلاقات بين الجانبين بما يحويه من أعباء الماضي ومؤثرات الحاضر وطموح المستقبل[1].

برزت النزاعات بحدة بين الأمتين العربية والفارسية مع الاكتشافات النفطية، سواء في البر أوفي البحر، وما تطلبه ذلك من معرفة حدود الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى سواء العراق أو الإمارات العربية أو المملكة السعودية وسلطنة عمان. وإذا كان النفط هو مصدر الصراع على المنطقة بين الدول الاستعمارية الكبرى والمهيمنة عالمياً، فإن من الطبيعي أن يكون مصدر نزاع بين دول المنطقة ذاتها، وما يترتب على هذا النزاع من قضايا أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية وسواها. وسيكون جزء من هذا النزاع تعبيراً عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في خيرات المنطقة مصالح خاصة بها، تسعى للاستيلاء عليها مباشرة، أو عبر الوسيط المحلي أو الإقليمي، وسيكون هذا الجزء معبراً في أحد جوانبه عن مصالح القوى المحلية الحاكمة الإيرانية أو العربية، وبالتالي كيفية حصولها على هذه المصالح بقوتها الذاتية أو بالاستقواء بالعامل الأجنبي[2].

---

(1) الأشعل، مرجع سابق ، ص 84.

(2) النعيمي، مرجع سابق، ص .

تتلخص مشكلة الحدود بين إيران والدول العربية المواجهة لها في الخليج بوجه عام في صعوبة تطبيق قاعدة خط الوسط التي أوصت بها اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لسنة 1958م. ومكمن هذه الصعوبة أن الخليج ملئ بالجزر، كما لا يوجد اتفاق حول الأساس الذي يقاس منه خط الوسط، فضلاً عن اختلاف التركيب الجغرافي للساحل الإيراني عن الساحل العربي الذي ترتب عليه ضمن نتائج كثيرة وجود تكوينات بترولية في منطقة تخطيط الحدود [1].

تعتبر إيران أكبر قوة إقليمية مطلة على الخليج، وكانت ترى فيه مجالاً حيوياً يمكنها التوسع فيه، وساعد على ذلك العلاقات التاريخية الطويلة بين جانبي الخليج، وضعف المشيخات وتفككها، ووجود جاليات إيرانية كبيرة في المشيخات. وساعدها أيضاً أن محاولاتها للتوسع في جزر الخليج التابعة للمشيخات، الذي لم يكلفها مجهوداً عسكرياً ضخماً. كما أن بريطانيا المسؤولة عن العلاقات الخارجية للمشيخات - بموجب اتفاقية سنة 1892م - التي على إبقاء المشيخات في حالة عجز عن صد أي محاولة لاحتلال جزء من أراضيها، فاضطرت مرغمة إلى منطق الحلول الدبلوماسية[2].

1- النزاع العراقي – الإيراني :

تعدّ مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية، من أعقد المشكلات القائمة في هذا الشأن في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، وقد أسهم في تعقيدها مجموعة من العوامل المتداخلة، والمتشابكة في آن واحد، من بينها العمق الزمني الذي ترتكز عليه هذه المشكلات التي تعود في جذورها إلى أغوار سحيقة في التاريخ منذ نشوء الدول والحضارات العريقة في بابل ونينوى، وفي إمبراطورية فارس.

---

(1) الأشعل، مرجع سابق، ص 85.

(2) عبد القوي فهمي محمد، مشيخات الساحل العماني 1892- 1952م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1988م، ص 194.

وعندما انتهى عهد الفتوح والتوسع، واستعاد كل شعب كيانه على إقليمه في إطار ضعف وتفتت الدولة العربية الإسلامية وانقسامها إلى دويلات صغيرة، خضعت في مرحلة لاحقة لسيطرة العثمانيين، حيث بدأ عهد جديد من الصراع بين الإمبراطورية الفارسية، والدولة العثمانية فوق أرض الرافدين، كما بدأت تتغير تدريجياً ملامح ذلك الصراع ، من طبيعته السياسية والاقتصادية مع بداية القرن العشرين، حيث تبلورت في غضون ذلك التاريخ، القضايا الأساسية التي أصبحت محلاً لنزاعٍ حقيقي بين العراق وإيران حول الحدود السياسية [1].

يرجع النزاع على الحدود بين العراق وإيران إلى زمن بعيد، وإن كان قد اشتد منذ بداية التنافس العثماني الإيراني في أوائل القرن السادس عشر الميلادي. فبعد أن انتهت إيران من الحملات المتتالية التي شنها المغول عليها، بدأ نزاع آخر بينها وبين العثمانيين للسيطرة على العراق، فأحياناً تنتصر إيران، فتضم إليها العراق، ثم سرعان ما تنتصر الدولة العثمانية فتضم إليها العراق[2].

هناك أمران أساسيان في النزاع العراقي الإيراني هما منطقة عربستان التي ترى العراق أن إيران اقتطعتها من أراضي العراق وضمتها إلى أراضيها، والخلاف القديم حول الحدود البحرية في منطقة شط العرب. وسنلقي الضوء على هذين الأمرين الذين أسهما ولمدة قرن من الزمن في توتر العلاقة بين الجارتين إيران والعراق[3].

أ - عربستان :

عربستان كما يدل اسمها هي إقليم العرب أو بستان العرب[4]، وهي منطقة تقع إلى الجنوب الشرقي من العراق وشرق الكويت. وهو إقليم تسكنه قبائل عربية نزحت إليه من قلب الجزيرة العربية بعد الفتح الإسلامي، وبقيت تحت الحكم الإسلامي حتى الدولة

---

(1) المرجع السابق، ص 133.
(2) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط، 1418هـ / 1998م، ص272.
(3) السرياني، مرجع سابق، ص 227.
(4) الغريري، مرجع سابق، ص 126.

العثمانية. وحاولت فارس أن تفرض سيطرتها عليه لكنها لم تفلح. واستطاعت العشائر فيها أن تبني إمارة عربية منذ القرن السابع عشر. وكانت هذه الإمارة مستقلة وحاولت التوسع على حساب أراضي الدولة العثمانية وتمكنت من السيطرة على البصرة وضمتها إليها[1].

تقع منطقة عربستان التي يطلق عليها الإيرانيون اسم "خوزستان" إلى الجنوب الشرقي من العراق شرقي شط العرب، ويحدها من الشمال جبال كردستان، وفي الشرق جبال البختيارية، التي تكوّن كل منها حدوداً طبيعية فاصلة في منطقة عربستان ومنطقة إيران الشمالية والشرقية، أما من الجنوب فيحدها الخليج العربي ومن الغرب شط العرب، وتبلغ مساحة المنطقة 160 ألف كم^2، وطولها 420 كم، وعرضها 380 كم تقريباً، وتتشابه عربستان في تكوينها الطبغرافي مع تكوين السهل الرسوبي العراقي، فأراضيها رسوبية حديثة التكوين، تكونت بفعل الترسبات التي كانت تحملها إليها مياه نهري دجلة والفرات ونهر كارون وتوابعه في أواخر الزمن الجيولوجي الرابع، أما مناخها فيشبه إلى حد كبير مناخ القسم الجنوبي من العراق، حيث الصيف الشديد الحرارة العديم الأمطار والشتاء المعتدل القليل المطر[2].

أما بالنسبة لسكان عربستان فإن معظمهم من العرب الذين يتكلمون اللغة العربية، وينتمون إلى قبائل عربية قدمت من الجزيرة العربية. وتتصف هذه القبائل عادات وتقاليد القبائل العربية الموجودة نفسها في جنوب العراق، ويشتغل معظمهم في الزراعة وخاصة زراعة النخيل والرز، وبعضهم يعمل في الصناعات اليدوية أو كعمال نفط في شركات النفط العاملة في المنطقة[3].

يبلغ عدد سكان عربستان مليوناً ونصف مليون نسمة، وينتمي معظمهم إلى قبائل بني تميم وبني طرف وبني كعب، وذلك قبل الاحتلال الإيراني أما بعدها أي بعد سنة 1925م

---

(1) الغريري، مرجع سابق، ص 127.

(2) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية / دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيبوبليتكس والجغرافيا السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، (د. ت)، ص 275-0285

(3) السرياني، مرجع سابق، ص 228.

فقد تم جلب أعداد كبيرة من الإيرانيين يقدر عددهم بحوالي أكثر من نصف مليون، وكانت هذه الهجرة الكبيرة من الإيرانيين غير العرب إلى عربستان قد حدثت ضمن حملة لمحو عروبة عربستان كما تم توزيع بعض العرب في أنحاء متفرقة من إيران نظراً لارتباطهم بإخوانهم العرب في العراق والدول العربية الأخرى في الخليج العربي[1].

من هذا يظهر لنا أن منطقة عربستان تكون وحدة طبيعية مع جنوب العراق سواء من الناحية الطبيعية أو البشرية أو الاقتصادية حيث نجد تشابه السكان في أصلهم ولغتهم، إضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم المشترك، كما نجد التشابه في المظهر الطبيعي للأرض والمناخ والمحاصيل الزراعية وخاصة التمور، حيث تنتشر بساتين النخيل على طرفي شط العرب الفاصل بين عربستان والعراق، إضافة إلى الثروة النفطية الموجودة في عربستان التي تعدّ امتداداً لحقول النفط في القسم الجنوبي من العراق[2].

كانت منطقة عربستان في القرن الرابع قبل الميلاد جزءاً من مملكة البابليين العربية في العراق، ثم اجتاحتها جيوش الفرس في عهد الملك سابور، وبعد فتح فارس من قبل الدولة الإسلامية، هاجرت إلى عربستان العديد من القبائل العربية من قلب الجزيرة العربية، واستقرت فيها، وأخذت تعمل على استغلال أراضيها الخصبة، وظلت هذه المنطقة عربية من بداية حكم الخلفاء الراشدين وحتى العهد العثماني، ثم ضم العراق نهائياً إلى الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع في أواخر سنة 1938م. وثبتت الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصفوية في فارس حسب المعاهدة المعروفة باسم (زهاب) سنة 1639م بحيث جعل شط العرب هو الحد الفاصل بين أملاك الدولتين. ولم تستطع الإمبراطورية الفارسية أن تفرض سيطرتها الكاملة على عربستان بسبب الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتع به سكان عربستان، فقد ذكر أحد الرحالة البرتغاليين الذين زاروا منطقة شط العرب في عام 1604م، بأن جميع المنطقة الواقعة إلى شرق شط العرب كانت تؤلف إمارة عربية يحكمها مبارك بن عبد المطلب الذي كان مستقلاً عن كل من الفرس

---

(1) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية 1921-1971م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1422هـ / 2002م، ص 46.

(2) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 275- 276.

والعثمانيين، كما ذكر أحد الرحالة الإيطاليين الذي زار المنطقة سنة 1625م أن الشيخ منصور كان مسيطراً على المناطق الواقعة شرقي شط العرب، وكان يقاوم بقوة محاولات الفرس التدخل في شؤون إمارته الداخلية، وكان على اتصال دائم مع حاكم البصرة [1].

مع نهاية القرن الثامن عشر قامت بريطانيا بعدة محاولات للسيطرة على مداخل الخليج العربي والمناطق المحيطة به، وقد فشل البريطانيون في تحقيق سيطرتهم على قبائل المنطقة، فأوغروا صدر الدولة العثمانية، وكذلك الدولة الفارسية لتوجيه ضربة قوية لتلك القبائل العربية التي أصبحت تهدد مصالحهم في الخليج العربي. وبالرغم من كل هذه المحاولات فشل الجميع في إحكام السيطرة على منطقة عربستان، وبقي سكانها يتمتعون بالحكم الذاتي في المنطقة، دون أن يلزموا أنفسهم بالتبعية إلى أي دولة مجاورة. وفي سنة 1823م عقدت معاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية الصفوية وبموجب هذه المعاهدة اعترفت الإمبراطورية العثمانية بضم عربستان للإمبراطورية الفارسية، وبالرغم من هذه المعاهدة لم يستطع الفرس فرض سيطرتهم على المنطقة، فقد ظلت محتفظة باستقلالها التام عن حكومة طهران، كما أنها كانت على علاقة خارجية مع دول أخرى ، ففي سنة 1827م طلب أمير عربستان من سلطان مسقط وعمان إرسال قوات عسكرية بحرية لإيقاف الضغط الفارسي على استقلال بلاده [2].

لقد وقف سكان عربستان لصد كل محاولة قامت بها إيران للسيطرة على المنطقة، فحدثت عدة معارك دامية بين عربستان وإيران أدت فيما بعد إلى تراجع إيران، مستعملة سياسة اللين على المنطقة، حينما أدركت مدى تعريض مصالحها السياسية والتجارية للخطر. فهذه المنطقة هي منفذ إيران الحيوي ومخرجها على الخليج وعمادها التجاري، لذا أصدرت مرسوماً ملكياً سنة1857 م ينص على أن تكون عربستان إلى الحاج جابر بن مراد ولأبنائه من بعده، وتبقى الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية، ويديرها أمير عربستان نيابة عنها، ويقيم في المحمرة مأمور من قبل الدولة الإيرانية يمثلها لدى

---

(1) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 255-156.

(2) السرياني، مرجع سابق، ص 230.

عربستان، ومهمته تنحصر في الأمور التجارية فقط، ويتعهد أمير عربستان بنجدة الدولة الإيرانية بجيوشه في حالة اشتباكها في الحرب مع دولة أخرى. ورغم اعتراف إيران باستقلال عربستان الضمني كإقليم قائم بذاته، إلا أن عرب عربستان لم يعيروا ذلك المرسوم أي أهمية، وظلت منطقة عربستان محتفظة بمكانها الذاتي، وعلاقاتها الخارجية وسيطرتها على أراضيها[1].

لقد ظهر خلال الفترة ما بين سنة 1896- 1925م الشيخ خزعل، الذي يعد من أهم الشخصيات العربية، التي ظهرت في منطقة عربستان وجنوبي العراق، فقد كان يتمتع بمكانة دولية، نظراً لوقوفه في وجه الاحتلال الإيراني، ومحاولة تقوية نفوذ بلاده الاقتصادي والعسكري ، ولكنه نظراً لتهديدات إيران لفرض سيطرتها على بلاده، فقد اضطر إلى عقد معاهدة مع بريطانيا على غرار معاهدات بريطانيا الأخرى مع أمراء دول الخليج العربي. وكانت أولى هذه المعاهدات سنة 1914م. أما الثانية فقد كانت بعد اكتشاف البترول في المنطقة، وكانت هذه المعاهدة الأخيرة تتيح للبريطانيين استخدام جزيرة عبادان لبناء مصفاة بترولية فيها، ومد أنابيب البترول عبر أراضيه، وقد بدأت مصفاة عبادان بالعمل سنة 1920م[2].

وبالرغم من نشوء سلطة إيرانية حاكمة وقوية نجد أن شركة البترول البريطانية قد استمرت في التعامل مع الشيخ خزعل بصورة مباشرة، ولم تعقد أي معاهدة مع إيران بخصوص قيام المصفاة البترولية في عبادان، وهذا يدل على الاعتراف بواقع عربستان آنذاك، حيث أنها أراضي عربية وليست إيرانية، ولهذا كان التعامل مع حكامها العرب، وليس مع حكام إيران، وكان في مدينة المحمرة قنصل بريطاني يتولى رعاية المصالح البريطانية في المنطقة[3].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قسمت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ خاضعة للانتداب البريطاني أو الفرنسي، وطرحت مسألة قيام حكم وطني في العراق تحت إشراف

---

(1) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 260- 261.

(2) السرياني، المرجع السابق، ص 231.

(3) السرياني، مرجع سابق، ص 232.

الدولة المنتدبة بريطانيا، وقد رشح الشيخ خزعل نفسه لعرش العراق، على أن تتحد منطقة عربستان مع العراق، إلاّ أن خوف بريطانيا من نفوذ الشيخ خزعل الواسع دفعت بريطانيا إلى العدول عن ذلك، وأوعزت في الوقت نفسه إلى إيران أن تطلب من الشيخ خزعل القبول بتشكيل دائرة شرطة ، يكون رئيسها من أسرة الشيخ خزعل، وضباطها من الإيرانيين، إلاّ أن الشيخ خزعل رفض هذا الطلب، بعد أن وضحت له نوايا البريطانيين والإيرانيين، سحب الشيخ ترشيحه لعرش العراق، حتى يتفرغ لحل مشكلاته مع إيران، وقد امتنعت - نتيجة لانسحابه - بعض عشائر جنوب العراق، وخاصة عشائر البصرة الموالية للشيخ خزعل من انتخاب الملك فيصل الأول، مما يدل على ما كان يتمتع به الشيخ خزعل من نفوذ في القسم الجنوبي من العراق عامة والبصرة خاصة، وما كان لهذه المنطقة من ترابط قوي مع عربستان [1].

في خلال هذه الفترة أخذ النفوذ السوفيتي بالتوغل في إيران، وكان الاتحاد السوفيتي يهدف إلى جعل إيران جسراً تعبر منه إلى منطقة الخليج العربي، ومن هنا قامت بريطانيا بمساعدة إيران لتقف أمام التيار السوفيتي، وقد استغلت إيران هذا الظرف فضغطت على بريطانيا لضم عربستان إلى إيران نهائياً، والإطاحة بالشيخ خزعل ورجاله. ومن الجدير بالذكر أن هناك اتفاقيات بين بريطانيا والشيخ خزعل بحماية هذا الأخير ومساعدته ضد إيران، إذا ما حاولت التدخل في شؤونه، غير أن بريطانيا لم توف بكثير من عهودها مع العرب [2].

لقد حاولت إيران في البداية كسب ود الشيخ خزعل عن طريق تحسين العلاقة معه، في الوقت التي كانت تتفاوض فيه مع بريطانيا سراً للإطاحة به. فقد أرسلت إيران إلى منطقة عربستان أحد قوادها على رأس جيش كبير بحجة مفاوضة الشيخ لإنهاء كافة الخلافات بينهما، وقد استغل الجيش الفرصة واحتل كل منطقة عربستان، وتفرغ للقضاء على الشيخ خزعل نفسه لدوام سيطرة إيران على المنطقة، وهذا ما حصل فعلاً، فقد اعتقل الشيخ خزعل وعينوا نجله الشيخ عبد الله حاكماً على عربستان، الذي سرعان ما أعتقل

---

(1) السرياني ، مرجع سابق، ص 232.

(2) المرجع نفسه، ص 232- 233.

وأرسل مغفوراً إلى طهران ليسجن مع والده، ثم اغتيل الاثنان معاً في 1936/5/22م. وهكذا سيطرت إيران على عربستان وضمتها نهائياً إلى أملاك الدولة الإيرانية[1].

لقد اتبعت الحكومة الإيرانية سياسة متشددة مع سكان المنطقة، فقد أثار إلقاء القبض على الشيخ خزعل ثم اغتياله سخطاً شعبياً كبيراً، مما أدى إلى حدوث عدة ثورات في سنين 1935 و1940 و1945م غير أن الحكومة الإيرانية أخمدت هذه الحركات بقسوة بالغة، وفرضت الهجرة القسرية على العديد من السكان إلى مناطق إيران المختلفة، كما شجعت الهجرة الإيرانية إلى إقليم عربستان، لزيادة الوجود الإيراني في المنطقة، وقد حظرت الحكومة التكلم بالعربية، داخل المدن والدوائر الحكومية، وأبدلت جميع التسميات العربية من مدن وأنهار وغيرها إلى أسماء فارسية فغير اسم المحمرة إلى "خرم شهر" والناصرية إلى "الأهواز" والحويزة إلى "دشت ميشان"، وأصبحت منطقة عربستان تعرف باسم "خوزستان" [2].

لقد أصبحت هذه المنطقة من أهم مناطق إيران الحالية، من حيث كونها منفذ إيران على الخليج العربي، إضافة إلى كونها منطقة النفط الأولى في إيران، وقد قامت إيران بربط مدنها بالسكك الحديدية مع باقي مدن إيران وأقاليمها ، ويمكن القول إنه من الصعوبة بمكان إرجاع التاريخ إلى الوراء للمطالبة بحقوق عربية في هذه المنطقة، التي أسدل الوجود العربي فيها إلى الأبد[3].

ب- الحدود العراقية - الإيرانية في شط العرب:

يتشكل شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند بلدة القرنة، حيث يكوّن النهران مجرىً واحداً يسمى (شط العرب). ويصب فيه في منتصفه نهر كارون قادماً من إيران. يبلغ طول شط العرب من نقطة الالتقاء إلى الخليج العربي (209) كم ومعدل

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 234.

(3) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 262- 266.

عرضه (400) م ويتسع عند مصبه إلى (1000) م. أما معدل عمقه فيبلغ نحواً من 7 أمتار، ويجري شط العرب ضمن منطقة من المستنقعات والسبخات[1].

يكون شط العرب في قسمه الجنوبي لمسافة حوالي 102كم من مصبه في الخليج العربي حتى شمال مدينة المحمرة (خرم شهر) بحوالي 16 كم، حدوداً دولية بين العراق وإيران، وقد شكلت هذه المنطقة دوماً منطقة نزاع بين الدولتين، ويرى بعض الباحثين أن هذا النزاع الحدودي أكثر النزاعات الحدودية العربية حدة ودموية، والبعض يرجع جذور هذا النزاع إلى التنافس القديم بين العرب والفرس [2]. في حين يرى آخرون أن جذور هذا الخلاف ترجع إلى بداية التنافس العثماني الإيراني حول العراق، فقد حدثت عدة منازعات بين الفرس والعثمانيين للسيطرة على العراق، إلاّ أنّ الدولة العثمانية حسمت النزاع لصالحها، وضمت بلاد العراق نهائياً إلى الأملاك العثمانية على يد السلطان مراد الرابع في أواخر سنة 1638م [3].

أسباب التوترات الحدودية بين العراق وإيران في شط العرب[4]:

تعود التوترات الحدودية بين الطرفين، التي وصلت أحياناً إلى النزاعات المسلحة واختراق الحدود إلى عدد من الأسباب أهمها:

1- تنازلات الانتداب البريطاني على العراق لإيران عن مناطق حدودية دون مراعاة للظروف الجغرافية والاقتصادية والبشرية بدافع من حرص بريطانيا في المحافظة على مصالحها وامتيازاتها في الأراضي الإيرانية كاستخدام موانئها وحق التنقيب عن النفط في أراضيها.

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 234.

(2) Drysdale, and G.H. Blake, the Middle East and North Africa: A Political Geography, Oxford Unit, press Newark, 1985, p, 86.

(3) السرياني، المرجع السابق، ص 235.

(4) عبد الحميد غنيم، الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1407هـ/ 1987م، ص 231- 233 .

2- الاعتداءات الإيرانية المسلحة، واقتطاع أجزاء من الأراضي العراقية مثل اقتطاع 16 كم^2 شمال مدينة قورقتو، واقتطاع 112 كم^2 شمال شرق مدينة نفط خانه .

3- قطع مياه بعض الأنهار الحدودية عن الأراضي العراقية وتحويلها إلى الأراضي الإيرانية مما يضر بمصالح السكان - من القبائل الكردية والعراقية - الاقتصادية مثل الرعي والزراعة.

4- أهمية شط العرب كمنفذ بحري وحيد للعراق يتصل به بموانئ العالم الأخرى.

جـــ - مراحل تثبيت الحدود بين العراق وإيران عبر التاريخ :

مر تثبيت الحدود العراقية - الإيرانية بعدة مراحل نوجزها على النحو التالي:

1- معاهدة زهاب*: في سنة 1639م تمّ تثبيت الحدود بين العراق وإيران وفقاً لمعاهدة (زهاب) بين الدولة العثمانية وإمبراطورية فارس، بدءاً من الخليج العربي جنوباً حتى نهاية حدود العراق الحالية شمالاً في إقليم كردستان، وقد أصبح بموجب هذه المعاهدة شط العرب حداً فاصلاً من الناحية الجنوبية بين إيران والعراق .

2- تم عقد معاهدة بين العثمانيين والفرس في سنة 1813م سميت بمعاهدة (أرضروم الأولى)، ومما جاء فيها بخصوص الحدود هو أنها بقيت على وضعها السابق الذي حددته معاهدة(زهاب). [1]

3- بعد ربع قرن من الزمن اتفق العثمانيون والفرس على تعديل خط الحدود بين الدولتين، فعقدة معاهدة (أرضروم الثانية) سنة 1847م، وقد جرى بموجب المعاهدة بعض التعديل على الحدود العراقية الإيرانية، وتضمنت المعاهدة البنود التالية:

---

* معاهدة زهاب : عقدت بين العثمانيين والفرس في 8 مارس 1639م، وهي تعدّ من أقدم المعاهدات الدولية التي تناولت موضوعات الحدود في العصر الحديث، حيث نظمت موضوع الحدود بين الدولتين على شكل مناطق أو مدن حدود، وبينت تبعية تلك المناطق والمدن لكل من الدولتين. أنظر، العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص 141.

(1) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 257- 258.

أ- تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة الكائنة في القسم الغربي من منطقة (زهاب) : وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي من تلك المنطقة، أي جميع الأراضي الجبلية في المنطقة المذكورة .

ب- تتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية وتتعهد رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية عليها .

جـ - تعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة الخضر (عبادان) والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية التي تقع تحت مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

د- تترك للعشائر المتنازع عليها، التي لا تتبع لأي من سيطرة الدولتين اختيار الأماكن التي تقطنها، أما العشائر المعروفة والتابعة لسيطرة أي من الدولتين فترغم على المجيء إلى داخل أراضي الدولة التابعة لها.

هـ - تتعهد كل من الدولتين بتعيين مهندسين كممثلين لها من أجل تعيين وترسيم الحدود بين الدولتين[1].

وهكذا تنازلت فارس عن منطقة السليمانية، كما تنازلت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة عن أقسام محددة من جنوب العراق وهي ميناء المحمرة وجزيرة عبادان، وليس لإيران حق السيطرة على أي قسم آخر، حتى ولو كان في الضفة الشرقية من شط العرب، وهذا يعني أنها تعود إلى العراق وليست لإيران. كما شكلت الحكومتان لجنة دولية سنة 1848م لتثبيت خط الحدود المتفق عليه بموجب المعاهدة، وكانت اللجنة تتكون من ممثلين روس وبريطانيين، فضلاً عن ممثلين عن الدولتين، وقد باءت جهود هذه اللجنة بالفشل لعدم إمكانهما إقناع الطرفين، فعادت اللجنة إلى استانبول سنة 1852م، ولما كانت الدولة العثمانية مشغولة آنذاك بحرب القرم فقد توقفت المحادثات ولم تستطع اللجنة إكمال

(1) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص259.

عملها إلا في سنة 1869م، حيث وضعت خريطة لمناطق الحدود المتفق عليها بين البلدين، وبموجب هذه الحدود أصبحت منطقة عربستان ضمن الأراضي الإيرانية [1].

4- على الرغم من تنازل الدولة العثمانية عن منطقة عربستان إلى إيران، إلا أن سكانها رفضوا التبعية الإيرانية، مما أرغم إيران على الاعتراف باستقلال عربستان الضمني كإقليم قائم بذاته، وظلت منطقة عربستان محتفظة بكيانها الذاتي وعلاقاتها الخارجية وسيطرتها على أراضيها. ومع مطلع القرن العشرين ظهر في عربستان أمراء أقوياء مثل الشيخ خزعل الذي حاول تقوية نفوذ بلاده الاقتصادي والعسكري، الأمر الذي جدد الخلافات مرة ثانية بين إيران والأتراك، لا سيما وأن بريطانيا عقدت معاهدات مع الشيخ خزعل تتيح لها استخدام جزيرة عبادان لبناء مصفاة بترولية فيها ومد أنابيب بترول عبر أراضيها، ولهذا ظهرت الحاجة الماسة لتحديد الحدود في شط العرب [2].

5- تمت في سنة 1914م عملية تعيين الحدود في شط العرب، حيث قامت لجنة بوضع وصف تفصيلي لخط الحدود في هذا الممر المائي، وقد قررت هذه اللجنة أن حدود العراق تتصل بمستوى المياه المنخفضة في الساحل الإيراني في شط العرب كله، عدا قسم محدود متاخم لميناء المحمرة (خرم شهر) يكون فيه خط الحدود هو وسط مجرى شط العرب، ومعنى هذا أن شط العرب كله باستثناء ما ترك لميناء المحمرة جزء من العراق، الذي كان آنذاك جزءاً من الدولة العثمانية، ولهذا نجد أنه تم التأكيد ثانية على نصوص معاهدة (أرضروم الثانية) بهذا الخصوص[3].

غير أن حكومة إيران شكت من تحديد هذه الحدود، وادعت أن معاهدة أرضروم عقدت بتأثيرات خارجية، وأخذت تلح على إعادة النظر في هذا التحديد من ناحية شط العرب، وما يتفق ومصالحها، فيما إذا كان العراق يرغب باستمرار الصداقة والتعاون بين الدولتين[4].

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 237- 238.

(2) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 260.

(3) السرياني، المرجع السابق، ص 238.

(4) عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 267- 268.

6- عندما زار الملك فيصل الأول إيران سنة 1932م بعد توليته عرش العراق، أعربت إيران عن رغبتها في جعل خط الوسط (التالوك) في مياه شط العرب، هو الحد الفاصل بين الدولتين، كما أنها أعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وقد صادف وقوع اضطرابات وإخلال بالأمن في منطقة الحدود الإيرانية العراقية، الأمر الذي اضطر العراق إلى تقديم شكوى سنة 1934م إلى عصبة الأمم للنظر في مشكلة الحدود وحلها دولياً، غير أن عصبة أشارت على الجانبين بالمفاوضات المباشرة، ودخلت الدولتان في مفاوضات مباشرة وافق فيها العراق على تخصيص مرسى لإيران تجاه عبادان، بطول 4كم، لقاء اعتراف إيران ببروتوكول الحدود لسنتي 1913- 1914م، حيث يكون خط الحدود في هذه المنطقة هو منتصف مياه شط العرب، وهكذا أصبح لإيران حق في منتصف مياه شط العرب لمسافة تزيد على (7 كم) في المنطقة المقابلة للمحمرة ولميناء عبادان فقط، أما باقي شط العرب فحدود العراق هي الطرف الشرقي لمياه شط العرب. وهكذا وقع الطرفان معاهدة سنة 1937م، التي أعلن فيها الطرفان أن خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه سنة 1913- 1914م، مع مراعاة تعديل خط الحدود الإيرانية أمام عبادان على الصورة المذكورة آنفاً [1].

7- استمرت إيران باستعمال وسائل عديدة للضغط على العراق للحصول على مكاسب جديدة ومن هذه الوسائل ما يلي :

أ- ادعت إيران بحق السيادة على شط العرب زاعمة في ذلك أن حقها في شط العرب أكبر من حق العراق، واستنادها في ذلك هو أن ثلاثة أرباع السفن التي تدخل شط العرب تصل إلى الموانئ الإيرانية، متناسية في ذلك أن ملكية شط العرب شيء، وحق الانتفاع به شيء آخر .

ب – لم تلتزم إيران بدفع الرسوم المترتبة على البواخر التجارية التي تمر في شط العرب، وكانت معاهدة 1937م أقرت بأن تدفع إيران للعراق عوائد على السفن

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 239.

المارة من قبيل أجور للخدمات، التي تخصص للصيانة وتحسين طرق الملاحة، وقد بلغت هذه الأجور في عام 1953م مقدار 23,5 مليون دينار عراقي.

ج- أعلنت إيران سنة 1959م (خسرو أباد) ميناءً بحرياً تابعاً للمحمرة. وقد رفضت الحكومة العراقية هذا الإعلان مستندة إلى أن حدود العراق في منطقة (خسرو أباد) تشكل كل مياه شط العرب، ولا يجوز قيام ميناء إيراني بهذه المنطقة، لأن مياهها خاضعة للسيادة العراقية، وقد حاولت إيران الضغط على العراق، فقامت بحشد قوات عسكرية على طول شط العرب، وقامت بحراسة البواخر القادمة إلى ميناء (خسرو أباد) من خلال زوارق إيرانية مسلحة، دون موافقة سلطات الموانئ العراقية على دخول هذا الميناء .

د- أخذت إيران بالتجاوز على مياه العراق الإقليمية، وضمت جزءاً منها إليها ، فقد أعلنت شركة النفط الإيرانية عن فتح مزايدة أمام الشركات البترولية على رقعتين من امتيازات الزيت تجاه الساحل الإيراني على الخليج العربي، ولكن حدود إحدى هاتين الرقعتين تمتد إلى داخل المناطق البحرية التي يعدّ العراق أنها تقع تحت سيادته الإقليمية، وقد سبق للعراق نفسه أن عرضها على شركات الزيت سنة 1960م [1].

هـ - لجأت إيران إلى مساندة ودعم الأكراد العراقيين، الذين دخلوا في ثورة عارمة ضد السلطات العراقية، فقد كان هؤلاء يتلقون مساعدات مالية وعسكرية من إيران، كما كان لهم تسهيلات لمعسكرات تدريب داخل الأراضي الإيرانية، وقد استخدمت إيران القوة الكردية كورقة ضغط على العراق .

و- لم تكتف إيران بكل ذلك، بل بادرت سنة 1969م بإرسال بواخرها التجارية، مصحوبة ببوارج حربية، رافضة دفع الرسوم المتفق عليها للعراق، وقامت بإلغاء المعاهدات السابقة من جانبها، وطالبت صراحة بالمشاركة بملكية شط العرب وذلك في سنة 1969م، مما جعل العراق يقوم بعرض المشكلة أمام مجلس الأمن الدولي، وطلب عرض النزاع على محكمة العدل الدولية [2].

---

(1) عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 272- 273.

(2) السرياني، مرجع سابق، ص 241.

8- اتفاقية الجزائر سنة 1975م : استمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأ الجو لعقد مصالحة بين الدولتين خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، حيث أعلن الرئيس الجزائري (هواري بومدين) أن الدولتين قد وقعتا اتفاقية تنهي النزاع بين البلدين، وكانت المواد التي تضمنتها هذه الاتفاقية ما يلي[1] :

أولاً: إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين العراق وإيران بناءً على بروتوكول استانبول لسنة 1913م، ومحاضر تحديد الحدود لسنة 1914م .

ثانياً: تحديد الحدود النهرية حسب خط تالوك .

ثالثاً: بناءً على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراءات رقابة مشددة على حدودهما المشتركة وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

رابعاً: اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر كما قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة، وإزالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حال الاختلاف على تنفيذ الاتفاق المذكور، على أن يلتزم الطرفان بما يقره التحكيم الدولي، ويكون موضع التنفيذ .

9- تصاعدت حدة التوتر بين البلدين نتيجة لقيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م، فقد ادعى العراق أن إيران قامت بعدد كبير من الاستفزازات العسكرية الحدودية ضد العراق، كما قامت بمساندة عمليات اغتيالات داخل الأراضي العراقية، وضرب المدفعية الإيرانية لأهداف داخل العراق في أكثر من 560حادثة، وأخيراً توجت الأحداث الخطيرة بقيام العراق بشن الحرب ضد إيران في أيلول سنة 1980م، وعلى إثر ذلك أعلنت العراق إلغاء اتفاقية الجزائر، وذلك بحجة أن العراق قبلها في غير مصلحته، تحت ضغط القوة العسكرية الإيرانية، في ظل حكم شاه إيران

(1) العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص 208 .

السابق، غير أن تقديرات العراق لحجم الإمكانيات الإيرانية لم يكن دقيقاً، فبعد أن احتلت العراق أراضي شاسعة من إيران في بداية الحرب، اضطرت إلى الانسحاب من معظم الأراضي التي احتلتها، وتطور الوضع سريعاً بحيث دخلت القوات الإيرانية الأراضي العراقية، وهددت البصرة، وتكبد الطرفان خسائر هائلة بشرياً واقتصادياً، وظهرت في النهاية عدم قدرة أي منهما في الانتصار على الطرف الآخر، وبالتالي أوقفت الحرب في آب 1988م، بناءً على قبول الطرفين لقرار من الأمم المتحدة، وأخيراً قبل العراق كل مطالب إيران، وبالتالي عادت القضية إلى نقطة البداية في حرب ترى بعض المصادر أنها كلفت مليوني ضحية، وخسائر عقود من السنوات في التنمية، وتقدر بمئات المليارات خسرتها الدول العربية جميعاً مع إيران[1].

مما سبق يتضح لنا أن معظم قضايا الحدود المعاصرة بين العراق وإيران التي أدت إلى التوترات الحدودية، ثم حرب الخليج الأولى هددت أمن الخليج والسلام العالمي ،ونشأت منذ بداية التواجد الأوروبي وخاصة البريطاني في الخليج العربي، وتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول الكبرى في العالم، وعدم ثبيت الحدود بدعائم تتلاءم مع الظروف الحضارية والقومية والإقليمية للدولتين الجارتين. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المعاهدات السابقة وتنظيمها بصورة لا تتعارض فيها المصالح القومية والبشرية والاقتصادية للدولتين الجارتين المسلمتين، بما يعود على شعوب المنطقة من أمن وسلام ورفاهية وعيش رغيد.

2- النزاع الإيراني – الإماراتي :

تعدّ منطقة الخليج العربي منطقة جاذبة للتنافس والصراعات الدولية والإقليمية، بحكم ما تتمتع به من أهمية إستراتيجية واقتصادية وعسكرية، وقد أدى سعي إيران الحثيث في عهد الشاه لأن تكون دولة إقليمية قوية في منطقة الخليج، أرادت أن تأخذ لنفسها مكاناً على خريطة النفوذ في منطقة الخليج محاولة السيطرة على المنطقة واعتبار نفسها شرطي

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 243.

الخليج، ومعارضتها لوجود أي قوة أخرى تنافسها وتنازعها هذا الدور ؛ مما أدى إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث الذي يمثل في حقيقة الأمر جزءاً من سياسة إيرانية متكاملة تسعى للاستفادة من التحولات الدولية والإقليمية ؛ لاكتساب مكانة القوة العظمى في المنطقة[1] .

ولم تظهر إيران كقوة خليجية مؤثرة إلاّ في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولفترات محدودة على الرغم من حدودها الطويلة مع الخليج العربي، وذلك نتيجة لعوامل عديدة ؛ محاولة الإيرانيين بناء دولة حديثة تؤهلها لتولي الصدارة السياسية فيما جاورها وانشغال الحكومات الإيرانية المتعاقبة بخلافاتها مع الدولة العثمانية في الغرب والشمال الغربي، والخطر الروسي القادم من حدودها الشمالية، والوجود العربي القوي في الخليج العربي، خاصة خلال القرن الثامن عشر، ثم بعد ذلك الوجود البريطاني في الخليج العربي[2] .

غيرّ أن هذا لا يسوّغ عدم الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج العربي حيث أن بعض حكام إيران الأقوياء قد رغبوا في أن يكون لهم وجود حقيقي ومؤثر في منطقة الخليج العربي، ومن هؤلاء الحكام نادر شاه (1736-1747م) وناصر الدين شاه (1848-1896م)، فقد سعت إيران منذ زمن بعيد للسيطرة على مجموعة الجزر العربية في الخليج العربي، مثل جزيرة سري في البحرين وجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات، ولكن بريطانيا أيدت حق العرب في السيادة على هذه الجزر ووقفت حائلاً كدولة مستعمرة دون احتلال إيران لها، ولكن قبل ذلك تمكنت إيران سنة 1787م من السيطرة على جزيرة سري ووضع العلم الإيراني عليها، ومع أن بريطانيا عارضت ذلك إلاّ أنها أذعنت لهذه السيطرة[3].

---

(1) أحمد عبد الله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007م، ص 423.

(2) جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، ع 1، 1993م، ص 13- 87.

(3) عبد العزيز محمد الدوري، العلاقات التاريخية بين العرب وإيران، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م، ص.

تعدّ جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى صغيرة في مساحتها، إلاّ أنها ذات أهمية إستراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية وارداته غير النفطية تمر من هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية والحقول البحرية في هذه المنطقة أو مهاجمتها[1].

تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي سنة1971م " أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى "جانباً مهماً في العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة، فلم تتم عملية الاحتلال فجأة بل سبقتها محاولات إيرانية منذ بداية القرن العشرين، كما سبقت هذه العملية إقدام إيران على احتلال جزيرتين عربيتين هما سري "Sirri " وهنكام " Hangam " في فترة السيادة البريطانية على المنطقة [2].

يتركز الخلاف الحدودي بين إيران والإمارات العربية المتحدة على عائدية ثلاث جزر تقع في مدخل الخليج العربي، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. تقع الأولى طنب الكبرى على بعد 15 ميلاً من قشم الإيرانية و40 ميلاً من الإمارات العربية المتحدة. أما الثانية طنب الصغرى فتبعد 8 أميال غرب طنب الكبرى و20 ميلاً من قشم و45 ميلاً من شواطئ الإمارات. أما أبو موسى فتبعد 23 ميلاً جنوب غرب طنب الصغرى و 32 ميلاً من البر الغربي و 40 ميلاً من البر الإيراني [3].

---

(1) توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة / طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005م، ط1، ص 7 .

(2) عبد المالك خلف التميمي ، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية (1887-1971م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 14، ع 55، يوليو 1988م، ذو القعدة 1408هـ ، ص 129.

(3) مشكور، مرجع سابق، ص 133.

إن نظرة شاملة على خريطة الخليج العربي ترينا أن هناك ثلاث جزر تقع على مضيق هرمز المتحكمة في مدخل الخليج العربي من ناحية المحيط الهندي وهي جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة. إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الممتاز لهذه الجزر جعل لها أهمية خطيرة بالنسبة لدول الخليج العربي فهي تقع في مدخل الخليج حيث الممرات البحرية الصالحة للملاحة الدولية مما أكسبها أهمية إستراتيجية حيث أمكن استخدام موانئها لرسو السفن المارة للتزود بالوقود كما أنها صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية بالإضافة لثرواتها الطبيعية وأهمها النفط وأكسيد الحديد الأحمر ومصائد الأسماك والمراعي[1].

ازداد الاهتمام الإيراني بالخليج العربي بتزايد أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انعكس هذا الاهتمام في سياسة إيران الرامية إلى دعم دورها السياسي والعسكري في المنطقة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941- 1978م) [2].

عندما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج العربي في كانون الثاني 1968م كانت دعوى إيران بضم البحرين إليها باعتبارها إحدى ولاياتها لا تزال قائمة، بل اشتد وطيس هذه الدعوى. وعندما بدأت جهود إقامة دعوى اتحاد الإمارات التسع حاربته إيران على أساس أنه يضم البحرين، وأنه لكي تعترف به وتشجعه لابد أن تسوى مشكلة البحرين أولاً. وبعد أن سويت المشكلة سنة 1970م، عادت إيران تعلق موافقتها على ذلك الاتحاد تلبية مطالبها بجزر أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين حينئذ لرأس الخيمة والشارقة على أساس أن الدولتين عضوين في ذلك الاتحاد، فلما تحلل مشروع الاتحاد التساعي، واستقلت البحرين وقطر، وقنع القائمون عليه بالاتحاد السباعي بزعامة أبو ظبي، سارعت إيران قبيل إعلان قيام ذلك الاتحاد بأقل من أسبوع، ولكي تفرض أمراً واقعاً، احتلت الجزر الثلاث بالقوة، قبل يوم واحد من انسحاب بريطانيا من المنطقة[3].

---

(1) غنيم ، مشكلات الحدود السياسية، مرجع سابق، ص 127.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 895.

(3) الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 89.

كان الهدف من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى تأكيد الهيمنة الإيرانية على مضيق هرمز، ولضمان مشاركة أكبر على الرصيف القاري لإيران، حيث كانت إيران تعدّ الخليج بمثابة بحيرة إيرانية ولا تخفي رغبتها في القيام بدور شرطي الخليج. وكان الشاه يؤكد دائماً "إن السيطرة الإيرانية على الخليج(الفارسي) هي أمر طبيعي، ونحن نمتلك تفوقاً الآن ويجب أن نعززه في المستقبل"[1].

إن أهمية الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي، ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، وينحصر مضيق هرمز بين جزيرة (لاراك) وبين شبه جزيرة (مسندم). وتعدّ حلقة الاتصال البحرية الوحيدة بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها، لا بل التحكم في اقتصاديات العالم العربي أيضاً ، لأن ناقلة نفط تمر عبر هذا المضيق كل عشر دقائق، ويعد المنفذ الأساسي لدول الخليج العربية كلها، لا بل يعدّ المنفذ البحري الوحيد لبعضها كالعراق وقطر والبحرين والكويت [2].

إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الممتاز لهذه الجزر جعل لها أهمية خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي، فهي تقع في مدخل الخليج، حيث الممرات البحرية الصالحة للملاحة الدولية، مما يعطي لهذه الجزر أهمية إستراتيجية، حيث يمكن استخدامها موانئ لرسو السفن المارة، ومحطات للتزود بالوقود، وهي صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية عليها، إلى جانب كونها منطقة وثوب جميل برّاق على الساحل العربي للخليج، فإذا ما علمنا أن هذه الجزر تحوي على ثروات طبيعية مهمة مثل البترول وأكسيد الحديد الأحمر، كما تحوي مصائد للأسماك، وتتوافر بها المياه الصالحة للشرب والزراعة، لأدركنا أهمية هذه الجزر وموقعها الإستراتيجي، وفيما يلي لمحة عن هذه الجزر الثلاث[3].

---

(1) عبيد، مرجع سابق، ص 51.

(2) التميمي، مرجع سابق، ص 212.

(3) عبد المنعم عبد الوهاب، تغيير مفاهيم المياه الإقليمية في الخليج العربي وعلاقته بالاستثمارات النفطية، محاضرات الموسم الثقافي، 1974- 1975م، الجمعية الجغرافية الكويتية، ص 292.

أ - جزيرة أبو موسى :

تبلغ مساحة جزيرة أبو موسى 20 كم^2، وهي تقع في مدخل الخليج العربي على بعد 160 كم من مضيق هرمز بين إمارة الشارقة وإيران، حيث تبعد 75 كم عن سواحل الشارقة و95 كم عن الساحل الإيراني، وأرضها بركانية تتخللها الأودية المغطاة بالحشائش، ومعظم سكانها يعيشون على رعي المواشي وصيد الأسماك، وتتوافر في الجزيرة معادن مهمة مثل رواسب أكسيد الحديد والنفط. وكان يسكنها قبل الاحتلال الإيراني قرابة ألف نسمة، يعيش معظمهم في قرية (خان) البلدة الرئيسية في الجزيرة، وكانت هذه الجزيرة من المناطق التي يقصدها شيوخ الشارقة بصورة تقليدية خلال موسم الصيف للصيد والقنص، حيث توجد فيها بعض الحيوانات نظراً لخصوبة تربتها، ووجود الكلأ فيها، وقد حفرت في الجهة الجنوبية الغربية منها آبار تصلح مياهها للشرب[1].

لقد عرفت هذه الجزيرة منذ القدم بأنها ملجأ للسفن في أثناء العواصف، كما اشتهرت بوجود خام الحديد قبل اكتشاف النفط في أراضيها، وقد حاولت ألمانيا في مطلع القرن العشرين استخراج أكسيد الحديد من جزيرة (أبو موسى)، فأقامت منجماً صغيراً على أرض الجزيرة سنة 1906م وقد أقلق الوجود الألماني الحكومة البريطانية، التي ساءها أن يحصل الألمان على موطئ قدم في الخليج العربي، وقد أعطى البريطانيون ترتيبات أمنية، حيث قام حاكم الشارقة بمؤازرة من بريطانيا في سنة 1907م بإخراج أفراد الشركة الألمانية، التي كانت تستغل الحديد في الجزيرة، لأن الألمان كانوا يتعاطفون مع إيران بخصوص ملكية الجزيرة[2].

وقد زاد من الأهمية الإستراتيجية للجزيرة اكتشاف البترول في مواقع بحرية تابعة لها مثل حقل مبارك الذي يضم ثلاثة آبار تقوم شركة Butes Oil Gas Co باستغلالها بموجب امتياز منحه لها حاكم الشارقة [3].

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 213.

(2) Anderson, E.W, " an atlas of word. Political flash points-A source book of geopolitical crisis, Pinter reference, London 1993,p174.

(3) الحساني، مرجع سابق، ص 59.

ويبلغ عدد سكان الجزيرة حوالي 1500 نسمة من العرب الأصليين الذين ينتمون للقبائل العربية بالساحل الغربي للخليج، وتقطن الجزيرة إدارة حكومية تابعة لإمارة الشارقة تقوم على خدمة السكان، كما توجد مدرسة مشتركة ومستوصف للرعاية الصحية، ومركز شرطة ومسجد إلى جانب الخدمات الحكومية الأخرى[1]. وسكان الجزيرة كانوا ولا يزالون ينتمون لأصول عربية من قبائل المر وتميم وحريز والسودان[2].

وتمتاز الجزيرة بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن مما يتيح الفرصة للصيد والغوص، فسكان الجزيرة يملكون أسطولاً لصيد الأسماك والتجارة، وتصل إلى الجزيرة سنوياً مجموعة من البواخر لشراء الأسماك لصالح الشركات الأجنبية التي تقوم بتجفيف قسم منه وتعليب القسم الآخر. ومناخها المعتدل صيفاً والرطب شتاءً وسقوط الأمطار، يؤدي إلى إنبات العشب والكلأ بكثرة، وفي فصل الربيع يعتدل الجو فيقصدها أبناء الشارقة للصيد والقنص حيث تكثر فيها الأرانب والغزلان والحيوانات البرية الأخرى، كما توجد على أرض الجزيرة نحو 150 نخلة، ويعمل بعض سكانها بالرعي والزراعة ولكن على نطاق ضيق[3].

وسبق أن تعرضت جزيرة أبو موسى للاحتلال الإيراني سنة 1904م، لكن هذا الاحتلال لم يدم طويلاً، حيث انسحب الإيرانيون نتيجة الضغط البريطاني ثم عادت إيران لاحتلال الجزيرة مرة أخرى سنة 1964م وعادت، فانسحبت تحت ضغط الرفض العربي، ثم كان الاحتلال الأخير في كانون الأول سنة 1971م مع جزر الطنب الأخرى[4].

---

(1) الحساني، مرجع سابق، ص 59.

(2) سيار الجميل ورفاقه، الثقافة الوطنية والدولية، ط 3، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 1429هـ - 2008م ، ص7.

(3) المرجع السابق، ص 59.

(4) خالد أحمد محمد الملا، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة 1971- 1992م، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة القاهرة، 1998م، ص 147.

ب - جزيرة طنب الكبرى:

تقع شمال شرقي جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي 50 كم، وهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة، وتبعد عن ساحلها مسافة 46 ميلاً. ولا يسكن الجزيرة إلاّ نفر قليل من السكان لا يتجاوزون الـــ 700 شخص، وأغلبهم من عرب رأس الخيمة، ويعتمدون في معيشتهم على صيد السمك والغوص على اللؤلؤ، وقلة منهم اهتموا بالزراعة ورعاية الماشية، كما تتوافر في الجزيرة المياه العذبة التي تستخدم في الشرب والزراعة، ويوجد في الجزيرة مدرستين ابتدائيتين ومركز للشرطة ومركزاً صحياً[1]. وهي في موقعها هذا تشكل النقطة الإستراتيجية الثانية المتممة لإستراتيجية جزيرة أبو موسى من حيث الموقع والسيطرة على طرق المواصلات البحرية[2].

وتبلغ مساحتها حوالي 12 كم طولاً، و7 كم عرضاً وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها 2,5 ميل، وإجمالي مساحتها 91كم2، وهي قليلة الارتفاع وأعلى منطقة فيها تبلغ 165 قدماً، وتمتاز بسطحها المنبسط، وفي سنة 1912م أنشأ الإنجليز في طرفها الشرقي الجنوبي فنارة لإرشاد السفن بعد موافقة حاكم رأس الخيمة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، وقد زاد وجود الفنار من أهمية الجزيرة نتيجة لموقعها على خط سير السفن الداخلة إلى الخليج، وكذلك الخارجة منها حاملة النفط والبضائع التجارية عبر ذلك الخط الملاحي [3] .

جـــ - جزيرة طنب الصغرى :

هي أصغر الجزر الثلاث وهي تعرف في بعض المصادر بجزيرة (نابيو)، وهي تقع على بعد 10 كم غرب جزيرة طنب الكبرى، وتأخذ شكل مثلث يبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية، وأرضها ذات طبيعة صخرية على شكل تلال داكنة اللون في طرفها الشمالي، ويبلغ

---

(1) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 43.

(2) الصايغ، مرجع سابق، ص251 .

(3) الحساني، مرجع سابق، ص 57.

أقصى ارتفاع لها نحو 116 قدم، وهي جزيرة غير مأهولة بالسكان وخالية من الحياة وغير مستغلة، ويوجد فيها كثير من الطيور البحرية، ويلجأ إليها الصيادون عند اشتداد الرياح وعلو الأمواج[1]. إلاّ أنها بموقعها المجاور لجزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى تشكل الإستراتيجية الثالثة في تحكمها بالطريق البحري.

لذلك فإن هذه الجزر الثلاثة بموقعها الثلاثي الأبعاد الذي يواجه مدخل الخليج العربي لها أهمية إستراتيجية عسكرية ملحوظة، ولذلك فقد اتجهت أنظار إيران إليها دائماً بحجة أنها جزر فارسية الأصل وليست عربية، ضاربة بعرض الحائط تاريخاً طويلاً من وثائق ودراسات ومراسلات ومداولات تثبت كلها أن الجزر عربية قاسمية إماراتية[2].

ومما سبق يمكن القول بإن الأهمية الجيوبوليتيكية للجزر الثلاث تكمن فيما يلي[3]:

1- موقعها الإستراتيجي الممتاز في مدخل الخليج مما يجعلها تتحكم بحركة السير فيه.

2- توافر البترول والمعادن كالحديد .

3- قد تستخدم تلك الجزر كمناطق للمراقبة العسكرية والنفوذ.

4- تمر بهذه الجزر الممرات البحرية الصالحة للملاحة ولذلك يمكن أن تسيطر على التجارة والنقل.

5- قد تستخدم موانئ لرسو السفن ومحطة للتزود بالوقود .

6- تصلح لإقامة منشآت عسكرية .

7- تتوافر فيها المياه الصالحة للشرب مما يساعد على قيام الزراعة والمراعي فيها .

8- تقام فيها الفنارات لإرشاد السفن.

9- قد تستعمل مركزاً لتجميع القوات والوثوب على المناطق القريبة.

---

(1) لوريمر، دليل الخليج، ج 7، مرجع سابق، ص 2530.

(2) الصايغ، مرجع سابق، ص 251- 252.

(3) الحساني، مرجع سابق، ص 60.

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث:

في 30 تشرين الثاني 1971م وهو آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج العربي، شنت القوات الإيرانية هجوماً على الجزر الثلاث، وقامت باحتلالها بعد أن واجهت مقاومة من سكانها، وبادرت قوى الاحتلال الإيراني إلى طرد السكان من بيوتهم وتشريد أطفالهم، حيث نقلتهم قوارب الصيد التي يمتلكونها إلى رأس الخيمة، كما أنها دمرت مركز الجيش الوحيد في الجزيرتين، وقتلت وجرحت من فيه، فضلاً عن تدمير المدرسة القاسمية الابتدائية ومساكن المواطنين فيها[1].

قامت القوات العسكرية الإيرانية قبيل الانسحاب البريطاني بيوم واحد باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كما دخلت قواتها إلى جزء من جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة ترتيبات تمت بوساطة بريطانية، بين إمارة الشارقة وإيران، ومع مرور الزمن راحت إيران تعزز وجودها السياسي والعسكري في الجزر الثلاث، بينما عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية لحل مشكلة الجزر بالطرق السلمية، وفي سنة 1992م، قامت إيران بطرد كل المواطنين العرب من جزيرة أبو موسى، فتم لها بذلك الاحتلال الكامل للجزر العربية الثلاث[2]. ولقد قمت بالتدريس في معهد ابن خلدون الثقافي بالشارقة في صيف سنة 1990م، وكان من بين الطلبة الذين أدرسهم طلبة عرب من جزيرة أبو موسى .

ولقد دلَّ الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث على خرق السلام في المنطقة، واغتصاب جزء من سيادة دولة الإمارات. وعندما قامت إيران بفرض سلطتها على هذه الجزر بالطرق المسلحة، استهانت بمبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي، وخالفت ميثاق منظمة الأمم المتحدة[3].

---

(1) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 54.

(2) خالد بن محمد القاسمي، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثاني، الشارقة ، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1998م- 1419هـ، ص 214.

(3) محمد بن سعيد بن محمد كنعلات العمري، التسوية القانونية لمنازعات الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2007م، ص 292.

استنكر المواطنون في إمارة رأس الخيمة ودبي وأبو ظبي عملية الاحتلال، وعبروا عن ذلك من خلال مظاهرات السخط والغضب، وقام المتظاهرون في رأس الخيمة بإحراق بنك صادرات إيران، وهاجموا في دبي المتاجر الإيرانية، وأحرقوا في الشارقة بنك ملي إيران [1].

وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في يوم 2 كانون الأول 1971م بياناً استنكرت فيه العدوان الإيراني على الجزر. وقدم شيخ رأس الخيمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 6 كانون الأول مجموعة من الوثائق يبلغ عددها 18 وثيقة تتضمن اعترافات من الجهات الرسمية والممثلين الرسميين في الحكومة البريطانية بتبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى لإمارة الشارقة [2].

حيال التعنت الإيراني الرافض كلياً لإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين، تميز الموقف الإماراتي بالاتزان والهدوء والأناة وطول النفس. فلا انفعال ولا تحدي، بل رؤية موضوعية للأمور تنطلق من حتمية وجود إيران كأمر واقع وبذلك، فإن العداء والصراعات بين الدولتين ستجر الويلات لمنطقة الخليج. فلا بد إذاً من حل للقضية بالأساليب السلمية والدبلوماسية، انطلاقاً من علاقات حسن الجوار والانتماء إلى الدين الإسلامي الواحد والمصير الخليجي المشترك. كما أن دولة الإمارات تدعو إيران باستمرار إلى تحكيم العقل والضمير والدين، والتجاوب مع دعوات دولة الإمارات المتكررة لإجراء الحوارات المستمرة والسلمية بالنسبة لقضية الجزر [3].

وقد اتبعت دولة الإمارات إزاء قضية الجزر الخطوات التالية:

1- الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائي بين الدولتين الجارتين.

---

(1) حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 54.

(2) المرجع نفسه ، ص 55.

(3) القاسمي، مرجع سابق، ص 214. أني أعدّ هذا ضعفاً عسكرياً، فما أُخذ بالقوة لا يرد بغير القوة، فلا مجال للعقل في مثل تلك المواقف، وقد يقال إن العرب تميز موقفهم تجاه إسرائيل بالعقلانية. (الباحث)

2- عرض القضية في على اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين، ممن تربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف إجراء الوساطة والمساعي الحميدة لحل المشكلة بالطرق السلمية .

3- عرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومؤتمر عدم الانحياز... وحثها على استخدام نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية حول قضية الجزر.

4- استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الجارة المسلمة إيران.

5- حشد التأييد الدولي الواسع لموقف الإمارات في توجهها السلمي لحل القضية بواسطة التحكيم الدولي [1].

وقد لاقت هذه السياسة الحكيمة التأييد والاحترام من قبل معظم الدول العربية والغربية.

الأدلة على عروبة الجزر الإماراتية :

استناداً إلى التاريخ القديم، فإن هذه الجزر خضعت عبر التاريخ والعصور للمحتلين المتوالين الذين احتلوا منطقة الخليج من يونان ورومان وفرس ومغول وبرتغاليين وانجليز، ويؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث خضعت لقبيلة القواسم العربية منذ سنة 1750م على الأقل، وأن قبائلها ينتمون إلى القبائل العربية للبر المقابل، إضافة أن الأعلام العربية " الشارقة ورأس الخيمة " كان ترفع عليها منذ سنة 1904م إلى سنة1971م حينما جاءت القوات الإيرانية وأنزلته بالقوة[2] .

ويؤكد الدكتور هاولي (Dr. Hawley) أن الحكومة البريطانية عُدّت منذ بداية وجودها في الخليج أن الجزر الثلاث ملكاً لإمارة رأس الخيمة والشارقة، وأن الفرس لم يجعلوا من

(1) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 4، بيروت، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، 1995م.

(2) بن سعيد، مرجع سابق، ص 432.

مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف، ولم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة في شؤون تلك الجزر[1] .

وكذلك نستدل على عروبة وتبعية هذه الجزر من خلال طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسايكور (Percycor) من حاكم الشارقة ورأس الخيمة آنذاك للسماح له بإقامة فنار في الجزر لهدي البواخر العابرة للخليج، وفي سنة 1935م طلبت الدولة البريطانية من حاكم الشارقة بالإذن لأحد المهندسين بزيارة جزيرة أبو موسى، وفي سنة 1929م طلب المقيم البريطاني رفع العلم وإقامة منارة لإهداء السفن، وفي سنة 1957م كتب المعتمد البريطاني في دبي كتاباً برقم (57/1211) إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستزور رأس الخيمة وستسافر بعدها إلى جزيرتي طنب الكبرى والصغرى "التي هي من ممتلكاتها" بقصد نصب لوحة على شاطئها لتشير إلى ملككم[2].

بالإضافة إلى سلسلة من تصريحات المسؤولين البريطانيين تؤكد جميعها تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة، وكذلك تأكيد شيخ لنجة التابعة لإيران الذي اعترف أكثر من مرة بتبعية الجزر "الطنب الواقعة ضمن ممتلكاتكم ونحن لا نمتلك أية ممتلكات هناك وليس لنا أي تدخل إلاّ بموافقتكم" [3].

وكذلك برسالة من مدير شركة الزيت الإيرانية 1935م إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة ليناقش مسألة التنقيب في "جزركم داخل حدود بلادكم، ولنا الشرف بأن نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب أننا سنواصل أن نطمح هناك إذا رأينا من الضرورة، وحيث إنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار"[4] .

---

(1) بن سعيد، مرجع سابق، ص 432 .

(2) متى، مرجع سابق، ص .

(3) بن سعيد، المرجع السابق، ص 433.

(4) حسين غباش، الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، 2003م، ص 116 .

وعند مراجعة تاريخ الجزر الإماراتية الثلاث فإننا نستنتج ما يلي[1] :

1- إن الجزر الثلاث كانت إلى ما قبل احتلال إيران لها ترفع علم الشارقة في جزيرة أبو موسى وعلم رأس الخيمة في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتطبق قوانين وأنظمة وأعراف دولة الإمارات .

2- إن سكان الجزر الثلاث يحملون جنسيات الإمارات .

3- إن أمير الشارقة يستوفي رسوماً سنوية من صائدي اللؤلؤ والمرجان ورعي الماشية منذ سنة 1863م .

4- إن الدوائر الحكومية والمرافق العامة، من دائرة جمارك ومدارس ومساجد وشرطة ومستشفيات ومشروعات مياه وكهرباء ومعلمين تتبع لحكومة الشارقة، وكذلك الأمر بالنسبة للطب فإن دوائرها تتبع لحكومة رأس الخيمة .

إن إمارتي رأس الخيمة والشارقة قد منحتا امتيازات قانونية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية لشركة يونيون أويل إكسبلوريشن (Union Oil Exploration) ، وكان هذا العقد بين حاكم رأس الخيمة وتلك الشركة سنة 1953 م. وهذا العقد يدل صراحة على تبعية هذه الجزر لرأس الخيمة، وقد تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة البريطانية[2].

تعدّ الجزر الثلاث عربية تاريخياً وسياسياً وقانونياً وسكانياً، وبريطانيا كدولة مستعمرة ومحتلة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث جزر عربية ؛ إذ نجد في كتاب "دليل الخليج" للباحث لوريمر أن جزر : أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى جزر عربية مارست عليها إمارتي الشارقة ورأس الخيمة سيادتهما الفعلية فيما يختص بالتعليم والشرطة وأن العلم العربي يرفع عليها. يضاف إلى ذلك أن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة التي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج، بحيث تقسم منطقة مياه الخليج أفقياً وطولياً بشكل متساوٍ من قبل الدول المستفيدة

---

(1) الركن، مرجع سابق، ص 13- 28 .

(2) التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج، مرجع سابق، ص 129.

من مياه الخليج، والجزر هي أقرب ما تكون إلى المياه الإقليمية للدولة الإماراتية منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية [1].

وهناك من يرى أنه ليس هناك من حل لاستعادة الجزر المحتلة وحماية منطقة الخليج العربي من الأطماع الإيرانية سوى قيام اتحاد حقيقي قوي يملك من القوة الدبلوماسية، وعنده من القوة العسكرية ما يؤهله للدفاع عن كيانه دون الاعتماد على مظلة أجنبية [2].

وهكذا نجد أمام التصلب الإيراني المعتمد على منطق القوة في تمسكه بالجزر يقابله ضعف عربي، فإننا نخشى أن تتخذ الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القضية مسوغاً بدعوى الحفاظ على مصالحها في المنطقة وتفجر الحرب التي حينها لن يستفيد منها سوى أعداء أمتنا العربية والإسلامية. وعلى هذا الأساس نرى أن القيادة السياسية والدينية في إيران لا يغيب عنها مثل هذه الحقائق، وعليها أن تعمل على تحكيم العقل والحكمة والعمل على إعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين، وبذلك فإنها سوف تجنب المنطقة متاعب جديدة هي بغنى عنها، وتفتح صفحة جديدة سوف تؤدي حتماً إلى تقوية العلاقات الإيرانية - العربية في جميع المجالات، وبذلك تكون قد فوتت الفرصة على أعداء أمتنا الذين يضمرون لنا الشر والنوايا العدوانية ولا يريدون لنا التقدم والتطور، ومن ثم فلن يكون هناك مسوغ للوجود الأجنبي في هذه المنطقة المهمة من العالم.

إن حل المشكلات الحدودية لا يحسمها السلاح، وإنما الحل السياسي العادل، وأن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع من خلال الاحتلال لا يحل المشكلة، ففي الوقت الذي يشعر فيه طرف من الأطرف بالقوة سيعتدي على الطرف الأضعف، وعندما تدور الدائرة، ويقوى الطرف الضعيف سيتعامل بالمثل، وتكون النتيجة خسارة مادية وبشرية يمكن ادخارها وتوفيرها. لقد أدت القوى الاستعمارية التي كان لها مصالح حيوية في منطقة الخليج دوراً مهماً في إيجاد المشكلات الحدودية وخلق النزاع حولها، وقد آن الأوان لكي تحل هذه الأقطار مشكلاتها سلمياً بعيد اً عن تأثير وتوجيه تلك القوى.

---

(1) عبد المجيد فريد، قضية الجزر / البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية، مركز الوثائق والمخطوطات، الديوان الأميري، رأس الخيمة، 1994م، ص 10.

(2) متى، مرجع سابق، 312 .

لقد شهدت الفترة الأخيرة تغيراً في الموقف الإيراني؛ إثر تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية. ونلمس ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين هذه الدول. وفي زيارة وزير دفاع إيران إلى السعودية في سنة 2000م، أبدت إيران موقفاً مرناً يدعو إلى إيجاد إطار ترتيبات لحل هذه المشكلة في المستقبل القريب.

3- النزاع الإيراني – السعودي :

لعل التماثل النسبي بين إيران والسعودية في ظروفهما السياسية والداخلية وارتباطاتهما الخارجية بل واهتمام الغرب بعلاقاتهما، بوصفهما عنصراً من عناصر حساباته في الإستراتيجية العالمية والإقليمية. كل ذلك لم يجعل لمنازعات الحدود بينهما خطورة خاصة، بل أفضى إلى تسوية هذه المنازعات بالروح نفسها التي يتوخاها الجانبان[1] .

تركزت الاتفاقيات الحدودية التي وقعتها المملكة العربية السعودية مع إيران على تعيين الحدود البحرية و السيادة على جزيرتي (فارسي) و(العربي) المتنازع عليهما من قبل كل من السعودية وإيران.أما بالنسبة لموضوع السيادة على جزيرتي (العربي) و(فارسي) ومشكلات المساحات المغمورة بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية فقد تقرر في سنة 1968م التوقيع على اتفاقية لحسم هذه القضايا، وعينت الحدود الفاصلة بين الجزر التابعة لكل منهما. وبموجب هذه الاتفاقية اعترف الطرفان " بسيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة العربية وسيادة إيران على جزيرة فارسي. ويكون لكل جزيرة منهما نطاق من المياه الإقليمية بعرض اثني عشر ميلا بحريا تقاس من خط أدنى حد لانحسار الماء في كل من الجزيرتين المذكورتين. وفي المساحة التي يتداخل فيها هذان النطاقان يرسم خط للحدود يفصل بين المياه الإقليمية لكلتا الجزيرتين بحيث يكون على طول امتداده متساوي البعد عن خطي أدنى حد لانحسار الماء في كل من الجزيرتين"[2] .

---

(1) الأشعل، مرجع سابق، ص 85 .

(2) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، ج 2، ط 2، ص 17.

ولا شك في أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هاتين الجزيرتين قد جاء بعد نزاع طويل وخاصة بعد اكتشاف النفط في هذه المناطق وغيرها من المناطق المتاخمة لحدود الدولتين البحرية. ومما زاد الأمور تعقيدا في الفترة التي سبقت التوقيع على هذه الاتفاقية الإصرار المستمر من قبل إيران (الشاهنشاهية) على أن منطقة الخليج العربي ما هي إلا منطقة إيرانية، وأن إيران هي صاحبة الحق الأول في السيطرة عليها وعلى ثرواتها الطبيعية. والمعروف أن "المملكة وإيران دولتان متقابلتان على الخليج، وتبلغ المسافة الممتدة بين ساحلي الدولتين، في بعض المناطق ما بين 95 إلى 135 ميلاً بحرياً، ولا يزيد عمق المياه في المسافة الواقعة بين ساحلي الدولتين عن 75 متراً أو ما يقارب من 250 قدماً بصفة عامة. وتقع الجزيرتان المتنازع عليهما في منتصف الخليج، وهما من حيث الموقع الجغرافي أقرب إلى المملكة منهما إلى إيران. وتعد الحدود بين الدولتين أطول حدود في منطقة الخليج، حيث تمتد لمسافة 139 ميلاً بحرياً تقريباً" [1].

وكما ذكرنا سابقاً فإن النزاع حول القضايا الإقليمية وامتداد السواحل البحرية قد أخذ يتصاعد بسبب الاكتشافات النفطية وتنافس الشركات الأمريكية والبريطانية على الحصول على أكبر قدر ممكن من المساحات التي تتوافر فيها الثروات الطبيعية. فشركة أرامكو السعودية وشركة البترول الإيرانية التي منحت امتيازاً لشركة بان أمريكان للتنقيب عن البترول في المناطق الإقليمية المشتركة أخذت تضغط على حكوماتها لتحديد مناطق الامتياز ومنع الشركات الأخرى من التعدي على المناطق التي تعدّها داخلة ضمن امتيازاتها النفطية. وقد تطورت هذه القضية في سنة 1963م حين دعت شركة إيران للبترول شركات النفط العالمية للدخول في منافسات للبحث والتنقيب عن البترول في مناطق تعدّها المملكة العربية السعودية لا تخصها. ونتيجة لذلك فقد "احتجت المملكة العربية السعودية على إعلان الشركة الإيرانية للبترول، سالف الذكر، على أساس أنه يشكل انتهاكا لحقوق المملكة الثابتة والمشروعة، على الموارد الطبيعية في المنطقة المقابلة للمياه الإقليمية للمملكة، أو المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة بين المملكة والكويت. وبعبارة أخرى رأت المملكة العربية السعودية أن جزءاً من المنطقة البحرية المحددة في إعلان

(1) مدني، مرجع سابق، ص 200.

شركة البترول الإيرانية، وكذلك الامتياز الممنوح من إيران إلى شركة بترول بان أمريكان، يتداخلان مع الامتيازات الممنوحة من قبل المملكة العربية السعودية لشركة أرامكو، مما نجم عنه إعاقة عمليات التنقيب في المنطقة محل الامتيازات المتداخلة"[1].

ويبدو أن هذا الخلاف الكبير الذي يتعلق بالدرجة الأولى بقضايا النفط هو الذي دفع كلا من إيران والمملكة العربية السعودية للتوقيع على اتفاقية 1968م التي تم بموجبها حسم كل هذه القضايا المثيرة للجدل. وإذا كانت المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية الموقعة في سنة 1968م قد عينتا الحدود التي تفصل بين المياه الإقليمية لجزيرة (فارسي) التابعة لإيران و(العربي) التابعة للمملكة العربية السعودية فإن الاتفاقية بمجملها قد أعطت أيضا لكل من الطرفين "حق السيادة على قاع البحر وما تحت قاعه في المساحات المغمورة الواقعة في جانبه من الخط لغرض التنقيب عن الثروات الطبيعية الموجودة هناك واستغلالها". ومن أجل التوصل إلى نتيجة مرضية ودقيقة فقد وافق الطرفان على استخدام أحدث الوسائل المتوافرة آنذاك لترسيم الحدود بينهما. وفي هذا المجال فقد اعترف الطرفان وأعلنا "أن الخريطة المعدة بواسطة قسم الخرائط في سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي التي جهزت سنة 1966م قد استخدمت ويجب أن تستخدم كأساس لقياس الإحداثيات الموصوفة أعلاه. كما وضع خط الحدود على نسخة من الخريطة المذكورة الموقعة والمرفقة بهذه الاتفاقية"[2]. ولا شك في أن الاهتمام الذي كانت توليه كل من حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الإيرانية لإنهاء هذا النزاع وحسمه بالطرق الودية هو الذي دفع كلا من طرفي الصراع لقبول فكرة معقولة أمكن بوساطتها تحديد المسافات والأبعاد في المناطق المغمورة لكي يسهل على الطرفين استغلال الثروات الطبيعية.

وفي هذا الصدد فقد ذكرت المادة الرابعة من الاتفاقية أن طرفي النزاع وافقا "على ألا تجري عمليات الحفر المتعلقة بالبترول بوساطته أو بإذن منه داخل منطقة تمتد بعرض خمسمائة (500) متر في المساحات المغمورة في جانبه من خط الحدود الموصوف في

(1) مدني، مرجع سابق، ص 201.

(2) وزارة الخارجية السعودية، مصدر سابق، ص 19.

المادة الثالثة على أن تقاس المنطقة المذكورة من الحدود المذكورة" [1]. وبالتوقيع على هذه الاتفاقية أصبحت الحدود البحرية لجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية تخضع للنصوص الواردة في هذه الاتفاقية، وقد أثبت الطرفان التزامهما الكامل بكل ما ورد فيها.

وتجدر الملاحظة على أن المبادئ التي قررتها الاتفاقية قد استرشدت بها من وحي اتفاقية الحدود بين البحرين والسعودية، خاصة ما يتعلق منها بتوزيع الجزر دون تقسيمها والمحافظة على وحدة البئر، كما أن هذه الاتفاقية صارت مثلاً اهتدت به إيران في اتفاقاتها اللاحقة مع دول الخليج الأخرى. أما الحدود البحرية بين إيران والمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، فلا تزال بغير تسوية نهائية رغم الجهود التي بذلت لإقرار تلك التسوية. وترجع صعوبة هذه التسوية إلى صعوبة اتخاذ نقطة قياس متفق عليها ومناسبة نظراً لكثرة الجزر الصغيرة المنتشرة في المنطقة[2].

4- الإدعاءات الإيرانية على البحرين:

من المعروف أن الموقع الجغرافي هو الذي يحدد الموقع السياسي لمعظم البلدان. والبحرين نقطة جغرافية واقعة في قلب الخليج العربي بحيث لا يمكن دراسة تاريخ الخليج العربي بمعزل عن البحرين، لأنها شكلت فيه دائماً المحور الأساسي [3].

ولقد كانت البحرين ولا تزال قبلة أنظار شعوب المنطقة والمهتمين بها على مراحل التاريخ. وليس من قبيل الصدف أن يصف لوريمر في كتابه دليل الخليج البحرين بقوله "أرخبيل له أهميته الإستراتيجية والتجارية لدى الأشوريين واليونانيين والفرس" [4]. إذ لا يوجد في الخليج العربي كله نقطة أخرى تؤلف في الوقت نفسه مركزاً جغرافياً واقتصادياً واستراتيجياً كما هو الحال في البحرين[5].

---

(1) وزارة الخارجية السعودية، مصدر سابق، ص 19.
(2) الأشعل، مرجع سابق، ص 87 .
(3) حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 160.
(4) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج 3، مرجع سابق، ص 1969.
(5) فاضل حسين البراك، البحرين لؤلؤة الخليج العربي والأطماع الفارسية، مجلة الخليج العربي، م 14، ع 2، 1982م، ص13،14.

كل هذه الاعتبارات جعلت من البحرين عرضة للتهديدات الخارجية[1]، وكان من أخطر هذه التهديدات مطالب إيران الإقليمية بالبحرين، والتي استمرت لفترة طويلة، منذ أن غزت البحرين سنة 1602م، وحتى طردت منها سنة 1783م والمحاولة الأخيرة لإيران في الاستيلاء على جزر البحرين بالقوة كانت سنة 1822م، ولم تكن هذه المحاولة أحسن حظاً من المحاولات السابقة، ولكنها كانت الأخيرة من نوعها من ناحية استخدام القوة حيث اتجهت بعدها لاستخدام الطرق الدبلوماسية عن طريق الوقيعة والمؤامرات السياسية، واستغلال الخلافات الأسرية للتذكير بادعاءاتها في البحرين [2] .

واتخذت الادعاءات الإيرانية طابع الجدية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث أحياها رضا شاه. وقد ظهر في عهده نشاط دبلوماسي وسياسي في هذا المضمار، إذ كانت إيران تعترض على كثير من الأمور التي تقوم بها بريطانيا في منطقة شرقي الجزيرة العربية، وكانت تقدم الاحتجاجات إلى بريطانيا باعتبارها مسؤولة عن تصريف الشؤون الخارجية للمنطقة [3]. ولهذا تم تبادل المراسلات بين إيران وبريطانيا حول المنطقة، وقد وصلت هذه الاحتجاجات إلى عصبة الأمم في جنيف.

وحاولت إيران طمس عروبة البحرين، كما حاولت إلغاء انتمائها العربي، وبذلت جهداً مضنياً لتنسيب البحرين إليها، كم اعترضت على معاهدة جدة الموقعة في أيار 1927م بين بريطانيا وابن سعود، التي جاء في المادة السادسة منها ما يلي: " إن صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وتوابعها يتعهد بأن يقيم علاقات صداقة وسلام مع كل من البحرين والكويت، ومشيخات قطر والساحل العماني، التي تربطها علاقات مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية "[4] .

---

(1) تعرضت البحرين في العصر الحديث لاحتلالات متعددة، البرتغاليين، الفرس، العمانيين، القواسم، السعوديين، البريطانيين، انظر، خضير نعمان العبيدي، البحرين من إمارات الخليج العربي، بيروت، 1969م، ص 26- 62.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 155.

(3) حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي، مرجع سابق، ص 161.

(4) المرجع نفسه ، ص 161.

وقد وجدت الحكومة البريطانية في هذه المعاهدة اعترافاً ضمنياً بأن البحرين إمارة عربية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات كما وجدت إنكاراً لسيادتها المزعومة على البحرين. ومن ثم اشتدت في موقفها فأعلنت سيادتها على البحرين[1]، على الرغم من مقومات البحرين العربية، وعلى الرغم من انفصالها عن إيران جغرافياً، بالبحر الواسع " الخليج العربي " وفي 23 تشرين الثاني 1927م بعث رئيس وزراء إيران مذكرة إلى سكرتارية عصبة الأمم جاء فيها : أن إيران كانت تمتلك البحرين منذ عصور التاريخ المختلفة باستثناء فترة الغزو البرتغالي (1507- 1602م)، وأكدت المذكرة أنه لم يكن لشيوخ البحرين صفة الاستقلال وإنما كانوا كمثل الخانات المحليين في بعض المقاطعات الفارسية، وكانوا يتوارثون الحكم، ولم يكن هناك تمرد من الخانات والشيوخ على الحكومة، وإذا حدث تمرد فإن ذلك لا يكون إلاّ بتحريض لهم من قوى خارجية. وادعت الحكومة الإيرانية أن بريطانيا سبق لها وأن اعترفت بتبعية البحرين لفارس بمقتضى معاهدة " شيراز " التي وقعها الكابتن بروس Bruce ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية مع أمير شيراز في 30 آب 1822م. وأعلنت إيران أن الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين لا يمكن الاعتراف بها بسبب أن إيران لم تعترف أصلاً بشيوخ البحرين كحكام مستقلين، ولأنه لا يحق لهم عقد معاهدات مع دولة أجنبية. وأخيراً طالبت المذكرة بحفظ حقوق إيران المتمثلة في جزر البحرين مشيرة إلى المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على ضمان السيادة الإقليمية للدول الأعضاء في العصبة، وعدّت إيران معاهدة جدة مع ابن سعود اعتداء على سيادتها، وطالبت العصبة بإلغاء أي نتائج قد تؤثر على حقوق إيران في البحرين نتيجة لعقد مثل هذه المعاهدة[2] .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على الاحتجاج الإيراني في 18 كانون الثاني 1928م برسالة موجهة إلى القائم بأعمال السفارة الإيرانية في لندن. نافية بشدة وجود أي أساس قانوني لادعاءات إيران بشأن سيادتها على البحرين، مذكّرة إيران بأن جزر

---

(1) Adamyiat, Fredom, Bahrein Islands, A legal and Diplomatic Study of the British Iranian controversy, New York, 1953, p. 149.

(2) حسون، مرجع سابق، ص 162 .

البحرين ليست جزء من الأراضي الإيرانية وسكانها ليسو من العنصر الآري، وإن المعاهدة التي احتجت عليها إيران والموقعة بين الدولة البريطانية وابن سعود إنما سبقتها عدة معاهدات متفرقة مع شيوخ البحرين وبقية إمارات الساحل العماني التي جاء ذكرها في معاهدة جدة. وأن الخطوة الأولى لهذه المعاهدات كانت سنة 1820م، وتعدّ جميع القرارات المتخذة بعدها مبنية كلها على أن الشيخ هو أمير مستقل له شخصيته الخاصة. وأن جميع القرارات والبنود الحاصلة بين بريطانيا وجزر البحرين منذ 1820م مبنية على عدم إعطاء أي حق لإيران .. وأن الدولة الإيرانية تعلم أن جزر البحرين تحت الحماية البريطانية، أما بخصوص معاهدة شيراز 1822م، فإن الحكومة البريطانية لم تصادق على المعاهدة بل وأن حكومة الهند بسبب هذه المعاهدة المزعومة عاقبت الكولونيل بروس وأقالته بمجرد اعترافه في تلك المعاهدة بتبعية البحرين لإيران، كما أن شاه إيران لم يعترف بدوره بهذه المعاهدة لأن أمير شيراز لا يمارس صلاحيات تخوله حق توقيع معاهدات مع قوى أجنبية[1].

إن الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين تستند إلى حجتين يمكن تفنيدها بسهولة، الأولى أن البحرين كانت دوماً جزءاً من بلاد فارس باستثناء الفترة التي خضعت فيها للاحتلال البرتغالي (1507- 1602م)، وأما الحجة الثانية فهي اتفاقية 30 آب 1822م المعقودة بين أمير شيراز (عاصمة مقاطعة فارس)، والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن وليم بروس، التي عدّ فيها الأخير البحرين جزءاً من بلاد فارس [2].

رفعت إيران في سنة 1927م دعوى بأن البحرين جزء من ممتلكاتها، استناداً على حجتين أساسيتين. الأولى: حق تاريخي، وهو أن البحرين تبعت إلى إيران لمدة 161سنة منذ أن غادرها البرتغاليون سنة 1602م وحتى سنة1783م. والحجة الثانية: هي أن 15-20% من سكان البحرين من أصول إيرانية. غير أن الأهداف الحقيقية وراء ذلك كانت هي تخوف إيران من تنامي الروح الوطنية العربية في المنطقة من جهة، ومحاولة تركيز أقدامها في الطرف العربي من الخليج لاعتبارات إستراتيجية واقتصادية تحقق الحلم

(1) حسون، مرجع سابق، ص 162.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 880.

الإيراني بتكوين إمبراطورية واسعة، غير أن إيران وأمام ضغط من بريطانيا سحبت مطالبتها بالبحرين، وساد جو من التفاهم بين الدولتين مبني على الوئام وحسن الجوار [1].

إن الرجوع إلى المصادر التاريخية الموثوقة كفيل بتفنيد الحجة الأولى وإثبات عروبة البحرين، وفيما بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين، كانت البحرين جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، وبعد سقوط الخلافة العباسية حكمت البحرين بسبب قربها من الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، من قبل أسر عربية مختلفة حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي عندما احتلها البرتغاليون، ومع أن الفرس احتلوا البحرين بين 1602- 1783م إلا أن سيادتهم عليها لم تكن مستمرة، فقد حكمها بعض الشيوخ العرب لمدد قصيرة، وفيما بين سنة 1718- 1720م أصبحت البحرين جزءاً من ممتلكات إمام عمان . ومنذ سنة 1783م استقر بها عرب العتوب الأقوياء وما تزال تحكم من قبلهم حتى الوقت الحاضر [2].

وفي 9 آذار 1970م تقدم المندوب الدائم لإيران لدى هيئة الأمم المتحدة طالباً من السكرتير العام أن يمارس مساعيه الحميدة لحل الخلاف بين إيران وبريطانيا بطريقة تضمن تحقيق أماني شعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل الجزر، وذلك بتعيين ممثل شخصي لإنجاز هذه المهمة. وفي الوقت نفسه أعطت بريطانيا التأكيدات للسكرتير العام بأنها ستسمح لأفراد الشعب البحريني مقابلة الممثل الشخصي حتى يتمكنوا من التعبير عن رغباتهم بحرية وسرية، دونما خوف من تعرضهم للأذى وذلك من أجل إنجاح تلك المهمة[3].

أتفق أن يذهب المبعوث الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى البحرين لاستطلاع الرأي حول مستقبلها، وتم ذلك في 20 آذار 1970م، وكانت نتائج التقرير إصرار الشعب البحريني على عروبته وتمسكه بشخصيته وتقاليده العربية، وأن البحرين جزيرة عربية بأكثرية ساحقة لأصوات سكانها، وأنها دولة ذات سيادة ترغب في

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 163.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 880.

(3) حسون، مرجع سابق، ص 170 .

الاستقلال التام كما ترغب في حرية العلاقة مع الدول الأخرى*. وفي 11 أيار 1970م عرض التقرير على مجلس الأمن الذي صادق عليه. وأكد بصورة قاطعة ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي إلى دولة ذات سيادة[1].

وحينما بدأ تخطيط الحدود البحرية في الخليج جرى تقسيم الحدود بين إيران والبحرين استناداً إلى المبدأ الذي اتبع في تخطيط الحدود بين قطر وإيران، وكذلك بين السعودية وإيران، لذا ابتدأت الحدود البحرينية الإيرانية من منتهى نقطة حدود قطر مع إيـــران إلى مبتدأ نقطة حدود السعودية مع إيران، واعتمدت على مبدأ البعد المتساوي، وقد انحرفت الحدود قليلاً حول جزيرة صغيرة تقع إلى الشمال من جزيرة المحرق في الجانب البحريني وجزيرة صغيرة أخرى في الجانب الإيراني، ولا يزيد طول الحدود الإيرانية البحرينية عن 82 ميلاً بحرياً[2].

وسارت مقدمات الاستقلال في البحرين بخطى ثابتة تمثلت في اشتراكها في كثير من المنظمات العربية والدولية، مما أتاح لها الفرصة لإدارة شؤونها الدولية والعربية ،وبعد ذلك أقدمت البحرين على إنهاء المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية كافة التي كانت تربطها ببريطانيا وتم ذلك في 14 أب 1971م، ثم تقدمت بعد ذلك بطلب لانضمامها إلى عضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، كما طالبت الدول العربية والصديقة بالاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة[3].

وبإعلان الاستقلال انتهت الادعاءات الإيرانية بالبحرين بعدما استمرت قرابة 150 سنة. واعترف شاه إيران باستقلال البحرين، وجرى تبادلا دبلوماسي بين البلدين.

---

* عبر شعب البحرين إلى المبعوث الشخصي عن رغبته في الاستقلال من التبعية لإيران، ومن أي فكرة اتحادية، أو حماية أجنبية، وعبر عن رغبته في تقرير مصيره بعد الانسحاب بمعزل عن أي ضغط أو التزام بأي جهة من الجهات.

(1) حسون، مرجع سابق، ص 171 .

(2) Charney J. and Alexander L.(eds.)," international Maritime Boundaries " Martinus Mijhoff Publishers, Nether lands, 1993.p.1481- 1488.

(3) الجريدة الرسمية، حكومة البحرين، ع 930، 19 أب، 1971م .

5- مضيق هرمز :

وهو ممر مائي طبيعي ضيق (عنق الزجاجة في مدخل الخليج) يقع بين دولتين إيران في الشمال والشمال الشرقي وعمان في الجنوب، ويصل بين الخليج العربي وخليج عمان[1] .

تعود أهمية مضيق هرمز إلى كونه المنفذ البحري الوحيد لمعظم دول الخليج إلى العالم الخارجي، فعن طريقه تتم عملية التصدير والاستيراد، وهو بذلك يماثل أهمية مضيق باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر إلى العالم، إن لم يزد عليها. ونظراً لما يشكله هذا المضيق من أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية، فقد تطلعت الدول الأجنبية منذ عهد قديم للسيطرة عليه وفرض الهيمنة على المنطقة[2].

يربط مضيق هرمز بين الخليج العربي، وهو بحر شبه مغلق، وبين خليج عمان وهو بحر مفتوح. ويعدّ الخليج ذراعاً ممتدة للمحيط الهندي ما بين شبه الجزيرة العربية وإيران. يحد المضيق في جهة الخليج العربي خط يمتد من رأس الشيخ مسعود على الساحل الغربي من شبه جزيرة مسندم باتجاه الشمال حتى جزيرة هنجام جنوب الساحل الإيراني، ويحده في خليج عمان خط من رأس دبا بأعلى الجانب الشرقي لشبه جزيرة مسندم حتى " دماغة باكخ " على الساحل الإيراني. يبلغ طول هذا الخط 525ميلاً بحرياً، ويمثل هذا الخط الحد الشمالي لخليج عمان ومدخل المضيق الجنوبي المفتوح على البحار. يضيق المضيق إلى عرض 20.75ميلاً بحرياً في نهايته الشمالية الشرقية ما بين جزيرة لاراك في الجانب الإيراني وجزيرة سلامة الصغرى في الجانب العماني، ويبلغ طول الخط الوسطي للمضيق 104 أميال[3].

إن مضيق هرمز في الجانب العربي أعمق مما هو عليه في الجانب الإيراني. لذا فإن السفن الداخلة في المضيق من الغرب تتقدم في عمق 48 قامة على بعد 12 ميلاً

---

(1) محمد رشيد الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مركز الخليج للكتب، 1999م، ص 52.

(2) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص447 – 448 .

(3) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 43 .

جنوب شرق رأس دبا ولمسافة 55 ميلاً إلى منطقة تبعد 9 أميال جنوب شرق جزيرة سلامة الصغيرة. تتقدم السفن بعدها بين جزيرتي سلامة وجزيرة توكل، حيث يبلغ عرض المنطقة العازلة لممري الملاحة ميلاً واحداً في جنوبي مضيق هرمز. أما السفن الداخلة للمضيق من الشرق، فإنها تتقدم شمال المنطقة العازلة، في حين أن السفن المغادرة للخليج والقادمة من الغرب تعمل على أن يكون خط ملاحتها جنوب المنطقة العازلة ،وهناك منطقة عازلة أخرى تمت إقامتها للسفن القادمة والمتوجهة إلى أعلى الخليج ما بين جزيرة طنب الكبرى وجزيرة فورر، وتعد هاتان الجزيرتان مهمتان، إضافة إلى أربع جزر أخرى مهمة بشكل خاص، لأن كل السفن الداخلة والخارجة من الخليج تستخدم ممرات بجوار هذه الجزر، وكذلك الحال بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[1].

مضيق هرمز مدخل الخليج العربي ومصبه في خليج عمان المتصل بالمحيط الهندي، ولا تقل أهميته عن مدخل البحر الأحمر عند باب المندب، ومضايق البوسفور والدردنيل الواصلة بين البحر الأسود والبحر المتوسط، ومضيق جبل طارق الذي يصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي [2].

يمتد مضيق هرمز بطول 100 ميل بحري، وتحيط به إيران من الشمال، بينما تحده شبه جزيرة مسندم العمانية من الجنوب، وأضيق مكان في هذا المضيق يقع بين جزيرة لاراك الإيرانية وجزيرة قيوين الكبرى العمانية بعرض يقارب 12 ميلاً بحرياً، وإن مضيق هرمز أعرض كثيراً مما يبدو على الخريطة، فهو يزيد عن عرض القنال البريطاني في بعض المواقع، وتطالب كل من إيران وعمان بمياه إقليمية مقدارها 12 ميل بحري ومع هذا فهناك شقة بحرية تزيد على 15 ميل بحري بين البحر الإقليمي لكلا الدولتين. وحتى سنة 1979م كانت السفن تسير في أقصر الطرق وذلك بين جزيرة قيوين الكبرى وجزيرة مسندم، في منطقة لا يزيد عرضها عن خمسة أميال بحرية، ومنذ سنة 1979م أصرت عمان على أن لا تسير السفن عبر هذا الممر، وذلك للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها السفن في هذا الممر، نتيجة لكثرة الجزر، وقربه من البر العماني، ويجب

---

(1) مرهون، مرجع سابق، ص 44- 45 .

(2) الأشعل، مرجع سابق، ص 94.

على السفن أن تسير عبر ممر آخر أكثر أمناً، ويقع أيضاً ضمن البحر الإقليمي العماني التي تتولى حماية السفن في أثناء عبورها هذا الممر والأسطول العماني لديه عدد من القوارب البحرية التي تتولى حراسة السفن في أثناء عبورها هذا الممر، ومنذ سنة 1980م والحكومة العمانية جاهدة في إنشاء قاعدة بحرية في جزيرة الماعز، وذلك لحراسة هذا الممر المائي المهم مع تزويد هذه القاعدة بطائرات مروحية للحراسة، وكذلك كاسحات ألغام ومعدات أخرى ضرورية من أجل السلامة البحرية [1] .

لم تظهر إيران قوة خليجية مؤثرة إلا في السنوات الأخيرة، ولكن لفترة محدودة جداً، بالرغم من حدودها الطويلة مع الخليج العربي، ويعزى ذلك عادة إلى عوامل عديدة من بينها قلة خبرة الإيرانيين في شؤون البحر وإدارة الأساطيل، وانشغال الحكومات الإيرانية المتعاقبة بمشكلاتها مع الدولة العثمانية في الغرب والشمال الغربي، ومسألة (الخطر الروسي) في الشمال، والوجود البحري العربي القوي في الخليج العربي، وبالأخص في القرن الثامن عشر، وأخيراً الوجود البريطاني في الخليج العربي، إلا أن هذا لا يعني مطلقاً عدم بروز اهتمام إيراني سابق بالخليج العربي ذلك أن بعض حكام إيران الأقوياء أبدوا اهتماماً كبيراً بالخليج العربي، ومن أبرز المحاولات في تاريخ إيران الحديث تلك التي قام بها نادر شاه (1736- 1747م) في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وناصر الدين شاه (1848- 1896م) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أن هذه المحاولات كانت قصيرة الأمد ولم تحقق نتيجة مهمة تذكر، وفيما عدا بناء القوة البحرية فإن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على كل الخليج العربي أو أجزاء منه شكل مظهراً من مظاهر ذلك الاهتمام، وإن كانت هذه الادعاءات قد استخدمت في أحيان كثيرة من قبل الحكومات الإيرانية المتعاقبة للتخفيف من الضغوط السياسية التي تتعرض لها في الداخل[2].

إن قيام الثورة الإيرانية قد ضاعف من أهمية دور سلطنة عمان كحارس على مضيق هرمز، إن موقع عمان على مضيق هرمز يبرز مدى دوامة التنافس الدولي على

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 136.

(2) شاكر، مرجع سابق، ص 879.

هذا الموقع الحيوي المهم للسلطنة. فالولايات المتحدة طالبت بأن يكون لها حق استخدام موانئ مسقط وصلالة، وكان هناك في السابق قاعدة جوية للحكومة البريطانية في مسيبرة على بعد 800 كم من مضيق هرمز، وترى الولايات المتحدة التسهيلات البحرية التي تطالب بها عمان هي جزء من القواعد الأمريكية التي تحيط بالمحيط الهندي، وذلك من أجل حماية ناقلات النفط العملاقة، فهناك قاعدة بحرية كبيرة أقيمت في جزيرة دييقو جارسيا Diego Garcia على بعد 400 كم جنوب شرق الخليج العربي. كما أن كينيا في شرق أفريقيا قد وافقت على منح تسهيلات خاصة للأسطول الأمريكي في ممباسا لهذا الغرض[1].

وفي السبعينيات من القرن العشرين كان أكثر من نصف البترول المخصص للتجارة العالمية، وأكثر من ثلثي بترول منظمة الأوبك يمر عبر مضيق هرمز، بمعدل يومي يزيد على 18 مليون برميل، وفي الأيام العادية كان هناك 70- 80 ناقلة تمخر عباب هذا المضيق يومياً، وللتدليل على أهمية هذا الممر الحيوي فإن 38% من بترول الولايات المتحدة و60 % من بترول أوروبا الغربية، و75 % من بترول اليابان يمر عبر هذا المضيق، غير أن هذه الأهمية بدأت بالتضاؤل فيما بعد نتيجة انخفاض معدلات الإنتاج من جهة، ولوجود طرق نقل أخرى بديلة من جهة أخرى (إنشاء خط بترول من الخليج العربي إلى البحر الأحمر)، ففي سنة 1984م كان يمر 7.4 مليون برميل يومياً، وانخفض البترول المصدر عبر هذا الممر إلى الولايات المتحدة إلى 3% من احتياجاتها فقط وإلى أوروبة الغربية 28 % من احتياجاتها، والسبب هو وجود الاحتياطي الكبير من النفط في الولايات المتحدة ذاتها، وزيادة كميات الإنتاج البترولي في أوروبا وخاصة من بحر الشمال، وكذلك تدني الأسعار مما فرض تقليل الإنتاج، ومع هذا الانخفاض في حركة العبور للمضيق، إلا أن أهمية المضيق لا زالت حيوية لدول أوروبا وأمريكا، ولذلك حينما هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز إبان الحرب العراقية الإيرانية في سنة 1983م و1984م هددت الولايات المتحدة باستخدام القوة لجعل المضيق مفتوحاً باستمرار أمام التجارة العالمية [2].

---

(1) السرياني، مرجع سابق، ص 134.

(2) المرجع السابق، ص 135.

لا تقتصر أهمية المضيق على المستوى العالمي فقط بل تتعداه إلى المستوى المحلي لدول المنطقة. حيث أن جميع الدول المطلة على الخليج تستفيد فائدة كبرى من مضيق هرمز، فهو المعبر المهم لإنتاجها البترولي. فالعراق والبحرين والكويت وقطر ليس لها مخرج بحري سوى هذا المضيق، يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من المبادلات التجارية تتم عبر موانئ الخليج سواء من الدول العربية بعضها مع بعض، أو بين الدول العربية وإيران[1].

إن إغلاق مضيق هرمز من خلال إغراق ناقلة أو ناقلتين أمر مستبعد، وقد كانت مخاوف من هذا القبيل في الأوساط الغربية، وخاصة في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، غير أن مثل هذا الاحتمال كان بعيداً جداً والسبب هو العمق الكبير لمياه الممر المائي، إذ يتراوح عمق المياه في هذه المنطقة بين 75 - 512 متراً. ومع أن الأعماق تتناقص باتجاه الساحل الإيراني، إلا أن هناك أعماقاً كافية لعبور أكبر الناقلات. إذ لا يزيد غاطس ناقلات النفط العملاقة على 30 متراً، ومن جهة نظر أمنية فالأساطيل البحرية العالمية لا تحتاج سوى ساعات قليلة للوصول إلى المضيق من المناطق المجاورة، أما الطائرات المنطلقة في المناطق المجاورة فلا تستغرق في الوصول إلى المضيق سوى نصف ساعة فقط، هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فسلطنة عمان لديها معدات خاصة لكشف الألغام، وهناك كاسحات ألغام في مناطق أخرى من الخليج العربي يمكنها أن تعيد حركة الملاحة في وقت قصير فيما لو حدث إغلاق لهذا الممر المهم[2].

وقد ثارت مخاوف أخرى لدى الأوساط الغربية من جراء محاولة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، فقد أصبح الاتحاد السوفيتي على بعد أقل من 500 كم من شواطئ المضيق، الأمر الذي تسبب في قلق غربي، غير أن خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان ثم تفككه إلى دويلات عديدة، أبعد مثل هذه الاحتمالات، التي أصبحت مع وجود النظام العالمي الجديد في طي النسيان[3] .

---

(1) Drysdale, and Blake, 1985, p, 135.

(2) Anderson,1993,p,92.

(3) السرياني، مرجع سابق، ص 136.

لقد تسببت الحرب العراقية - الإيرانية في إغراق العديد من الناقلات التجارية، وبعض ناقلات البترول، وقد أدى ذلك إلى رفع أسعار التأمين البحري إلى درجات عالية، وهذا هو الخطر الوحيد الذي يمكن أن يهدد الملاحة عبر مضيق هرمز، وهو قيام حرب داخل المنطقة، أما فيما عدا ذلك، فإمكانية إغلاق المضيق أمر مستبعد جداً خاصة في الوقت الراهن[1].

ومما زاد من أهمية الخليج العربي، وجود مضيق هرمز، هذه البوابة التاريخية المهمة، التي تصل الخليج العربي بخليج عمان كما ذكرنا سالفاً، وفتح هذه البوابة أو إغلاقها يحدث تغييراً جذرياً في حركة الملاحة، وتغييراً في مجرى الحياة الاقتصادية والعسكرية، فالذي يسيطر على هذا الممر الإستراتيجي، يتحكم بمقدرات المنطقة كلها تقريباً، وهذا ما أثار موجة من الذعر لدى الدول الغربية عندما هددت إيران بإغلاق هذا المضيق في أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران سنة (1980- 1988م)، الأمر الذي دفع شركات النقل البحري التابعة لهذه الدول، إلى مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل لحماية الناقلات النفطية التي تعبر المضيق[2].

يبلغ اتساع مضيق هرمز أربعين كيلو متراً. وهو المنفذ الوحيد للخليج العربي إلى العالم الخارجي، وتمر عبره التجارة بين دول العالم ودول الخليج والتي تمثل نسبة عالية من حجم التجارة العالمي حالياً بالنظر على زيادة القوة الشرائية لتلك الدول، ولتزايد دخلها البترولي، وقيامها بنهضة عمرانية وصناعية واسعة. ولذلك يعد المضيق مهماً لدول الخليج والدول الأخرى التي تعدّ دول الخليج سوقاً رائجة لبضائعها ومنتجاتها، ومن ناحية أخرى، تمر عبر المضيق شاحنات البترول، حيث تحصل أوروبا على نصف حاجياتها من البترول من دول الخليج، بينما تحصل اليابان على أكثر من 90% من احتياجاتها البترولية من تلك الدول، أي أن أكثر من 80 % من مصانع الدول الصناعية وحياتها الحديثة تعتمد على البترول القادم من الخليج عبر مضيق هرمز، وهكذا يكتسب المضيق أهميته من أهمية الخليج سواء من الناحية التجارية والاقتصادية، أو من النواحي الإستراتيجية والسياسية[3].

---

(1) Drysdale and Blak,1985:139.
(2) الزعابي ،سالم، مرجع سابق، ص 9.
(3) الأشعل، مرجع سابق، ص 94.

وتتلخص مخاطر الملاحة في مضيق هرمز في الآتي[1] :

1- نشوب حرب إقليمية أو بين دول المنطقة ودول أجنبية .

2- إمكان تعرض ناقلات النفط لعمليات مسلحة سواء من البر أو البحر .

3- خطر الغواصات التي في وسعها التحرك في مياه الخليج في سرية تامة، وهو ما يشكل تهديداً للملاحة الدولية .

وبما أن مضيق هرمز يشكل الممر الرئيس لناقلات النفط والغاز، وللسفن التجارية، فإن إغلاقه سيلحق ضرراً جسيماً بالاقتصاد العالمي. ونظراً لهذه الأهمية التي يتمتع بها هذا المنفذ البحري، تحرص الأمم المتحدة والدول الكبرى على ضمان سلامة الملاحة فيه وعدم تعرضه لأية مخاطر[2].

إذا كان النفط العربي الذي تدفق من أراضي الخليج نعمة، فإن نعمته اقتصرت على الحكام والأغنياء، وإذا كان الفقراء قد تنعموا ببعض منها، فإن الأيام القادمة قد تسفر عن طحن لهؤلاء الفقراء في نشوب حرب بين دول الجوار أو فيما بينهم.

---

(1) عبد القادر حمود القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطابع رينودا الحديثة، الدوحة، 1988م، ص 100 .

(2) متى، مرجع سابق، ص 22 .

الفصل السابع

الطرق السلمية والقضائية لحل قضايا الحدود العربية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

1- الطرق السلمية لحل قضايا الحدود العربية.

2- دور الجامعة العربية في حل قضايا الحدود العربية.

3- التسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية العربية.

1- الطرق السلمية لحل قضايا الحدود العربية

يعدّ مبدأ التسوية السلمية من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول، أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة[1].

لذلك كان مبدأ حل المنازعات بالوسائل السلمية من الأهداف الرئيسية التي أولاها ميثاق الأمم المتحدة مكانة متميزة، حيث عددت المادة الأولى منه مقاصد الهيئة ومبادئها، ومنها (حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها) [2].

نجد بعد دراستنا لقضايا ومنازعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، أنها من مخلفات ورواسب الاستعمار الغربي، التي ابتدعها تحت مسمى الحدود لحماية مصالحه البترولية، برغم أنه رحل من المنطقة، أي الاستعمار البريطاني، بعد أن خلف وراءه شركات بترولية بريطانية، إلا أن مجيء الاستعمار الأمريكي من خلال شركاته البترولية الاحتكارية، قد أيقظ هذه المنازعات بغية توسيع الحدود السياسية، وبالتالي الحصول على امتيازات بترولية أكبر، ومن هنا كانت قضايا ومنازعات الحدود السياسية، لا يمكن حل هذه القضية من جذورها إلا عن طريق الوحدة أو الاتحاد بين

---

(1) أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997م، ص 9.

(2) الفقرة (1) من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 يونيو 1945م.

الكيانات العربية التي خلفها الاستعمار وعمل على رعايتها، وقد يكون هناك آليات حضارية أخرى نحاول إلقاء الضوء عليها قبل الإقدام بالحل النهائي والشـــامل ألا وهي الاتحاد والوحـــدة القومية العربية، وذلك قبل فوات الأوان أي قبل نضوب النفط خوفاً ألا يكون هناك مجال أو مكان لكيانات النفط بعد نضوبها تحت ظل الوحدة القومية العربية والحكم للشعب العربي قبل أن يكون لحكامه [1].

تمثل النزاعات الحدودية في مختلف بلدان العالم والكيانات العربية في مقدمتها وهي واحدة من أهم المشكلات التي واجهت ولا تزال لها بقايا الدول حديثة الاستقلال بعد أن تخلصت من المستعمر الذي سيطر على أراضيها ومقدراتها وقسمت هذه المستعمرات طبقاً لمعايير سياسية وتوازنات بين الدول الاستعمارية، وأغفلت المعايير الجغرافية والعرقية واللغوية الخاصة بتلك المستعمرات، وكأن الاستعمار أراد أن يضع ألغام النزاعات الحدودية قبل رحيله لأسباب ارتآها من وجهة نظره دون مراعاة لأي اعتبار آخر. ولم تكن الجزيرة العربية استثناء من هذه القاعدة إن لم تكن نزاعاتها الحدودية منشأها وتكوينها من الجزيرة العربية، وإنما مرجعها عوامل خارجية التكوين والأسباب، فإن التصدي لها ومواجهتها كان لها خصوصية تتبع أساساً خصوصية مجلس التعاون وكيان إقليمي يمثل نموذجاً متميزاً[2] .

هناك عدة وسائل يمكن عن طريقها تسوية النزاعات بصفة عامة ونزاعات الحدود بصفة خاصة؛ فهناك وسائل التسوية السياسية والدبلوماسية ثم القانونية أو القضائية. وتخضع عملية اللجوء إلى إحدى هذه الوسائل السلمية لرغبة وإرادة الأطراف المتنازعة واختيارهم إزاء هذه الإمكانيات المتاحة. كما تخضع مسألة اللجوء إلى إحدى هذه الوسائل إلى طبيعة ومكانة الجهة أو المؤسسة التي تقوم بها، فقد تكون هذه الجهة إما شخصية سياسية دولية بارزة كرئيس دولة، أو قد يتم اللجوء إلى دولة لالتماس جهودها بهدف تسوية الخلاف ، أو قد يكون اللجوء إلى المنظمة الإقليمية التي ينخرط فيها المتنازعون، كما يكون اللجوء إلى التحكيم الدولي القضائي عن محكمة العدل الدولية [3].

---

(1) العيدروس، الحدود العربية ، مرجع سابق، ص 497.

(2) مجلة آفاق المستقبل، ع10، نوفمبر، 2000م.

(3) رضوان، مرجع سابق، ص 157.

أ- تسوية النزاع عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية:

تتميز الوسائل الدبلوماسية أو السياسية بنظام إرادي صرف، لأن الحل الذي يمكن التوصل إليه نتيجة لاستخدام أي منها، يعتمد بصفة أساسية ومباشرة على رضا الأطراف وقبولهم له. فهي تهدف إلى تأمين التقارب بين مصالح الدول المعنية، دون أن تفرض عليها حلاً معيناً بذاته [1].

تتعدد وتتنوع أشكال التسوية السلمية للمنازعات التي أضحت واحدة من المبادئ الأساسية في هيكل المجتمع الدولي ؛ ذلك أن تحريم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامهما في العلاقات الدولية اقتضى بالضرورة التأكيد على الطرق والأدوات البديلة لحل الخلافات وتسوية النازعات بين وحدات المجتمع الدولي. لذلك نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثالثة على أنه : يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل عرضة للخطر. وقد أوضحت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة السبل والأدوات الواجب اللجوء إليها لتسوية المنازعات بالطرق السلمية فنصت على أنه : يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها[2].

يشير الواقع في الجزيرة العربية إلى أن الدول قد سعت عقب استقلالها - في أغلب الأحوال - إلى محاولة علاج الأوضاع والمشكلات الناجمة عن طبيعة الحدود الموروثة مستخدمة في ذلك الأدوات السلمية انطلاقاً من مسوغات خاصة، على أن فعالية هذه الأدوات قــد تفاوتت أقدارها من النجاح والفشل بفعل عوامل رئيسة حكمت تلك الفعالية. يجب التمييز منذ البداية بين موقفين متمايزين ومتعارضين بشأن الحدود هما: موقف الدول الراغبة في الحفاظ على الوضع القائم والموروث عن الحقبة الاستعمارية. وموقف الدول الساعية إلى تغيير ذلك الوضع أو تعديله. وترجع أهمية ذلك التمييز إلى أنه يكشف

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 28.

(2) العيدروس، الحدود العربية، مرجع سابق، ص 498- 499.

مباشرة عن أهداف كل طرف من أطراف النزاع وما يسعى إلى تحقيقه عبر الأدوات المختلفة لإدارة النزاع وتسويته على أن ذلك الحكم العام لا يمنع من أن ذلك الهدف الرئيس لأي من الطرفين (المحافظ الراغب في التغيير) يخضع بذاته للتغيير والتعديل من خلال آليات التسوية السلمية المختلفة. وإذا كان الطابع العام لأهداف أطراف النزاع من اللجوء إلى التسوية السلمية يعكس قدراً من التمايز والاختلاف في المصالح والأهداف، فإن المسوّغات التي تطرح في هذا الصدد إنما تعكس روح التضامن والوحدة والحرص على الصالح المشترك. يمكن القول إن الدول في سعيها إلى إدارة منازعاتها الحدودية وتسويتها سلمياً إنما تستهدف تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية. وذلك بالتوصل إلى الموقع الصحيح للحدود بين الأطراف المتنازعة. بعبارة أخرى فإنه في هذه الحالة يكون البحث والمفاضلة بين طرفين مختلفين وكاملين للحدود ويقتصر دور أداة التسوية السلمية - غالباً قانونية - على تبيان الموقع الصحيح من بينها - من واقع الأدلة والأسانيد والحجج المقدمة من أطراف النزاع. فعلى خلاف الحالة ليس اختيار- أو الاتفاق على - أحد المواقع المطروحة كحد بين أطراف النزاع، وإنما كشف غموض بعض النقاط (أو كل النقاط) الحدودية بين هذه الأطراف. وهو الغموض الذي قد يكون ناجماً عن سوء التعيين أو التخطيط وتتشابه تلك الحالة مع السابقة في أنها لا تهدف إلى إقامة حدود جديدة، وإنما مجرد تبيان صحيح للحدود من واقع الوثائق والبيانات المقدمة. ويفترض عند إنشاء الحدود عدم وجود خط حدودي مسبق أو معترف به بين أطراف النزاع، لأنه قد يلجأ بعض أطراف النزاع إلى الطرق السلمية المختلفة بغرض تعيين وإقامة ذلك الخط. كذلك فقد يُعقد تعديل الحدود أحد الأهداف التي يمكن اللجوء للأدوات المختلفة للتسوية السلمية بغرض تحقيقه. إذا ما تحقق الشرط الجوهري وهو رضاء أطراف النزاع بذلك، ووفق الضوابط الخاصة باللجوء إلى أي من أدوات التسوية السلمية، وقد يُعد هذا غير كافٍ للجوء إلى أداة أخرى. من ذلك مثلاً ما أقرته محكمة العدل الدولية في أحد أحكامها من أنه: «لا يجوز المطالبة قانونياً بتعديل الحدود استناداً إلى أن منطقة الحدود اكتسبت أهمية لم تكن معهودة، أو كان مشكوكاً بها عند إنشاء الحدود». ولا يخفى أن اكتساب تلك الأهمية قد يكون دافعاً إلى استخدام أدوات أخرى سلمية أو غير سلمية لتحقيق ذلك التعديل. حيث تهدف إدارة منازعات الحدود إلى تحديد الحدود

الدقيقة والجيدة، وإلى ضبط الحدود بين الأطراف المتنازعة على أساس ما ينبغي أن يكون انطلاقاً من معايير تأخذ في اعتبارها الظاهرات الطبيعية والعوامل البشرية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالحدود بين الدول المتنازعة. تلك هي أهم أهداف اللجوء إلى إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً وإن كان البعض يضيف هدفاً آخر وهو التعويض Compensation بمعنى تعويض الطرف الذي تولدت له مصلحة معينة في جزء من الإقليم المتنازع عليه في حالة التوصل عبر أي من أدوات التسوية السلمية إلى عدم تبعيته له. إلا أن ذلك الرأي غير صحيح. ذلك أن التعويض لا يعدّ بذاته هدفاً من أهداف التسوية في غالب الأحوال. وإنما هو من أغلب الحالات أثر تابع من آثار تحقيق أحد الأهداف السالف بيانها [1].

تتمثل المسوغات القانونية في مجموعة القواعد القانونية التي نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية، وكذلك المعاهدات الجماعية والثنائية التي تواترت على حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إدارة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي، والحض على التسوية السلمية لما يثار من منازعات. الأمر الذي أصبح يمثل حجر زاوية في بناء النظام القانوني الدولي. وإذا كان الالتزام يحظر استخدام القوة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - فهذا في جوهره التزام سلبي الطابع بمعنى أنه يقتضي تحقيق نتيجة سلبية مؤداها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. كذلك فإن المواثيق الدولية والإقليمية تزخر بنصوص عامة ومن بينها منازعات الحدود وتسويتها. من ذلك المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة. حيث يذهب أكثر الباحثين والدارسين لأدوات إدارة المنازعات وتسويتها سلمياً إلى تقسيم هذه الأدوات إلى نوعين رئيسيين هما : الأدوات الدبلوماسية والأدوات القانونية. ويقصد بالأدوات الدبلوماسية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو عبر مساعدة طرف ثالث، وهي تأخذ صوراً مختلفة أبرزها وأكثرها ذيوعاً الوساطة بأشكالها (فردية، ثنائية، جماعية)، أما الأدوات القانونية فيقصد بها أداتين أساسيتين هما : التحكيم Arbitration والقضاء Jurisdication وتشير الشواهد إلى أن الدول الأفريقية قد استخدمت كلا النوعين من الأدوات في إدارتها لمنازعاتها المختلفة، ومن بينها منازعات الحدود [2].

---

(1) مهدي، مرجع سابق، ص 130.

(2) المرجع نفسه، ص 137.

ب- تسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة:

المفاوضات هي مباحثات أو مشاورات تجري بين دولتين أو أكثر، بهدف تسوية خلاف أو نزاع قائم بينها، بطريقة ودية ومباشرة. وتعدّ المفاوضات أول القنوات المهمة التي ينبغي على الدول أن تسلكها عادة، لإزالة أي خلافات أو توترات قد تنشأ فيما بينها، وذلك لما تتميز به من مرونة ويسر في تسوية جميع أشكال المنازعات تسوية مباشرة وودية، سواء كانت ذات طابع سياسي أو قانوني أو مادي أو فني[1].

فهي أداة تستخدم لتعزيز الظروف التي تساعد على استمرار العلاقات من خلال تذليل أوحل أو مواجهة أي مصاعب قد تقف في طريق هذا الاستمرار[2]، وتعد المفاوضات الدبلوماسية جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار الوطني لأي دولة من الدول. وبالتالي فإن تسوية أي نزاع ما، إنما تأتي انعكاساً للاتصال بين صانعي القرار في دولتي التفاوض وقناعتهم بأن هناك إمكانية لحل النزاع بطريقة ودية ومفيدة للطرفين[3].

وينبغي التنويه بادئ ذي بدئ أن المفاوضات قد لا تكون دائماً ناجحة، إلا أنها في الغالب تؤتي ثمارها في فض معظم المنازعات، حيث يوفق أطرافها في الاهتداء إلى حل مناسب ومقبول، يتمخض بعد جلسات عديدة من المداولات والمساومات، والمناقشات المفصلة ، ووضع المسودات المتكررة . وقد تمر على المفاوضين أوقات حرجة، لا يستطيعون فيها منع أنفسهم من الانفجار، إلا بالعض على الأسنان والمعصم[4].

وتعني الالتقاء المباشر من جانب الأطراف المتنازعة بهدف حل منازعاتهم سلمياً، وذلك دون تدخل أي طرف ثالث. ومن تطبيقات اللجوء إلى المفاوضات لتسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، المفاوضات الثنائية التي جرت السنوات الأخيرة بين المملكة

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 28 - 29.

(2) باسل رءوف الخطيب، المفاوضات الدبلوماسية التقليدية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ع6، 1990م، ص 16.

(3) اليوسفي، مرجع سابق، ص 29.

(4) المرجع نفسه، ص29.

العربية السعودية والجمهورية اليمنية لتسوية بعض الخلافات الحدودية المشتركة. غير أنه قد يحدث أن تجري المفاوضات بشكل غير مباشر بين الأطراف المتنازعة. والواقع أنه عادة ما يثور الحديث بصورة غير مباشرة في الحالات التي يرفض فيها أحد الأطراف الجلوس مع الطرف الآخر للتفاوض. ومن ذلك مثلاً أن الكيان الإسرائيلي قد ظل وحتى عهد قريب يرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعبر عن استعداده فقط للتفاوض مع الأردن أو أي دولة عربية أخرى[1].

إن المفاوضات المباشرة التي يجريها أطراف النزاع فيما بينهم تعدّ - ولو من الناحية النظرية على الأقل - من أفضل الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية على وجه العموم. ومرد ذلك في الواقع إلى حقيقة أن أطراف النزاع الدولي هم وحدهم الأقدر - في الغالب - على فهم ظروف هذا النزاع وملابساته المختلفة، هذا فضلاً على أن تدخل طرف ثالث معين في النزاع قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تصعيده بدلاً من المساعدة على تسويته [2] .

استنتج بعض الباحثين وبحق أن المفاوضات ليست إجراء شكلي، وإنما لابد من توافر النية الحقيقية والاستعداد الكافي لدى الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية مقبولة. والواقع أن إدراك أهمية قيام أطراف النزاع أنفسهم بالعمل على إيجاد تسوية ودية له هو الذي يفسر لنا العلة التي من أجلها تحرص بعض الاتفاقيات والمواثيق الدولية - كميثاق الأمم المتحدة مثلاً - على أن تجعل من اللجوء إلى المفاوضات شرطاً أساسياً لابد من الاستنفادة قبل التفكير في اللجوء إلى وسائل أخرى لتسوية المنازعات ومنها الوسائل القانونية. ومع ذلك فالملاحظ أن المفاوضات قد لا تفلح وحدها في التقريب بين وجهات النظر المتعارضة للأطراف المتنازعة، وقد يعزى ذلك إلى عدم تمكن هذه الأطراف من الاتفاق مباشرة على حل وسط مقبول نتيجة لإصرار طرف منها - مثلاً - على رفض تقديم أي تنازلات يراها الطرف الآخر ضرورية. كما قد يعزى ذلك أيضاً إلى حقيقة أن

---

(1) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 16.

(2) أحمد محمد الرشيدي، الإدارة المصرية لأزمة طابا، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1990م، ص 264 - 265.

حل النزاع القائم قد يقتضي البحث في بعض الجوانب القانونية والفنية الدقيقة التي قد يتعذر على الأطراف أنفسهم الفصل فيها من خلال المفاوضات، وبالذات فيما لو كان النزاع يستلزم مثلاً مناقشة الحجج أو الأسانيد القانونية التي يستند إليها كل طرف ويؤسس عليها موقفه. والحق يقال إذا كان هذا الاستنتاج بشأن مدى فعالية المفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات يكاد يصدق على المنازعات الدولية عامة، فإنه يصدق بصفة خاصة على منازعات الحدود والمنازعات التي تنشب بسبب وجود مطالبات إقليمية متعارضة، ويمكن تفسير الدور المحدود الذي تضطلع به المفاوضات فيما يتعلق بهذا النوع من المنازعات، أي منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، بإرجاعه إلى حقيقة أن نجاح المفاوضات يظل في التحليل الأخير مرتهناً بتوافر عدة عوامل[1].

فإضافة إلى العامل الخاص بأهمية النزاع وطبيعة العلاقات السياسية القائمة بين أطرافه، هناك أيضاً العامل الخاص بتوافر - أو عدم توافر- الرغبة الجدية لدى هذه الأطراف أو لدى بعضها في العمل من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع، ومن ذلك مثلاً أن عدم قبول إيران لمبدأ المفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن النزاع القائم بينهما حالياً حول أحقية السيادة على الجزر العربية الثلاث المحتلة في الخليج العربي (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، هو الذي يفسر لنا بقاء هذا النزاع دون حل منذ سنة 1971م. ومما هو جدير بالذكر في شأن محاولات إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد بذلت جهوداً حقيقية متكررة لفتح الباب أمام المفاوضات الثنائية بينها وبين إيران ؛ ومن هذه الجهود مثلاً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في أيلول 1992م بترتيب اجتماع ثنائي عقد في أبو ظبي تبعه بعد ذلك اجتماع لاحق في الدوحة، وذلك لحث إيران على القبول بمبدأ التفاوض والامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها [2].

---

(1) مفيد شهاب، المفاوضات الدولية علم وفن، في ندوة المفاوضات الدولية 13-17شباط / فبراير1993م، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص 6-7.

(2) محمد عبد الله الركن، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، ع 28، كانون الأول / ديسمبر 1992م، ص 24 – 25.

والشيء الذي يثير الانتباه حقيقة بشأن الموقف الإيراني السلبي إزاء هذه المبادرات الإيجابية هو أن هذه السلبية قد تمت في الوقت الذي لم تقدم فيه حكومة الإمارات أي شروط مسبقة لبدء التفاوض مع إيران لحل النزاع بطريقة سلمية، كما لم تمانع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في قبول مبدأ عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه طبقاً للقانون الدولي. والشيء نفسه يصدق أيضاً على حالة النزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 1963 - 1972م، حيث لم تتحقق أي خطوة إيجابية على طريق تسوية هذا النزاع إلا بعد أن تمكن الطرفان المعنيان من الاتفاق مباشرة من خلال المفاوضات على أسلوب معين للتسوية يقوم على إنشاء تنظيم مشترك لإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها في المناطق المتنازع عليها[1]. كذلك فإن النزاع اليمني - السعودي بشأن الحدود المشتركة الذي تصاعدت حدته في السنوات الأخيرة لم تكن ممكنة محاصرته والحيلولة دون تفاقمه إلا بعد أن اتفق الطرفان على وجوب العمل على إيجاد تسوية سلمية له من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة التي ما تزال تجري بين الحين والآخر، ومع ذلك فإن المفاوضات كثيراً ما تكون الوسيلة الأولى التي يعول عليها في التمهيد لاتفاق الأطراف المتنازعة على اختيار وسيلة أخرى أكثر ملائمة، كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى المفاوضات التي تسبق اتفاق الأطراف المتنازعة على توقيع مشارطة التحكيم التي يتم بمقتضاها عرض النزاع على التحكيم الدولي لتسويته بحكم ملزم، ومثالها المفاوضات المصرية - الإسرائيلية التي مهدت للتوقيع على مشارطة التحكيم الخاصة بطابا سنة 1986م [2].

والواقع أنه فيما يتعلق بهذا الدور التمهيدي الذي تضطلع به المفاوضات في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية عموماً، فقد استقر الرأي، فقهاً وقضاءً، على القول بإن ثمة ما يمكن وصفه " بالالتزام بالتفاوض " الذي يتعين على أطراف النزاع الوفاء به قبل اللجوء إلى تسويته - أي هذا النزاع - عن طريق قبول طرف ثالث. وفي تقديرنا أن

---

(1) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م، ص 261 - 262.

(2) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 19.

الالتزام بالتفاوض يعد ضرورياً على الرغم من أنه قد لا يؤدي في جميع الأحوال إلى التوصل إلى التسوية المرغوب فيها ؛ وذلك لأنه يساعد بلا شك على تهدئة الموقف وفتح الباب أمام إمكانية استئناف جهود التسوية[1].

فإذا تكللت المفاوضات بالنجاح، وأسفرت عن نتائج مرضية، فإنها قد تؤدي إلى إصدار صك قد يكون بشارة خير لحل النزاع، هذا الصك قد يأخذ شكل وثيقة تحتوي على شروط الاتفاق، موقع عليها من الأطراف، أو يكون على هيئة بيان مشترك، أو يجري تبادل الوثائق لإبرام اتفاق يكون أكثر شمولاً وتفصيلاً، وأحدث مثل على ذلك يتمثل في المفاوضات المباشرة التي جرت مؤخراً بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وتوجت بإبرام اتفاق لتسوية الخلافات الحدودية بينهما، وقع في صنعاء في الأول من شهر تشرين الأول من سنة 1992م[2].

ويعدّ إنجاز هذا الاتفاق نموذجاً مشرفاً في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، تم بموجبه حل خلافات حدودية بين جارتين شقيقتين، بأسلوب ودي، ارتكز على محور المفاوضات المباشرة التي اتسمت بالمرونة، ونشأت منذ بدايتها في كنف حسن النية، وترعرعت تحت مظلة الجهود المشتركة المبذولة من قبل الطرفين (الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان) حتى تمخض عنها صك دولي حظي بكل تأييد واحترام من قبل المجتمع الدولي بأسره. كما يمثل أول خطوة من نوعها على المستوى الإقليمي، يمكن أن تشجع دول المنطقة على الاقتداء بها لتسوية خلافاتها الحدودية بالوسائل السلمية[3].

ومما ينبغي الإشارة إليه في حالة توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق، هو ضرورة أن يكون المفاوض مزوداً بتفويض يخوله التوقيع على الاتفاقية المزمع عقدها، وقد يكتفي بشكل مبدئي بالتوقيع بالأحرف الأولى من اسم المفاوض، ثم تمهر بعد ذلك بتوقيع وزير الخارجية أو رئيس الحكومة [4].

---

(1) شهاب، المفاوضات الدولية علم وفن، مرجع سابق، ص 7.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 47.

(3) انظر النص الحرفي لاتفاقية الحدود اليمنية - العمانية في الماحق رقم (9)، ص (295).

(4) اليوسفي، المرجع السابق، ص 48.

وقد يحدث في بعض الأحيان أن يتم التوقيع على الاتفاقية مع تحفظ المفاوض بأن موافقته هي موافقة مبدئية لحين عرضها على جهة الاختصاص وفي هذه الحالة لا يقيد المفاوض حكومته بموافقته حتى يرجع إليها أو يعرض أمر الاتفاقية على المجلس النيابي. والقاعدة الدستورية المتعارف عليها ولاسيما في الدول الديمقراطية هي ضرورة موافقة البرلمان على الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها السلطة التنفيذية حتى تصبح نافذة المفعول، ولذا فإن الحكومة تقوم بعرضها على السلطة التشريعية لإقرارها والتصديق عليها، وإذا فرض وأن رفضها البرلمان تسقط، وقد تستقيل بسببها الوزارة أو تجري انتخابات برلمانية جديدة[1].

أما إذا فشلت المفاوضات، فإن الأطراف المعنية قد تفضل إرجائها إلى أجل مسمى، أو غير مسمى، وقد تقوم بإصدار بيان - مجتمعة أو منفردة - تعترف فيه صراحة بفشلها، فيسدل بذلك الستار وتنطفئ الشموع والقناديل التي ظلت - عدة ليال وأيام - تتوهج فوق مائدة المفاوضات، تميز الخيط الأبيض من الخيط الأسود وتمزج شعاعها بحبر الأقلام المنهمكة على الصفحات، أملاً منها في أن يتحقق الحلم المنشود للمتفاوضين، الذين لا يبقى لهم بعد الإعلان عن فشل المفاوضات سوى حزم الحقائب وإطباق الشفاه استعداداً للغوص في صمت عميق حتى ميقات يوم معلوم قد تحرك فيه مدداً مياه المفاوضات الراكدة عند القاع، أو يقرر أطراف النزاع إشاحة وجوههم عنها والتحول نحو وسيلة أخرى من الوسائل السلمية لتسوية نزاعهم [2].

ج- تسوية النزاع من خلال تدخل طرف ثالث:

إذا نشب نزاع دولي معين، ولم يتمكن أطرافه من حسمه مباشرة فيما بينهم، فإن طرفاً ثالثاً قد يتحرك - من تلقاء نفسه أو بطلب من أحد الطرفين المتنازعين أو من كليهما - لعرض مساعيه الحميدة، ليحثهم فيها على ضبط النفس والتمهيد لتسويته ودياً بالمفاوضات أو باستئنافها إن كانت قد قطعت وينتهي دوره بمجرد موافقة الأطراف على

(1) جمال بركات، الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، 1985م، ص 166.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 48.

العودة إليها. ولتحقيق هذا الغرض يبادر الطرف الثالث إلى تقديم مقترحاته إلى أطراف النزاع، ويعقد معهم عدداً من الاجتماعات غير الرسمية لمناقشتها، حتى يتمكن من الاطلاع على مواقفهم، ثم ينقل إلى كل طرف منهم موقف الطرف الآخر ووجهة نظره في النزاع قيد البحث، وفي الغالب يكون الطرف الثالث صديق للطرفين وتهمه - لمصلحته أو لأي سبب آخر - التوصل إلى حل مرضي لنزاعهما، فيبذل جهده للتقريب بين وجهتي نظرهما المتباينة وقد يقوم بالمساعي الحميدة أكثر من طرف في وقت واحد. وقد يكون الطرف الثالث دولة واحدة أو عدة دول أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الأمين العام أو مجلس الأمن أو إحدى المنظمات الإقليمية [1].

يمكن القول إن عجز الأطراف المتنازعة بالنسبة إلى أي نزاع دولي عن التوصل إلى اتفاق ينهي هذا النزاع من خلال المفاوضات المباشرة، هو الذي يعد بمنزلة الشرط الموضوعي الذي قد يسوغ لطرف دولي ثالث محايد المبادرة إلى التدخل من أجل المساعدة على إيجاد تسوية له والحيلولة قدر الإمكان دون تصعيده. واصطلاح الطرف الثالث (The Third Party) قد جرى استخدامه بصفة عامة من جانب دارسي العلاقات الدولية للإشارة إلى الحالة التي تقرر فيها جهة دولية معينة يفترض فيها الحياد - ولو من الناحية الرسمية على الأقل - القيام بمحاولة التدخل لدى أطراف نزاع دولي معين أملاً في التوصل إلى تسوية سلمية له. وتفسر محاولة التدخل هذه بإرجاعها إلى أسباب خاصة يقدرها الطرف الثالث المعني، التي تكون في التحليل الأخير ذات صلة بمصالحه ذاته. وطبقاً لما استقر عليه العمل الدولي في هذا الخصوص[2].

وعادة ما يكون تدخل الطرف الثالث في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية، بما في ذلك منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، مدفوعاً بالرغبة في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الآتية [3]:

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 49 - 50.

(2) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 20.

(3) بدران ودودة، الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، ع 71، كانون الثاني / يناير 1983م، ص 26 - 27.

1- تيسير الاتصال بين الأطراف المتنازعة ويستمد هذا الهدف أهميته من أن الصعوبة في حل النزاع الدولي قد ترجع في بعض الأحيان - ولو جزئياً - إلى عدم وجود اتصال مباشر بين الدول المتنازعة؛ وعلى ذلك تصبح هناك ضرورة ملحة لتغيير طبيعة نظرة الدول بعضها إلى بعض كخطوة أولى من أجل حل هذا النزاع[1].

2- تسهيل تقديم التنازلات ومحاولة تسويغها، فقد تصر الأطراف المتنازعة أو أحدها على عدم تقديم أي تنازلات قد يكون من شأنها إفساح المجال للتوصل إلى تسوية للنزاع ؛ وذلك لأسباب نفسية بحتة، أو لأسباب تتعلق باعتبارات المكانة أو خشية أن يفسر ذلك بأنه علامة ضعف. والواقع أن مثل هذا الإصرار قد يوجد حتى رغم عدم معارضة مبدأ تقديم التنازلات من جانبه بصفة خاصة، في العمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاع. وإزاء هذا الوضع قد تجد الأطراف المتنازعة في الطرف الثالث مخرجاً لها من هذا الموقف النفسي المعقد، وإن شئت فقل بسبب هذا لجمود السياسي، ومن ثم لا يترددون في قبول تدخله بأي صورة كانت .

3- يتصل بالهدف السابق الذي يسعى إليه الطرف الثالث من وراء تدخله في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية هدف آخر يتمثل في قيامه بتقديم الضمانات اللازمة لاحترام كل طرف من الأطراف المتنازعة لتعهداته الدولية. ويندرج ضمن نطاق هذا الهدف الأخير أي محاولة يقوم بها الطرف الثالث لتعويض أحد الأطراف المتنازعة أو بعضها عن التنازلات المقدمة من جانبه.

ولما كانت المساعي الحميدة والوساطة هما الوسيلتين اللتين تعدّان بحق من أكثر صور تدخل الطرف الثالث شيوعاً فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ؛ لذا فقد يكون من المفيد التركيز على هاتين الصورتين وبيان طبيعة الدور الذي تضطلع به كلتاهما فيما يتصل بتسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية[2].

---

(1) ودودة، مرجع سابق، ص 27.

(2) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 22.

المساعي الحميدة (Good Offices) :

هي أبسط صورة من صور تدخل الطرف الثالث للوصول إلى تسوية سلمية لنزاع دولي معين ؛ وذلك من خلال بذل المساعي للتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة وحثها على قبول مبدأ التفاوض المباشر أو الاتفاق على عرض النزاع على جهة دولية معينة لتسويته بوساطتها. ويقف دور الطرف الثالث هنا عند هذا الحد حيث إنه لا يشترك في المفاوضات - بفرض إمكان الاتفاق على إجرائها - كما أنه لا يبدي أي رأي بشأن طريقة التسوية. والملاحظ أن العمل الدولي قد استقر على اللجوء إلى المساعي الحميدة لتسوية العديد من المنازعات الدولية بما في ذلك منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية، وعادة ما تتركز جهود المساعي الحميدة في محاولات حث الأطراف المتنازعة على بدء المفاوضات المباشرة، التي قد يكون من المتعذر البدء بها قبل تدخل الطرف الثالث[1].

ومن التطبيقات التي تكشف عنها خبرة العمل الدولي فيما يتعلق بدور المساعي الحميدة في تسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال إيفاده مبعوثاً شخصياً له - فيما يتصل بمحاولات تسوية نزاع الحدود الذي نشب في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين بين كمبوديا وتايلاند، وهي المساعي التي أسفرت عن إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الدولتين، ومهدت لاتفاقهما على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه بحكم ملزم. ومن أمثلة المساعي الحميدة أيضاً تلك الجهود التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك لمحاولة تسوية النزاع بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية بشأن بعض أجزاء الحدود المشتركة بينهما سنة 1992م ، وهي الجهود التي كللت بالنجاح حيث تمكنت الدولتان من التفاوض والتوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع ؛ فقد أسفرت هذه الجهود عن توصل قيادتي الدولتين بحضور الرئيس المصري خلال الاجتماع المشترك الذي عقد بالمدينة المنورة في 20 كانون الأول 1992م إلى إبرام اتفاق نص على ما يلي[2]:

---

(1) الرشيدي، مرجع سابق، ص22.

(2) شحاته، مرجع سابق، ص 226.

أولاً: تنفيذاً للاتفاق الحدودي المعقود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر في 4 كانون الأول 1965م، تم الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين يبين فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين.

ثانياً : تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق يناط بها تنفيذ اتفاق سنة 1965م بجميع بنوده وأحكامه وما جاء في هذا البيان المشترك، وتكليف هذه اللجنة بوضع علامات الحدود طبقاً للخريطة المرافقة، ولها أن تستعين في عملها بشركة مسح يتفق عليها، وبحيث تنتهي اللجنة من إنجاز خريطة نهائية يوقع عليها الطرفان، وتعدّ هذه الخريطة نهائية وجزأً لا يتجزأ من اتفاق سنة 1965م .

ثالثاً: تنتهي اللجنة من إنجاز مهامها المذكورة خلال سنة واحدة من تاريخ توقيع هذا البيان المشترك.

والواقع أنه بصدور هذا البيان المشترك الذي وقع عليه وزيرا خارجية المملكة العربية السعودية ودولة قطر، إضافة إلى وزير خارجية جمهورية مصر العربية يكون الخلاف القطري - السعودي قد أمكنت تسويته ودياً[1].

ومن أمثلة هذه المساعي الحميدة كذلك تلك الذي بذلها الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور حامد الغابد في محاولة من جانبه لاحتواء النزاع الذي نشب بين موريتانيا والسنغال في أوائل سنة 1989م، وحثهما على استئناف الحوار من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع[2].

على أن الجهد الحقيقي الذي بذلته هذه المنظمة أي منظمة المؤتمر الإسلامي، كطرف ثالث فيما يتعلق بمحاولة تسوية منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية من خلال اللجوء إلى المساعي الحميدة، إنما يبرز بصفة خاصة في موقفها إزاء النزاع العراقي -

---

(1) الرشيدي، مرجع سابق، ص 24.

(2) محمد السيد سليم، منظمة المؤتمر الإسلامي وتسوية المنازعات، السياسة الدولية، ع 105، تموز / يوليو 1991م، 56.

الإيراني، أو ما عرف بالحرب العراقية - الإيرانية التي نشبت أصلاً في أعقاب قيام العراق - على أثر سقوط الأسرة الشاهنشاهية في إيران في شباط 1979م - بإلغاء معاهدة الجزائر الموقعة بين الدولتين سنة 1979م بشأن تعيين الحدود المشتركة، فكما هو معلوم كان من بين الخطوات المهمة التي خطتها منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع / الحرب، تلك الخطوة التي تمثلت في إنشاء لجنة للمساعي الحميدة ؛ وقد تشكلت هذه اللجنة بموجب القرار الذي صدر عن المؤتمر الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في نيويورك في 26 أيلول 1980م. وفي إطار مباشرتها للمهام التي أنيطت بها حرصت اللجنة المذكورة على إجراء اتصالات مباشرة مع السلطات المسؤولة في كل من العراق وإيران، كما أنها سعت إلى القيام بدور أكبر من مجرد بذل المساعي الحميدة، وقد تمثل هذا الدور بصفة خاصة في مبادرة اللجنة إلى صياغة مشروع متكامل للتسوية لم يحظ في النهاية بقبول أي من الطرفين المتنازعين[1].

وتبدو المساعي الحميدة ذات أهمية خاصة عندما يتفاقم النزاع ويؤدي إلى سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتنازعة، مما ينذر بالخطر ويهدد باللجوء إلى استخدام القوة فيما بينها. عندئذ يتدخل الطرف الثالث لتقديم مساعيه الودية للتخفيف من حدة التوتر وتهيئة السبل أمام الدول المتنازعة للتوصل إلى اتفاق يمنع من استخدام القوة فيما بينها ويدفعها في ذات الوقت نحو الجلوس على مائدة المفاوضات لحله بالطرق السلمية. فصاحب المساعي الحميدة لا يقدم حلاً للنزاع، ولكنه يساعد على التفاوض لحله سلمياً وبالكيفية التي يرونها مناسبة ومتفقة مع مصالحهم [2].

وخشية من استغلال النزاع وتغذيته بإذكاء نار الفتنة بين أطرافه بسبب تأثره بمصالح بعض الدول الأخرى، فإنه ينبغي على من يتولى مهمة المساعي الحميدة أن يتسلح بالنية المخلصة، وأن على سنام الليل بغصن المطر حتى يتمكن من إخماد لهب العواطف المتقدة، لا أن يطل على الأطراف المتنازعة بمنجل الدسيسة ليحتطب كل

---

(1) السيد سليم، مرجع سابق، ص 57.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 50.

الظروف المحيطة بالنزاع لصالحه أو لصالح أي طرف آخر. بمعنى أنه يجب أن لا يكون الطرف الثالث طرفاً في النزاع أو منحازاً لأحد أطرافه، وأن يكون نزيهاً وأميناً في نقل المعلومات والاقتراحات، وإيصال وجهات نظر الأطراف، صحيحة غير مشوشة ولا محرفة حتى يحوز على ثقتهم ويأنسون إليه في نقل أفكارهم [1].

الوساطة : (Mediation)

تعدّ الوساطة من الأساليب السلمية المشهورة لتسوية المنازعات الدولية، يتدخل فيها طرف ثالث، ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة، وليدعوهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود، ويتولى وضع الأسس الرئيسية للحل السلمي الذي يحوز على رضاهم. وقد برزت الوساطة بشكل صريح في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وفي ميثاق جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وفي مواثيق بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بوصفها أسلوباً يتميز بتسهيل إجراء الحوار، والسعي الهادف إلى تحقيق حلول ودية للمنازعات بين الدول [2].

يشير هذا الاصطلاح إلى قيام طرف ثالث - دولة واحدة أو أكثر أو منظمة دولية أو حتى مجرد شخصية دولية مرموقة كالأمين العام لإحدى المنظمات الدولية - بالتوسط بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاشتراك بنفسه معهم في المفاوضات التي تجري، واقتراح ما يراه مناسباً من حلول لا تكون لها قيمة قانونية إلزامية بالنسبة إلى هذه الأطراف. والأصل في الأمور أن الوسيط يكون في العادة ذا نفوذ ومكانة ذاتية كبيرة، هي التي تحمله على التدخل وهي أيضاً التي تحمل الأطراف المتنازعة - وكمبدأ عام - على عدم رفض هذا التدخل. وباستقراء خبرة العمل الدولي المعاصر، يمكن القول بإن الوساطة تأتي على رأس الوسائل السياسية التي يلجأ إليها كثير من الدول لفض منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية التي تثار فيما بينها بطريقة سلمية[3].

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 50.

(2) المرجع نفسه، ص 56 - 57.

(3) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 25.

وتأخذ الوساطة في التطبيق العملي إحدى صورتين أو كلتيهما معاً؛ فمن ناحية أولى هناك الوساطة التي قد تقوم بها دولة واحدة أو دولتان على الأكثر. وهناك من ناحية أخرى الوساطة الجماعية التي تضطلع بها مجموعة من الدول، ويكون ذلك عادةً في إطار إحدى المنظمات المعنية؛ كمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1].

ويمكن القول بإن للوساطة وظيفة وقائية تتمثل في تسكين مشاعر الاستياء وتسهل على الأطراف المتنازعة اختيار الدواء الناجح لشفاء منازعاتهم من مرضها، وتبرز الحاجة للوساطة بشكل ملح، عندما يستفحل النزاع وتبدأ الاستعدادات للحرب، أو عندما يكون القتال قد اندلع بين أطراف النزاع. وفي هذه الحالة، فإن دور الوساطة ينحصر في إيجاد حل مؤقت لوقف إطلاق النار، تمهيداً لوضع حل شامل ونهائي للنزاع. إلا أن قبول أطراف النزاع للوساطة لا يترتب عليه أي أثر في إيقاف أو تعطيل أو تأخير أي إجراءات تكون الأطراف قد شرعت فيها لمواجهة الموقف الناشئ عن ذلك النزاع[2].

وتوضع الوساطة في حيز التنفيذ بناء على اتفاق أطراف النزاع، أو تستهل بمبادرة تصدر من طرف ثالث (قد يكون على سبيل المثال، رئيس دولة، أو الأمين العام للأمم المتحدة). وأياً كان نوع الوسيط، فإنه يجب عليه أن يقوم بالاتصالات المباشرة وتحرير المقترحات والمقارنة بين وجهات النظر للبحث عن مجالات الوفاق بين الأطراف، وإعداد الترتيبات الفورية لسد الفجوات التي من شأنها أن تبقي الطرفين متباعدين، وأن يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد حل أساسي للنزاع في أقرب وقت ممكن. ويتضح مما سبق أن الوسيط هو الذي يتكفل بوضع أسس قاعدة الاتفاق المنشود، ويبذل جهداً يجعله مقبولاً لدى الأطراف [3].

---

(1) الرشيدي ، مرجع سابق، ص 26.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 59.

(3) المرجع نفسه، ص 59- 60.

ومن التطبيقات ذات الدلالة فيما يتعلق بدور الوساطة فيما يختص بالتسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية الوساطة الأمريكية في النزاع الذي نشب في أوائل الخمسينيات بين المملكة العربية السعودية من جانب ومشيختي أبو ظبي ومسقط من جانب آخر بشأن السيادة على واحة البريمي، وهي الوساطة التي كان لها دور كبير في تشجيع الطرفين على قبول مبدأ عرض النزاع على التحكيم الدولي ؛ لتسويته طبقاً للقانون، وإن كانا لم يسيرا في هذا الطريق إلى نهايته [1].

إذاً من الضرورة بمكان، أن يحس أطراف النزاع بثقة تامة تنم عن قناعتهم بأن الوسيط متفهم لمواقفهم، ويتحلى بالكفاءة المطلوبة لتنفيذ وساطته إزاء ذلك النزاع، بعيداً عن الميل أو التحيز لأي طرف منهم، وليس هناك مدة زمنية محددة يمكن للوساطة أن تنجز خلالها، فهي تخضع لظروف النزاع وطبيعته، ما لم يرد نص في الاتفاقيات المطبقة بين الأطراف، يقضي بغير ذلك[2].

فإن نجحت الوساطة فإنها قد تتوج باتفاق يوقع ويصدق عليه من قبل الوسيط والأطراف المعنية أو بتبادل الرسائل أو الإعلان، أو أي صيغة يكون من شأنها التوصل إلى تسوية للنزاع، وإن المقترحات المعدة من الوسيط وكل النتائج التي يتوصل إليها، لا تتمتع بالقوة الإلزامية، ما لم توافق عليها الأطراف المتنازعة، وإن حدث العكس، فأتت الرياح بما لا يشتهيه الوسطاء، فإن فشل الوساطة قد يدفع الأطراف إلى الانتقال بالنزاع نحو المفاوضات، أو التحول نحو وسيلة أخرى من الوسائل السلمية لتسويته [3].

---

(1) أحمد الرشيدي، التحكيم الدولي في الخبرة العربية المعاصرة، مجلة شؤون عربية، ع 62، حزيران / يونيو 1990م، ص 125.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 60.

(3) المرجع نفسه، ص 61.

2- دور الجامعة العربية في حل قضايا الحدود العربية

تعدّ منازعات الحدود من أهم عوامل إثارة النزاعات بين الدول وبالتالي الصراع السياسي بينها[1]. وهذا الأمر ينطبق على نزاعات الحدود العربية، فتلك القضايا كانت مصدراً من مصادر الصراعات العربية. وستظل مصدراً من مصادر الصراع بين الدول العربية ما لم تسو تسوية حقيقية وعادلة[2].

تضطلع المنظمات الإقليمية الدولية بمجموعة من الوظائف الأساسية، لعل أبرزها مساعدة أعضائها وتشجيعهم على فض خلافاتهم ومنازعاتهم بنهج طرق سلمية تحول دون تعريض السلم والأمن الإقليمي والدولي للخطر. وتتضمن مواثيق هذه المنظمات مبادئ وأحكاماً تؤكد على ضرورة الالتزام وإتباع الطرق السلمية في تسوية المنازعات المختلفة، كما تتضمن بعض هذه المواثيق تحديد المسؤوليات المترتبة في حال مخالفة هذه الطرق وتهديد وضعية الأمن والاستقرار الدولي[3].

وجامعة الدول العربية باعتبارها تنظيماً سياسياً إقليمياً تعد واحدة من هذه المنظمات التي جعلت من بين وظائفها وأهدافها الرئيسة العمل على فض النزاعات المحلية الناشئة بين أعضائها بطرق سلمية من خلال إتباع بعض التدابير والإجراءات المنصوص عليها في الوثائق الرسمية الصادرة عنها[4].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985م، ص 51- 52.

(2) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية (1945 - 1981م)، دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م، ص155.

(3) رضوان، مرجع سابق، ص 202.

(4) أحمد الرشيدي، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، محاولة للتقويم في جامعة الدول العربية، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط 1، 1993م، ص 127.

وبما أن تأسيس الجامعة كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن أعضاءها كانوا حريصين على أن تسهم نشاطاتها وهياكلها في تثبيت حالة السلم والتعاون واستقرار النصوص المنظمة لنشاط الجامعة العديد من المبادئ والأحكام التي تدعو إلى اعتماد النهج السلمي في فض المنازعات التي يمكن أن تثار بين أعضائها [1].

ويتجلى مبدأ فض المنازعات والخلافات بالطرق السلمية الذي تكرسه وثائق جامعة الدول العربية في الدعوة إلى المحافظة على الأمن والسلم في المنطقة وتوثيق الصلات بين الدول المنخرطة في الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، ومعلوم أن تحقيق ذلك سيتعصي قيامه مع اعتماد أسلوب العنف والقوة في تسوية المنازعات الناشئة [2].

ليس هناك من شك في أن الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية - العربية تطرح تساؤلاً رئيساً مهماً حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في مجال العمل على إزالة أسباب الخلاف والتوتر بين الأقطار العربية، وتسوية المنازعات المحلية أو الإقليمية التي تحدث بينها، وذلك على اعتبار أن الجامعة العربية هي المنظمة الدولية المعنية - بدرجة أساسية - بحفظ الأمن والسلام في منطقتها أو بين أعضائها. والواقع، أنه على الرغم من أن الجامعة قد تعاملت مع أغلب حالات الخلاف أو النزاع في الوطن العربي منذ قيامها سنة 1945م وحتى الوقت الحاضر، غير أنه لا يزال هناك غموض كبير لدى البعض حول طبيعة الإمكانات المتاحة لهذه المنظمة في مجال هو من أكثر مجالات اهتمامها حساسية وتعقيداً، أي مجال معالجة المنازعات والخلافات العربية المحلية. ولذلك، فلعله لا يكون مخالفاً للحقيقة القول إن أية محاولة جادة للرد على التساؤل المطروح بشأن ما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية في مجال فض وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة الحقائق المتعلقة، ليس فقط بالإطار القانوني أو المؤسسي الذي يضع الضوابط التي تحكم حركة

---

(1) الرشيدي ، مرجع سابق، ص 133.

(2) مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م، ص 53.

الجامعة في المجال المذكور، وإنما أيضاً مجموعة الدلالات التي يمكن استخلاصها من واقع خبرة الجامعة وممارساتها خلال فترة النصف قرن الماضية التي رافقت فيه العمل العربي المشترك بأبعاده المختلفة، الصراعية منها والتعاونية[1].

ليس واقع الجامعة العربية بأفضل من واقع هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ولهذا فإن دور الجامعة العربية دور توافقي تحقق محاولاتها نجاحاً إذا كانت الأطراف المتنازعة على استعداد للتراضي، وغالباً فإن الخلافات التي تحدث بين بلدان الوطن العربي خلافات إما حدودية وإما رد على إهانة، فالعرب بكل أطيافهم ما اعتادوا على الحقد والضغينة، فهم يسعون للحصول على طعامهم، وما يحدث من خلافات سببها تشجيع خارجي، وهذا ما فعلته بريطانيا، وتحاول أمريكا فعلته.

أ- ميثاق جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية:

يعدّ مبدأ التسوية السلمية من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة بين الدول. ولذلك فقد كان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من الأمور التي استغرقت جزءاً كبيراً من اهتمامات المفكرين في مختلف مراحل التاريخ، ومنذ ظهور المجتمعات السياسية المنظمة[2].

ومع انتشار ظاهرة التنظيم الدولي والمنظمات الدولية في العصر الحديث، اكتسبت قضايا المحافظة على السلام والأمن والتسوية السلمية للمنازعات، أهمية خاصة إذ أصبحت من المهام الأولية لأية منظمة دولية. ولذلك فقد أصبحت من المهام الرئيسة لأي منظمة إقليمية، تسوية ما قد ينشأ من منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة لأنها إذا تحولت إلى صراع مسلح، فلربما أدت إلى تفكك المنظمة، وإلى تقسيمها شيعاً وأحزابا بين مؤيد ومعارض لكل من الجانبين المتنازعين[3].

---

(1) أحمد الرشيدي، جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية، مجلة المستقبل العربي، ص 83 .

(2) عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993م، ص 201.

(3) بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1977م، ص 11.

أما بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فعندما أنشئت سنة 1945م، كانت الأيديولوجية السائدة في العالم العربي، "حكم القانون"، إذ كانت القيادات العربية في ذلك الوقت، متأثرة إلى درجة كبيرة بالمذاهب الدستورية الغربية، وبروح وفلسفة عصبة الأمم. ولذلك اعتقدت تلك القيادات أن الخلافات التي تستجد بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لا بد أن تتم تسويتها أمام القاضي الدولي أو الحكم الدولي. وكفى قراءة الأعمال التحضيرية، ومحاضر الجلسات السابقة على إصدار ميثاق 22 آذار 1945م التأسيسي للجامعة، لكي يدرك المرء مدى دفاع كثير من الوفود العربية، خاصة المصرية والعراقية منها، عن مبدأ التحكيم الإجباري، في حالة نشوب نزاع عربي بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجامعة العربية. إلاّ أن هذا الاتجاه، لقي معارضة قوية من جانب وفود عربية أخرى مشتركة في مفاوضات إنشاء الجامعة العربية، وبصفة خاصة الوفد اللبناني الذي طالب بضرورة الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية العربية. وجاء الحل التوفيقي بين الاتجاهين، المنادي بالتحكيم الإجباري، والرافض له من حيث المبدأ، في نص المادة الخامسة من ميثاق 22 آذار 1945م التي نصت على ما يلي[1]:

"لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر بين دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأت الدول المتنازعة إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أوغيرها للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء" ويتضح من تلك المادة، الطابع التقليدي الذي كان يحكم فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية. فتحكيم مجلس الجامعة أو وساطته، غير ملزمين دون موافقة أطراف النزاع، كأن دبلوماسية الجامعة العربية محدودة بالحدود التي تضمنتها المادة الخامسة المذكورة[2]. وحتى عندما أبرمت الدول

(1) الرجال، مرجع سابق، ص 202.

(2) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 11- 12.

العربية فيما بينها، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 حزيران 1950م. وجاء في المادة الأولى من المعاهدة ما يلي :

"تؤكد الدول المتعاقدة - حرصاً على دوام الأمن والسلام واستقرارها - عزمها على فض جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها، أو في علاقاتها مع الدول الأخرى. ولئن كانت هذه المادة الجديدة قد جاءت لتخفيف حدة القيود التي تضمنتها المادة الخامسة بين ميثاق جامعة الدول العربية، إلاّ أنها لم تغير الوضع تغيراً حقيقياً. وما زالت ولاية الجامعة العربية في تسوية المنازعات العربية اختيارية محضة، مرتهنة بموافقة الدول الأطراف في النزاع، أو عدم موافقتها على ذلك.[1]

ب - دور الأمين العام للجامعة العربية في مجال تسوية منازعات الحدود:

تتحدد وظيفة الأمين العام للجامعة العربية في ضوء النصوص الواردة في ميثاق الجامعة وفي اللوائح الداخلية لكل من مجلس الجامعة وأمانتها العامة. غير أنه في ضوء ما جرى عليه العمل فعلاً، يمكن الاستنتاج بأن وظيفة الأمين العام قد شهدت تطوراً كبيراً وبصفة خاصة دوره السياسي بالنسبة للقضايا العربية كافة، تحت ضغط الظروف التي أحاطت بالجامعة والمشكلات التي تعرضت لها. وقد استند الأمين العام في قيامه بدور سياسي رئيس في مجال تسوية المنازعات العربية والوساطة بين الأطراف العربية المتنازعة إلى تزايد اهتمام الجامعة - وبصفة خاصة المجلس - بمنصب الأمين العام، والاقتناع بأهمية هذا المنصب، باعتباره أحد العوامل الفاعلة في إدارة مختلف المنازعات العربية بشكل إيجابي[2] .

تخللت تجربة الجامعة العربية في مجال تسوية بعض نزاعات الحدود بين أعضائها مبادرات متميزة قام بها بعض أمنائها العامين، وذلك برغم الدور المحدود الذي يرسمه

---

(1) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 12- 13

(2) الرشيدي، جامعة الدول ، مرجع سابق، ص 90.

ميثاق المنظمة للأمين العام في مجال التدخل والمشاركة في وظيفة التسوية السلمية للمنازعات [1].

وإذا كانت الأمانة العامة تشكل إحدى الأجهزة الرئيسة للمنظمة، فإن ميثاق الجامعة اكتفى مع ذلك بإبراز الجانب الإداري والتنظيمي لدور الأمين العام الذي يعينه مجلس الجامعة [2]، كما يقوم الأمين العام بدوره بتعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسين بعد موافقة المجلس، وإعداد مشروع ميزانية الجامعة الذي يعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية[3].

لكن إلى جانب هذه الوظيفة الإدارية للأمين العام، يشير ميثاق المنظمة إلى رتبته في هيكلها التي تتحدد بمستوى سفير، الأمر الذي يتيح له إمكانية واسعة للتصرف والمبادرة ليس فقط كموظف إداري وتنفيذي للمنظمة، وإنما أيضاً كممثل دبلوماسي لها وللدول العربية الأعضاء فيها [4].

ومما يعزز إمكانات التصرف السياسي والدبلوماسي للأمين العام للجامعة ما تضمنته المادة الثانية عشرة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة التي منحته اختصاصات سياسية كما أن المادة الأولى من النظام الداخلي للأمانة العامة تتضمن قيام الأمين العام بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هيئات الجامعة، مما يعني أن هذه الوظائف الأخرى قد تتضمن أموراً ومهاماً سياسية [5].

ولعل من جملة الأمور السياسية التي يمكن للأمين العام القيام بها في إطار جهود الجامعة الرامية إلى تسوية الخلافات المحلية، قيامه بعملية الوساطة من أجل التوفيق بين

---

(1) نهلة محمد أحمد جبر، جامعة الدول العربية / نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي، مجلة شؤون عربية، ع 82، ص 230.

(2) الفقرة الأولى من المادة 12.

(3) الفقرة الأولى من المادة 13.

(4) رضوان، مرجع سابق، ص 210.

(5) جبر، مرجع سابق، ص 230.

المتنازعين إما بتكليف من مجلس الجامعة عملاً بالمادة الثانية عشرة المشار إليها[1]، أو بمبادرة منه بوصفه ممثلاً دبلوماسياً للمنظمة ولأعضائها جماعة وفرادى. وعلى ضوء ذلك، فإن هناك اتجاهاً داخل الجامعة يرمي إلى تعزيز المكانة والدور السياسي والدبلوماسي للأمين العام من خلال جعل عملية تعيينه مرتبطة ليس باتفاق أعضاء مجلس المنظمة وإنما باتفاق ملوك ورؤساء الدول الأعضاء فيها [2].

ويتبين من خلال تحليل نشاطات وتجارب الأمناء العامين السابقين، أن ممارساتهم شملت عدداً من الأدوار السياسية والدبلوماسية[3] التي كانت تدعم وظيفة الجامعة في تسوية عدة قضايا خلافية بما فيها قضايا الحدود العربية.

ولعل من أبرز القضايا الحدودية التي طرحت على الجامعة العربية في بداية عهدها، الخلاف الحدودي بين العراق والكويت الذي نشب سنة 1961م بعد الاستقلال السياسي للكويت، وذلك على إثر دعوة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق وعدم الاعتراف بالحدود الدولية الفاصلة بين القطرين على أساس الشعار الذي رفعه آنذاك "حدودنا من زاخو إلى جنوب الكويت" كما قام العراق بتحريك قواته إلى حدود الكويت، وفي الوقت نفسه تحركت قوة بريطانية إلى الكويت بطلب رسمي من حاكم البلاد[4] لمواجهة القوات العراقية .

ومباشرة بعد اندلاع هذا الحادث، قامت الكويت بمراسلة الجامعة العربية ومجلس الأمن بالأمم المتحدة تشتكي فيها من التصرف العراقي، وبرغم البطء الذي ميز موقف الجامعة عن موقف مجلس الأمن في تفاعلهما مع الحادث، فإن الأمين العام للمنظمة العربية نشط - بعد تكليفه من طرف المجلس - في إجراء وساطة بين المسؤولين العراقيين والكويتيين تمخضت عن بلورة تصور للجامعة فيما يتعلق بتسوية هذا النزاع[5].

---

(1) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 96.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 211.

(3) غالي، المرجع السابق، ص 211.

(4) شهاب، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 144.

(5) عز الرجال، مرجع سابق، ص 203 .

وقد تضمن قرار مجلس الجامعة المتعلق بهذه التسوية والصادر في 20 تموز 1961م التزام حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن، كما تضمن التزام حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق، وتأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أي من دول الجامعة العربية طبقاً لميثاق الجامعة، والترحيب بدولة الكويت عضواً في المنظمة ومساعدتها في الانضمام إلى الأمم المتحدة. كما التزمت الدول العربية وفقاً لهذا القرار الذي صدر بالإجماع باستثناء صوت وفد العراق، بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها، وتكليف الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ[1].

وفي إطار إجراءات تنفيذ هذه الفقرة من القرار، قام الأمين العام للجامعة - ولأول مرة في تاريخ المنظمة - بالإشراف على إنشاء قوة طوارئ عربية للسهر على تنفيذ بنود التسوية[2]، وذلك على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة في بعض حالات النزاع الدولية الأخرى.

وقد أسهم تحرك الجامعة العربية من خلال أمينها العام في التخفيف من حدة الأزمة العراقية الكويتية آنذاك، ولم تكد تمضي سنتان بعد ذلك حتى اعترفت العراق باستقلال الكويت، كما اتفقت حكومتا البلدين على تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما[3].

يتضح من خلال هذا النزاع أن الأمانة العامة للجامعة أدت دوراً متميزاً في تهدئته، وحققت نجاحاً مهماً فيما يتعلق بتكوين قوات طوارئ عربية برغم أن هذا النوع من الآليات العسكرية لفض النزاعات لم يرد في ميثاق المنظمة. كما شكل انسحاب القوات

---

(1) محمد عبد الحميد الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974م، ص 394- 397.

(2) تشكلت هذه القوات العربية من حوالي ألف جندي سعودي، وألف جندي أردني، وألف جندي مصري، وخمسمائة جندي من كل من السودان وتونس، وعهدت برئاسة هذه القوات إلى قوات سعودية : أنظر غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 88.

(3) شهاب، جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 145 .

البريطانية من الأراضي الكويتية أحد جوانب نجاح هذا الدور الذي قام به الأمين العام ومن خلاله نجاح الدبلوماسية الجماعية العربية التي تحركت لفض النزاع[1] .

أمام النزاع العراقي الكويتي لسنة 1973م فقد بادر الأمين العام للجامعة غداة اندلاعه بزيارة إلى الكويت، وتمخضت جهوده هناك عن تعزيز جهود وساطة عربية أخرى تمت خارج نطاق الجامعة عن تشكيل لجنة مختلطة مكلفة بتحديد الحدود بين البلدين المتنازعين. وكانت الجهود العربية التي جاءت تعزيزاً لمبادرة الأمين العام متمثلة في الدور الذي قامت به كل من سوريا ومصر اللتين أرسلتا مبعوثين عنهما إلى العراق والكويت لدعوتهما إلى تسوية خلافهما بالطرق الودية. كما أسهم في هذه الجهود العربية زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، مما مكن من التوصل إلى اتفاق شرعت بموجبه القوات العراقية بالانسحاب في 5 نيسان 1973م من المواقع التي كانت قد احتلتها بالكويت[2].

وشكل نزاع الحدود بين شطري اليمن الذي نشب سنة 1972م نموذجاً آخر للنزاعات الحدودية العربية التي توقفت في تسويتها دبلوماسية الجامعة العربية عن طريق أمينها العام. فعلى إثر فشل الجهود التي بذلها وزير خارجية الكويت لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي انطلق في شباط وأيار 1972م وتصاعد بعد ذلك في سبتمبر من السنة نفسها، تقدمت الجمهورية اليمنية بطلب إلى مجلس الجامعة المنعقد في دورته العادية في أيلول 1972م للنظر في هذا الخلاف[3] .

وكان الأمين العام قد قام بإجراء مساع حميدة بين المتنازعين قبل عرض الخلاف على المجلس، إلاَّ أن هذا الأخير أصدر بعد ذلك توصية تقضي باستمرار الأمين العام في جهوده بمساعدة لجنة خاصة لتحقيق المصالحة بين اليمنيين وفض خلافهما حول مناطق الحدود المتنازع عليها، وبذلك تمكن الأمين العام بمساعدة أعضاء اللجنة من التوصل إلى تصور لتسوية هذا الخلاف، وتمثل ذلك في الإعلان عن اتفاق كل من صنعاء وعدن في

---

(1) عز الرجال، مرجع سابق، ص 203.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص 213.

(3) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 157.

13 تشرين الأول 1972م يقضي بوقف إطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين إلى مسافة عشر كيلو مترات من الحدود المشتركة وإنهاء تركيز القوات ووقف الحملات الإعلامية المضادة وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار على الحدود بينهما مع إشراك ممثلين عن الجامعة العربية في هذه العملية[1] .

ولم يتوقف نجاح جهود الجامعة فقط عند بلورة هذا التصور للتسوية، وإنما امتدت إلى حد تشجيع البلدين على الاتحاد في أثناء مباحثاتهما الثنائية، مما تمخض عنه توقيع اتفاق سلام بين البلدين من جهة وتوقيع اتفاقية اتحادية بينهما في 28 تشرين الأول 1972م من جهة أخرى[2].

وإذا كانت هذه النماذج من النزاعات الحدودية العربية قد عرفت لحظة اندلاعها نجاحاً نسبياً في عملية إخمادها وتهدئتها بالطرق الودية من خلال جهود الأمين العام[3]، فإنه لا ينبغي إغفال نماذج أخرى من هذه الخلافات التي أخفقت الجامعة في التعامل معها لإيجاد حلول لها .

ج- دور مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات الحدودية:

إلى جانب الدور المتزايد الذي يؤديه أمين عام جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية لخلافات ونزاعات أعضاء المنظمة، تؤدي اجتماعات القمة العربية التي يلتئم فيها ملوك ورؤساء الدول الأعضاء دوراً متميزاً كذلك في مجال بحث القضايا الخلافية ومحاولة إيجاد حلول ملائمة لها. ومع أن نظام انعقاد مؤتمرات القمة العربية

---

(1) غالي، مرجع سابق، ص 158- 159.

(2) عز الرجال، مرجع سابق، ص 214.

(3) تنبغي الإشارة إلى أن تسوية هذه النزاعات لم تكن نهائية وحاسمة، فهذه النزاعات غالباً ما كانت تنطوي على اعتبارات قانونية برغم دوافعها السياسية الظاهرة، وكان أقصى ما كانت تنجح فيه الجامعة في تعاملها معها هو إخمادها وتهدئتها وسحب طابع التوتر العسكري عنها لتبقى في حدود خلاف هادئ .لذلك فلا غرو أن تنفجر هذه الخلافات من جديد كلما تدهورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين أطرافها .

سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة غير وارد في ميثاق الجامعة، غير أن الميثاق تضمن إشارة إلى هذا المستوى العالي من تمثيل الدول العربية الأعضاء في المنظمة، بحيث جرى التأكيد على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة[1] .

ولعل انعقاد اجتماعات ممثلي الجامعة على مستوى القمة لا يعكس فقط أحد أبرز مظاهر النشاط السياسي للمنظمة العربية، وإنما أيضاً رغبة أعضائها في تفعيل دورها أكثر وتأكيد وظيفتها كمجال للتشاور والتداول والتنسيق على أعلى مستوى، وفض الخلافات بالطرق الودية واحتوائها قبل أن تنفجر، لذلك فإن اجتماعات القمة كانت من أهم الوسائل السياسية والدبلوماسية التي كان يتم التطلع إليها في معالجة الخلافات التي يستعصي حلها أمام طرق ووسائل التسوية السلمية الأخرى[2].

وإذا كانت قرارات مؤتمرات القمة العربية قد أضحت تمثل أحد مصادر الشرعية العربية إلى جانب مقتضيات ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك التي يتم الاستناد إليها في العمل العربي والتنسيق والتعاون بين أعضاء المنظمة[3]، فإن انعقاد أعضائها على مستوى القمة وبصورة منتظمة أحياناً لم يخضع لأية محاولة تأطيرية أو تنظيمية في إطار ميثاق المنظمة، كما لم يجر إعداد أو وضع نظام داخلي لهذا النوع من الاجتماعات لملوك ورؤساء الدول العربية وطريقة أعمالهم وطبيعة القضايا والأمور التي يمكن دراستها[4] .

وأمام غياب هذه الإجراءات التنظيمية لعمل اجتماعات القمة العربية وطبيعة القضايا والخلافات التي يمكن طرحها للتداول والبحث فيها، فإن المبادرة السياسية للجامعة العربية أو لدولة أو لمجموعة دول عربية تظل أهم دافع يكمن وراء عقد هذا النوع من الاجتماعات. أما القضايا السياسية التي تطرح للنظر فيها خلال هذه الاجتماعات، فإن ذلك يظل رهيناً بتقدير ممثلي الدول العربية وخاصة منهم وزراء الخارجية الذين ينكبون في

---

(1) رضوان، مرجع سابق، ص 216.

(2) هيثم الكيلاني، المصالحة القومية بين التعجيل والتأجيل، مجلة شؤون عربية، ع 81، ص 20 .

(3) المرجع نفسه، ص 20 .

(4) جبر، مرجع سابق، ص 228.

اجتماعات تمهيدية على وضع جدول أعمال مؤتمر القمة وتحضير ملفاتها. ومع أن اجتماعات القمة العربية طغت على معظمها قضايا الصراع العربي الإسرائيلي - وخاصة ما يرتبط منها بقضية فلسطين بالإضافة إلى أمور أخرى تهم مجالات العمل العربي المشترك، فإن قضايا الحدود العربية حظيت هي الأخرى بجانب من اهتمامات قادة الدول الأعضاء بالجامعة خلال لقاءاتهم المتعددة، بحيث عولجت بعض هذه القضايا الحدودية بصورة مباشرة عبر إدراجها في جدول أعمال القمة، كما أمكن معالجة هذه القضايا بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق الاجتماعات واللقاءات الجانبية التي تتاح للقادة العرب على هامش أشغال المؤتمر[1].

وبالرغم من أن نصيب هذه القمم العربية من النجاح في معالجة الخلافات والنزاعات الحدودية كان محدوداً[2]، فإن دبلوماسية القمة في هذا المجال عدت من جملة الطرق السلمية التي استحدثتها الجامعة لتعزيز الوسائل والآليات الأخرى المتاحة، كالوساطة من أجل التوفيق والتحكيم ومساعي الأمين العام.

ومن ضمن النزاعات الحدودية التي أدت فيها القمة العربية دوراً ملحوظاً في تسويتها النزاع حول منطقة الوديعة الذي نشب بين المملكة العربية السعودية والشطر الجنوبي لليمن قبل الوحدة. كما كادت إحدى اجتماعات القمة العربية أن تجد تسوية للنزاع الحدودي المغربي الجزائري لسنة 1963م، وذلك في اجتماع القاهرة الذي عقد في الفترة من 13- 17 كانون الثاني 1964م، بحيث جرى في إطار هذا المؤتمر اتصال مباشر بين زعيمي الدولتين المتنازعتين، ونتج عن هذا اللقاء إبرام الجانبين لاتفاق جديد بينهما بعد ذلك في 20 شباط من السنة نفسها حيث نص على انسحاب القوات المتحاربة من الحدود المشتركة للبلدين إلى ما وراء 7 كم من المناطق التي تم احتلالها في الأول من تشرين الأول عام 1963م، كما نص الاتفاق على اعتبار أن منطقتي حاسي بيضاء وأم العشار مناطق منزوعة السلاح فضلاً عن أن الطرفين قررا كذلك تبادل الأسرى بينهما[3].

---

(1) رضوان، مرجع سابق، ص 217- 218.

(2) عز الرجال، مرجع سابق، ص 205 .

(3) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سابق، ص 148.

ومع أن التسوية النهائية لهذا النزاع قد أعلن عنها أمام إحدى مؤتمرات القمة الإفريقية وليست العربية، فقد سبقتها عدة جهود وخطوات تمهيدية لا شك أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة كان إحدى جوانبها، فدبلوماسية القمة العربية - حتى وإن لم تكن ناجعة في فض الخلافات بصورة حاسمة ومباشرة - فهي على الأقل تتيح فرصة لقاء القادة السياسيين للحديث فيما بينهم وتبادل وجهات النظر وتفهم المواقف المختلفة من القضايا الخلافية المطروحة، مما يسهم في إيجاد مناخ ملائم للحوار والتفاوض مثلما جرى بالنسبة للنزاع المغربي الجزائري[1] .

ويكتسي مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالقاهرة يومي 9-10 أب 1990م طابعاً خاصاً لكونه أول مؤتمر قمة ينعقد بصورة استعجاليه خصيصاً للنظر في نزاع إقليمي وحدودي وسياسي تمثل في قيام القوات العراقية باجتياز الحدود والتغلغل في الأراضي الكويتية بقصد ضمها للعراق[2]. فبمجرد اندلاع الأزمة العراقية الكويتية التي تصاعدت بصورة خطيرة ووتيرة سريعة، أخذت بعض الدول العربية والأجنبية تبذل جهودها ومساعيها لاحتواء المشكلة وتحقيق عودة القوات العراقية إلى بلادها، لكن رفض الجانب العراقي وإصراره وتمسكه بموقفه القاضي بضم الكويت وتلويح القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري[3]، دفع بمصر إلى دعوة الدول العربية لعقد مؤتمر قمة طارئ في القاهرة من أجل الخروج بموقف عربي موحد حيال هذه الأزمة .

وتمخض مؤتمر القاهرة عن قرارات عكست انشطار الصف العربي وتباين المواقف واختلافها من الأزمة، بحيث جاءت هذه القرارات بأغلبية 12 صوتاً رافضاً للتحرك العراقي ومنددا به[4]، فقد رفض هذه القرارات كل من العراق وفلسطين وليبيا، وتحفظت

---

(1) رضوان، مرجع سابق، ص 218.

(2) أنظر وقائع القمة العربية الطارئة في القاهرة في 10 أب 1990م، في المجلة المصرية للقانون الدولي، ع 46 ، ص 148- 190 .

(3) Gilbert Guillaume: les grandes crises internationals et le droit, editions du seuil, 1994, p 272.

(4) أنظر تفاصيل ذلك، في المجلة المصرية للقانون الدولي، ع 46 ، ص 190 .

بشأنه كل من السودان والأردن وموريتانيا. أما الجزائر واليمن فقد امتنعتا عن التصويت، في حين وافقت عليه بقيت الدول العربية .

يمكن القول من خلال استعراض مواقف الجامعة العربية إزاء النزاعات الحدودية العربية إن دور الجامعة قد اتسم بعدم الفعالية وذلك إما بسبب القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية عامة، وبالتالي منازعات الحدود في الميثاق الحالي. أو الحساسية الشديدة التي تظهر عند معالجة نزاع حدودي معين بين الدول العربية، وذلك ابتداء من الوساطة أو المساعي الحميدة للأمين العام أو مجلس الجامعة باعتباره السلطة المختصة - وفقاً للميثاق الحالي - في تسوية المنازعات أو حتى مؤتمرات القمة العربية. إنه ومع عدم الحسم النهائي حتى الآن لمعظم، إن لم يكن لكل نزاعات الحدود العربية، واحتمال انفجارها وتصاعدها إلى الدرجة التي تهدد بنشوب حروب بين الدول العربية، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلاّ بإنشاء محكمة عدل عربية تستطيع من خلالها التوصل إلى تسوية نهائية لنزاعات الحدود، تلك في حالة عدم توصل الطرفين إلى حل نهائي لها. إن الواقع العربي الحالي لا يمكن من إعادة النظر في ميثاق الجامعة الحالي وإقرار مشروع التعديل. ومع ذلك يبقى من الضروري الدعوة إلى الإسراع بإقرار مشروع التعديل وجعله ميثاقاً رئيساً لمعالجة القصور في معالجة النزاعات العربية وبالتحديد نزاعات الحدود العربية [1].

إن دور الجامعة العربية كان، إذاً، مخيباً للآمال. وقد سوّغ البعض هذه الخيبة بالقول إن الجامعة ليست سوى صورة عاكسة للأوضاع والعلاقات العربية. ولكن هذا التسويغ خاطئ لأن الجامعة العربية عندما نشأت وفجرت الآمال، ظهرت بمظهر القائد لمسيرة الوحدة. وما يطلب من القائد يفوق ما يطلب من غيره. والمطلوب من القائد في العالم الثالث أن يتفاعل مع الجماهير ويخطط لمستقبلها ويقودها في خط مستقيم نحو الهدف

(1) عز الرجال، مرجع سابق، ص 205.

المنشود. ولهذا كان على الجامعة أن تكون في سلوكها وأعمالها، قدوة حسنة لأعضائها، ومثلاً يحتذى في تسوية المنازعات والخلافات، والترفع عن المهاترات والترهات، والتسامي في كل التصرفات. والمؤلم أن الجامعة عجزت عن بلوغ هذا المستوى، وأحجمت عن تذليل الصعاب، ورضيت بالانغماس في حمئة الخصومات الرخيصة، ولم تتمكن أبداً من فرض إرادتها وهيبتها على أعضائها [1].

وخيل إلى بعض الباحثين أن من أسباب عجز الجامعة افتقارها إلى محكمة عدل عربية. وبالغت فئة منهم في تقدير أهمية هذه المحكمة حتى راحت تتطلع بشوق، كما فعل الدكتور محمد طلعت الغنيمي «إلى اليوم الذي تشرق فيه تلك المحكمة حتى تقوم بدورها في تدعيم السلام في المنطقة وتأكيد سيادة القانون الدولي وتطوير أحكام القانون العام العربي ...». ونحن نعتقد أن إنشاء محكمة عدل عربية لن يخفف من حدة المنازعات ولن يغير من واقع العلاقات العربية شيئاً. فالمنازعات العربية هي خلافات سياسية وليست قانونية. وبسبب هذه الصيغة السياسية لن تتمكن المحكمة من إنجاز مهمتها. وهناك دول نامية عديدة تنفر من القانون الدولي لأنه من صنع الدول الاستعمارية، ولأنه تعبير صادق عن ميول هذه الدول ومطامعها ورغباتها. ثم أن هناك ظاهرة عالمية تتجلى اليوم في ابتعاد الدول عن القوانين والمحاكم الدولية، والاتجاه شطر التسوية السياسية والدبلوماسية لكل المنازعات[2].

---

(1) محمد المجذوب، انطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية، مجلة شؤون عربية، ع 13، آذار/مارس 1982م، جمادي الأولى 1402هـ، ص 134.

(2) المرجع نفسه، ص 134.

3- التسوية القانونية لمنازعات الحدود السياسية العربية

كما هو الشأن بالنسبة لجميع النزاعات، فإن نزاعات الحدود الدولية تخضع هي الأخرى خلال عملية تسويتها السلمية لإحدى طريقتين أساسيتين الأولى سياسية والثانية قضائية، فأما طريقة التسوية القانونية أو القضائية، فهي تلك التي تباشرها إحدى الجهات التحكيمية استناداً إلى النصوص والوثائق والأحكام القانونية التي تعدم الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية أو أي اعتبارات أخرى غير القانونية، وغالباً ما يجسد هذه الجهات التي تقوم بهذا النوع من عمليات التسوية المحاكم الدولية وبصفة أخص محاكم المنظمات الدولية الإقليمية ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة[1].

تأخذ التسوية القانونية للمنازعات الدولية على وجه العموم إحدى صورتين في التطبيق العملي؛ وهما التحكيم الدولي من جانب والقضاء الدولي من جانب آخر. ويمكن القول بإن هاتين الوسيلتين تعدّان بحق من أكثر الوسائل السلمية التي تفضل الدول اللجوء إليها لتسوية ما قد يثار بينها من منازعات بشأن الحدود وكذا المنازعات الإقليمية عموماً. ونعرض فيما يلي لدور كل من هاتين الوسيلتين فيما يتعلق بهذا الموضوع، وذلك في ضوء ما تكشف عنه خبرة العمل الدولي والعربي المعاصر[2].

خلافاً للوسائل الدبلوماسية التي تعتمد بالدرجة الأولى، على اتفاق الأطراف أنفسهم، ولا تكون نتائجها ملزمة لهم، ما لم يتفقوا على غير ذلك، فإن التسوية القضائية للمنازعات الدولية تقتضي عرض النزاع على التحكيم أو القضاء الدولي، وتتوج بالقرارات الإلزامية التي تصدر عنهما، وتكون نهائية وغير قابلة للاستئناف كما يلتزم الأطراف باحترامها وتنفيذها. وتشمل التسوية القضائية عرض النزاع على التحكيم والقضاء الدولي[3].

---

(1) رضوان، مرجع سابق، ص 199، 200.

(2) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 35.

(3) اليوسفي، مرجع سابق، ص 71.

أ - التحكيم الدولي:

التحكيم له أهمية بارزة في حل الكثير من المنازعات الدولية ويقصد به قيام شخص أو هيئة في الفصل في نزاع دولي بموجب قرار ملزم بناء على طلب أطراف النزاع، وقد عرف التحكيم منذ القدم كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ويهدف التحكيم إلى حل المنازعات بين الدول بواسطة قضاة يختارونهم على أساس احترام القانون. وقد عرف العرب التحكيم حيث كانت القبائل العربية تختار رئيس قبيلة أو شيخاً من المشهود لهم بالحيدة والأمانة لكي يقوم بالتحكيم فيما يشجر بين قبيلتين أو أكثر من منازعات، وعندما جاء الإسلام دعا إلى الإصلاح بين الأطراف المتنازعة بالعدل والقسطاس [1].

وفي ذلك يقول الله تعالى : **(وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)**[2] .

والتحكيم الدولي بصورته الراهنة لم يأت من فراغ، وإنما عرفته المجتمعات القديمة، وقد تم تنظيم التحكيم الدولي تنظيماً جيداً على النحو الذي نراه الآن، وتمثل اتفاقيتا لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية الأولى سنة 1899م، والثانية كانت سنة 1907م أول إجماع دولي على أهمية استخدام التحكيم في حل الخلافات التي تثور بين الدول. وبموجب هاتين المعاهدتين المذكورتين تم تنظيم موضوع وإجراءات التحكيم كما تم وضع هيكل محكمة التحكيم الدائمة.[3]

التحكيم هو إجراء يقوم به طرف ثالث مختار - قد يكون شخص واحد أو هيئة تحكيم - بغية الفصل في نزاع دولي معين - بين دولتين أو أكثر - سواء كان ذا صبغة قانونية تتعلق بتفسير معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف، أو يرتبط بادعاءات تتعلق بانتهاك قواعد القانون الدولي، أو ذا صبغة مادية بحتة مثل المنازعات الحدودية [4].

---

(1) الجهيني، مرجع سابق، ص 250.

(2) سورة الحجرات آية 9.

(3) الجهيني، المرجع السابق، ص 251.

(4) اليوسفي، مرجع سابق، ص 71.

ينصرف مفهوم التحكيم - بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات - إلى ذلك الإجراء أو النظام الذي يمكن عن طريقه التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع محل الاعتبار بحكم ملزم تصدره هيئة خاصة يقوم أطراف النزاع بأنفسهم باختيار أعضائها ووضع القواعد الإجرائية ذات الصلة وتحديد القانون الذي تتولى هذه الهيئة تطبيقه في شأن هذا النزاع، وواضح أن التحكيم الدولي بهذا المعنى له سماته الخاصة والمميزة [1].

الأصل في التحكيم أنه إجراء رضائي، بمعنى أنه يقوم على القبول والإرادة الحرة للأطراف المتنازعة، ولا تجبر دولة ما على الالتجاء إلى التحكيم، إلا إذا هي وافقت على ذلك. ومثل هذه الموافقة قد تكون سابقة لحدوث النزاع، وقد تكون لاحقة له، أو بمناسبة نشوبه. وتعدّ الموافقة على الالتجاء إلى التحكيم مسبقة إذا كانت الدول المعنية قد أبرمت معاهدة تحكيم عامة تعهدت فيها بأن تحيل إلى التحكيم كل ما ينشأ بينها من منازعات أو طائفة معينة من المنازعات. فمثلاً أبرمت الأرجنتين وشيلي معاهدة تحكيم عامة في 28 أيار 1902م. وبموجب هذه المعاهدة اتفقتا على تحكيم الحكومة البريطانية في أي نزاع ينشأ بينهما مهما كانت طبيعته، وكانت هذه المعاهدة هي أساس تحكيم الحدود لسنة 1966م بين الأرجنتين وشيلي[2].

وتعدّ الموافقة على التحكيم مسبقة أيضاً إذا نصت المعاهدة المبرمة على أنه إذا نشأ أي خلاف أو نزاع بشأن تفسير أحكام المعاهدة أو تطبيقها، فإنه يحال على التحكيم. ومن أمثلة ذلك معاهدة الحدود لسنة 1975م بين العراق وإيران. فقد نصت المادة السادسة من هذه المعاهدة على أنه إذا حدث خلاف حول تفسير أو تطبيق المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها، ولم يفض هذا الخلاف عن طريق المفاوضات أو المساعي الحميدة لدولة صديقة فإنه " سيصار إلى حله عن طريق التحكيم " [3].

---

(1) الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مرجع سابق، ص 35.

(2) فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، ط 1، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1982م، ص 148.

(3) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1975م، منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1979م، ص 270.

وأما الموافقة اللاحقة فتكون عندما تتفق دولتان بموجب اتفاق خاص على إحالة نزاع قائم بينهما - أي نزاع سبق نشوبه - إلى التحكيم. فمثلاً مسألة البريمي أحيلت إلى التحكيم بموجب اتفاق عقد في 30 تموز 1954م بين حكومة المملكة المتحدة البريطانية وايرلندا الشمالية والمملكة العربية السعودية. وسواء كانت الموافقة على إحالة النزاع إلى التحكيم سابقة أو لاحقة لنشوب النزاع، فإنه ينبغي على الأطراف المتنازعة أن تعقد اتفاق تحكيم compromis تحدد فيه - بين أمور أخرى - عدد المحكمين، وطريقة اختيارهم، وموضوع النزاع، والقانون الذي تطبقه المحكمة، والإجراءات التي تتبعها، والمدة التي يصدر الحكم خلالها، وليس هناك ما يمنع أطراف النزاع من أن تستعين في إعداد اتفاق التحكيم بمعاهدة لاهاي لسنة 1907م، أو بالقواعد النموذجية لإجراءات التحكيم التي وضعتها لجنة القانون الدولي في سنة 1953م وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1958م [1].

وفيما يتعلق بمكان انعقاد محكمة التحكيم فإن اتفاق التحكيم هو الذي يتكفل بتحديده، فإن لم يتعرض له بالذكر، فإنه قد يحدده بناء على توصية من رئيس المحكمة. وفي كل الأحوال فإنه ينبغي عند اختيار مقر المحكمة مراعاة توفر المستلزمات الإدارية الضرورية التي تمكنها من أداء مهامها من دون عوائق، فإن كان عمل المحكمة يتطلب على سبيل المثال، العمل بلغتين مختلفتين (الإنجليزية والعربية مثلاً) في آن واحد فإنه من الأيسر لها أن تعقد جلساتها حيثما يمكنها الحصول على العاملين والمترجمين الشفويين والتحريريين باللغتين المطلوبتين وبالنسبة للنظام الداخلي لمحاكم التحكيم، فإن اتفاقيات التحكيم تتفاوت نسبياً في هذا الشأن، فأحياناً تخولها صلاحيات واسعة تمكنها من تحديد قواعد نظامها الداخلي، مع أي إجراءات أخرى قد تؤثر على سير التحكيم ، وقد يحدث عكس ذلك فلا تتمتع محاكم التحكيم إلا بسلطة محددة في هذا المجال[2].

---

(1) طه، مرجع سابق، ص 149.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 76.

اختيار المحكم أو هيئة التحكيم :

للأطراف المتنازعة كامل الحرية في اختيار المحكمين وتحديد عددهم. فمن الجائز أن يكون المحكم شخصاً واحداً أو هيئة تحكيم مكونة من عدة أشخاص[1]. وسنورد نماذج للطرق المختلفة التي تم أو يتم بموجبها اختيار هيئات التحكيم، فمثلاً حسب نظام المحكمة الدائمة للتحكيم، وما لم تتفق الأطراف المتنازعة على خلاف ذلك، يعين كل طرف محكمين يكون أحدهما على الأكثر من جنسيته وذلك من قائمة أسماء المحكمين المودعة لدى المحكمة. ويقوم المحكمون الأربعة بدورهم اختيار محكم مرجح Umpire تكون له الرئاسة، ويشترط ألا يكون أي من المحكمين من رعايا دولة هي طرف في النزاع، أو مقيماً في إقليمها، أو يعمل في خدمتها [2].

وتحدد مهمة المحكمين واختصاصهم بموجب الاتفاق التحكيمي[3]، سواء كان طارئاً أو دائماً ، كما يحق للمحكمين، تفسير مضمون الاتفاق بشرط أن يراعوا في ذلك مقاصد الأطراف المعنية، وأن يتقيدوا مبدئياً - بالتفسير القانوني- لدى محاولتهم تسوية أي نزاع (وقد يحدث أن الدول المعنية تفوض المحكمين بصلاحيات استثنائية، وتقر لهم حق الاستناد في الحكم الذي سيصدرونه، إلى اعتبارات العدل والإنصاف، أو تمنح قراراتهم صيغة تنفيذية - كما جرى في قضية خليج ديلاغو سنة 1872م، إذ عهد إلى رئيس جمهورية فرنسا رسم الحدود بين بريطانيا العظمى والبرتغال في أفريقيا الجنوبية، ولكن هذا التصرف يخرج التحكيم عن أهدافه) ويحدث في المقابل، أن الدول تتخذ الحيطة والحذر اللازمين، فتقوم باطلاع المحكمين على القواعد القانونية التي ينبغي عليهم الاستئناس بها[4].

---

(1) رينيه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموجي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1983م، ص 97.

(2) طه، مرجع سابق، ص 149.

(3) اليوسفي، مرجع سابق، ص 76.

(4) دوبوي، مرجع سابق، ص 97.

والخلاصة، بالنسبة للقانون الذي يجب على محاكم التحكيم أن تطبقه على النزاع الماثل أمامها، فإن الأطراف قد تتفق على تطبيق قانون معين بذاته، وقد يتم تحديده باتفاقيات التحكيم، كأن يشار مثلاً بأن قواعد القانون الدولي ومبادئه هي الواجبة التطبيق. وينتهي عمل محكمة التحكيم بإصدار حكم تتخذه بأغلبية أصوات أعضائها في مداولات سرية، ويكون له قوة الأحكام القضائية، ويعدّ ملزماً لأطراف النزاع بشكل قاطع غير قابل للاستئناف، ما لم يرد نص في اتفاق التحكيم، يقضي بخلاف ذلك [1] .

بعد صدور الحكم تلتزم الدول الأطراف بالامتثال له وتبدأ على الفور باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه، فإن كان النزاع يتعلق مثلاً بتسوية الحدود، فإن عليها أن تبادر إلى إنشاء لجنة مشتركة من الخبراء التابعين لها، بقصد الشروع في عملية ترسيم الحدود. وكثيراً ما يستعمل التحكيم في المنازعات القانونية، وينصاع له الطرفان المتنازعان فينفذان مضمونه، على أن ذلك لا يمنع أحد الطرفين من الادعاء بأن الحكم تجاوز صلاحياته. ومما تجدر الإشارة إليه، فإن أثر الحكم الصادر من محاكم التحكيم يعدّ ذا أثر نسبي، لا يتعدى أطراف النزاع، ولهذا فإنه على الرغم من الصفة الإلزامية التي يتمتع بها، فإن تنفيذه يبقى مع ذلك مرهوناً بإرادة الأطراف فليس في المجتمع الدولي سلطة تنفيذية يناط بها مهمة تنفيذ مثل هذه الأحكام[2].

لذلك فإن هذا الأسلوب المرن واليسير يصطدم بالحدود التي تضعها السيادة أمام انتصار الحق (على أنه ليس من الصعب اجتياز هذه الحدود، ولعل المخرج الوحيد لهذه العقبة الكأداء التي يعانيها المجتمع الدولي، هو الانتقال إلى مجتمع تسوده مؤسسات ثابتة، وليس هذا هو الآخر بالأمر اليسير على أي حال)[3].

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 77.

(2) اليوسفي، المرجع السابق، ص 77 – 78.

(3) دوبوي، المرجع السابق، ص 98.

القانون الذي تطبقه محكمة التحكيم

درجت أطراف النزاع على أن تنص في اتفاق التحكيم على القانون الذي يطبق للفصل في النزاع. فمثلاً نصت المادة الأولى من اتفاق التحكيم لسنة 1965م بين الأرجنتين وشيلي على أن تتخذ المحكمة قراراتها وفق مبادئ القانون الدولي. كما نصت المادة الثانية من اتفاق التحكيم الذي عقد في سنة 1975م بين فرنسا وبريطانيا لتحديد حدود الجرف القاري بينهما في القنال الإنجليزي على أن تقرر المحكمة في المسألة المطروحة أمامها وفق قواعد القانون الدولي، وينبغي على المحكمة أن تطبق أية قواعد ومبادئ خاصة ينص اتفاق التحكيم على إتباعها عند إصدار الحكم. فمثلاُ بموجب اتفاق سنة 1897م بين فنزويلا وبريطانيا لإحالة نزاع الحدود بين غيانا البريطانية وفنزويلا إلى التحكيم، طلب من المحكمة أن تطبق قاعدة مؤداها أن التقادم يثبت بالحيازة أو بوضع اليد لفترة خمسين عاماً [1].

ب - اللجوء إلى القضاء الدولي:

إذا استنفذت الدول المتنازعة جميع الوسائل التي تقدم ذكرها، وأخفقت في سعيها، لإيجاد الحل المناسب للنزاع القائم بينها، فإنها قد تلجأ إلى القضاء الدولي، لحسم تلك الخصومة، وقد يوصي مجلس الأمن، إذا أعياه الحل في نزاع ما، بإحالته إلى محكمة العدل الدولية للبث فيه وفقاً للقانون الدولي، ولتصدر حكماً بشأنه يكون ملزماً للأطراف[2].

وقد كان هناك اعتقاد سائد بعد الحرب العالمية الثانية، يوحي بأن المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنشأة بموجب عهد عصبة الأمم، تعدّ جزء من نظام قديم، كانت الدول

---

(1) طه، مرجع سابق، ص 151.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 85.

الأوروبية تستحوذ فيه على الشؤون السياسية والقانونية للمجتمع الدولي، ومن هنا تولدت فكرة إنشاء محكمة العدل الدولية، تكون بمثابة الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تمثل فيها جميع الدول تمثيلاً عادلاً ومتساوياً ويستند نظامها على النظام السابق للمحكمة الدائمة للعدل الدولي[1].

وبموجب النظام الأساسي للمحكمة، فقد تقرر أن يكون مقرها الدائم في لاهاي ، إلا أن ذلك لا يحول دون ممارسة وظائفها في مكان آخر متى رأت ذلك مناسباً[2].

وإلى جانب محكمة العدل الدولية، هناك محكمة دولية أخرى مختصة بالتسوية القضائية، وهي المحكمة الدولية لقانون البحار، التي تم إنشائها حديثاً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، وتضطلع هذه المحكمة بولاية عامة على كل المنازعات المتعلقة بهذه الاتفاقية[3].

وقد يكون اللجوء إلى التسوية القضائية بناءً على معاهدات إقليمية تنص صراحة على إنشاء محاكم إقليمية وتمنحها الولاية لتسوية منازعات معينة، مثل محكمة العدل للمجموعة الأوروبية التي تضطلع بدور أساسي وتنظيم قضائي في مواجهة دول المجموعة، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، وهناك أيضاً محكمة العدل الدولية الإسلامية التي تقرر إنشائها خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة التي انعقدت في مكة المكرمة في شهر كانون الثاني 1981م، وتمت الموافقة على نظامها الأساسي في مؤتمر القمة الإسلامية الخامسة التي انعقدت في الكويت في كانون الثاني 1987م، إلا أنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ لعدم اكتمال النصاب القانوني من التصديقات اللازمة لبدء تشغيل المحكمة، وبموجب النظام الأساسي للمحكمة فقد اختيرت الكويت مقراً لها [4].

---

(1) المادة (92) من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) الفقرة الأولى من المادة (22) من النظام الأساسي للمحكمة.

(3) المرفق السادس من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م.

(4) اليوسفي، مرجع سابق، ص 86 .

وتوجد كذلك فكرة تراود الجامعة العربية منذ إنشائها في تشكيل محكمة عدل عربية، يناط بها مهمة حسم المنازعات بين دول الجامعة، ومن المتوقع أن يتم ميلادها قريباً مع اعتماد التعديل الجديد لميثاق الجامعة، والموافقة على مشروع النظام الأساسي لهذه المحكمة التي تمت صياغته في شهر تموز 1991م من قبل لجنة خبراء الأمانة العامة للجامعة، وتقضي الفقرة الأولى من هذا المشروع، بأن يكون المقر الدائم للجامعة هو المقر الدائم للمحكمة[1].

ونستخلص مما سبق، إمكانية تعدد الأجهزة القضائية ، كما تشير إلى ذلك المادة (95) من ميثاق الأمم المتحدة مؤكدة بأنه (ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقيات قائمة من قبل، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل)، ومع ذلك تبقى محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الدولي الرئيسي الذي يتولى في الوقت الحالي حسم النزاعات ذات الطابع العالمي.

محكمة العدل الدولية كوسيلة سلمية لتسوية منازعات الحدود

تمثل محكمة العدل الدولية الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتباشر مهامها وفق نظام أساسي يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. وتؤدي عضوية الأمم المتحدة تلقائياً إلى عضوية النظام الأساسي للمحكمة. وقد أجاز ميثاق الأمم المتحدة للدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءً على توصية مجلس الأمن. كما أجاز النظام الأساسي للمحكمة حق التقاضي أمام المحكمة للدول التي ليست عضواً في الأمم المتحدة. أو في النظام الأساسي للمحكمة، وفق الشروط التي يضعها مجلس الأمن[2].

---

(1) اليوسفي، مرجع سابق، ص 86 – 87.

(2) طه مرجع سابق، ص 155.

تتألف محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضياً ينتخبون بالاقتراع السري من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة - مستقلاً إحداهما عن الآخر - لمدة تسع سنوات (يجدد ثلثهم كل ثلاث سنوات) ويقوم هؤلاء القضاة بانتخاب رئيسهم ونائبه من بينهم لمدة ثلاث سنوات[1]. ولا يجوز أن يكون بالمحكمة أكثر من عضو واحد من رعايا دولة واحدة. ومع ذلك، فإن مبدأ الإرادية يظل سارياً، لأنه يحق للدول الأطراف في النزاع، والتي ليس لها قاضي من رعاياها معين في المحكمة، أن تختار قاضياً خاصاً يستمر في عمله حتى ينتهي النظر في النزاع.

ويشترط أن يكون القضاة من ذوي الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعين في أرفع المناصب القضائية، ومن المشرعين المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي[2] مع مراعاة التوزيع الجغرافي عند تأليف المحكمة على النحو التالي:

من آسيا (3 قضاة) ومن أفريقيا (3 قضاة) من أوروبا الشرقية (2 قاضيين) ومن أمريكا اللاتينية (2 قاضيين) ومن أوروبا الغربية ودول أخرى (5 قضاة).

ولكي يتوافر في قضاة محكمة العدل الدولية كافة الضمانات التي تكفل حيادهم وتبعد عنهم الريبة أو الشك وتحيطهم بسياج من العفة والنزاهة، يمنع على القاضي أن يشتغل في أي وظيفة سياسية أو إدارية أو أن يشتغل بإحدى المهن، كما لا يجوز له أن يشارك في قضية سبق له أن شارك فيها بصفته مستشاراً أو وكيلاً أو محامياً عن أحد أطرافها، أو لأي سبب خاص، وعليه أن يبادر من تلقاء نفسه بإخطار الرئيس بذلك، وأي شك حول الأمر يفصل فيه بقرار من المحكمة [3]. ولا يجوز للدولة المتمتع بجنسيتها القاضي أو لفروع الأمم المتحدة أن تطالب بعزله.

---

(1) المادة (21) من النظام الأساسي للمحكمة.

(2) المادة (2) من النظام الأساسي للمحكمة.

(3) المواد (16 و 17) من النظام الأساسي للمحكمة.

ولعل ما قلناه عن تشكيل محكمة العدل الدولية يشير بجلاء إلى الفرق الرئيسي بينها وبين هيئات التحكيم. فوجود المحكمة سابق على النزاع ويستمر بعد الفصل فيه. أما هيئة التحكيم فلا تتمتع بهذا الدوام. فهي تشكل عادة بعد نشوب النزاع وتنتهي مهمتها بعد الفصل فيه. هذا بالإضافة إلى أن قضاة محكمة العدل لا يتم انتخابهم بواسطة الأطراف المتنازعة كما هو الحال في التحكيم[1].

هناك مبدأ أساسي يجب مراعاته، وهو أن تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية يتوقف على اعتراف الدول بولاياتها الإلزامية على المنازعات المطلوب عرضها عليها فإن لم يصدر عنها مثل هذا الاعتراف فإنه يتعذر تحريك الدعوى أمام المحكمة، وقد يحدث أن المحكمة تفصح من جانبها بعدم قبول الدعوى، بحجة أن الطرف المعارض لا يعترف بولايتها. وباختصار، فإنه يجب على الأطراف أن تتفق أولاً على رفع النزاع إلى المحكمة وأن تقبل ثانياً بولايتها واختصاصها [2].

فالأصل هو أن ولاية المحكمة ولاية اختيارية قائمة على رضاء جميع الأطراف المعنية بعرض نزاعهم عليها للفصل فيه، فإذا فقد التراضي بينهم جميعاً استحال عرض النزاع على المحكمة، وللمحكمة أيضاً ولاية جبرية، لكنها تبقى مقصورة على الدول التي سبق لها قبول هذه الولاية (الجبرية)، بمعنى أنه لا يكفي أن يكون جميع أطراف النزاع من الدول التي أعلنت قبولها للولاية الجبرية للمحكمة. كما أن الولاية الجبرية تبقى مقصورة على المنازعات التي تثور بشأن تفسير معاهدة من المعاهدات، أو تتعلق بمسألة من مسائل القانون الدولي، أو تتعلق بالتحقيق في واقعة من الوقائع التي إذا ثبت صحتها تعدّ خرقاً لالتزام دولي، أو تتعلق بتحديد نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي معين[3].

---

(1) الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، 1974م، ص 393. وأيضاً، محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دمشق، دار الفكر 1983م، ص 434.

(2) اليوسفي، مرجع سابق، ص 88.

(3) اليوسفي، مرجع سابق، ص 88، 89.

الاختصاص القضائي للمحكمة :

الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية متاح للدول فقط [1] ولا يحق لغير الدول أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة. والأصل في هذا الاختصاص أنه اختياري، ولا يثبت إلا إذا وافقت الأطراف المتنازعة على الالتجاء إلى المحكمة. وتأخذ هذه الموافقة ثلاثة أشكال رئيسة هي:

(أ) قبول أطراف النزاع بموجب اتفاق خاص إحالة نزاع خاص بينهما إلى المحكمة .

وتمثل هذه الاتفاقيات الخاصة الأساس الذي عرضت بموجبه أغلب منازعات الحدود ومنازعات السيادة الإقليمية على محكمة العدل الدولية. حدث هذا في قضية إقليم الحدود بين هولندا وبلجيكا [2]، والقضية الخاصة بقرار تحكيم الحدود بين هندوراس ونيكارجوا الذي أصدره ملك أسبانيا في 23 كانون الأول 1906م[3]. وقضية تحديد حدود الجرف القاري في بحر الشمال بين ألمانيا الاتحادية من ناحية، والدنمارك وهولندا من ناحية أخرى[4]، وكذلك في قضية تحديد حدود الجرف القاري بين ليبيا وتونس[5].

(ب) النص في اتفاقيات ثنائية أو جماعية على أن تحال إلى محكمة العدل الدولية أية منازعات تثور مستقبلاً بشأن تفسير هذه الاتفاقيات أو تنفيذها.

ومن أمثلة هذه الاتفاقيات، الاتفاق الذي وقع في 7 تموز 1965م بين الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن تقسيم المنطقة المحايدة[6]. فقد نصت المادة 22 من هذا الاتفاق على الآتي:

---

(1) المادة 34 من النظام الأساسي.

(2) مجموعة أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية 1953م، ص 209.

(3) مجموعة أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية 1960م، ص 192.

(4) مجموعة أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية 1969 م، ص 3.

(5) International Legal Materials (1979) , P, 49. 18

(6) المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني والعشرين، 1966م، ص 243.

«إذا نشأ خلاف في تفسير هذا الاتفاق أو في تطبيقه أو في الحقوق أو الالتزامات الناشئة عنه والمترتبة في ذمة أي الطرفين المتعاقدين فإنهما يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية لتسوية المنازعات بما في ذلك الالتجاء إلى الجامعة العربية . وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية للخلاف بالطرق السابقة يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية. ويقبل الطرفان المتعاقدان الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص».

ونصت هذه المادة أيضاً على أنه إذا امتنع أحد الطرفين المتعاقدين عن تنفيذ الحكم الذي يصدر ضده من محكمة العدل الدولية، فللطرف الآخر أن يتحلل من أحكام الاتفاق.

كما وردت مادة مماثلة لهذه في الاتفاق الذي ابرم في 16 أيار 1974م بين السودان والمملكة العربية السعودية بشأن الاستغلال المشترك للثروة الطبيعية الموجودة في قاع وما تحت قاع البحر الأحمر في المنطقة المشتركة بينهما. فقد نصت المادة السادسة عشرة من هذا الاتفاق على أنه " إذا نشأ خلاف في تفسير هذا الاتفاق أو في تطبيقه أو في الحقوق والالتزامات الناشئة عنه والمترتبة في ذمة أي من الحكومتين فإنهما يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية. وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية بالطرق الودية يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية، وتقبل الحكومتان الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص [1].

(ج) قبول أطراف النزاع للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية. وذلك بإصدار إعلانات بموجـــب البند الاختباري [2]. فوفق هذه المادة يجوز للدول الأطراف في النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت، بأنها بمقتضى تصريحها هذا، ودون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

---

(1) طه، مرجع سابق، ص 157 .

(2) المادة 2/36 من النظام الأساسي للمحكمة .

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات .

(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولي .

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع إذا ثبتت أنها كانت انتهاكاً لالتزام دولي.

(د) نوع التعويض المترتب على انتهاك التزام دولي ومدى هذا التعويض .

وقد تصدر التصريحات بقبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة مطلقة أو مصحوبة بتحفظات أو مقيدة بمدة معينة [1].

(1) المادة 3/36 من النظام الأساسي للمحكمة.

الخاتمــة

تناول هذا البحث مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وقد أشار إلى دراسة جغرافية وتاريخية لهذه المنطقة والكيانات السياسية المكونة لها ،حيث تبين لنا أن الخليج العربي يمتاز بموقع استراتيجي مهم بين قارات العالم القديم أسيا وأوروبا وأفريقيا، مما جعله منذ القرن السادس عشر محط أنظار القوى الأوروبية التي كانت تطمع في الاستفادة من موقعه. وكان في مقدمة هذه الدول البرتغال، ثم هولندا وفرنسا وبريطانيا. وللخليج العربي أهمية اقتصادية (بحكم ثرواته مثل السمك، واللؤلؤ قديما، وحديثا النفط) ضاربة في أعماق التاريخ ولما لا ؟ وهو يمثل كما يقول بيرني : "قلب الشرق جغرافيا وبابه السحري، وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب" ويقول أيضاً : " إن من طبيعة الناس أن ينظروا إلى مشرق الشمس، فلا غرابة إن اتجهت أنظار العالم إلى الشرق". و تطل الجزيرة العربية على أهم الممرات المائية في العالم (مضيق هرمز، ومضيق باب المندب) وتحتوي أراضيها على ما يقرب نصف احتياطات العالم من النفط أهم مورد للطاقة في العالم تمتد حدود شبه الجزيرة العربية من بحر العرب جنوبا إلى بادية العراق والشام شمالا، ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج العربي، تضم الجزيرة العربية سبع دول عربية هي: المملكة العربية السعودية - الكويت - عمان - الإمارات العربية المتحدة والبحرين و قطر واليمن. وتشغل شبه الجزيرة العربية مساحة كبيرة من الأرض تبلغ 3.145.469.75 كم^2 تمثل أقل من عشر إجمالي مساحة العالم (8.98 %)[*] .

(*) أعتذر عن الإطالة في الخاتمة، فالأحداث تتزاحم للخروج من القلم إما لضيق تعانيه أو لأن ألماً يواجهها، فضلاً عن ذلك فالأحداث تكرر ذاتها لأنها نفط وأوروبيون ومال وما يسفر عند امتلاكه من تباهٍ وعلو قدر. (الباحث)

كما أشار البحث للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت في نشأة الحدود في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وأبعاد ذلك على المنطقة، والدور البريطاني والأمريكي فيها، وبين البحث أنه لم تكن دراسة الحدود تحتل أي مكانة حتى أوائل القرن العشرين، فتخطيط الحدود إجراء حديث جداً، ولم يكن أحد يهتم بدراستها دراسة علمية منظمة وكان الباحث عن مشكلات الحدود لا يجد سوى صفحات مطوية في أذهان الساسة أو في أرشيف وزارات الخارجية أو في ثنايا المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقد ازداد تعقد مشكلات الحدود، تلك الحدود التي تعني فواصل مانعة إلى حد ما أمام تنقل الإنسان. والإنسان كائن حي لابد له من التحرك أفراداً أو جماعات، ولابد له من تبادل منتجاته عبر ما استحدثه لنفسه من فواصل مصطنعة سماها حدوداً ... فتثير الحدود صعوبات ربما يكون أسهل منها في المستقبل العبور من كوكب إلى كوكب آخر. إن احتدام التنافس بين الشركات النفطية الأجنبية العاملة في منطقة الخليج العربي أفرز عدة مشكلات كان أهمها مشكلة الحدود في إمارات المنطقة ، غير أن اكتشاف النفط في بعض الإمارات قد استوجب تخطيط الحدود لتتمكن الشركات من القيام بعمليات المسح الجيولوجي في تلك المساحات المعينة. وهكذا ظهرت مشكلة الحدود سنة 1934م بين السعودية وجيرانها، وبمعنى أصح ظهر منافس جديد لبريطانيا هي الولايات المتحدة الأمريكية.

وبيّن البحث خلافات الحدود السعودية مع دول الخليج والجزيرة العربية، فتناول الخلافات الحدودية السعودية البرية والبحرية مع كل من الدول الخليجية التالية: الكويت، والعراق، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، واليمن. ومع أن معظم الخلافات الحدودية بين المملكة العربية السعودية وجيرانها قد تمت تسويتها عبر المفاوضات السلمية المضنية، إلا أن البعض من هذه الخلافات قد شهد نوعاً من التوترات العسكرية والنزاعات الإقليمية المؤسفة التي تمخضت في نهاية المطاف عن التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات حدودية نهائية وحاسمة.

وأضاف البحث أن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى منذ الثلاثين من شهر تشرين الثاني 1971م، يعد انتهاكاً صريحاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وتبنته قراراتها.

ولقد تبين ثبوت السيادة الإقليمية لإمارة الشارقة على جزيرة أبو موسى ولإمارة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وذلك بمختلف الأدلة المؤيدة لسيادة الإمارتين العربيتين تلك الأدلة التي تقوم على الحيازة الفعالة الدائمة والهادئة من قبل الإمارتين حتى الاحتلال الإيراني، وعلى توطيد تلك الحيازة بمواقف إيران وبريطانيا، كما تعزز ثبوت تلك السيادة العربية بتهافت الحجج الإيرانية .

كما أدت الحدود دوراً مهماً في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية، سواء بين الدول العربية ذاتها أو بينها وبين الدول الأخرى المجاورة، ولقد كانت مشكلة الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين العديد من الدول العربية، وقد أثرت بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، إذ من المعروف أن مفهوم الحدود دخيل على المنطقة العربية، وأن متوسط عمرها لا يزيد على "70 " عاماً، فالخريطة السياسية للوطن العربي قررتها أحداث القرن الماضي. والحدود السياسية هي صناعة أوروبية مفروضة على المنطقة من خارجها، ولم تكن في يوم من الأيام لتعبر عن أي واقع جغرافي، أو تخدم أية مصالح وطنية أو قومية عليا، بل جاءت لتكرس الفرقة والخلاف تطبيقاً لمبدأ (فرق تسد). فقد قصد بهذه الحدود تكريس مبدأ الفصل لا الوصل، وبذا أصبحت معظم هذه الحدود موطناً للاحتكاك والتوتر .

تبدو مشكلات الحدود أنها شائكة ومتشعبة. ويكاد حلها يكون مستحيلاً، لأسباب عدة، منها أنها ليست شأناً إقليمياً بحتاً، لا علاقة للعوامل الخارجية بها، بل إن العامل الخارجي هو الذي زرع بذورها، ووضع أمامها ما يعوق حلها. ويبدو أن الحل النهائي صعب جداً، لأن القواعد التي تحكم سلوك الدول الخليجية هي مصدر هذه الصعوبة التي قد توازي الاستحالة أحياناً، حتى لو تم التوصل إلى اتفاقية لحل مشكلة حدودية، بين بلدين أو أكثر، لا يعني إنهاء المشكلة، لأن أحد الطرفين يمكن أن يلغي من جانبه الاتفاقية، وتعود الأمور إلى مسارها التصعيدي السابق، والشواهد على ذلك كثيرة .

إن مرحلة حل النزاع أي معالجة أصل المشكلة وسبب النزاع هي التي يجب الاهتمام بها. وتجدر ملاحظة أن مشكلة الحدود نفسها قد لا تكون قائمة بالحدة التي تسوغ الوصول إلى مرحلة الصراع، بمعنى أن دولة ما تتخذ من مشكلة الحدود الساكنة ذريعة

لتصعيد التوتر مع الدولة الأخرى إما لاعتبارات داخلية في إحدى الدولتين، أو لاعتبارات سياسية وأهداف مختلفة أخرى، وربما أشد الأمثلة وضوحاً في هذا الصدد هي منازعات الحدود العراقية الكويتية. والواقع أن المنازعات تختلف من حيث قابلية كل منها للتهدئة، أو للتسوية بأي وسيلة من وسائل التسوية، قانونية كانت أم سياسية، ثنائية أم دولية. ولذلك فإن فشل إجراء معين في تسوية نزاع في حالة معينة لا يسوغ القول بإن وسيلة أخرى غيرها يمكن أن تكون أحسن حظاً. كما أن نجاح وسيلة معينة في نزاع معين وظروف معينة، لا يسمح بالقول بإن تلك الوسيلة هي أنجح الوسائل للتسوية بشكل مطلق. إذا أخذنا مرحلة التهدئة نلاحظ أن الوسائل السياسية تصلح لها أكثر من الوسائل القانونية. ولذلك فقد لوحظ أن غالبية الوسائل القانونية أو السياسية قد استخدمت لتأكيد الوضع الراهن وليس تغييره. كما لوحظ أنه بصرف النظر عن نوع الوسيلة المستخدمة في تسوية النزاع، تكون هذه الوسيلة أكثر نجاحاً كلما قلت قيمة الإقليم المتنازع عليه سواء من الناحية الاقتصادية أو الإستراتيجية ،وكلما ارتفعت قيمة الإقليم من الوجهة الاقتصادية، كان من الصعب تسوية النزاع حوله بالوسائل السلمية. مثال ذلك مناطق النفط.

من الطبيعي، فإن مشكلات الحدود التي تعيشها الأمة العربية بوحداتها السياسية التي أثرت بشكل كبير على تماسك ووحدة الموقف العربي لا يمكن حلها بالاستناد إلى الوثائق الاستعمارية التي كانت هي نفسها وما زالت سبباً في تفجر هذه النزاعات وتعقد إشكاليتها، إلى الأخوة العربية والإسلامية وعلى وفق لا ضرر ولا ضرار، حيث الأنموذج الذي قدمته الدولتان اليمنية وسلطنة عمان يمكن أن يشكل المثال الواقعي لحسن النوايا في التوصل إلى تسوية سلمية مبنية على التعاون والمصالح المشتركة ومن دون تدخل القوى الخارجية التي لا تسعى إلاَّ إلى افتعال وتجسيم هذه النزاعات والخلافات الحدودية بالشكل الذي يحول المنطقة إلى بؤرة توتر دائمة خدمة لمصالحها، وخياراتها الإستراتيجية التي ما فتئت تطرح السيناريوهات التي من خلالها تثير هواجس القلق والخوف لدى الأنظمة السياسية وخصوصاً ذات الطبيعة السلطوية التي تفتقر إلى تأييد شعبي وشرعية دستورية في ممارسة سلطتها الأمر الذي يدفعها إلى رهن أمنها الوطني بنظريات أمن القوى العظمى ومخططاتها الإستراتيجية التي تجعل من حدودها السياسية أوراقاً جاهزة للتدخل

وفرض تصوراتها، وحلولها لمشكلات وأزمات تفتعلها في اللحظة التي ترى فيها أن مصالحها الحيوية تقتضي ذلك .

ولذلك فإن الحصول على الحقوق القانونية المشروعة لكل طرف، وإنهاء الأوضاع الشاذة التي تعكر العلاقات الأخوية لا يمكن حلها إلاَّ عن طريق الحوار القومي البناء، والطرق السلمية التي تحفظ أمن الأنظمة وكرامة الإنسان العربي وتسد كل منافذ التدخل الخارجية. والدروس الماضية كفيلة بأن تضع كل الأنظمة العربية أمام مسؤوليتها القومية والتاريخية لحل هذه الإشكالية وبالطرق السلمية .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

(1) أحمد، أحمد يوسف، الصراعات العربية - العربية (1945 - 1981م)، دراسة استطلاعية، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .

(2) أحمد، حليم، موجز تاريخ العراق الحديث، بيروت، دار ابن خلدون، د. ت.

(3) ابن منظور، لسان العرب، الجزء 4، بولاق، مصر، 1300 هـ.

(4) أبو حاكمة، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث، دار ذات السلاسل، الكويت، 1984م.

(5) أبو الحجاج، يوسف، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978 م.

(6) أبو العلا، محمود، جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1409 هـ / 1988 م.

(7) - جغرافية شبه جزيرة العرب، ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1972 م.

(8) الاستخبارات اليمنية واقع ملموس، لمؤلف مجهول، لبنان، بيروت، 1986م.

(9) الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، سبتمبر، 1978م .

(10) با ديب، سعيد، العلاقات السعودية الإيرانية، دار الساقي، لندن، 1992م .

(11) البد واوي، سيف محمد بن عبود، بريطانيا والخليج العربي / سنوات الانسحاب، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1427هـ - 2007م .

(12) البحارنه، حسين، دول الخليج الحديثة، شركة التنمية والتطوير، بيروت، 1973م.

(13) بركات، جمال، الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، 1985م.

(14) بركات، محمد، مشكلات الحدود العربية، أسبابها النفسية وآثارها السلبية، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2005م .

(15) برو، توفيق، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914- 1918م ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1 ، دمشق، 1989م

(16) البزاز، عبد الرحمن، محاضرات في العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1954م .

(17) ترسيسي، عدنان، اليمن وحضارة العرب، مكتبة الحياة، بيروت، 1964م .

(18) الجاسور، ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية - العربية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1421هـ - 2001م.

(19) جبر، نهلة محمد أحمد، جامعة الدول العربية / نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي، مجلة شؤون عربية ،ع 82 ،

(20) الجميل، سيار، الثقافة الوطنية والدولية، ط 3، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ،1429هـ - 2008م.

(21) الجهني، عيد مسعود، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية، الرياض، 1414هـ - 1994م .

(22) الجوهري، يسري، جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001م .

(23) الحداد، محمد يحيى، تاريخ اليمن السياسي، ج 2، بيروت، منشورات المدينة، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، 1986م.

(24) حسين، حسين ندا، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، بغداد، الرشيد، 1980م .

(25) الحلوة، محمد إبراهيم، السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري، مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1985م.

(26) الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947- 1965م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط1، أبو ظبي، 2008م .

(27) الخترش، فتوح عبد المحسن، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، مطبوعات جامعة الكويت، ط1 ،الكويت، 1985م .

(28) خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، بيروت، 1974م .

(29) دبي لؤلؤة الساحل، دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة إعلام دبي ،(د.ت).

(30) درويش، مديحه أحمد، تاريخ الدولة السعودية، جدة، دار الشروق، 1983م.

(31) الدويكات، قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، دراسة في الجغرافيا السياسية، ط1، 2003م .

(32) ذياب، محمد عبد الله، دولة قطر / دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1421هـ / 2001م .

(33) الراوي، جابر إبراهيم، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية دراسة قانونية وثائقية، مطبعة دار السلام، بغداد .

(34) ربيعي، عبد الله فؤاد، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م .

(35) الرشيدي، أحمد محمد، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2000م .

(36) - وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، محاولة للتقويم في جامعة الدول العربية، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط 1، 1993م.

(37) - الإدارة المصرية لأزمة طابا، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1990م .

(38) رضوان، محمد، منازعات الحدود في العالم العربي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.

(39) الرواشدة، شاهر، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار الإبداع، عمان، 1991م .

(40) الريحاني، أمين، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية، دار الريحاني، بيروت، 1924م .

(41) الزعابي، سالم محمد مفتاح صالح، الجوانب القانونية الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ط1، 1423هـ/ 2002م .

(42) زلوم، عبد القادر، عمان والإمارات السبع، (د.ن)، بيروت، 1963 م.

(43) الزياني، أمل إبراهيم، البحرين / دراسة في العلاقات الدولية وتطور الأحداث بمنطقة الخليج، دار الترجمة والنشر، بيروت، 1973 م.

(44) ساعاتي، أمين، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م.

(45) الساكت، محمد عبد الحميد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974م .

(46) السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1422هـ - 2001م .

(47) آل سعود، موضي بنت منصور بن عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، 1982م .

(48) سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، 1983م.

(49) سعيد، إبراهيم أحمد، مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2006م .

(05) سعيد، أمين، تاريخ الدولة السعودية، الرياض، مطابع دار الهلال، د.ت.

(51) - الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ .

(52) سلطان، حامد، القانون الدولي العام وقت السلم، ط2، القاهرة، 1965م .

(53) سلطان، غانم و، فتحي، فياض، جغرافية الكويت / دراسة في الظروف الطبيعية والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1993م.

(45) سـويد، ياسـين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج / واقع وخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، شباط/ فبراير 2004م .

(55) السيار، عائشة علي، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط1 ، مكتبة الجامعة، أبو ظبي، 1417هـ - 1996م.

(56) - الجغرافية والمشكلات الدولية : دار النهضة العربية، بيروت، 1971م .

(57) سيد، أيمن فؤاد، تاريخ المذاهب الدينية في اليمن، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1988م.

(58) شراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم، العين، دار الكتاب الجامعي، 1987م.

(59) شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، 1963م. ص 10.

(60) شريف، إبراهيم، الموقع الجغرافي للخليج وأثره على تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، ج1، بغداد، 1962م.

(61) شكري، محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، 1983م، دمشق، دار الفكر.

(62) شهاب، مفيد محمود، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م .

(63) صالح، أنور مهدي والهيتي، صبري فارس، جغرافية الخليج العربي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986م.

(64) الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، العين، دار الكتاب الجامعي، 2000م .

(65) طربين، أحمد، التجزئة العربية / كيف تحققت تاريخيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.

(66) الطناحي، محمد محمود، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي / دراسة تاريخية سياسية 1971- 1990م، القاهرة، مطبعة المدني، ط1، 1426هـ - 2005م.

(67) طه، جاد، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية 1798- 1963م، دار الفكر العربي، ط2.

(89) طه، فيصل عبد الرحمن علي، القانون الدولي ومنازعات الحدود، ط1، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1982م .

(69) العابد، فؤاد سعيد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853 ــ 1914 م، ج1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1404هـ / 1984 م .

(70) عباس، شهاب محسن، جغرافية اليمن الطبيعية، 1994م .

(71) عبد الله، محمد مرسي، الإمارات وجيرانها، ط1، دار النفائس، بيروت ،1981م .

(72) العبد القادر، محمد عبد الله خالد، الحدود الكويتية العراقية، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت، 2000م .

(73) عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية / دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيبوبليتكس والجغرافيا السياسية، وكالة المطبوعات،الكويت،(د. ت).

(74) العبيدي، خضير نعمان، البحرين من إمارات الخليج العربي، بيروت، 1969م .

(75) عطوي، أحمد خليل، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1401هـ -1981م .

(76) العفيفي، فتحي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة سياسية - تاريخية - قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط 1، 2000م.

(77) - مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، دراسة سياسية - تاريخية - قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط 1، 2000م.

(78) العقاد، صلاح، المشرق العربي المعاصر، ط2، مكتبة الانجلو- المصرية، القاهرة، 1983م .

(79) - التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م.

(80) عقيل، محمد فاتح، مشكلات الحدود السياسية / دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافية السياسية، ج1، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1992م .

(81) عقيل، مصطفى، التنافس الدولي في الخليج العربي، 1622- 1763م ، ط 3، مؤسسة العهد للصحافة والطباعة والنشر، قطر، 1414هـ / 1994م.

(82) - سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه (1848-1896م)، منشورات دار الثقافة، الدوحة - قطر، 1987م .

(83) عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516- 1922م ، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

(84) العمري، محمد بن سعيد بن محمد كنعلات، التسوية القانونية لمنازعات الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية، القاهرة ،المكتب الجامعي الحديث، 2007م.

(85) علو، سعيد خديده، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق، 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963م، دار دجلة، عمان، 2007م.

(86) العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، دبي، 1422 هـ / 2002 م.

(87) - الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1422هـ / 2002م.

(88) - العلاقات العربية - الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية 1921- 1971م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1422هـ / 2002م .

(89) - التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت، 1979م .

(90) غالي، بطرس بطرس، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م .

(91) - جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1977م .

(92) غباش، حسين، الجزر الإماراتية في الوثائق البريطانية، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة، 2003م .

(93) الغريري، عبد العباس فضيح، البيئة والجغرافيا السياسية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1423هـ -2003م.

(94) غنيم، عبد الحميد عبد القادر، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية / الطبيعية والبشرية، الإمارات العربية المتحدة، العين، دار الكتاب الجامعي، 2001م، ط1.

(95) - الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1407هـ - 1987م.

(96) الغنيم، عبد الله يوسف، (إشراف ومراجعة)، ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط 3، 1994م.

(97) فارس، محمد خير، دراسة حول : مشاكل الحدود في الوطن العربي / ومشاكل الحدود بين الدول العربية ودول الجوار، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 2002م.

(98) الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية حالياً) 1862- 1956م، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2000م .

(99) - صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، قراءة في الوثائق البريطانية، ج1 ، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2009م .

(100) فريد، عبد المجيد، قضية الجزر / البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية، مركز الوثائق والمخطوطات، الديوان الأميري، رأس الخيمة، 1994م.

(101) الفيل، محمد رشيد، الجغرافيا التاريخية للكويت، دار لبنان، بيروت، 1972 م .

(102) - الحدود / وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية، الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة، مركز الخليج للكتب، دبي، 1999 م .

(103) - دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مركز الخليج للكتب، دبي، 1999م .

(104) قاسم، جمال زكريا، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا (1741- 1970م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 1420هـ / 2000م.

(105) - دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840- 1914م، دراسة البحوث العلمية، الكويت، ط2، 1974م .

(106) - دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1914- 1945م، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973م .

(107) القاسمي، خالد بن محمد، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثاني، الشارقة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1998م- 1419هـ .

(108) القباع، عبد الله سعود، العلاقات السعودية اليمنية، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1413هـ - 1992م .

(109) - السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق، الرياض، 1407 هـ 1986م .

(110) القحطاني، عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطابع رينودا الحديثة، الدوحة، 1988م .

(111) قدوره، زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

(112) كامل، عبد الجليل محمد حسين، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، ط1، القاهرة، مطابع الدار الهندسية، 1424هـ - 2003م.

(113) الكفري، محمود عبد الحميد، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1422هـ - 2001م .

(114) متى، أنطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798- 1978)، بيروت، دار الجيل، 1993م .

(115) متولي، محمد، حوض الخليج العربي، ج2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974 م.

(116) متولي، محمد وأبو العلا، محمود، جغرافية الخليج ــ الخليج العربي وخليج عمان ودول شبه الجزيرة العربية، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1982 م .

(117) محمد بشير، الشافعي، القانون الدولي العام في السلم والحرب، 1974م .

(118) محمود، حسن سليمان، الكويت، ماضيها وحاضرها، بغداد، منشورات المكتبة الأهلية، 1968م .

(119) محمود، محمود توفيق، المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية، دراسة حالة حدود السعودية – الإمارات،الكويت، 1420هـ - 2000م .

(120) مخلف، هادي أحمد، الجغرافية السياسية، دار اقرأ، اليمن، 1993م ،

(121) مدني، محمد عمر، القانون الدولي للبحار وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1995م.

(122) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، النزاع الحدودي بين البحرين وقطر وتحديات التعاون الخليجي، لندن، 1997م .

(123) مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، شباط 1997م.

(124) مسلم، طلعت أحمد، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ابريل 1994م.

(125) مشكور، سالم، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993م.

(126) المطري، السيد خالد، جغرافية شبه الجزيرة العربية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 2000م.

(127) مطر، جميل وهلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي / دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1983م.

(128) معلوف، لويس، المنجد في قاموس اللغة والآداب والعلوم، ط5، 1972م.

(129) مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985م.

(130) المنصور، عبد العزيز محمد، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916م، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1400هـ - 1980م

(131) - التطور السياسي لقطر1916- 1949م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1979م.

(132) مهدي، محمد عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، ط1، 1417هـ ـ 1996م.

(133) مهنا، محمد نصر، الخليج العربي (التطور الحديث والمعاصر)، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996م.

(134) - محاضرات في التحكيم والقضاء الدولي ،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1988/1987م .

(135) النعيم، مشاري عبد الرحمن، الحدود السياسية السعودية / البحث عن الاستقرار، ط1، دار الساقي، بيروت، 1999م .

(136) النعيمي، عبد الرحمن محمد، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، ط 2، بيروت، 1994م.

(137) النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط2، 1989م .

(138) وزارة الإعلام العراقية، العراق " الكتاب السنوي " 1988م.

(139) وزارة الخارجية السـعودية ، مجموعة المعاهـدات والاتفاقيات، ج2، ط2، 1397 هـ.

(140) وهبة، حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1956م.

(141) وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني ـ الأمريكي على نفط الخليج العربي، بغداد، دار الرشيد، 1982م.

(142) ياغي، إسماعيل أحمد، العالم العربي المعاصر، الرياض، مكتبة العبيكان، 1421هـ .

(143) اليوسفي، أمين محمد قائد، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م.

(144) هارون، علي أحمد، أسس الجغرافية السياسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1418هـ / 1998م.

(145) هلال، رضا، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، القاهرة، سينا للنشر، ط 1، 1991م.

(146) الهندي، صبحي عبد الوهاب، معجم الحدود، لبنان، طرابلس، دار الجليس، ط1، 2006م.

(147) الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي / دراسة الجغرافية السياسية، ط2، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981 م.

الموسوعات

(1) بدر، مصطفى، موسوعة تاريخ الخليج العربي، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 1403هـ - 2009م .

(2) الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 4، بيروت، دار رواد النهضة للطباعة والنشر، 1995م.

(3) شاكر، محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج1، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

(4) علام، سعد، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية ،الدوحة، 1978م .

(5) الموسوعة السياسية، ج 4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986م .

(6) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، 7ج، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981- 1994م، ج4.

الرسائل الجامعية

(1) إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، بيروت، فبراير، 2000م .

(2) بن سعيد، أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007م.

(3) الحساني، سعيد حمد سعيد، تطور العلاقات بين دولتي الإمارات العربية المتحدة وإيران / دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، 1999م.

(4) حسون، ابتسام عبد الأمير، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983 م .

(5) - علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932- 1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م.

(6) الحميد، جمال حماد، الثقافة العربية الإسلامية في ساحل أفريقيا الشرقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 1425هـ / 2004م.

(7) الرعوي، عارف محمد عبد الله فارع، العلاقة بين اليمن والدولة السعودية الأولى، 1157- 1233هـ / 1744- 1818م، رسالة دكتوراه في التاريخ، غير منشورة، جامعة دمشق، 1427هـ / 2007م .

(8) الزعابي، عبيد خليفة، إشكالية النظام الإقليمي في مواجهة أزمة الخليج الثانية ،دراسة مقارنة لموقف كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، في العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، 1998م.

(9) زهدي، عبد المجيد سمور، الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري في النصف الأول من القرن 19، رسالة ماجستير في الآداب قسم التاريخ، مارس 1974م.

(10) الشحي، فاهم سلطان عبد الله حسن إبراهيم، جغرافية التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2007م .

(11) شهداد، إبراهيم، شركات النفط وعلاقاتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتيازات الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 1984م .

(12) عبد القوي، فهمي محمد، مشيخات الساحل العماني 1892- 1952م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1988م .

(13) عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ط1، بيروت، شباط/فبراير، 1996م .

(14) العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي / تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، بيروت، 2006م.

(15) العيسى، جميلة سعد زيد، النفوذ البريطاني في عمان / خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، كلية الآداب للبنات بالدمام، المملكة العربية السعودية، 1412هـ ـ 1991م.

(16) غنيم ، عبد الحميد عبد القادر، مشكلات الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1975م .

(17) فهمي، أمينة، صراع القوى في الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث في المنطقة - رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1978م .

(18) الكواري، فاطمة مبارك، دولة قطر، دراسة في استخدام الأرض، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، 1987م .

(19) المسلماني، علي عبد اللطيف، السياسة الخارجية القطرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرباط، الرباط 1988م .

(20) مصباح، مناس، نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي، دراسة حالتي مصر - السودان، العراق- الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998م.

(21) الملا، خالد أحمد محمد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة 1971- 1992م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، 1998م.

المراجع الأجنبية

(1) Adamyiat, Fredom, Bahrein Islands, A legal and Diplomatic Study of the British Iranian controversy, New York, 1953.

(2) Al-Feel, Dr. M.R. Iraq Geographic Study and Economic velopment.

(3) Al Mayal A." The plotical Boundaris the state of Kuwait " unpublished phd thises submitted to the school of orientel and African studis, University of London, 1986 .

(4) Anderson, E.W, " an atlas of word. Political flash points-A source book of geopolitical crisis, Pinter reference, London 1993.

(5) Amir Taheri , pour en finir avec Saddam Hussein, politique face a lan 2000.

(6) Charney J. and Alexander L.(eds.)" , international Maritime Boundaries " Martinus Mijhoff Publishers, Nether lands, 1993. (7) Drysdale, and G.H. Blake, the Middle East and North Africa: A Political Geography, Oxford Unit, press Newark, 1985.

(8) Gilbert Guillaume: les grandes crises internationals et le droit, editions du seuil, 1994.

(9) Hawley, D., Trucial States, London, 1972.

(10) Heard-Bey, Frauke. From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition (London: Longman, 1982.

(11) John b Kelly, Eastern Arabian frontiers, London Faer 1964.

(12) J.R.L. Anderson, East of Suez, London, 1962.

(13)L. Mosley, Power Play: Oil in the Middle East (New York: Random House, 1973).

(14) Marlowe, Persian Gulf in the Twenteith Century, London, 1962.

(15)Marcel Merle, la vie Internationale, Armand COLLIN, 3 eme edition, Paris 1970.

(16) Neville Brown, Strategic Mobility, London: Chatto and Windus, 1963.

(17) Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical, 1994.

(18) Rosemarie Said Zahlan, the Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of Trucial States (London: Macmillan, 1978).

(19) Shwadran, Benjamin: The Middle East Oil and the Great powers, New York, 1973.

(20) Stephen, Hemsley Longrigg, Oil in the Middle East, London,1968.

(21) Tarequ Ismael and Jacquelin Ismael, Yemen Arab republic, London, Frances Pinfer Publichers, 1986.

(22) The Evolution of National Boundaries In The Southeastern Arabian Peninsula 1934-1955" PH. D. Thesis University Of Michigan, 1987.

(23) The International Institute For Strategie Studies, The Militariy Balance 199 – 1996, Published by Oxford University Press, 1995.

(24) Tuson, penelopc and Emma Quick, Arabian Treaties, eds., vol. 4, London, 1992.

(25) 18 International Legal Materials (1979), p, 49.

(26) Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, Ankara, 1983, c. 1

المراجع الأجنبية المعربة

(1) أبي عاد، ناجي، وجرنيون، ميشيل، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة محمد نجار، الدار الأهلية للنشر، عمان، 1999م .

(2) انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، بيروت، 1962م .

(3) أورجان، مصطفى، الحدود في الأرض العربية، أنقرة، 1988م .

(4) بيرني، جان جاك، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد أبو العز، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1959م، بيروت .

(5) دوبوي، رينيه جان، القانون الدولي، ترجمة، فوق العادة، سموحي، منشورات عويدات، بيروت، 1983م.

(6) ستيفنس، ريتشارد، استعراض لبداية العلاقات الأمريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع3 ، السنة الأولى، تموز1977م.

(7) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، تعريب خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986م.

(8) فاوست، جغرافية الحدود والقواعد والسياسيات التي تراعي في تعيينها، ترجمة محمد سيد نصر، مكتبة النهضة، القاهرة.

(9) لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، ج4، ترجمة لجنة الترجمة بالديوان الأميري بدولة قطر، الدوحة، 1975م .

(10) - دليل الخليج، القسم التاريخي، ج6- ج7، الدوحة، د.ت .

(11) كوتولوف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، بيروت، دار الفارابي، 1974م .

(12) كيلي، جون بي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد، بيروت، 1968م.

(13) ماتير، توماس، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة / طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005م .

(14) معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج1، موسكو، دار التقدم، 1975م .

(15) نوشي، أندريه، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة أحمد محفل، دار الحقيقة، بيروت 1971م.

(16) ولينكسون، جون، حدود الجزيرة العربية / قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة عبد الكريم، مجدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م.

الدوريات العربية

(1) أبو طالب، حسن، حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993م.

(2) أبو الفضل، محمد، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993م.

(3) الأطرش، محمد، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، ع 171، مايو1993م.

(4) الأنصاري، محمد جابر، نحو تفسير جديد لظاهرة التجزئة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع 168، فبراير 1993م .

(5) البدري، حسن، الأحلاف العسكرية وقضية التعاون المشترك، مجلة السياسة الدولية، ع 60، ابريل 1980م.

(6) البحارنة، حسين، التطورات القانونية الدستورية في دول الخليج العربي، المجلة المصرية القانون الدولي، العدد 28، 1972م .

(7) البراك، فاضل حسين، البحرين لؤلؤة الخليج العربي والأطماع الفارسية، مجلة الخليج العربي، م 14، ع 2، 1982م .

(8) التميمي، عبد المالك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية (1887- 1971م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 14، ع 55، يوليو 1988م، ذو القعدة 1408هـ.

(9) الجاسم، نجاة عبد القادر، مشكلة الحدود الكويتية - السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع 19، أغسطس 1996م .

(10) جبر، نهلة محمد أحمد، جامعة الدول العربية / نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي، مجلة شؤون عربية، ع 82.

(11) الجريدة الرسمية، حكومة البحرين، ع 930، 19 أب، 1971م .

(12) جريدة القبس، الكويت، 1989/3/7م .

(13) حسن، إبراهيم، مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي / ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية، ع 79، سبتمبر 1994م .

(14) الخطيب، باسل رؤوف، المفاوضات الدبلوماسية التقليدية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ع 6، 1990م .

(15) الدجاني، برهان، اتفاقية الغات والعمل العربي المشترك، المقارنة والعبرة، مجلة شؤون عربية ، ع 79.

(16) الدعمي، محمد، نصف قرن من حياة جامعة الدول العربية / نظرة إلى الوراء، خطوتان إلى الأمام، مجلة شؤون عربية، ع 81 ، مارس 1995م .

(17) الرجال، عمر عز، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير 1993م.

(18) الرشيدي، أحمد محمد، التحكيم الدولي في الخبرة العربية المعاصرة، مجلة شؤون عربية، ع 62، حزيران / يونيو 1990م .

(19) - جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية، مجلة المستقبل العربي .

(20) رفله، فيليب، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، المجلة الجغرافية المصرية، السنة الثالثة، ع3، 1971م.

(21) الركن، محمد عبد الله، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، ع 28، كانون الأول / ديسمبر 1992م.

(22) زيادة، نيقولا، العالم العربي / قطر، مجلة شؤون عربية، ع 15، أيار /مايو 1982م – رجب 1402 هـ .

(23) سعودي، محمد عبد الغني، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم / دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع20، أكتوبر 1979م، جامعة الكويت.

(24) سليم، محمد السيد، منظمة المؤتمر الإسلامي وتسوية المنازعات، السياسة الدولية، ع 105، تموز / يوليو 1991م.

(25) السوداني، صادق حسن، دراسة في العلاقات السياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 5، يناير 1976م .

(26) شحاته، محمد مصطفى، الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993م .

(27) صبحي، مجدي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، يناير1993م.

(28) عبد الله، عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، ع 114، أكتوبر 1993م .

(29) العقاد، صلاح، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993 م.

(30) - سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 60، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ابريل 1980م .

(31) - البترول والاستعمار في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، بيروت، ع 8، إبريل، 1967م .

(32) العليكم، حسن حمدان، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، ع 4/3، خريف 1993م.

(33) العيدروس، محمد حسن، مجلس التعاون الخليجي بين الأمن الإقليمي والتحديات الخارجية، مجلة دراسات دولية، ع 47، يوليو/ تموز 1993م.

(34) الفارس، عبد الرزاق فارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970/ 1990م)، ع 171، مايو 1993م.

(35) الفيل، محمد رشيد، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، ع8، 1976م.

(36) قاسم، جمال زكريا، النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، ع 1، 1993 .

(37) كامل، محمود، العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 14، السنة 1985م.

(38) كرم، جاسم محمد يوسف، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 111، شعبان 1424هـ / أكتوبر 2003م .

(39) كوثراني، وجيه، تعقيب على دراسة "حدود شبه الجزيرة العربية بين الحق التاريخي والسيرورة التاريخية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة (1)، ع2، ربيع 1991م.

(40) الكيلاني، هيثم، المصالحة القومية بين التعجيل والتأجيل، مجلة شؤون عربية، ع 81 .

(41) محمود، محمود توفيق، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية ـ العربية. مجلة السياسة الدولية، ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993 م .

(42) المجذوب، محمد، انطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية، مجلة شؤون عربية، ع 13، آذار/مارس 1982م، جمادي الأولى 1402هـ .

(43) مجلة آفاق المستقبل ،ع10، نوفمبر، 2000م .

(44) المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني والعشرين، 1966م .

(45) مخلف، هادي أحمد، الجغرافية السياسية، دار اقرأ، اليمن، 1993م، ص 55.

(46) مرسي، مصطفى، أوراق إستراتيجية " التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة "سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي وجوارها الجغرافي، ع15، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر، 2000م.

(47) مرهون، عبد الجليل زيد، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، ع ،12 تشرين الأول/أكتوبر، 1992م .

(48) - العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكي، مجلة شؤون الأوسط ، ع 16، فبراير 1993م، بيروت.

(49) المشاط، عبد المنعم، الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات، مجلة شؤون عربية، ع 53، مارس 1988م .

(50) مهابة، أحمد، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، ع111، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يناير 1993 م.

(51) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1975م، منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1979م.

(52) ودودة، بدران، الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، ع 71، كانون الثاني / يناير 1983م .

الندوات والمؤتمرات

(1) الدوري، عبد العزيز محمد، العلاقات التاريخية بين العرب وإيران، ندوة العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الحدة العربية، 1995م.

(2) دولة الإمارات العربية المتحدة، مجموعة الكتب السنوية للأعوام 1977 م، 1978 م، 1979 م، 1981 م، وزارة الإعلام والثقافة .

(3) آل حامد، محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16.

(4) الروسان، ممدوح عارف، العلاقات السعودية - العراقية ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض1985م .

(5) شهاب، مفيد، المفاوضات الدولية علم وفن، في ندوة المفاوضات الدولية 13-17شباط/فبراير1993م، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص 6-7.

(6) عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد، أضواء على سياسة بريطانية في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية، محاضرة الندوة الدبلوماسية الثامنة لعام 1401هـ - 1980م، وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1980م .

(7) العناني، أحمد، العلاقات السعودية القطرية، (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1985م).

(8) العيدروس، محمد حسن، الحدود السياسية العربية- العربية " مجلس التعاون الخليجي كنموذج " فعاليات الأسبوع الثقافي الرابع لقسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 6-20 آذار/ مارس 1999م، منشورات جامعة دمشق، 1420-1421هـ / 1999- 2000م.

(9) الفيل، محمد رشيد، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، محاضرات الموسمين الثقافيين 1974- 1975، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت.

(10) ندوة جزر الخليج العربي، أسباب النزاع ومتطلبات الحل، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ط 1، باريس، 1994م.

التقارير والأراشيف

(1) أرشيف وزارة الخارجية التركية، صندوق رقم 177، ملفات 222 – 223 – 412.

(2) تقرير أعدته لجنة أمريكية بريطانية بتاريخ 2004/4/27م.

(3) التقرير الإستراتيجي الخليجي 2005- 2006، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

(4) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد عام 1992م.

(5) سجلات الديوان الهمايوني أرشيف رئاسة الوزراء سجل رقم 357 .

الملاحـــق

آ - الجداول والاتفاقيات

ملحق (1): الجدول رقم (1) أطوال حدود العراق مع الأقطار والبلدان المجاورة.

الجدول رقم (2) مقارنة لعدد السكان والمساحة الجغرافية للدول المطلة على الخليج.

ملحق (2): الجدول رقم (3) : مساحة الدول العربية مقارنة مع أطوال سواحلها.

ملحق(3): الجدول رقم (4) : أوضاع الحدود العربية من حيث الطول وتاريخ النشأة والحالة القائمة .

ملحق (4): اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في شأن تقسيم المنطقة المحايدة 1963.

ملحق (5): رسالة من عبد العزيز بن سعود إلى فرانك هولمز بخصوص الامتيازات النفطية.

ملحق (6): اتفاقية بشأن تعيين الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية وقطر، علماً بأنها خارج نطاق دراستنا.

ملحق (7): اتفاقية تحديد الجرف القاري بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

ملحق (8): اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي.

ملحق (9): اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

ملحق (10): اتفاقية 1820م بين الدولة البريطانية ومشايخ المتصالحين في عمان النسخة الإنجليزية والنسخة العربية.

ملحق رقم (1)

الجدول رقم (1)

يبيّن الجدول التالي أطوال حدود العراق مع الأقطار والبلدان المجاورة. *

الدول	الطول / كم	النسبة المئوية
سوريا	600	%17
الأردن	140	%4
السعودية	812	%23,5
الكويت	240	%7
تركيا	377	%11
إيران	1300	%37,5
إجمالي	3469	%100

المصدر: * وزارة الإعلام العراقية، العراق " الكتاب السنوي " 1988م، ص62 .

الجدول رقم (2)

جدول يبين مقارنة لعدد السكان والمساحة الجغرافية (الدول المطلة على الخليج)

اسم الدولة	إيران	العراق	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
* المساحة الجغرافية (1000كم^2)	1648	438	0,660	18	300	11	2150	84
** عدد السكان (مليون)	65,000	21	0,572	2	19	0,544	18	2

* **المصدر**:

Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical, 1994.

** **المصدر**:

The International Institute For Strategie Studies, The Militariy Balance 199 – 1996, Published by Oxford University Press, 1995

ملحق رقم (2)

الجدول رقم (3)

مساحة الدول العربية مقارنة مع أطوال سواحلها

الدولـــــة	المساحة كم^2	طول الساحل	المساحة لكل كم من الساحل
البحرين	622	125	4,8
قطر	11300	376	27,5
لبنان	10000	194	45,4
الكويت	24281	250	97,1
الإمارات	84000	696	134,7
عمان	212000	1850	147,0
تونس	165000	1022	160,6
اليمن	483000	1655	291,6
المغرب	711000	1648	400,5
مصر	1001457	2408	415,9
السعودية	2150000	2424	924,0
ليبيا	1759533	1675	1050,5
سوريا	185180	150	1234,5
الجزائر	2381764	1098	2169,2
السودان	3506000	714	3509,5
الأردن	97000	27	3549,2
العراق	438000	19	22,895,0
الصومال	638000	3025	211
موريتانيا	1085000	754	1329
جيبوتي	22000	314	60,4

المصدر:

(1) Drysdale, and G.H. Blake, the Middle East and North Africa: A Political Geography, Oxford Unit, press Newark, 1985.

2- السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1422هـ - 2001م، ص 107- 108 .

ملحق رقم (3)

الجدول رقم (4)

أوضاع الحدود العربية من حيث الطول وتاريخ النشأة والحالة القائمة *

منطقة الحدود	الطول كم	تاريخ النشأة	معرف	محدد	معين ومرسم
1- السعودية- العراق	872	1922م	/	/	/
2- السعودية- الكويت	190	1922م	/	/	/
3- السعودية- قطر	80	1913م	/	/	/
4- السعودية- الإمارات	512	1913م	/	/	/
5- السعودية- عمان	707	1922م	/	/	/
6- السعودية- اليمن	1375	1924م	/	/	/
7- السعودية- الأردن	745	1925م	/	/	/
8- عمان- الإمارات	430		/	/	/
9- عمان- اليمن	290	1914م	/	/	/
10- العراق- الكويت	220	1899م	/	/	/
11- العراق- الأردن	140	1922م	/	/	غير مرسم
12- العراق- سوريا	605	1922م	/	/	/
13- العراق- إيران	1250	1913م	/	/	شط العرب غير مرسم
14- العراق- تركيا	353	1939م	/	/	/
15- سوريا- الأردن	375	1922م	/	/	غير مرسم
16- سوريا- لبنان	350	1922م	/	/	/
17- سوريا- تركيا	725	1922م	/	/	خلاف حول الترسيم
18- سوريا- فلسطين	70	1922م	/	/	/
19- الأردن- فلسطين	480	1922م	/	/	/

المصدر:

* السرياني، محمد محمود، الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1422هـ - 2001م، ص 63 .

ملحق رقم (4)

اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

في شأن تقسيم المنطقة المحايدة 1963

لقد أفرز انعقاد مؤتمر العقير عام 1922 لتخطيط الحدود بين الكويت ونجد ظهور المنطقة المحايدة بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحساء الشمالية، وظل البلدان طيلة عشرات السنيين يعتبرانها غير قابلة للتقسيم، وكانا يكتفيان بتقسيم عائداتها البترولية بالتساوي. وبعد حصول الكويت على استقلالها ودخول النظم الإدارية في الدول الحديثة تطلب الأمر إدخال بعض التعديلات التي تساير العصر،علاوة على اكتشاف النفط في المنطقة المحايدة في البر والبحر،دفع البلدين إلى التواصل إلى اتفاق رسمي بشأن تحديد الحدود البرية والبحرية والجزر في المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة وتحديد تبعيتها للسعودية أو الكويت.

وقد ذللت هذه الاتفاقية المصاعب الإدارية والقضائية التي عاقت الحكومتين لسنوات عديدة ، ولكن ظلت عملية اقتسام الثروات الطبيعية مناصفة كما هي كذلك مسألة المياه الإقليمية. وقد أجريت فيما بعد بعض التعديلات على هذه الاتفاقية:

بسم الله الرحمن الرحيم

بما أن للطرفين المتعاقدين حقوقاً متساوية في المنطقة المشتركة المحدد إقليمها البري باتفاقية العقير المؤرخة 13ربيع الثاني 1341هـ الموافق 2من ديسمبر 1922م والمحضر المتفق عليه والموقع عليه في الكويت في 12شوال 1380هـ الموافق 21من مارس 1960 (والتي يشار إليها فيما بعد بالمنطقة المقسومة).

وبما أن الاتفاقية المذكورة لم تنظم ممارسة تلك الحقوق وإن ذلك كان وضعاً مؤقتاً نجمت عنه صعوبات عملية جمة.

وبما أن الطرفين المتعاقدين قد قبلا بمذكرات متبادلة في 1383/3/15هـ الموافق 1963/8/5م (بشأن تقسيم المنطقة المحايدة) إنهاء ذلك الوضع المؤقت بتقسيم تلك المنطقة إلى قسمين بحيث يُضم أحدهما إلى إقليم دولة الكويت والآخر إلى إقليم المملكة العربية السعودية على أن تبقى تلك الحقوق المتساوية للطرفين في كامل المنطقة المقسومة والتي قررتها أصلاً اتفاقية العقير كما هي مشتركة بين الطرفين وعلى أن تكون مضمونه بأحكام المسؤولية الدولية. لذلك تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: يكون الحد الفاصل بين قسمي المنطقة هو الحد المنصف لمساحة المنطقة والذي يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحصار الماء عند الحد الغربي للمنطقة، ويجري تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجنة مسح وتحديد المنطقة المحايدة المتفق على تشكيلها في البروتوكول الملحق بالمذكرات المتبادلة بين الطرفين في جدة في 1383/3/15هـ الموافق 1963/8/5م ويعتمده الطرفان باتفاق لاحق .

المادة الثانية: مع عدم الإخلال بأحكام هذه الاتفاقية يضم النصف الواقع شمال الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى دولة الكويت كجزء من إقليمها، ويضم النصف الواقع جنوب الحد المنصف للمنطقة المقسومة إلى المملكة العربية السعودية كجزء من إقليمها .

المادة الثالثة: يمارس كل من الطرفين المتعاقدين حقوق الإدارة والتشريع والدفاع على ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه تماماً كما يمارس على إقليمه الأصلي مع مراعاة الأحكام الأخرى من هذا الاتفاق ودون المساس بحقوق الطرفين في الثورات الطبيعية في كامل المنطقة المقسومة.

المادة الرابعة: يحترم كل من الطرفين المتعاقدين حقوق الطرف الآخر في الثروات الطبيعية المشتركة سواء الموجود منها حالياً أو الذي يوجد في المستقبل في ذلك القسم من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه.

المادة الخامسة: إذا تنازل أحد الطرفين، أو حول بأي صفة كانت، كل أو بعض تلك الحقوق المتساوية المضمونة بأحكام هذا الاتفاق والقائمة على جزء من المنطقة المقسومة إلى دولة أخرى فللطرف الآخر أن يتحلل من أحكام هذا الاتفاق.

المادة السادسة: يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بعدم اتخاذ أي إجراء أو تصرف محلياً كان أم دولياً، يترتب عليه بأي شكل كان إعاقة ممارسة الطرف الآخر للحقوق التي يضمنها له هذا الاتفاق، كما يلتزم بالتعاون الكامل مع الطرف الآخر في المحافظة على تلك الحقوق .

المادة السابعة: يمارس كل من الطرفين المتعاقدين على المياه الإقليمية المحاذية لذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه ذات الحقوق التي يمارسها على الجزء الذي يضم إلى إقليمه. ويتفق الطرفان المتعاقدان على تعيين الخط الذي يقسم المياه الإقليمية المحاذية للمنطقة المقسومة .

المادة الثامنة: عند تعيين الحد الشمالي للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة يجري تحديده كما لو كانت المنطقة لم تقسم وبغض النظر عن أحكام هذا الاتفاق.

ويستمر الطرفان المتعاقدان في ممارسة حقوقهما المتساوية في المنطقة المغمورة خارج الستة أميال المشار إليها في المادة السابعة بطريقة الاستثمار المشترك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

المادة التاسعة: يخفي كل من الطرفين المتعاقدين في ذلك القسم الذي يضم إلى لإقليم الطرف الآخر من المنطقة المقسومة المنشأة التي يشغلها الموظفون الحكوميون الذين يقومون بالأعمال الإدارية والقضائية ويسلمها للطرف الآخر على أن لا يسري هذا الحكم على المنشآت التي يشغلها الموظفون الخاصون بقياسات الزيت وتدقيق ومراقبة الحسابات والمراقبة الفنية ولجان المشتروات وما يماثل ذلك من أعمال الرقابة.

المادة العاشرة: ذا كلف أحد الطرفين المتعاقدين الشركات التي منحت امتيازاً مشتركاً من الطرفين بإقامة منشآت إدارية أو قضائية طبقاً لأحكام الامتياز على ذلك الجزء الذي يضم إقليمه من المنطقة المقسومة احتسبت تكاليف إقامة تلك المنشآت من المصاريف الرأسمالية. لشركات الامتياز، بشرط أن تكون تلك التكاليف في حدود المصاريف اللازمة والمعقولة.

المادة الحادية عشر: تبقى اتفاقيات الامتيازات البترولية القائمة حالياً سارية المفعول وليتعهد كل من الطرفين باحترام أحكامها وما قد يطرأ عليها من تعديلات في ذلك النصف من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه، كما يتعهد اتخاذ الإجراءات التشريعية والنظامية التي تكفل استمرار تمتع شركات الامتيازات بحقوقها وأدائها لالتزاماتها.

المادة الثانية عشر: تحمل كل من الطرفين المتعاقدين في ذلك من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه مسؤولية الحراسة والأمن المترتبة في ذمة الطرف الآخر بموجب اتفاقيات الامتيازات القائمة حالياً.

المادة الثالثة عشر: تفادياً لازدواج الضريبة، يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين باتخاذ الضمانات القانونية التي تكفل عدم فرض ضرائب أو رسوم جمركية أو إتاوات على الشركات التي منحت امتيازاً من الطرف الآخر في المنطقة المقسومة.

المادة الرابعة عشر: يكون دخول المنطقة المقسومة والتجول فيها من مواطني الطرفين المتعاقدين الذين يعملون موظفين ومستخدمين وعمالاً ومقاولين للهيئات والشركات ذات النشاط المتعلق بالثروات الطبيعية القائمة امتيازاتها حالياً أو الشركات المرتبطة بها بمقتضى جواز سفر ساري المفعول صادر من الطرف الآخر أو بمقتضى بطاقة تصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين على نموذج خاص يجري الاتفاق عليه. وذلك دون حاجة للحصول على سمة بالدخول.

المادة الخامسة عشر: مع عدم الإخلال بأحكام اتفاقيات الامتيازات البترولية السارية المفعول، يضمن كل من الطرفين في ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه حرية العمل وحق ممارسة أية مهنة أو حرفة لمواطني الطرف الآخر على قدم المساواة مع مواطنيه، وذلك فيما يتعلق بالثروات البترولية الممنوحة في الامتيازات الحالية أو ما يحل محلها في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالثروات الطبيعية التي تكتشف في المستقبل فيتفق الطرفان بشأنها على حقوق مواطني كل منهما في العمل وممارسة المهن والحرف.

المادة السادسة عشر: يحترم كل من الطرفين المتعاقدين في ذلك الجزء من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه حقوق مواطني الطرف الآخر من المنشآت والمباني القائمة حالياً في تلك المنطقة.

المادة السابعة عشر: لضمان استمرار جهود الطرفين المتعاقدين في حسن استغلال الثروة الطبيعية في المنطقة المقسومة ننشأ لجنة مشتركة دائمة يشار إليها فيما بعد (باللجنة).

المادة الثامنة عشر: تتكون اللجنة من عدد متساو من ممثلي الطرفين المتعاقدين، ويتفقد الوزيران المختصان بشؤون الثروة الطبيعية في كل من الحكومتين المتعاقدتين على عدد أعضاء اللجنة وإجراءات سير عملها وكيفية تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لها.

المادة التاسعة عشر: تختص اللجنة بما يلي:

أ- تسهيل مرور موظفي ومستخدمي شركات الامتياز العاملة في المنطقة المقسومة والشركات والمؤسسات المرتبطة بها من غير مواطني الطرفين.

ب- الدراسات الخاصة بمشروعات استغلال الثروة الطبيعية المشتركة.

جـ- دراسة الرخص والعقود والامتيازات الجديدة المتعلقة بالثروات الطبيعية المشتركة والتوصية للوزيرين المختصين بما تراه مناسباً بشأنها.

د- يحث كل ما يرى الوزيران المختصان أن يعهدا به إليها.

ويكون للجنة المذكورة في سبيل تنفيذ اختصاصها حق التعاقد.

وتقدم اللجنة المذكورة تقاريرها وتوصياتها رأساً للوزيرين المختصين.

المادة العشرون: يتشاور الوزيران المختصان في منح أو تعديل أي صك جديد يتعلق بالثروات الطبيعية المشتركة وعلى الطرف الذي لا يتقيد برأي الطرف الآخر أن يخطره بأسباب ذلك كتابة قبل منح الصك الجديد أو تعديله.

ولا يعتبر صكاً جديداً إحلال هيئة أو شركة أخرى محل هيئة أو شركة قائمة حالياً باستغلال الثروات الطبيعية في المنطقة المقسومة وذلك بشرط عدم المساس بحقوق الطرف الآخر.

المادة الحادية والعشرون: يلتزم الطرفان المتعاقدان بتزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات والوثائق التي تحتاج إليها في تسهيل مهمتها.

المادة الثانية والعشرون: إذا نشأ خلاف في تفسير هذا الاتفاق أو في تطبيقه أو في الحقوق والالتزامات الناشئة عنه والمترتبة في ذمة أي من الطرفين المتعاقدين فإنهما يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية لتسوية المنازعات بما في ذلك الالتجاء لجامعة الدول العربية.

وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية للخلاف بالطرق السابقة يعرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ويقبل الطرفان المتعاقدان الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص.

وإذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بإجراء يعترض عليه الطرف الآخر يجوز للطرف المعترض أن يطلب من المحكمة الدولية بصفة مستعجلة بأن تصدر حكماً مبدئياً لوقف الإجراء المعترض عليه أو بالاستمرار فيه إلى حين الفصل النهائي في الخلاف.

وإذا امتنع أحد الطرفين المتعاقدين عن تنفيذ الحكم الذي يصدر ضده للطرف الآخر أن يتحلل من أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة والعشرون: تخضع هذه الاتفاقية لتصديق المتعاقدين كل حسب النظم الدستورية المتبعة في بلاده، وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية في اليوم.

ولكل من النسختين حجية كاملة.

عن	**عن**
دولة الكويت	**المملكة العربية السعودية**

ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932- 1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م، ص 393- 400 ،

ملحق رقم (5)

رسالة من عبد العزيز بن سعود

إلى فرانك هولمز بخصوص الامتيازات النفطية

توضح هذه الرسالة مدى اهتمام عبد العزيز بن سعود بكل ما يجري من اتصالات ومباحثات ودراسات للتكوينات الجيولوجية الموجودة في البحرين. وتتضمن الرسالة أيضاً تحديد موعد للمقابلة بين هولمز وابن سعود حيث كان ابن سعود يفضل التعامل مع الشركات الأمريكية وكان هولمز ممثلاً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرياض في 8 شعبان سنة 1350 هـ

"من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى حضرة البارع فرنك هولمز - المحترم - أما بعد فقد تلقينا كتابكم المؤرخ في 1 ديسمبر 1931 وأحطنا علماً بما ذكرتم وإنّا نشكركم على ما أبديتموه من حسن وفائكم بصداقتكم واهتمامكم بإطلاعنا على ما تقومون به من الأعمال وقد طالعنا أخبار أعمالكم العظيمة التي تقومون بها لاستخراج النفط من البحرين ونتمنى أن تكلل أعمالكم بالنجاح.

أما عن رغبتكم في مقابلتنا فنحن نحب ذلك ولكن ما ندري إن كنا نتمكن من القدوم للإحساء لنتقابل فيها أو لا نتمكن وعلى كل حال سننتظر الفرصة المناسبة لذلك. واقبلوا احترامنا الفائق.

ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932- 1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م، ص 404 ،

ملحق رقم (6)

اتفاقية بشأن تعيين الحدود البرية والبحرية

بين المملكة العربية السعودية وقطر 1965

اتسمت هذه الاتفاقية بالسرية التامة وعدم إعلان بنودها بدون علم بريطانيا باعتبارها مسئولة عن العلاقات الخارجية لإمارة قطر بموجب اتفاقية الحماية لعام 1916، وجاء عقد هذه الاتفاقية تتويجاً للعلاقات الودية القوية بين السعودية وقطر وإنهاء كافة العراقيل التي تقف في وجه هذه العلاقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن حكومة المملكة العربية السعودية يمثلها صاحب المعالي الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية وحكومة قطر يمثلها صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد.

ورغبة من الحكومتين في تعيين الحدود البرية والبحرية بين بلديهما لما في ذلك من أهمية بالغة.

ونظراً لما يسود القطرين الشقيقين من روابط المودة وأواصر الإخاء. وأخذين بعين الاعتبار ما جاء في الكتاب المؤرخ 23 جمادي الأولى 1371هـ من صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى صاحب العظمة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني.

وقد اتفقنا على عقد الاتفاقية التالية:

المادة الأولى: تقسم دوحة السلوى مناصفة بين البلدين بطريقة المسافات المتساوية من الساحلية وأما بالنسبة للتعاريج يؤخذ خط متوسط مستقيم قدر الإمكان.

المادة الثانية: تبدأ الحدود البرية من المملكة العربية السعودية وقطر من نقطة على ساحل دوحة سلوى. موقعها الجغرافي التقريبي هو:

خط طول : 46 49 50

خط عرض : 50 44 24

وتمتد من هذه النقطة بخط مستقيم إلى أعلى نقطة بقرن "أبو وائل" ثم تتجه منها بخط مستقيم إلى نقطة على الحافة الجنوبية الغربية لمنطقة جوب السلامة موقعها الجغرافي هو:

خط طول : 44 55 50

خط عرض : 43 32 24

وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الحافة الجنوبية الشرقية لمنطقة جوب السلامة موقعها الجغرافي هو :

خط طول : 44 55 50

خط عرض : 43 30 24

وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الطرف الجنوبي لسبخة "سود أنثيل" وموقعها الجغرافي هو :

خط طول : 55 05 51

خط عرض : 16 28 24

وتمتد منها بخط مستقيم نقطة تقع على ساحل "خور العديد" موقعها الجغرافي التقريبي هو:

خط طول : 02 16 51

خط عرض : 48 36 34

وجميع هذه النقط المشار إليها موضحة بشكل مبدئي على الخريطة رقم (ج.ف 2224) المؤرخة ديسمبر 1961 بمقياس رقم 1,200,000 أو الموافقة بهذه الاتفاقية والموقع عليها من الطرفين.

المادة الثالثة: يعهد إلى إحدى شركات المسح بالقيام بمسح وتحديد نقط وخطوط الحدود بين البلدين على الطبيعة وفقاً لما جاء بهذه الاتفاقية وكذلك إعداد خريطة بالحدود البرية و البحرية بين البلدين وما يتعلق بذلك من بيانات أخرى. وتكون تلك الخريطة بعد توقيع الطرفين عليها هي الخريطة الرسمية المبينة للحدود وتلحق بالاتفاقية باعتبارها جزءاً مكملاً لها.

المادة الرابعة: تكاليف عملية المسح المنوه عنها في المادة السابعة مناصفة بين الحكومتين.

المادة الخامسة : تشكل لجنة فنية مشتركة من عضوين عن كل من الطرفين يحاط لها أعداد مواصفات عملية المسح وبيان نفط خطوط الحدود بين البلدين وفقا لهذه الاتفاقية والإشراف على تنفيذ عملية المسح ودراسة نتائجه.

المادة السادسة:

حررت هذه الاتفاقية في مدينة في اليوم من شهر ديسمبر عام 1835هـ هجري الموافق لليوم عام 1965 ميلادي من نسختين تحتفظ كل دولة بنسخة منها.

وتعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد تبادل وثائق التصديق عليها من قبل الحكومتين.

المملكة العربية السعودية	**قطـــر**
عنـها	**عنـها**
أحمد زكي يماني	**خليفة بن حمد آل ثاني**

ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932- 1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م، ص 410- 412 .

ملحق رقم (7)

اتفاقية تحديد الجرف القاري بين المملكة العربية السعودية والبحرين 1958

عقدت هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بين الملك سعود بن عبد العزيز وأمير البحرين سلمان بن حمد آل خليفة. وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت في المنطقة لتحديد الجرف القاري وقد تبعتها سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين دول الخليج العربي.

وكانت الإغراءات الاقتصادية النفطية للشركات العاملة في هذه الحقول السبب الرئيسي لتحديد الجروف القارية في المنطقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين

بالنظر لأن المياه الإقليمية بين كل من المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين تتلاقى في بعض المناطق التي تطل عليها سواحلها المتقابلة.

ونظراً للنطق الملكي الصادر من المملكة العربية السعودية غرة شعبان سنة 1368هـ الموافق 28مايو 1949م والإعلان الصادر من حكومة البحرين بتاريخ 5يونيو 1949م باستثمار قاع البحر.

وبالنظر لضرورة الاتفاق على تحديد المناطق المغمورة التابعة لكل من البلدين ونظر الود والصداقة المتبادلة، ورغبة من صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية في بذل جميع المساعدات الممكنة لحكومة البحرين فقد تم الاتفاق على ما يأتي:

المادة الأولى:

1- يبدأ خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين على أساس خط من نقطة (1) والتي تقع في منتصف الخط الموصل بين طرف رأس البر.

(أ) في أقصى الجنوب من البحرين، ورأس أبو محارة.

(ب) على ساحل المملكة العربية السعودية.

2- ثم يمتد الخط الوسط المذكور من نقطة (1) إلى نقطة (2) الواقعة في منتصف الخط الموصف بين النقطة (أ) والطرف الشمالي لجزيرة الزخنونية (جـــ).

3- ثم يمتد الخط من النقطة (2) إلى النقطة (3) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين (أ) وطرف رأس الصياح (د).

4- ثم يمتد الخط من نقطة (3) إلى نقطة (4) المبينة على الخريطة المرفقة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (B) و (و) المبينتين على الخريطة.

5- ثم يمتد الخط من النقطة (4) إلى النقطة (5) المبينة على الخريطة الواقعة في منتصف الخط الموصل إلى نقطتي (ط) أو (ي) المبينتين على الخريطة.

6- ثم يمتد من النقطة (5) إلى النقطة (6) المبينة على الخريطة الواقعة في منتصف الخط الموصل إلى نقطتي (ط) و (ي) المبينتين على الخريطة.

7- ثم يمتد الخط من النقطة (6) إلى النقطة (7) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين الطرف الغربي بجزيرة أم النعسان (ك)ورأس القرية (3).

8- ثم يمتد الخط من النقطة (7) إلى النقطة (8) الواقعة على أقصى الطرف الغربي لجزيرة لبينه الصغيرة تاركاً هذه الجزيرة لحكومة البحرين.

9- ثم يمتد الخط من النقطة (8) إلى النقطة (9) الواقعة على أقصى الطرف الشرقي لجزيرة لبينه الكبيرة تاركاً هذه الجزيرة للملكة العربية السعودية.

10- ثم يمتد الخط من النقطة (9) إلى النقطة (10) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين الطرف الشمالي الغربي بحير فشت (م) والطرف الجنوبي لجزيرة كوكس (ن).

11- ثم يمتد الخط من النقطة (10) إلى النقطة (11) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين النقطة (س) الواقعة على الحافة الغربية لفشت الجارم ونقطة (ن) المذكورة في البند (10) أعلاه.

12- ثم يمتد الخط من النقطة (11) إلى النقطة (12) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و(31) دقيقة و(48) ثانية، وخط الطول الشرقي(50) درجة و(23) دقيقة و(15) ثانية تقريباً.

13- ثم يمتد الخط من النقطة (12) إلى النقطة (13) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و(37) دقيقة و(15) ثانية، وخط الطول الشرقي(50) درجة و(33) دقيقة و(24) ثانية تقريباً.

14- ثم يمتد الخط من النقطة (13) إلى النقطة (14) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و(59) دقيقة و(30) ثانية، وخط الطول الشرقي(50) درجة و(46) دقيقة و(24) ثانية تقريباً. تاركاً ضحاضيح ربى (المعروفة بنجية الرقاي وفشت الصناوية) للمملكة العربية السعودية.

15- ثم يمتد الخط من النقطة (14) في اتجاه الشمال الشرقي إلى المدى الذي يتفق النطق الملكي الصادر بتاريخ أول شعبان سنة 1368هـ الموافق 28مايو 1949م، ومع الإعلان الصادر عن حكومة البحرين بتاريخ 5يونيو سنة 1949.

16- لما كان واقعاً يسار الخط المشار إليه في البنود السابقة فهو للمملكة العربية السعودية وما يقع بين ذلك فهو لحكومة البحرين، مع التزام الحكومتين بما جاء في المادة الثانية أدناه.

المادة الثانية:

إن المساحة الواقعة بين الأضلاع الستة المبينة فيما يلي:

1- خط يبدأ من نقطة واقعة عند خط العرض الشمالي (27)درجة فقط وخط الطول الشرقي(50)درجة و(50)درجة و(23)دقيقة و(15)ثانية تقريباً.

2- ومن ثم إلى نقطة واقعة عن ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و(31) دقيقة و (48) ثانية، وخط الطول الشرقي (50) درجة و(23) دقيقة و(15)ثانية تقريباً.

3- ومن ثم إلى نقطة واقعة عن ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و(37) دقيقة وخط الطول الشرقي (50) درجة و(23) دقيقة تقريباً.

4- ومن ثم إلى نقطة واقعة عن ملتقى خط العرض الشمالي (26) درجة و (59) دقيقة و(30) ثانية و خط الطول الشرقي (50) درجة و (42) دقيقة و(24) ثانية تقريباً.

5- ومن ثم إلى نقطة واقعة عن ملتقى خط العرض الشمالي إلى (26) درجة و (59) دقيقة و (30) ثانية وخط الطول الشرقي (50) درجة و(40) دقيقة تقريباً.

6- ومن ثم إلى نقطة واقعة عن ملتقى خط العرض الشمالي (37) درجة فقط وخط الطول الشرقي (50) و(40) دقيقة تقريباً.

7- ومن ثم إلى نقطة الابتداء.

إن هذه المساحة المذكورة والمحددة أعلاه من القسم العائد للمملكة العربية السعودية. بناء على رغبة سمو حاكم البحرين وموافقة جلالة ملك المملكة العربية السعودية، يجري استغلال موارد الزيت فيها بالطريقة التي يختارها جلالته، على أن يعطي لحكومة البحرين نصف ما يخص الحكومة العربية السعودية من الإيراد الصافي الناتج عن هذا الاستقلال، مع العلم بأن هذا لا يمس ما للحكومة العربية السعودية من حق السيادة والإدارة على هذه المنطقة المذكورة أعلاه ..

المادة الثالثة:

نرفق بهذه الاتفاقية خريطة من صورتين موضح عليها المواقع والنقط المشار إليها في البنود السابقة على وجه التقريب، على أن تعد خريطة نهائية بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة أدناه، وتكون تلك الخريطة النهائية، بعد موافقة ممثلي الحكومتين المفوضتين والتوقيع عليها من جانب الطرفين، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة:

يختار الفريقان هيئة فنية لعمل القياسات اللازمة لتثبيت الحدود حسب ما جاء في هذه الاتفاقية، على أن تباشر هذه الهيئة عملها بغد شهرين على الأكثر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

المادة الخامسة:

بعد أن تفرغ اللجنة المشار إليها في المادة الرابعة ويوافق الطرفان على الخريطة النهائية التي تكون قد أعدتها، تقوم هيئة مندوبين فنيين من قبل كل من الطرفين بوضع العلامات وتعيين الحدود ــ طبعاً للبيانات الموضحة في الخريطة النهائية.

المادة السادسة:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها من قبل الفريقين حرر بالرياض من نسختين أصليتين باللغة العربية في اليوم الرابع من شعبان سنة1377هـ الموافق 22 من فبراير سنة 1958م.

ابتسام عبد الأمير حسون، علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي 1932- 1971م، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة عين شمس، 1412هـ - 1992م، ص 405- 409 .

ملحق رقم (8)

اتفاقية بين المملكة العربية السعودية - وأبو ظبي 1974

عقدت هذه الاتفاقية في مدينة جدة بين الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتعتبر هذه الاتفاقية نهاية لمشاكل الحدود بين البلدين التي استمرت لعشرات السنين. وفي مقابل عقد هذه الاتفاقية اعترفت السعودية بدولة الإمارات دولة مستقلة وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة.

يسرني أن أشير إلى كتاب جلالتكم المؤرخ 3 شعبان 1394 الموافق 21 أغسطس 1974 والذي نصه.

حضرة صاحب السمو الأخ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو

يسرني أن أشير إلى الفقرة (3) من المادة الخامسة من اتفاقية تعيين الحدود بين بلدينا الموقعة بتاريخ 3 شعبان 1394 هجرية الموافق 21 أغسطس 1974 ميلادية وأود أن أعرب لسموكم أن مفهوم المملكة العربية السعودية للسيادة المشتركة على كامل المنطقة التي توصل طبقاً لحكم هذه الفقرة ــ بين المياه الإقليمية الخاصة بالمملكة العربية السعودية والبحر العام لا يشمل تلك الثروات الطبيعية الكامنة في قاع البحر. وما تحت القاع حيث تظل تلك الثروات مملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة منفردة وذلك

استثناء من حقوق السيادة المشتركة... فإذا كان مفهوم المملكة العربية السعودية في هذا الشأن يتفق مع مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة فإنني أرى أن يعتبر كتابي هذا وجواب سموكم عليه بمثابة اتفاق لتقرير ذلك ويصبح بالاتفاقية المشار إليها أعلاه.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول وافر تحياتنا.. وأصدق تقديرنا

في 3 شعبان 1394 هجرية، الموافق 21 أغسطس 1974 ميلادية

فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

ويسرني إخبار جلالتكم بأن مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن ملكية الثروات الطبيعية المشار في كتاب جلالتكم يتفق ومفهوم المملكة العربية السعودية.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول وافر تحياتنا وأصدق تقديرنا

3 شعبان 1394 هـ 21 أغسطس 1974 م

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

حضرة صاحب السمو الأخ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

يا صاحب السمو

يسرني أن أشير إلى الفقرة (3) من المادة الخامسة من اتفاقية تعيين الحدود بين بلدينا الموقعة بتاريخ 3 شعبان 1394 هجرية الموافق 21 أغسطس 1974 ميلادية.

وأود أن أعرب لسموكم أن مفهوم المملكة العربية السعودية للسيادة المشتركة على كامل المنطقة التي توصل - طبقاً لحكم هذه الفترة - بين المياه الإقليمية الخاصة بالمملكة العربية السعودية والبحر العام لا يشمل تلك الثروات الطبيعية الكامنة في قاع البحر وما تحت القاع حيث تظل تلك الثروات مملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة منفردة وذلك استثناء من حقوق السيادة المشتركة .

فإذا كان مفهوم المملكة العربية السعودية في هذا الشأن يتفق مع مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة فإنني أرى أن يعتبر كتابي هذا وجواب سموكم عليه بمثابة اتفاق لتقرير ذلك ويصبح بالاتفاقية المشار إليها أعلاه.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول وافر تحياتنا وأصدق تقديرنا ،،،،،

جدة في 3 شعبان 1394 هجرية

الموافق 21 أغسطس 1974 ميلادية

فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

إن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

وحضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

عملا بمبادئ الشريعة السمحاء التي تدين بها الأمة الإسلامية وانطلاقاً من روح التضامن الإسلامي التي تظل الجزيرة العربية واستناداً إلى روابط المودة بينهما. وأواصر الإخاء بين شعبيهما الشقيقين، وعلاقة الجوار القائمة بين بلديهما.

ونظراً لرغبة كل من الدولتين في تعيين الحدود البرية والبحرية بين إقليميهما بصفة نهائية في ظل الأخوة الإسلامية وبروح الإخاء العربي.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على ما يأتي:

المادة الأولى: يكون خط الحدود البرية الذي يفصل بين إقليم المملكة العربية السعودية وإقليم دولة الإمارات العربية المتحدة هو الخط الذي يتحدد طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: تبدأ الحدود البرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من المنطقة (9) على ساحل الخليج العربي موقعها الجغرافي التقريبي.

خط العرض 58 14 24 شمالاً

خط الطول 26 25 51 شرقاً

وتمتد من هذه النقطة بخط مستقيم يتجه إلى نقطة (ب) موقعها الجغرافي

خط العرض 24 07 24 شمالاً

خط الطول 26 35 51 شرقاً

وتمتد من هذه النقطة بخط مستقيم يتجه إلى الجنوب الشرقي حتى نقطة (جـــ) موقعها الجغرافي

خط العرض 09 56 27 شمالاً

خط الطول 52 34 52 شرقاً

وتمتد من هذه النقطة بخط مستقيم يتجه شرقاً بجنوب إلى نقطة (د) موقعها الجغرافي

خط العرض 41 37 22 شمالاً

خط الطول 14 8 55 شرقاً

وتمتد الحدود من هذه النقطة بخط مستقيم يتجه إلى الشمال الشرقي تاركاً (أم الزمول) شرقي النقطة (هـــ) التي موقعها الجغرافي.

خط العرض	02	42	22	شمالاً
خط الطول	10	12	55	شرقاً

وتمتد الحدود من نقطة (هـــ) بخطوط مستقيمة تصل النقاط ذات المواقع الجغرافية الآتية :

النقطة	خط العرض	- شمالاً	خط الطول	- شرقاً
و	2311	23	30,00	55
ز	0000	24	34,10	55
ح	0100	24	51,00	55
ط	1300	24	54,00	55
ى	1150	24	50,00	55

ومن النقطة (ى) تمتد الحدود إلى نقطة (ك) موقعها الجغرافي 24,14,45 شمالاً و55,45 شرقاً ومن نقطة (ك) تمتد الحدود إلى نقطة (ل) موقعها الجغرافي 24,19 شمالاً و55,50 بحيث تترك القرى الثلاث الواقعة شرقي نقطة (ك) داخل إقليم المملكة العربية السعودية، من نقطة (ل) تمتد الحدود إلى نقطة تلاقي حدود كل من المملكة العربية السعودية - ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والتي سيتم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث.

وجميع النقاط المذكورة أعلاه موضحة بشكل مبدئي على خارطة بمقياس رسم 500,000,1 - مرافقة لهذه الاتفاقية وموقع عليها من الطرفين المتعاقدين الساميين.

المادة الثالثة: تعتبر الحدود الهيدروكربونية الموجودة في حقل (الشيبة - زرارة) مملوكة للمملكة العربية السعودية .

على أن توافق دولة الإمارات العربية المتحدة وتلتزم بعدم القيام بأية عمليات بحث أو تنقيب عن المواد الهيدروكربونية أو استثمارها أو استغلالها، أو الإذن بذلك. في ذلك الجزء من حقل (الشيبة - زرارة) الذي يقع شمال خط الحدود.

يجوز للمملكة العربية السعودية أو لأية شركة أو مؤسسة تعمل بإذن منها، القيام بعمليات البحث والتنقيب واستثمار واستغلال المواد الهيدروكربونية في ذلك الجزء من حقل (الشيبة - زرارة) الذي يقع شمال خط الحدود - ويتم فيما بعد اتفاق الدولتين على طريقة قيام المملكة العربية السعودية بتلك العمليات.

المادة الرابعة: على كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالامتناع عن القيام بأية عمليات أو باستغلال للمواد الهيدروكربونية أو الإذن بذلك، في ذلك الجزء من إقليمها الذي عند حقول المواد الهيدروكربونية الواقعة بصفة رئيسية في إقليم الدول الأخرى.

المادة الخامسة: تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بسيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة حويصات وتعترف المملكة العربية السعودية بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع الجزر الأخرى المقابلة لساحلها في الخليج العربي .

توافق دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تنشئ المملكة العربية السعودية على جزيرة القفاى ومكاسب أي منشآت عامة ترغب في إقامتها عليها .

يقوم ممثلو الطرفين المتعاقدين الساميين في أقرب وقت ممكن بتعيين الحدود البحرية بين كل من إقليم المملكة العربية السعودية المجاور لإقليم دولة الإمارات العربية المتحدة وبين كل من الجزر الخاضعة لسيادة كل منهما وذلك على أساس العدالة التي تحقق للمياه الإقليمية الخاصة بذلك الجزء من إقليم المملكة العربية السعودية المجاور لإقليم دولة الإمارات العربية المتحدة والمياه الإقليمية الخاصة بجزيرة حويصان المذكورة في الفقرة (1) أعلاه اتصالا حراً مباشراً بالبحر العام وبحيث يراعى في تحقيق ذلك الصلاحية للملاحة العميقة بين البحر العام وذلك الجزء المشار إليه أعلاه من إقليم المملكة العربية السعودية، ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين الساميين السيادة المشتركة على كامل المنطقة التي توصل - طبقاً لحكم هذه الفقرة - بين المياه الإقليمية الخاصة بالمملكة العربية السعودية والبحر العام .

المادة السادسة: تتولى إحدى الشركات العالمية المختصة التي يختارها البلدان القيام بمسح وتحديد نقط وخطوط الحدود الموضحة في المادة الثانية أعلاه على الطبيعة وإعداد خريطة بالحدود البرية بين البلدين وما يتعلق بذلك من بيانات أخرى لتكون تلك الخريطة، بعد توقيع ممثلي الطرفين المتعاقدين الساميين عليها وهي الخريطة الرسمية المبينة للحدود المطلوبة، وتلحق بهذه الاتفاقية كجزء مكمل لها .

المادة السابعة: تشكل لجنة فنية مشتركة مكونة من ثلاثة أعضاء من كل من البلدين للقيام بإعداد مواصفات الأعمال المطلوبة من الشركة المذكورة أعلاه، وبيان نقط وخطوط الحدود بين البلدين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والقيام بالإشراف على تنفيذ تلك الأعمال ودراسة نتائجه.

المادة الثامنة: حررت هذه الاتفاقية من نسختين باللغة العربية تحتفظ كل دولة بنسخة منها.

المادة التاسعة: تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول فور التوقيع عليها.

المادة العاشرة: حررت هذه الاتفاقية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في اليوم الثالث من شهر شعبان عام 1394 هجرية. الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر أغسطس عام 1994 ميلادية.

زايد بن سلطان آل نهيان	**فيصل بن عبد العزيز آل سعود**
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	**ملك المملكة العربية السعودية**

دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، الشعبة السياسية، النسخة الأصلية، لاتفاقية 1974.

ملحق رقم (9)

اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان

« إن الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان إذ تنطلقان من الروابط الأخوية، والمصلحة المشتركة التي تجمع بين بلديهما وشعبيهما، وعملاً بالشريعة الإسلامية الغراء، وإذ تحدوهما الرغبة في تعزيز أواصر الأخوة وعلاقة الجوار القائمين بين البلدين الشقيقين.

ونظراً إلى رغبة كل من الدولتين في تعيين الحدود بينهما بصفة نهائية، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :

المادة الأولى: يبدأ خط الحدود الذي يفصل بين إقليم الجمهورية اليمنية وإقليم سلطنة عُمان هو الخط الوارد وصفه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية، والمبني على أساس النظام الجيوديسي 84.

المادة الثانية: يبدأ خط الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان من النقطة الرئيسة لرأس ضربة علي (الصخرة) المرقمة بالنقطة الرقم (1) عند تقاطع الأحداثيات الجغرافية لدائرة العرض 16 درجة و 39 دقيقة و 3 ثوان و 83 من الثانية شمالاً مع خط الطول 53 درجة و 6 دقائق و 30 ثانية و 88 من الثانية شرقاً وينتهي في النقطة الرئيسة المرقمة بالنقطة (8) عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض 19 درجة شمالاً مع خط الطول 52 درجة شرقاً. ويمتد خط الحدود بين النقطتين الرئيستين المحددة إحداثياتهما آنفاً مروراً بالنقاط (2، 3، 4، 14، 4 ب، 6 ، 7) وفقاً للأحداثيات التالية:

* النقطة الرقم (2) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 17 دقيقة و 7 ثوان و 91 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 48 دقيقة و 44 ثانية و 22 من الثانية شرقاً.

* النقطة الرقم (3) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 17 دقيقة و 40 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 44 دقيقة و 45 ثانية شرقاً.

* النقطة الرقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 18 دقيقة و 6 ثوان و 93 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 44 دقيقة و 33 ثانية و 50 من الثانية شرقاً.

* النقطة الرقم (4-أ) المساندة للنقطة الرقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 18 دقيقة و 8 ثوان و 87 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 44 دقيقة و 34 ثانية و 24 من الثانية شرقاً.

* النقطة رقم (4-ب) المساندة للنقطة الرقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 18 دقيقة و 8 ثوان و 42 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 44 دقيقة و 35 ثانية و 57 من الثانية شرقاً.

* النقطة الرقم (5) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 18 دقيقة و 15 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 45 دقيقة و 5 ثوان شرقاً.

* النقطة الرقم (6) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 18 دقيقة و 21 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 45 دقيقة 2 ثانية شرقاً.

* النقطة الرقم (7) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و 20 دقيقة و 59 ثانية و 4 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و 46 دقيقة و 55 ثانية و 83 من الثانية شرقاً.

المادة الثالثة: يستمر امتداد الخط الحدودي الفاصل من آخر النقطة الرئيسة على الشاطئ (رأس ضربة علي) في اتجاه المياه الإقليمية وحتى النقطة الاقتصادية، ويحدد هذا الامتداد وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويعتبر هذا التحديد لط الحدود البري والبحري الفاصل بين الدولتين حاسماً ونهائياً.

المادة الرابعة: تشكل لجنة فنية مشتركة من الجهات المختصة بالمساحة من كل من البلدين مهمتها القيام بما يلي :

أ – مسح وتعيين نقاط وخط الحدود الموضحة في المادة الثانية على الطبيعة، وإعداد الخرائط التفصيلية اللازمة لذلك بصفة نهائية وما يتعلق بها من بيانات أخرى لتكون تلك

الخرائط - بعد توقيع ممثلي الطرفين عليها - هي الخرائط الرسمية الجديدة للحدود بين البلدين وتلحق بهذه الاتفاقية كجزء لا يتجزأ منها.

ب – الإشراف على وضع علامات (دعامات) على خط الحدود المتفق عليه الفاصل بين أراضي البلدين، والاتفاق على المسافة التي تفصل بين كل علامة (دعامة) وأخرى.

المادة الخامسة: تسوى كل المسائل المترتبة على ترسيم خط الحدود وأي مسائل تظهر بعد ذلك بالطرق الودية من خلال الاتصال المباشر على أساس من مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم الإضرار بمصالح أي منهما.

المادة السادسة: في حالة اكتشاف ثروات طبيعية مشتركة، يتم الاتفاق على كيفية استغلالها واقتسامها وفقاً للقواعد والأعراف الدولية المستقرة ولمبادئ العدل والإنصاف.

المادة السابعة: يتم تنظيم سلطات الحدود وحقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود وفقاً للملحقين المرفقين بهذه الاتفاقية، كما يتم تنظيم الانتفاع بالممتلكات الخاصة بالمواطنين في منطقة الحدود طبقاً لملحق خاص يتفق عليه الطرفان، وتعدّ جميع الملاحق المذكورة في هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة: حررت هذه الاتفاقية وملحقاها من نسختين أصليتين باللغة العربية، وتحتفظ كل دولة بنسخة منهما.

المادة التاسعة: تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد المصادقة عليها طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاقدين وتبادل الوثائق المصادق عليها من قبل الدولتين.

المادة العاشرة: حررت هذه الاتفاقية في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1413 هجرية، الموافق اليوم الأول من شهر أكتوبر سنة 1992 ميلادية.

عن سلطنة عُمان	**عن الجمهورية اليمنية**
صاحب السمو الشيخ توييني بن شهاب آل سعيد	**حيدر أبو بكر العطاس**
الممثل الخاص لجلالة السلطان	**رئيس مجلس الوزراء**

الملحق الأول لاتفاقية الحدود بين
الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان
في شأن تنظيم سلطات الحدود

اتفاقية الحدود الدولية بين
الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان

n إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة سلطنة عُمان، تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان الموقعة في 1413/4/3 هجرية، الموافق 1992/10/1 ميلادية، ورغبة منهما في تنظيم اختصاصات سلطات الحدود، فقد اتفقنا على ما يأتي:

مادة (1): اتفق الطرفان على أن تسوى الخلافات والمخالفات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود المشمولة بهذا الملحق وفقاً للأحكام الواردة فيه.

مادة (2):

1- تعتبر منطقة الحدود هي المنطقة الممتدة من خط الحدود إلى عمق خمسة كيلو مترات داخل إقليم كل من الطرفين اعتباراً من خط الحدود المشترك بين البلدين.

2- لا يجوز لأي من الطرفين إنشاء أو الاحتفاظ بأية استحكامات أو منشآت أو مخيمات عسكرية أو ما يشابهها باستثناء منشآت المنافذ الرسمية ومنشآت قوات الحدود في حدود المنطقة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وعلى الطرفين فور نفاذ اتفاقية الحدود بينهما اتخاذ ما يلزم لتنفيذ حكم هذه الفقرة خلال المدة التي يتفق عليها فيما يخص القائم من هذه الاستحكامات والمنشآت والمخيمات العسكرية.

مادة (3):

1- يعيّن كل من الطرفين المتعاقدين سلطات الحدود المدرجة أدناه لممارسة تنفيذ أحكام هذا الملحق.

أ : سلطات الحدود من الدرجة الأولى.

- من الجمهورية اليمنية: محافظ المحافظة المعنية.

- عن سلطنة عُمان: المفتش العام للشرطة والجمارك.

ب : سلطات الحدود من الدرجة الأولى:

- عن الجمهورية اليمنية: وزير الداخلية والأمن.

- عن سلطنة عُمان: وزير الداخلية.

2- يجوز تغيير سلطات الحدود المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة أو استحداث سلطات أخرى باتفاق الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية.

مادة (4): يبلغ الطرفان أحدهما الآخر بالطرق الدبلوماسية خلال شهر من دخول هذا الملحق حيز التنفيذ بالأسماء الكاملة لأعضاء سلطات الحدود ووظائفهم وصورة من وثائق تفويضهم، وتتضمن وثيقة التفويض من صورة صاحبها وتوقيعه، ويتم بعد ذلك إبلاغ كل تغيير يجري في هذا الصدد بنفس الأسلوب.

مادة (5): لكل عضو مخوّل من سلطات الحدود الحق في تعيين مساعدين له، على أن يبلغ أسمائهم ووظائفهم ووثائق تفويضهم إلى سلطات حدود الطرف الآخر.

مادة (6): المخالفات والحوادث الخاصة بالحدود والتي تدخل في نطاق أحكام هذا الملحق هي:

أ – التعرض لدعامات الحدود أو هدمها أو هدم المباني أو المنشآت الأخرى المتعلقة مباشرة بالحدود.

ب – إطلاق النار على المخافر وحرس الحدود أو على الأشخاص أو على دعامات الحدود أو منشآت الحدود الواقعة في أراضي الطرف الآخر.

جـــ- هروب متهمين بارتكاب إحدى الجرائم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي ينتمون إليه في منطقة الحدود ولجوؤهم إلى منطقة حدود الطرف الآخر.

د – حوادث السلب والنهب التي تقع من قبل مواطني أحد الطرفين المتعاقدين في منطقة الحدود لدى الطرف الآخر.

هـــ - قام شخص أو أشخاص بأعمال التهريب من إقليم أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

و – صيد الحيوانات البرية ضمن منطقة الحدود.

ز – إساءة استعمال موارد المياه أو تلويثها وكل ما يؤدي إلى إعاقة الانتفاع منها.

مادة (7): يكون لسلطات الحدود لكل من الطرفين الاختصاصات المدرجة أدناه من منطقة حدوده.

أ – اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الحوادث.

ب – اتخاذ الإجراءات اللازمة وإشعار سلطات حدود الطرف الآخر لتجنب ارتكاب الجرائم وعمليات التهريب والتسلل في منطقة حدود الطرف الآخر من قبل الأشخاص ومنعهم من اجتياز الحدود ومقاومتهم إذا تطلب الأمر ذلك أو مطاردتهم للقبض عليهم. وفي الحالة التي يجتاز فيها هؤلاء الأشخاص خط الحدود من منطقة حدود أحد الطرفين المتعاقدين إلى منطقة حدود المتعاقد الآخر فيجب أن توقف المطاردة، وتشعر سلطة حدود الطرف الأول سلطة حدود الطرف الثاني، وتتخذ هذه الأخيرة الإجراءات اللازمة للقبض عليهم وتسليمهم لسلطات حدود ذلك الطرف.

جـــ- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التهريب والتسلل عبر البلدين، وتبادل المعلومات فيما بين سلطات الحدود مثل هذه العمليات لمكافحتها.

د – تبادل المعلومات في حالة الكوارث في المنطقة الحدودية والتعاون في سبيل حصرها.

هـ - اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد انتشار الأوبئة أو الجوانح الحيوانية أو الطفيليات الزراعية إلى إقليم الطرف الآخر، ولهذا الغرض تقوم سلطة حدود الطرف الذي ظهر في إقليمه وباء أو جانحة حيوانية بإشعار سلطة الطرف الآخر، وفي حالة الشك في وجود جانحة حيوانية بين الحيوانات التي ينبغي ألاّ تجتاز حدود الطرفين تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الجانحة الحيوانية وفقاً لأنظمة التفتيش الصحي والبيطري لكل من الطرفين.

و – التحقيق في جميع حوادث الحدود.

ز – تسوية المنازعات التي قد تطرأ بشأن المخالفات والحوادث في المادة (6) من هذا الملحق والنظر ضمن حدود سلطاتهم في طلبات التعويض المقدمة على أثر حادث حدود من قبل أحد الطرفين أو من قبل أشخاص موجودين في منطقة الحدود التابعة لاختصاصاتهم.

مادة (8):

1 - إذا التجأ أحد مواطني الطرفين إلى منطقة حدود الطرف الآخر بعد ارتكابه جريمة منصوصاً عليها في قانون الطرف الذي ينتمي إليه في منطقة حدود ذلك الطرف جاز لسلطة حدود الطرف الذي ارتكب الجريمة في إقليمه أن يطلب توقيف المتهم، وعلى سلطة حدود الطرف الآخر أن تبذل طاقتها للقبض على الشخص المطلوب، وتخبر عند القبض عليه سلطة حدود الطرف صاحب الطلب.

2 - يجوز لسلطة حدود الطرف المطلوب منها توقيف المتهم إعادته خلال مدة أقصاها عشرة أيام اعتباراً من تاريخ توقيفه.

3 – إذا امتنعت سلطة الحدود المطلوب منها توقيف المتهم لأي سبب كان من تسليمه خلال مدة عشرة أيام، وجب عليها أن تحتفظ به موقوفاً إلى حن تسليم الوثائق

المتعلقة بالحادث بالطرق الدبلوماسية، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة توقيف المتهم أكثر من ستين يوماً.

مادة (9): يجوز لسلطات الحدود بعد اتفاق سابق القيام بالتحقيق الموقعي المشترك في حادث حدودي بغية تثبيت الوقائع، وفي هذه الحالة وإذا اقتضت الحاجة ذلك يمكن أن يصطحبوا معهم خبراء وشهوداً، ويشرف على التحقيق الطرف الذي يجري التحقيق في إقليمه، ويحرر بالتحقيق محضر موقع من قبل السلطات المختصة في البلدين تدرج فيه باختصار الوقائع والمداولات والنتائج التي توصل إليها التحقيق الذي تتم إحالته إلى السلطات القضائية المختصة.

مادة (10): تعين سلطات حدود الطرفين باتفاق مشترك نقاط اللقاء، وتبادل الرسائل وكذلك نقاط تسليم الأشخاص والأموال والمنافذ الرسمية.

مادة (11): يمكن لأعضاء سلطات الحدود ومساعديهم والخبراء أن يجتازوا الحدود لممارسة الوظائف الناجمة عن أحكام هذا الملحق، ويجتاز أعضاء الحدود ومساعدوهم الحدود بعد إبراز وثائق التفويض المذكورة في المادتين (4) و (5) من هذا الملحق بعد أخطار السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر وموافقتها.

مادة (12): يجري إشعار مركز حدود الطرف المتعاقد الآخر الأكثر قرباً بيوم وساعة عبر الأشخاص الذين يقتضي عبورهم الحدود طبقاً لأحكام هذا الملحق في الوقت قبل (24) ساعة على الأقل، ويجوز تخفيض هذه المدة في حالات الضرورة القصوى بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

مادة (13): يتمتع أعضاء سلطات الحدود في أثناء قيامهم بمهمتهم بالحصانة اللازمة لأداء واجباتهم: ولا تخضع المواد التي يحتاجونها لذلك الغرض إلى الضرائب والرسوم الجمركية.

مادة (14): يتم تقديم المساعدة اللازمة للأشخاص المذكورين في المادة (9) من هذا الملحق خلال وجودهم في المنطقة الحدودية لأحد الطرفين.

مادة (15):

1 - تجتمع سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-أ) من المادة (3) من هذا الملحق بالتناوب في إقليم كان من الطرفين مرة واحدة كل ستة أشهر أو كلما تستدعي الحاجة للاجتماع وبموافقة الطرفين لحسم القضايا المتعلقة مما يدخل في اختصاصهما، وإذا لم توفق السلطات المذكورة في حسم هذه القضايا ترفع عندئذٍ إلى سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-ب) من المادة (2) من هذا الملحق لتقرر ما تراه بشأنها.

2 – تجتمع سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-ب) من المادة (3) من هذا الملحق بالتناوب في إقليم كل من الطرفين مرة واحدة كل سنة أو إذا اقترحت سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-أ) من المادة (3) من هذا الملحق عقد اجتماع استثنائي خلاف ذلك للتشاور وحسم القضايا المعلقة.

مادة (16):

1 - لأغراض المحافظة على مواقع علامات الحدود (دعامات) وصيانتها تقوم سلطات الحدود للبلدين المبينة في الفقرة (1-أ) من المادة (3) من هذا الملحق بتبادل المعلومات بشأنها وتتولى الكشف الموقعي عليها قبل عقد الاجتماع نصف السنوي المنوه عنه في الفقرة (1) من المادة (15) من هذا الملحق لبحث الموضوع خلاله ورفع التقارير اللازمة بشأن هذه العلامات (الدعامات) إلى سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-ب) من المادة (3) من هذا الملحق.

2 – إذا تبين لسلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-ب) من المادة (3) من هذا الملحق أن مواقع العلامات (الدعامات) قد تغيرت أو أن وضعها بحاجة إلى صيانة أو ترميم نتيجة التلف. تشعر هذه السلطات الجهة المختصة للطرفين من أجل اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لإعادة العلامات (الدعامات) إلى موقعها أو صيانتها أو ترميمها وفق المواصفات الفنية التي اتفق عليها الطرفان في محاضر اللجنة الفنية المشار إليها في المادة الرابعة من اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين والمعتمدة بموجبها.

مادة (17): يسري مفعول هذا الملحق لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويجدد هذا الملحق تلقائياً لنفس المدة ما لم يقم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر - بالطرف الدبلوماسية - برغبته في تعديله وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المعينة.

مادة (18): يصبح هذا الملحق نافذ المفعول بعد التصديق عليه طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين بتبادل وثائق التصديق عليه من قبل الحكومتين.

حرر في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1412هـ الموافق لليوم الأول من شهر أكتوبر سنة 1992 ميلادية.

عن سلطنة عُمان	**عن الجمهورية اليمنية**
صاحب السمو الشيخ توييني بن شهاب آل سعيد	**حيدر أبو بكر العطاس**
الممثل الخاص لجلالة السلطان	**رئيس مجلس الوزراء**

الملحق الثاني لاتفاقية الحدود بين
الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان
في شأن تنظيم حقوق الرعي والتنقل
والانتفاع من موارد المياه
في منطقة الحدود

n إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة سلطنة عُمان تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان الموقعة في 1413/4/3هجرية الموافق 1992/10/1 ميلادية، ورغبة منهما في تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود، فقد اتفقنا على ما يأتي:

مادة (1): تحدد منطقة الرعي لأغراض هذا الملحق بعمق خمسة وعشرين كيلو متراً كحد أقصى من خط الحدود المشترك في أراضي كل من البلدين.

مادة (2): يحق للرعاة من مواطني الطرفين المتواجدين في المناطق المحددة وما جاورها الانتفاع من المراعي وموارد المياه في منطقة الرعي الحدودية في المادة (1) من هذا الملحق طبقاً للأعراف القبلية السائدة في المنطقة.

مادة (3): تحدد سلطات حدود الطرفين نطاق الرعي ونقاط العبور التي يمكن استخدامها لأغراض هذا الملحق بالتشاور سنوياً وذلك في ضوء متطلبات الوعي.

مادة (4): مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في المادة (2) من هذا الملحق، يعفى مواطنو الطرفين عند الترخيص لهم من سلطات الحدود المختصة بالرعي والانتفاع من موارد المياه في مناطق الرعي من :

أ – القوانين والأنظمة المعمول بها بخصوص الإقامة وجوازات السفر، وتصدر لهم وثيقة مرور من قبل السلطات الحدودية للطرف الذي يكونون من مواطنيه تسمح باجتيازهم الحدود.

ب – الضرائب والرسوم على حيواناتهم وخيامهم وأدواتهم المضربية وما هو ضروري عادة من أثاثهم المنزلي وما يحملونه من المواد الغذائية والاستهلاكية، وذلك دون مساس بحقوق الطرفين فيما يخص استيفاء الرسوم الجمركية على الحيوانات أو المواد المخصصة للمتاجرة بها في إقليم الطرف الآخر.

مادة (5): يحتفظ كل من الطرفين بحقه في تحديد عدد السيارات التي يرغب أن يدخلها الرعاة إلى أراضيه وكذلك تحديد عدد ونوعية الأسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها على أن تكون الأسلحة المسموح بدخولها مرخصاً بحملها رسمياً من السلطات المعنية في البلدين بموجب وثائق رسمية تحدد هوية حامل السلاح وتصدر لهم سلطات الحدود وثائق بحمل هذه الأسلحة، وإذا زاد عدد الأسلحة النارية على ما هو مرخص به فعليهم تسليمها مقابل إيصال إلى الجهة المسؤولة عند نقطة العبور التي تعيدها إليهم عند عودتهم.

مادة (6): إذا تفشى مرض حيواني معدٍ أو وباء سار أو ما يماثلهما فلكل من الطرفين فرض التدابير البيطرية أو الصحية الضرورية وتطبق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير، وعلى السلطات المختصة في كلا البلدين التعاون في هذا المجال.

مادة (7): يحق للأشخاص المشار إليهم في هذا الملحق بالاستفادة في أراضي البلد المستقبل من الخدمات الصحية، كما يسمح لهم بالتزود بالمواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية في حدود المنطق المسموح لهم الرعي فيها ما عدا الحالات الإسعافية فيتم إحالتها إلى أقرب مركز صحي بواسطة سلطات نقطة عبور في حالة عدم وجود مركز صحي في منطقة الرعي.

مادة (8): يسري مفعول هذا الملحق لمدة خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتحدد هذا الملحق تلقائياً لنفس المدة ما لم يقم أحد الطرفين بإشعار الطرف

الآخر وبالطرق الدبلوماسية برغبته في تعديله وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ تلقاء انتهاء المدة المعينة.

مادة (9): يصبح هذا الملحق نافذ المفعول بعد التصديق عليه للإجراءات المتبعة في كل من البلدين وتبادل وثائق التصديق عليه من قبل الحكومتين.

حرر في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1413 هجرية، الموافق لليوم الأول من شهر أكتوبر سنة 1992 ميلادية.

عن سلطنة عُمان	**عن الجمهورية اليمنية**
صاحب السمو الشيخ توييني بن شهاب آل سعيد	**حيدر أبو بكر العطاس**
الممثل الخاص لجلالة السلطان	**رئيس مجلس الوزراء**

اليوسفي، أمين محمد قائد، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م، ص 148-157.

ملحق رقم (10)

(1)

Treaties and engagements in force on 1st January 1906 between the British Government and the Trucial Chiefs of the Arab Coast.

[Subsequently the word "Trucial" was substituted for "Arab" in the above title, and a footnote to the effect that the Treaty of 1853 was the earliest of the series was added.]

General Treaty with the Arab Tribes of the Persian Gulf—1820.

In the name of God, the merciful, the compassionate.

Praise be to God, who hath ordained peace to be a blessing to his creatures. There is established a lasting peace between the British Government and the Arab tribes, who are parties to this contract, on the following conditions:—

ARTICLE 1.

There shall be a cessation of plunder and piracy by land and sea on the part of the Arabs, who are parties to this contract, for ever.

ARTICLE 2.

If any individual of the people of the Arabs contracting shall attack any that pass by land or sea of any nation, whatsoever, in the way of plunder and piracy and not of acknowledged war, he shall be accounted an enemy of all mankind, and shall be held to have forfeited both life and goods. An acknowledged war is that which is proclaimed, avowed, and ordered by Government against Government; and the killing of men and taking of goods without proclamation, avowal, and the order of a Government is plunder and piracy.

ARTICLE 3.



The friendly (literally the pacificated) Arabs shall carry by land and sea a red flag, with or without letters in it, at their option, and this shall be in a border of white, the breadth of the white in the border being equal to the breadth of the red, as represented in the margin (the whole forming the flag known in the British Navy by the title of white pierced red). This shall be the flag of the friendly Arabs, and they shall use it, and no other.

ARTICLE 4.

The pacificated tribes shall all of them continue in their former relations, with the exception that they shall be at peace with the British Government, and shall not fight with each other, and the flag shall be a symbol of this only, and of nothing further.

اتفاقية عام 1820م (النسخة الإنجليزية)

محمد فارس الفارس ، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج ، قراءة في الوثائق البريطانية ، ج1 ،عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص 273 .

ملحق رقم (10)

معاهدات فيما بين دولة البهية البرطانية
مشايخ المتصالحين في عمان

إذا بعد هذا حصل الاشتباه في معنى بعينه أي جزء من نص الشرايط المعاهدات كان انكليسياً أو عربياً فالنص الانكليسي موثوق به للتوضيح ذالك قطعياً

معاهدة العمومية مع الأقوام العرب في خليج فارس فى سنه 1820ع

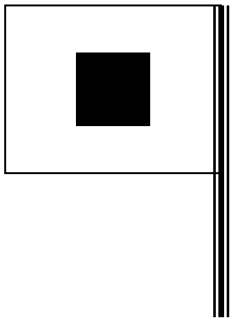
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الصلح خيراً للانام وبعد قد صار الصلح لدائيم بين دولة سركار الانكريز وبين الطوايف العربية المشروطين على هذه الشروط

الشرط الأول- إن يزال النهب والغارات في البر والبحر من طرف العرب المشروطين في كل الازمان

الشرط الثاني – إن تعرض احد من قوم العرب المشروطين على المترددين في البر والبحر من كافة الناس بالنهب والغارات بلا حرب معروف فهو عدو لكافة الناس فليس له الأمان على حاله ولاماله والحرب المعروف هو الذي منادا به مبين مامور به من دوله إلى دولة وقتل الناس واخذ المال بغير منادية وتبيين وامر دولة فهو النهب والغارات

الشرط الثالث – إن العرب المصالحين لهم في البر والبحر



علم أحمر فيه حروف او بلا حروف على مطلوبهم

وهو في كفة ابيض عرض الا بيض اللذي في الكفة

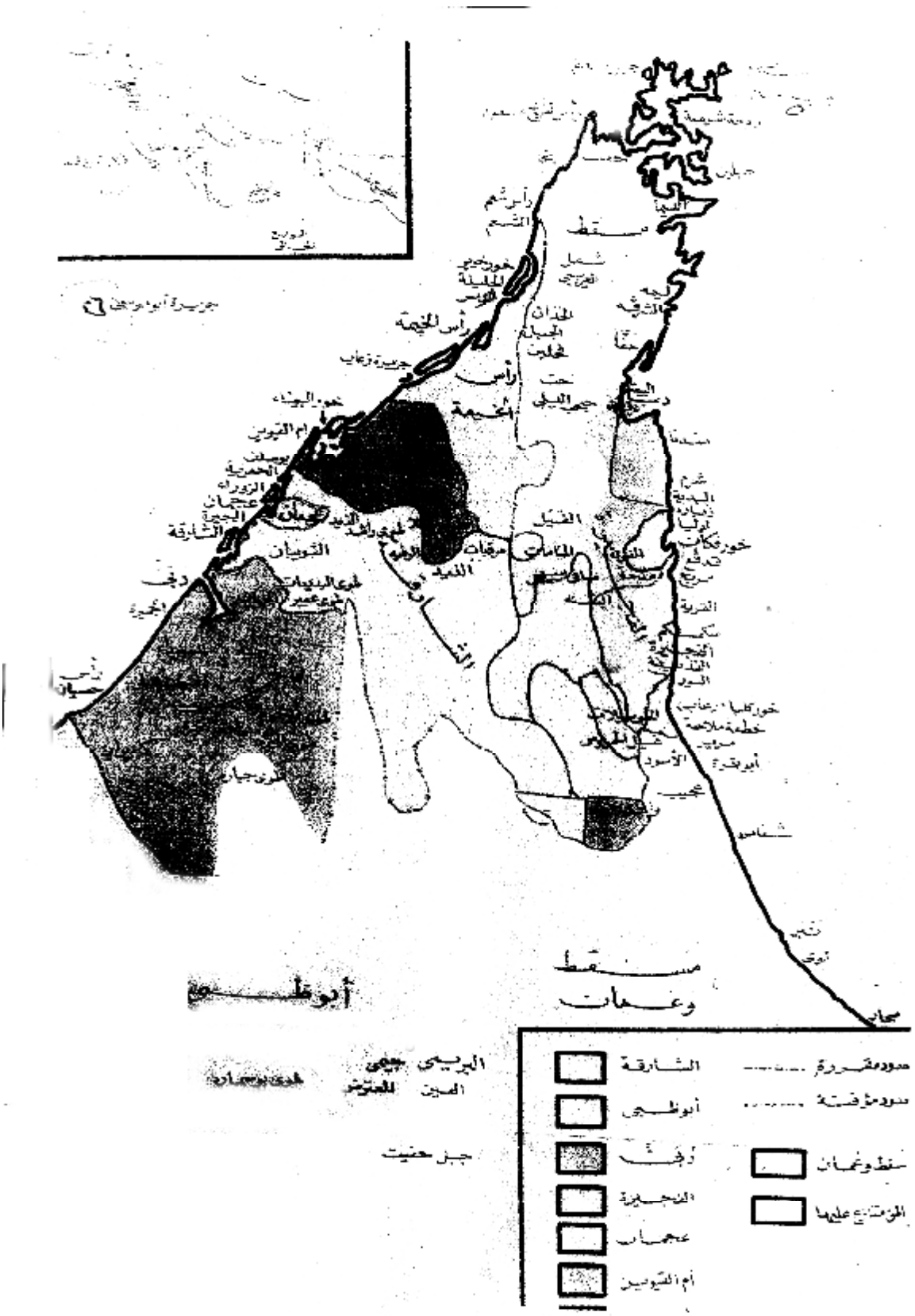
يعادل عرض الأحمر كما هو مصور في الحاشية

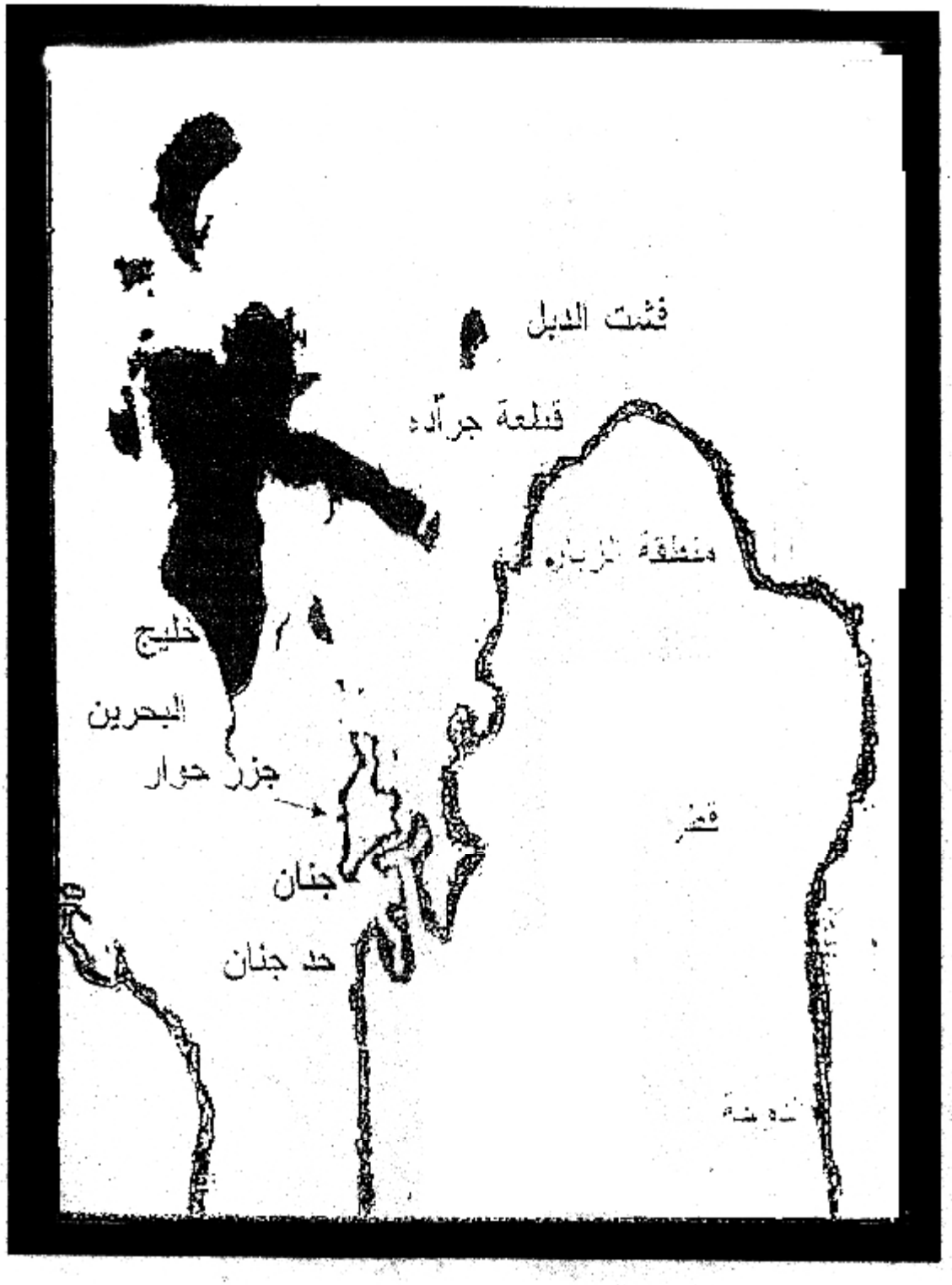
وإن هذا هم علم العرب المصالحين فيستعملون به

ولا يستعملون بغيره

الشرط الرابع – إن الطوايف المصالحين كلهم على حالة الأول إلا أنهم صار الصلح بينهم وبين دولة سركار الانكريز وان لا بحرب بعضهم بعضاً والعلم هو الشاهد على ذالك فقط وليس هو شاهد على غيره

ب ـ ملحق الخرائط

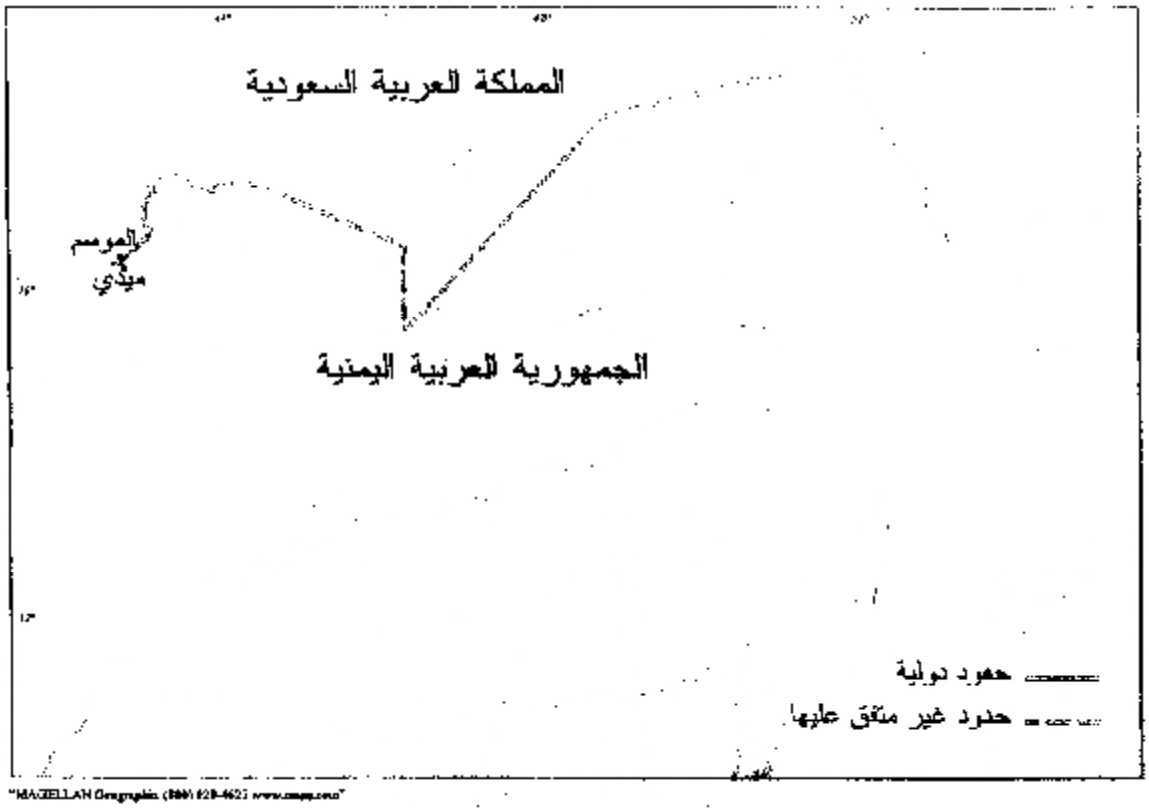

مسقط
رأس الخيمة
جزيرة زعاب
أم القيوين
عجمان
الشارقة
دبي
أبوظبي
العين
البريمي
جبل حفيت
مسقط وعمان
الشارقة
أبوظبي
دبي
العجيرة
عجمان
أم القيوين
مسقط وعمان
الأراضي عليها
حدود مقررة
حدود مؤقتة

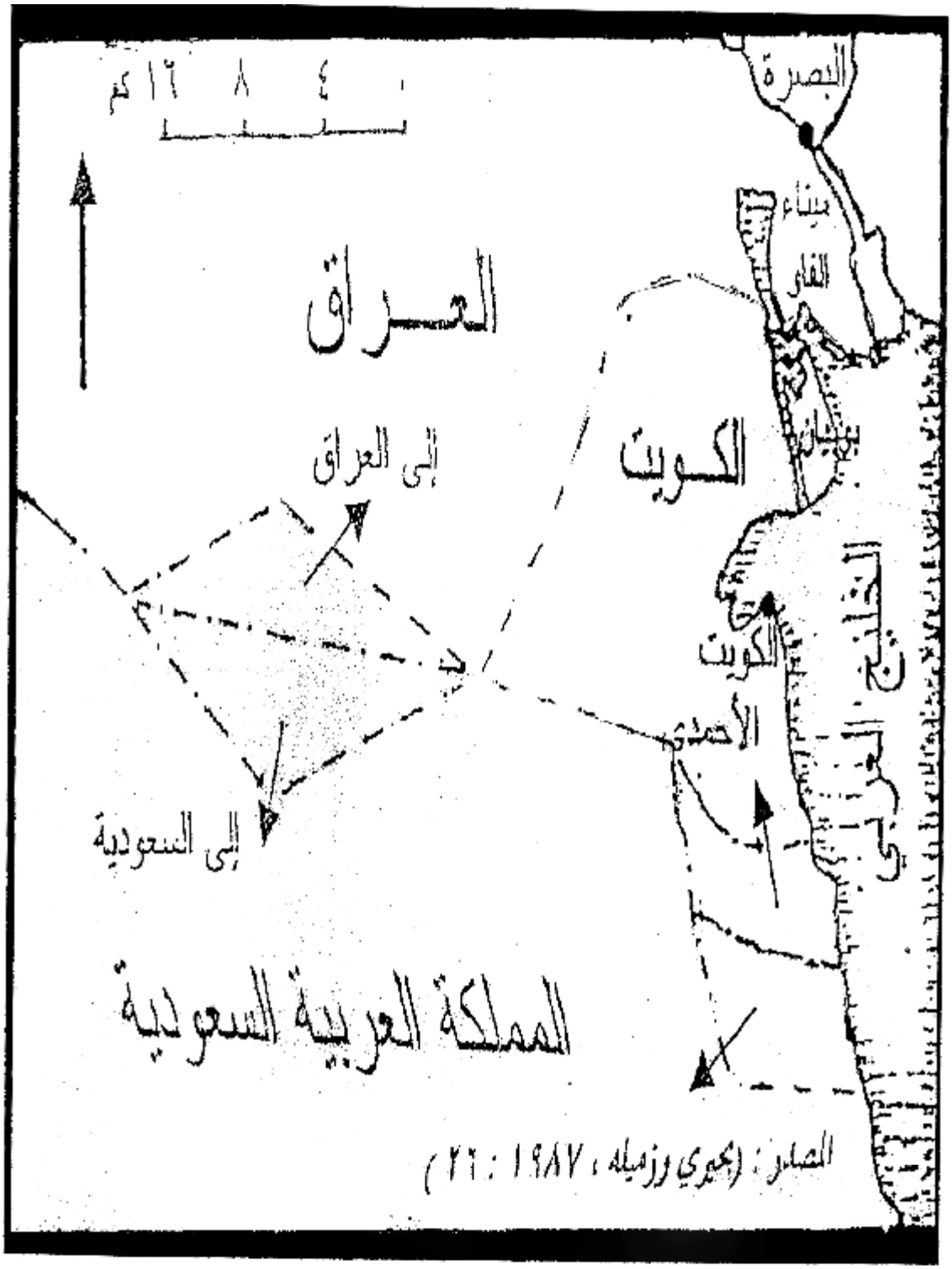


منطقة حوار والجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين

الخريطة الرقم (٩)

حدود المملكة العربية السعودية – اليمن





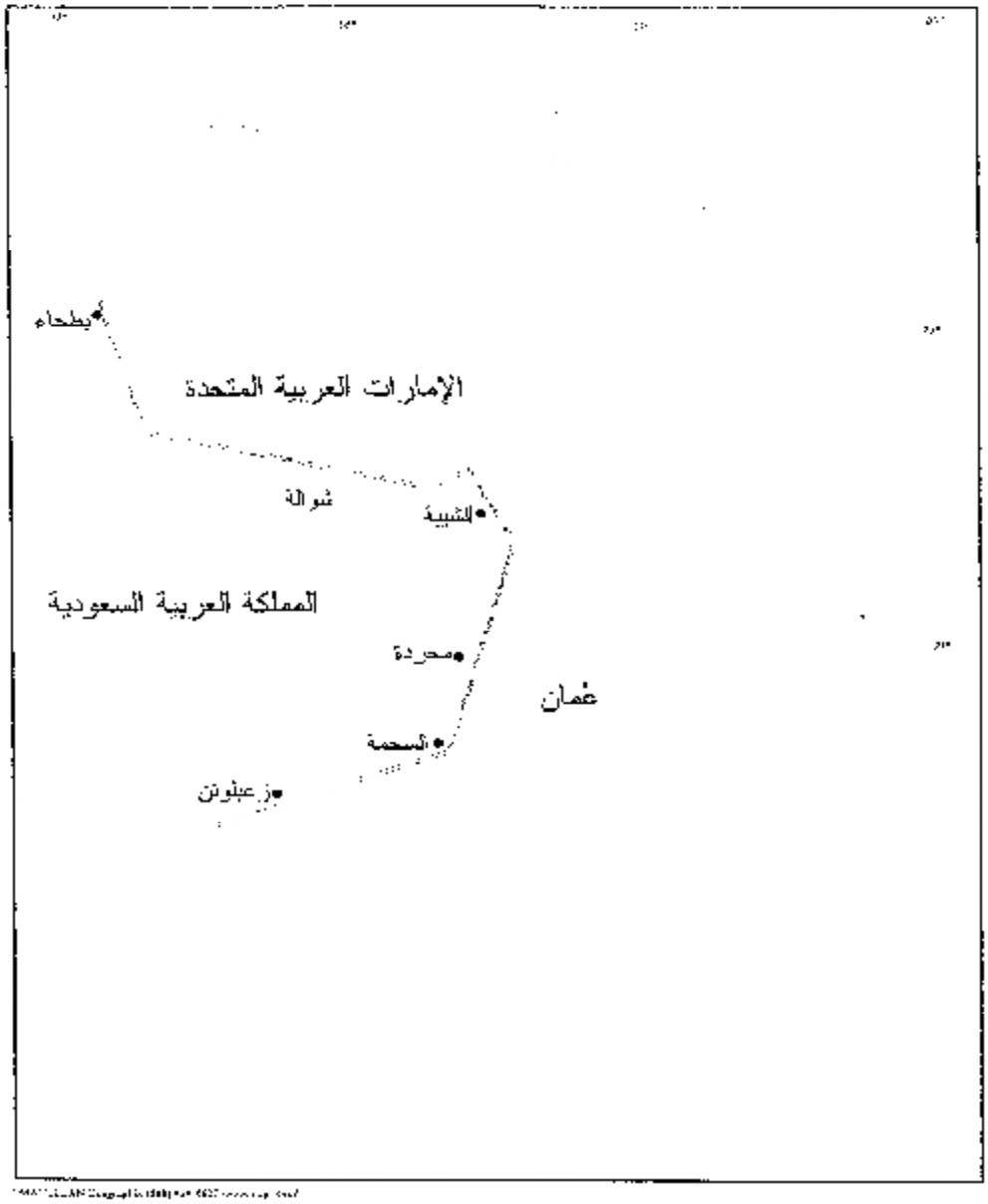
المنطقتان المحايدتان بين السعودية والعراق والسعودية والكويت

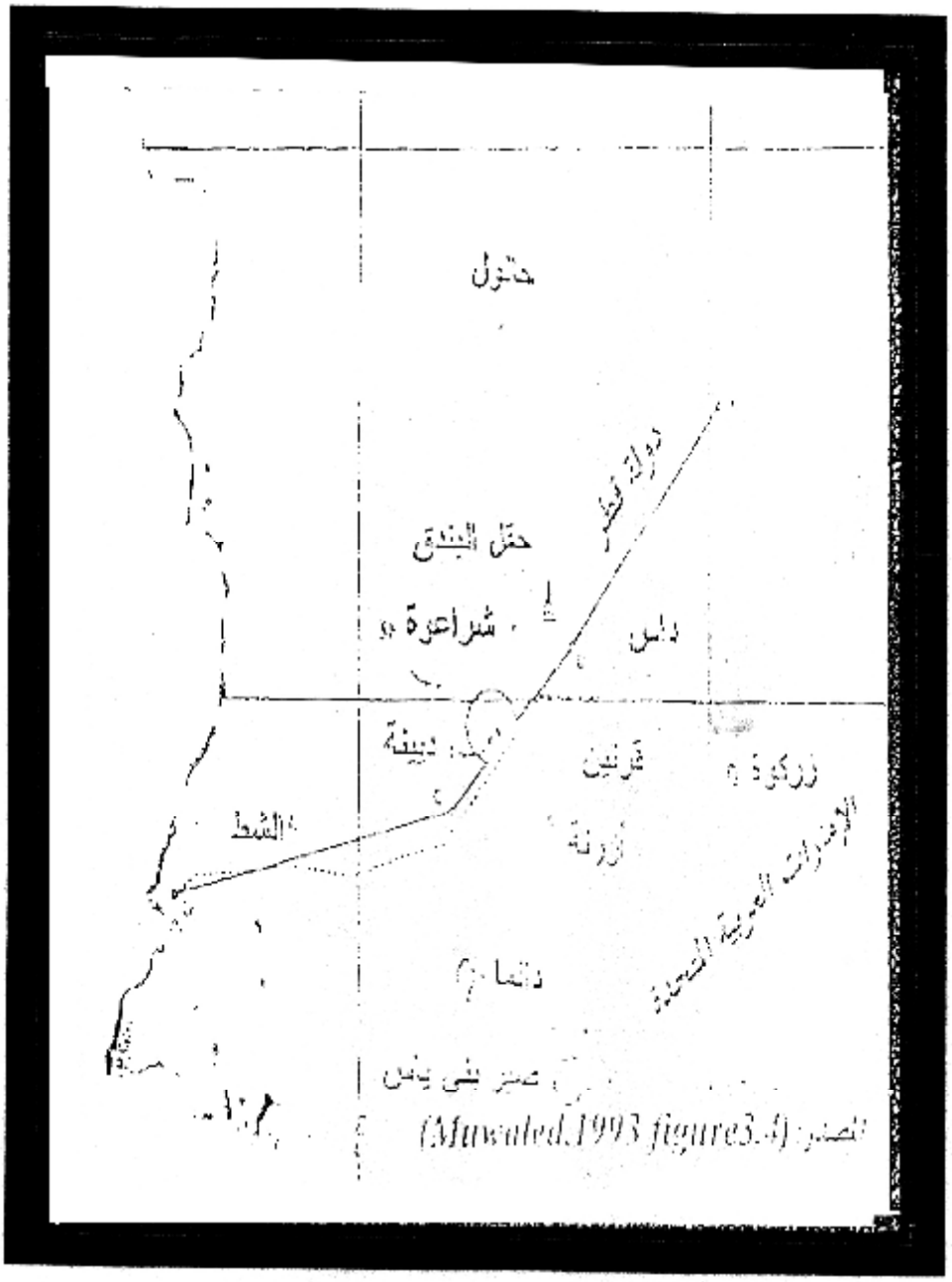


المملكة العربية السعودية

موقع الجزر الثلاث التي احتلتها إيران
في مدخل الخليج العربي ١٩٧١

خريطة الرقم (٨) عمان الإمارات حدود المملكة العربيه السعودية





الحدود البحرية بين قطر والإمارات العربية المتحدة

Al-Muwalad, F.M.: Maritime Boundary Delimitation of the kingdom of Saudi Arabia, A study in Political Geography, thesis for the degree of doctor of philosophy, department of geography university of Durham, U.K, 1993.